فك العجمة عمن أبهم مسألة بطانة الأئمة

(وفيه تنبيهات مهمة على ما في فتنة الصعافقة

من المجازفة ، وأصل المخالفة)

تأليف

بشير بن عبد القادر بن سلة الجزائري

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعد :

فإن بطانة أئمة السنة هي من علوم الواضحات [1]، التشغيب حولها يعد من المخالفات ، والهمهمة [2]إلا عندها مما يزيدها جفاء وخفاء ، و يلبسها حيرة ، ويجلب للأمة مضرة ، ولله در الإمام بشير الإبراهيمي. رحمه الله .

إذ يقول : (فإن الشرّ الأول كان من بعض دواعيه الجهل، أما هذا الشرّ فكل دواعيه العلم .

وقد كان الشر يعرض على الناس باسمه وفي ثوبه الحقيقي ، فأصبح يعرض عليهم باسم الخير وفي ثوب الخير..)

إلى أن قال :(فأصبح العالم مزدحمًا حتى ليكاد يلتحم ، ومن ازدحامه والتحامه نشأت معضلته الاجتماعية الكبرى .. التي لم يفلح في حلّها علم العلماء ولا حكمة الحكماء ولا قوّة الأقوياء ولا دهاء الدهاة ، والتي تفاقم خطبها واضطرم لهيبها حتى أصبح بنو آدم المتآخون في نسبه فريقين مضطغنين يتربص كل فريق بأخيه دائرة السوء.

ويا ويل هذه الأرض إذا انفجرت الأحقاد بين أبنائها) ، انظر (الآثار) (1/ 364) .

هذه المسألة. البطانة ، أو قل : النقلة. قد شغب حولها الحزبية من القطبية وتلامذتها الأشرار ، ومن أواخر من شغب حولها الحلبية مستنقع الأضرار ، وقد رد عليهم أهل السنة بالبينة والحجة ، وكشفوا ما هم عليه من البدعة ، ولله الحمد والمنة .

وما أقامت الحزبية سوق فتنتها إلا لرد أحكام علماء السنة في رجالهم ومناهجهم ، فأريد بها حماية تقعيداتهم المبتدعة ، ومناهجهم المخترعة ، وبناء الحصون لمدارسهم ، وتأسيس الوقاية لرموزهم ، ولرد أخبار أهل السنة الثقات ، ولهدم تراث أئمة الحديث المتقدمين والمتأخرين ، ونسف ما دون من السنة ، وما أقيم من الإمارة والخلافة ، خدمة لليهود والنصارى ، ومناهجهم وأفكارهم القديمة والحديثة !

فأصل هذه الثرثرة ومنشأها هم أهل الكلام من المعتزلة والرافضة ، وأفراخهم من المستشرقين وأتباع الكوثري والمليبارية وغيرهم من أتباع الإخوان المسلمين ، وقد رد عليهم أئمة الحديث قديما وحديثا ، وذبوا عن السنة وأخبارها ، وعن أصولها وأئمتها ، فمكتبة الإمام عبد الرحمن المعلمي ، والألباني ، ومقبل الوادعي ، وربيع المدخلي كلها في خدمة هذا الإرث العظيم ، والكنز الثمين ،وتنقيته من أباطيل أعداء السنة ، وما دخله من الضعيف والمكذوب. جزاهم الله كل خير ، ورفع درجتهم . .

أهل الباطل لما افتضح أمرهم ، وانكشف شرهم ، وخمد ذكرهم ، فما وجدوا حيلة يضربون بها السنة وأهلها إلا الضرب من وراء الظهر ، بل من داخل ديار السنة ، فجندوا الجنود والجماعات لخدمة مناهجهم ، وحماية

---

[1]) قال المتنبي

وليس يصح في الأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

حتى أصبح في هذا الزمان توضيح الواضحات يعد من المعضلات ، ويستصعب بيانها وشرحها ، والله المستعان .

[2]) وما ذاك إلا من أفلاس أهلها ، والفرار من المواجهة ، والسيوف المسلمة ، كما قال القائل :

وأبو زيد قائم كالموتمة واستقبلهم بالسيوف المسلمة

يقطعن كل ساعد وجمجمة ضربا فلا يسمع إلا غمغمة

قواعدهم ، ما إن تنكشف جماعة ويظهر أمرها إلا ويحل محلها أخرى ، وهكذا تتواصل الضربات على السنة وأهلها ، وأسسوا في ذلك قواعد تربط آخرهم بأولهم [3]، منها :

. منهج الموازنات .

. اشتراط الإجماع في الجرح .

. نصحح ولا نهدم .

. لا نجعل خلافنا في غيرنا سببا للخلاف بيننا (قاعدة التعاون والمعذرة الإخوانية) .

. التأليف لا الهجران .

. حمل المجمل على المفصل .

. لا نقلد ، نحن أصحاب الدليل .

. تعطيل تصنيف الناس وامتحانهم .

. رد أخبار الثقات .

. حربهم المسعورة على علماء السنة ، وعلى تلامذتهم والطعن فيهم وفي بطانتهم .

. المنهج الواسع الأفيح الذي يفتح ذراعه لكل مخالف ، والأخذ عنه .

بهذه القواعد الفاجرة ، وجيوشها الجرارة ضاع شباب الأمة ، وانتهكت الحكومات المسلمة ، وخربت أصول السنة ، وتسلطت الشبهة ، وتحيرت العامة .

فالذي كان بالأمس ينكر هذه القواعد الضالة ، ويصف أصحابها بالنذالة ، أصبح اليوم يقررها ويدعو إليها ويظهر المخالفة ، ألا يصدق على هذا الصنف قول حذيفة . رضي الله عنه .: "إنّ الضَّلالة حقَّ الضَّلالة أن تَعْرِفَ ما كنتَ تُنكر وأن تُنكِرِ ما كنتَ تَعْرِف "؟!!

إن فتنة الصعافقة [4] الآن قائمة على أصول المأربي والحلبي ، وتستمد فسادها منهم ، مما يدل أنها من بقايا الحزبية المندسة في صفوف السلفيين ، والركن الذي تعتمد عليه في تشغيبها ومادة حياتها هي الطعن في بطانة الإمام ربيع بن هادي المدخلي ، وكذا في العلامة عبيد بن عبد الله الجابري . حفظهما الله . .

---

[3] حركة أهل البدع والأهواء حركة بلا بركة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . في (الرد على البكري) (1 / 175) :
(قال أبو بكر بن عياش لما قيل له : إن بالمسجد أقواما يجلسون ويجلس إليهم الناس ؟ فقال : من جلس للناس جلس إليه ، ولكن أهل السنة يموتون ويبقى ذكرهم لأنهم أحيوا بعض ما جاء به الرسول ، فكان لهم نصيب من قوله تعالى :{ ورفعنا لك ذكرك} ، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم لأنهم شانوا بعض ما جاء به الرسول فبترهم الله ، فكان لهم نصيب من قوله تعالى : { إن شانئك هو الأبتر}) ا.هـ

[4] **الصعافقة** : لفظة أطلقها شيخنا العلامة محمد بن هادي المدخلي على أتباع هاني بن بريك الذي أسس فتنته على الطعن في علماء اليمن ، والإطاحة بمراكزها السلفية .كما هو شأن فتنة أبي الحسن المأربي .، وعلى الخروج على حكومته الشرعية ، ونزع اليد عن طاعة ولي أمره ، وعلى تفريق جماعة المسلمين ، وإثارة الفتنة بين السلفيين وتفريق صفهم ، وهي مبنية على الكذب والفجور ، كما سنبين ذلك من مخالفاتهم ، وما هم عليه من الأصول الفاسدة .
وهي في بداية فتنته . ابن بريك . كانت جماعة واحدة تمد العون بعضها للبعض ، وتؤيده لإسقاط علماء اليمن ، ورد أحكام أئمة السنة فيما يخص مسألة وثيقة الحوثية التي وقع عليها الشيخ محمد بن عبد الله الإمام ، فلما تكلم شيخنا محمد بن هادي ،

= وتبين له حال هاني ، وتجلت حقيقته في العالم الإسلامي ، فتصدى لهم بالانتقاد والمواجهة ، انقسمت هذه الجماعة التي كانت تتظاهر بالاجتماع . "تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى " . إلى جماعتين ، **جماعة** : بقيت مع هاني بن بريك تؤيده في السر والعلن وتتلاعب وتتلون معه وتتقلب ، وحالها يقول :

صلى وصام لأمر كان يطلبه   لما أتاه ما صلى وما صام

وقال القائل :

يدور مع الزجاجة حيث دارت   ويلبس للسياسة ألف لبس

وقال القائل :

قل للمليحة في الخمار الأسود   ماذا فعلت بناسك متعبد

قد كان شمر للصلاة ثيابه   حتى عرضت له بباب المسجد

ردي عليه صلاته وصيامه   لا تفتنيه بحق رب محمد

وجماعة ثانية : تدعي مناصرة الشيخ محمد بن هادي المدخلي كذبا وزورا ، للطعن في الشيخين ربيع بن هادي المدخلي ، وعبيد بن عبد الله الجابري .

وكل من هاتين الجماعتين تحتكم في مواجهة بعضها للبعض إلى أصول الحدادية والمميعة كما سترى ذلك يا أيها القارئ الكريم ، وليس إلى السنة .

وهذه الفتنة أظهرت ما كانت تنطوي عليه المشيخة المزيفة في الجزائر من الفتنة والوهن ، وأن معظم الردود القائمة بينهم ما هي إلا تصفية الحسابات ، لا تمت بصلة إلى النهوض بأمر الله ونصرة السنة ، وذلك لاجتماعهما على نفس الأصول الفاسدة لإعذار وتبرير ما هم فيه من التخبطات ، فلو رجعوا إلى أصول السنة ومقررات الأئمة لاجتمعت كلمتهم ، واتضح لهم المسلك ، ونجا أتباعهم من المهالك .

لفظة الصعافقة : هذه استعملها شيخنا محمد بن هادي المدخلي قبل هذه الفتنة ، وكان يطلقها على أهل الأهواء ، والرويبضات ، وهي تدل على الإفلاس والجبن واللؤم كما جاءت مادتها في اللغة .

قال الخليل الفراهيدي في (كتاب العين) (2 / 288 . 289) : (صعفق : الصَّعافِقةُ : قومٌ يَشْهَدون السُّوق للتِّجارة ليستْ لهم رُؤوس الأموالِ فإذا اشتَرى التُّجّار شيئاً دخلوا معهم ..

ويُقَالُ : الصَعْفُوق اللِّصُّ الخَبيث .

والصَّعْفُوقُ : اللئيم من الرجالِ وكان آباؤهم عَبيداً فاستَعْرَبوا قَالَ العَجّاج :" من آلِ صَعْفُوقٍ وأَتباعٍ أُخَرْ ... "

قَالَ أعرابيٌّ : هؤلاء الصَّعافِقة عندَكَ وهم بالحجاز مسكنهمِ وهم رُذالةُ النَّاس) ا.هـ

قال الأزهري في (تهذيب اللغة) (1 / 407) : (ورَوَى أبو عبيد عن الشعبي أنه قال: " ما جاءك عن أصحاب محمد فخذه ، ودع ما يقول هؤلاء الصعافقة ."

وقال أبو النجم:

يوم قدرنا والعزيز من قدر ... وآبت الخيل وقضينا الوطر

من الصعافيق وأدركنا المِئَرْ

أراد أنهم ضعفاء ليست لهم شجاعة ولا قوة على قتالنا .

وكذلك أراد الشعبي: أن هؤلاء لا علم لهم ولا فقه، فهم بمنزلة التجار الذين ليس لهم رؤوس أموال.) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : إطلاق الإمام الشعبي . رحمه الله . هذه اللفظة ، فهو على أهل الرأي المذموم ممن ترك السنن وذهب يقول بالمقايسة ، وقد أخرج أثره هذا ابن سعد في طبقاته (6 / 251) بإسناد رجاله ثقات ، فقال :أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثنا صالح بن مسلم قال : (كنت مع الشعبي ويدي في يده أو يده في يدي فانتهينا إلى المسجد ، فإذا حماد في المسجد وحوله أصحابه ولهم ضوضأة وأصوات ، قال : فقال : والله لقد بغض إلي هؤلاء هذا المسجد حتى تركوه أبغض إلي من كناسة داري ، معاشر الصعافقة ، فانصاع راجعا ورجعنا)

= **قلت** : " محمد بن عبد الله الأنصاري " ثقة ، قاله الحافظ في تهذيب التقريب (66/2) ، و"صالح بن مسلم " هو صالح بن صالح بن مسلم ، قال الإمام أحمد : ثقة ثقة ، انظر التقريب (288/1) .

وأيضا أخرجه من طريق قبيصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال : (لقد أتى علي زمان وما من مجلس أحب إلي أن أجلس فيه من هذا المسجد ، فلكناسة اليوم أجلس عليها أحب إلي من أن أجلس في هذا المسجد ، قال : وكان يقول إذا مر عليهم : ما يقول هؤلاء الصعافقة ؟ أو قال : بنو استها . شك قبيصة . ما قالوا لك برأيهم ، فبل عليه ، وما حدثوك عن أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم ، فخذ به)

فائدة : " قبيصة بن عقبة " قال الإمام الألباني في (السلسلة الصحيحة (4 / 79) : (وقبيصة بن عقبة صدوق ربما خالف كما في " التقريب " واحتج به الشيخان)

قال الإمام الذهبي في (السير) (10 / 133) : (قال صالح جزرة: كان قبيصة رجلا صالحا تكلموا في سماعه من سفيان .

قلت . الذهبي. : الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدي ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره، وكان من العابدين.)

فائدة أخرى : قال الإمام الألباني في (السلسلة الضعيفة) (11 / 519) : (قبيصة بن عقبة ؛ قال الحافظ :"صدوق ربما خالف" واعلم أنه مما لا يخفى علي – والحمد لله – أن مثل هذا الجرح والذي قبله مما لا يسقط صاحبه من مرتبة الاحتجاج بحديثه مطلقاً ! كلا ، ولكن قل من يعلم من المشتغلين بهذا العلم أن مثله مما يعرض صاحبه لنقد حديثه عند مخالفته لمن هو أوثق منه ، فيصير بسبب ذلك حديثه شاذاً ، أو منكراً .)

" سفيان " هو الإمام الحجة الحافظ الثقة أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري ، انظر التقريب (251/1)

"عبد الله بن أبي السفر " ، ثقة ، انظر التقريب (333/1) .

قلت : كما ترى يا أيها القارئ فهذه اللفظة . الصعافقة . هي من ألفاظ الجرح أطلقها الإمام الشعبي على أهل الرأي المذموم ممن ترك السنن وذهب إلى المقايسة ، وقد ذكر الإمام ابن القيم . رحمه الله . في كتابه (أعلام الموقعين) جمعا من الآثار عن الإمام الشعبي في ذم الرأي ، ومن ذلك قوله (201/1 . 203) : عن عيسى بن أبي عيسى عن الشعبي أنه سمعه يقول : " إياكم والمقايسة فوالذي نفسي بيده إن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال ولكن ما بلغكم من أصحاب رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فاحفظوه "

وعن المغيرة بن مقسم عن الشعبي : "قال السنة لم توضع بالقياس "

وعن صالح بن مسلم قال : قال لي عامر الشعبي يوما وهو آخذ بيدي :" إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس "

وعن مجالد بن سعيد قال حدثنا الشعبي يوما قال : " يوشك أن يصير الجهل علما والعلم جهلا قالوا وكيف يكون هذا يا أبا عمرو قال كنا نتبع الآثار وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فأخذ الناس في غير ذلك وهو القياس "

وكان الشعبي يقول :" لا تجالس أصحاب القياس فتحل حراما أو تحرم حلالا"

وعن صالح بن مسلم عن الشعبي قال :" لقد بغض إلي هؤلاء القوم هذا المسجد حتى لهو أبغض إلى من كناسة داري قلت من هم يا أبا عمرو قال هؤلاء الآرائيون أرأيت أرأيت "

وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة : "ما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس " ا.هـ

قلت : كما ترى يا أيها القارئ فأصل البدع ومخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل الشرك هو الرأي والقياس المذموم ، والمتأمل في فتنة الصعافقة يجد أصلها مخالفة السنة في الإخلال بأصل الإمامة ، والسعي في الفرقة والطعن في الأئمة ، وتعطيل نصوص الإكراه ، والطعن في أخبار الثقات ، وغير ذلك من الأصول الفاسدة ، كما سنبينها في هذا الكتاب . نفع الله به الأمة . ، فكان وصفهم بالصعافقة أدق وأحق لما هم عليه من المخالفة وسوء الآداب والجهل المركب والعناد ، والله المستعان .

ومن فساد طريقتها وعوج مسلكها في هذه المسألة وفي تقريرها أنها عطلت بعض أجزاء حديث البطانة ، وشمول معانيه ، وما يدل عليه من حكمة الله تعالى وعدله وفضله ، كما سنبين ذلك .

وأنها حصرت البطانة إلا في السوء والشر ، وذكرت ما جاء فيها من كلام أئمة السنة في ذمها ، وتجاهلت وأعرضت عن ذكر محامد بطانة الخير التي تخالط الأئمة الأعلام ، وحكام الإسلام ، وما جاء فيها من تقريرات الأئمة ، وهذا من طرائق أهل البدع والأهواء ، إخفاء الحق وكتمانه ، ولا يذكرون إلا ما يوافق باطلهم ، فمثلهم كما قال شيخنا العلامة محمد بن هادي المدخلي . حفظه الله . :"مثل الجمل الأعور الذي مر بأرض ذات ربيع ، وجانب منها قد أُكل ورُعي ، ولكن العين السالمة في الجانب الذي أكل ورعي فلا يرى إلا هذا ويترك الخير الكثير لأنه لا يراه ، ورويدا ، رويدا .. فكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كله ربيع أرض مخضرة ... الجمل الأعور لا يرى إلا كلام معظمه الذي يعظمهم وشبههم التي قد أطلقوها فذهب يتمسك بها وهو لا يعرف "[5]

قال الإمام الدار قطني في سننه عن وكيع أنه قال :(أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم ، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم) ا.هـ

وقد قرر أهل الأصول من الفقهاء والمحدثين : أن المسائل إذا لم تجمع طرقها وما جاء في بابها لم يتضح أمرها ، ويدخلها الخلل .

قال الحافظ الخطيب البغدادي في (الجامع لأخلاق الراوي) (2 / 212) عن إبراهيم الحربي أنه قال :

سمعت أحمد بن حنبل يقول : (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضا) ا.هـ

وعن علي بن المديني أنه قال : (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه) ا.هـ

إن الكلام على مسألة البطانة يكون على النقاط التالية :

النقطة الأولى : معنى البطانة لغة :

قال ابن فارس في (مقاييس اللغة) (1 / 244) : (بطن : الباء والطاء والنون ، أصلٌ واحدٌ لا يكاد يُخْلِف، وهو إنْسِيُّ الشيءِ والمقْبِلِ مِنه .

وباطِنُ الأمْرِ دَخْلَته، خلافُ ظاهِرِه .) ا.هـ

قال الأزهري في (تهذيب اللغة) (4 / 414) عن هذه المادة : (أبو حاتم عن الأصمعي: بَطَن فلان بفلان يُبْطِن به بُطوناً: إذا كان خاصاً به، داخلا في أمره .

ويقال: إن فلانا لذو بِطانة بفلان: أي ذو علم بداخلة أمره.

ويقال: أنت أبطنت فلاناً دوني أي جعلته أخصَّ بك مني، وهو مُبطَن: إذا أدخله في أمره وخُصّ به دون غيره، وصار من أهل دخلته ، وقال الله تعالى : "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ".

قال الزجاج: البطانة: الدُّخلاء الذين يُنبسط إليهم ويستبطنون، يقال: فلان بِطانة لفلان: أي مُداخلٌ له مؤنس ، والمعنى: أن المؤمنين نُهوا أن يتّخذوا المنافقين خاصّتهم، ويُفضوا إليهم بأسرارهم [6]) ا.هـ

---

[5]) انظر شريط (تناقضات المخالفين)

[6]) الآية عامة في كل من ظهر شره ، وعرف ضرره على الإسلام وأهله .

قال القرطبي في تفسيره (4 / 178) : (نهى الله عز وجل المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الأهواء دخلاء وولجاء، يفاوضونهم في الآراء، ويسندون إليهم أمورهم .

وقال ابن دريد في (جمهرة اللغة) (1 / 167) : (وبَطَنَ الشيءُ بُطوناً، إذا غَمَضَ.) ا.هـ

وقال ابن منظور في (لسان العرب) (13 / 52) : (والبَطْنُ من كل شيء جَوْفُه .

قال : ويقال أَنت أَبْطَنُ بهذا الأَمر أَي أَخبَرُ بباطِنِه وتبَطَّنْت الأَمرَ عَلِمت باطنَه) ا.هـ

قال البخاري في صحيحه (137) : (الْبِطَانَةُ : الدُّخَلاءُ)

قال الخليل الفراهيدي في (كتاب العين) (4 / 230) : (والدُّخْلة : بطانة من الأمر يقال : إنّه لعَفيف الدُخْلة وإنه لخَبيثُ الدُّخْلة أي : باطن أمره) ا.هـ

وقال القرطبي في تفسيره (4 / 178) : (والبطانة مصدر، يسمى به الواحد والجمع .

وبطانة الرجل خاصته الذين يستبطنون أمره، وأصله من البطن الذي هو خلاف الظهر.

وبطن فلان بفلان يبْطُن بُطونا وبِطانة إذا كان خاصا به .

قال الشاعر:

أولئك خلصائي نعم وبطانتي ... وهم عيبتي من دون كل قريب) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : تدل هذه المادة على البحث والتنقيب والسبر للحكم عليها ، وعلى أهلها ، فهي تفتقر إلى قوانين وضوابط إثبات العدالة ، فمن شهد له بالعدالة كيف يطعن في بطانة أمره ، ويضرب عن ذكره ، ويشوه نثره !!

وخاصة إذا عرفنا أن بطانة الرجل تؤول إلى حالة أفعاله وأحواله ، وإلى سيرته وسريرته ، ولهذا ذكرت أن البطانة تشمل : الوزير والدخيل والملك والشيطان والنفس ، وهؤلاء . كما يعلم من الأصول . لهم تأثير في تكوين العبد وبناء شخصيته ، كما سنبين ذلك .

قال الحافظ الخطيب البغدادي في (الكفاية) (1 / 81) مبينا أن العدالة لا تثبت بالظاهر : (الطريق إلى معرفة العدل المعلوم عدالته مع إسلامه وحصول أمانته ونزاهته واستقامة طرائقه لا سبيل إليها إلا باختيار الأحوال وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة ... ويدل على ذلك أيضا إجماع الأمة على أنه لا يكفي في حالة الشهود على ما يقتضى الحقوق إظهار الإسلام دون تأمل أحوال الشهود واختبارها ، وهذا يوجب اختبار حال المخبر عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحال الشهود لجميع الحقوق ، بل قد قال كثير من الناس : أنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبر بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد فثبت بما ذكرناه ، أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال ، والله اعلم –) ا.هـ

قال الحافظ ابن الأثير في (جامع الأصول) (1 / 75) : (والعدالة لا تعرف إلا بخبرة باطنة ، وبحث عن سريرة العدل وسيرته.)

= ويقال: كل من كان على خلاف مذهبك ودينك فلا ينبغي لك أن تحادثه؛ قال الشاعر:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه ... فكل قرين بالمقارن يقتدي

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل" .

وروي عن ابن مسعود أنه قال: اعتبروا الناس بإخوانهم.) ا.هـ

قال الإمام ابن تيمية في (منهاج السنة) (8 / 335) : (والإيمان يعلم من الرجل كما يعلم سائر أحوال قلبه من موالاته ومعاداته وفرحه وغضبه وجوعه وعطشه وغير ذلك فإن هذه الأمور لها لوازم ظاهرة والأمور الظاهرة تستلزم أمورا باطنة وهذا أمر يعرفه الناس فيمن جربوه وامتحنوه) ا.هـ

تنبيه : ذكر الحافظ الخطيب البغدادي ، أن العدالة تعرف "باختيار الأحوال وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية **غلبة الظن بالعدالة**"، فماذا يقصد بالظن ؟ وقد يستشكل : كيف نتعبد الله تعالى بالظن ، وتثبت به الأحكام ؟

الجواب : ليس المقصود بالظن هنا الذي يطرح وهو ضد الحق وهو الفاسد ، الذي قال فيه الأصولي عبد الله الشنقيطي في مراقي السعود :

جازمه دون تـغير عـــلم .... علما وغيره اعتقاد ينقسم
إلى صحيح إن يكن يطابقه .... أو فاسد إن هو لا يوافقه

إنما يراد به ما قال عنه الأصوليون :

والظنُّ تجويزُ امرئٍ أمْرَين .... مُرَجّحًا لأحدِ الأمرينِ
فالرَّاجِحُ المذكورُ ظنًّا يُسمّى ... والطَّرَفُ المرجوحُ يُسمَّى وهْمًا
والشَّكُّ تحريرٌ بلا رُجحانِ .... لِواحدٍ حيثُ استوى الأمرانِ [7]

قال الإمام ابن عثيمين في شرحه للنظم (ص 52) : (قوله "الظن" هو ترجيح أحد الأمرين على الأخر ، فالراجح يسمى ظنا والمرجوح يسمى وهما ، فالظن ترجيح أحد الاحتمالين ، والوهم المرجوح من أحد الاحتمالين ، والشك تجويز الأمرين على السواء ، يعني : يكون مترددا على السواء ، هذا هو المعروف في أصول الفقه) ا.هـ

وقال الإمام محمد الأمين الشنقيطي في شرحه مراقي السعود (ص 48 . 49) عند قول الناظم

والوهم والظن وشك ما احتمل .... لراجح أو ضده أو ما اعتدل

(يعني أن الحكم إذا كان غير جازم بأن كان معه احتمال نقيض المحكوم به من وقوع النسبة أو عدمه ينقسم إلى وهم وظن وشك .

فالوهم : هو الحكم بالشيء مع احتمال نقيضه احتمالا راجحا ، كالحكم بكذب العدل في خبره لأن الراجح مع الاحتمالين صدق العدل لا كذبه .

والظن ضد الوهم بأن احتمل النقيض احتمالا مرجوحا كالحكم بصدق العدل في خبره .

والشك : ما احتمل النقيض مع تساوي الاحتمالات كالحكم بصدق مجهول الحال في خبره .

فإذا عرفت حد الوهم والظن والشك ، فاعلم أن اتباع الوهم حرام ، واتباع الظن في العقائد حرام أيضا ، واتباعه في الفروع العملية جائز إن لم يمنع منه مانع شرعي ، كالقضاء بشهادة عدل واحد ، وإن غلب على الظن صدقه فهو مما قدم فيه النادر على الغالب ، والشك ساقط الاعتبار إلا في النادر كالنضح من الشك في إصابة النجاسة) ا.هـ

وهذا الظن حجة في الشرع وعليه مدار أقوال العلماء والفقهاء .

---

[7] (تسهيل الطرقات في نظم الورقات في أصول الفقه) (ص 2) للفقيه الشافعي شرف الدين يحيى العمريطي

قال الإمام ابن تيمية في (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) (ص 38 . 40) نسخة اطلع عليها الإمام مقبل الوادعي :(الدلالة القطعية والدلالة الظاهرة غير القطعية :

ثُمَّ هِيَ مُنْقَسِمَةٌ إلَى : مَا دَلَالَتُهُ قَطْعِيَّةٌ ؛ بِأَنْ يَكُونَ قَطْعِيَّ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ وَهُوَ مَا تَيَقَّنَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ وَتَيَقَّنَّا أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ تِلْكَ الصُّورَةَ . وَإِلَى مَا دَلَالَتُهُ ظَاهِرَةٌ غَيْرُ قَطْعِيَّةٍ .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ : فَيَجِبُ اعْتِقَادُ مُوجَبِهِ عِلْمًا وَعَمَلًا ؛ وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْجُمْلَةِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ الظَّاهِرُ فَهَذَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ ..) ا.هـ

وقد نقل طائفة من الأصوليين إجماعا على العمل بالظن منهم أبو المعالي الجويني " البرهان" (502/2) ، والغزالي "شفاء الغليل"(ص 202) ، والرازي "مفاتيح الغيب"(282/12) ، وغيرهم .

قال الزركشي في (البحر المحيط في أصول الفقه) (4 / 426) : (أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ على وُجُوبِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ)

قال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (4 / 148) : (وليس المطلوب إلا الظن الغالب والعمل به متعين)

وقال الشاطبي في (الموافقات) (3 / 206): (الإعمال بأن العمل بالظن على الجملة ثابت في تفاصيل الشريعة)

وقال الصنعاني في حاشيته على المحلى ابن حزم (71/1) " (وأما الظن بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعا ، بل أكثر الأحكام الشرعية دائرة عليه)

قال مقيده . عفا الله عنه . : دل على أن الظن إذا احتف به الإمارات الشرعية المعتبرة والدلائل الموجبة للعمل به ولم يخالف الشرع ، أو ما لم يعارضه ما هو مثله أو أقوى منه ، أنه حجة يوجب العمل به ، وهذا فحوى كلام الأصوليين وأهل التحقيق ، فانظر رسالة (حجية الظن دراسة تأصيلية) ، فصاحبها قد أشبعها كلاما واستدلالا بما يفيد ويكفي في بابه .

تنبيه ثاني : قد بنى وأصل أكثر الأصوليين على هذا الظن ، قولهم أن (الفقه أكثره ظنون) ، و(أن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة) !

هذا قول باطل ، وتأصيل عاطل ، وهم ما بنوا هذا التقعيد البائر إلا على قولهم أن أخبار الآحاد تفيد الظن ، وأن القياس يفيد الظن ، وأن معظم أحكام الشريعة إما خبر واحد أو قياس .

نقول :

إذا كان الأمر كذلك فأين النقص والعيب !؟، فالتحقيق هو على خلاف ما يظنون من أن حجية أخبار الآحاد ظنية !، بل هي يقينية

قال الإمام ربيع بن هادي المدخلي . حفظه الله . في كتابه الماتع (حجية خبر الآحاد) (ص 82) : (أن هذا ادعاء باطل ، فإن فحول الأصوليين من أتباع المذاهب الأربعة يقولون : **إن أخبار الآحاد التي تلقتها الأمة بالقبول تصديقا بها وعملا بموجبها تفيد العلم اليقيني** ، وهذا قول أهل الحديث قاطبة ومن يقول منهم إن أخبار الآحاد تفيد الظن يقول :"إن خبر الآحاد إذا حفته القرائن يفيد النظري ") ا.هـ

أما القياس : فهو دليل من أدلة الدين الإسلامي التي تثبت بها الأحكام ، وصحيحه لا يخالف المنقول الصحيح .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (19 / 288 . 289) : (**وَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ** ؛ فَإِنَّهُ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ وَتَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ وَدَلَالَةُ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ تُوَافِقُ دَلَالَةَ النَّصِّ فَكُلُّ قِيَاسٍ خَالَفَ دَلَالَةَ

النَّصِّ فَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ وَلَا يُوجَدُ نَصٌّ يُخَالِفُ قِيَاسًا صَحِيحًا كَمَا لَا يُوجَدُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ يُخَالِفُ الْمَنْقُولَ الصَّحِيحَ . وَمَنْ كَانَ مُتَبَحِّرًا فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ أَمْكَنَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى غَالِبِ الْأَحْكَامِ بِالنُّصُوصِ وَبِالْأَقْيِسَةِ .)

ولما سئل (19 / 280) :"إنَّ النُّصُوصَ لَا تَفِي بِعُشْرِ مِعْشَارِ الشَّرِيعَةِ : هَلْ قَوْلُهُ صَوَابٌ ؟"

قال (هَذَا الْقَوْلُ قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ كَأَبِي الْمَعَالِي وَغَيْرِهِ وَهُوَ خَطَأٌ ؛ بَلْ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ النُّصُوصَ وَافِيَةٌ بِجُمْهُورِ أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إنَّهَا وَافِيَةٌ بِجَمِيعِ ذَلِكَ ؛ وَإِنَّمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مَعَانِيَ النُّصُوصِ الْعَامَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَالُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشُمُولَهَا لِأَحْكَامِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ فَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ الْجَامِعَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي هِيَ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ وَقَاعِدَةٌ عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً وَتِلْكَ الْأَنْوَاعُ تَتَنَاوَلُ أَعْيَانًا لَا تُحْصَى فَبِهَذَا الْوَجْهِ تَكُونُ النُّصُوصُ مُحِيطَةً بِأَحْكَامِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ .)

قال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (1 / 333) : (فرقة قالت : إن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث ، وغلا بعض هؤلاء حتى قال : ولا بعشر معشارها ، قالوا : فالحاجة إلى القياس فوق الحاجة إلى النصوص .

ولعمر الله إن هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفته لا مقدارها في نفس الأمر واحتج هذا القائل بأن النصوص متناهية ، وحوادث العباد غير متناهية ، وإحاطة المتناهي بغير المتناهي ممتنع ، وهذا احتجاج فاسد جدا من وجوه :

أحدها : أن ما لا تتناهى أفراده لا يمتنع أن يجعل أنواعا فيحكم لكل نوع منها بحكم واحد فتدخل الأفراد التي لا تتناهى تحت ذلك النوع .

الثاني : أن أنواع الأفعال بل والأعراض كلها متناهية

والثالث : أنه لو قدر عدم تناهيها فإن أفعال العباد الموجودة إلى يوم القيامة متناهية وهذا كما تجعل الأقارب نوعين نوعا مباحا وهو بنات العم والعمة وبنات الخال والخالة وما سوى ذلك حرام و، كذلك يجعل ما ينقض الوضوء محصورا وما سوى ذلك لا ينقضه ، وكذلك ما يفسد الصوم وما يوجب الغسل وما يوجب العدة وما يمنع منه المحرم ، وأمثال ذلك .

وإذا كان أرباب المذاهب يضبطون مذاهبهم ويحصرونها بجوامع تحيط بما يحل ويحرم عندهم مع قصور بيانهم ، فالله ورسوله المبعوث بجوامع الكلم أقدر على ذلك فإنه صلى الله عليه وسلم يأتي بالكلمة الجامعة وهي قاعدة عامة وقضية كلية تجمع أنواعا وأفرادا وتدل دلالتين دلالة طرد ودلالة عكس) ا.هـ

وليعلم أن القياس ليس بتلك السعة التي يظنونها بل هو لا يكون إلا عند النوازل والضرورة ، وأن لا يخالف المنقول متواتره ، أو آحاده .

قال العلامة محمد بن علي الأثيبوبي في (شرح التحفة المرضية في نظم المسائل الأصولية) (774/1) :

(رأي الأولين الذين لا يرون القياس إلا عند النازلة هو الحق ، لأن الصوب أن القياس حجة عند الضرورة . كما قال الإمام الشافعي رحمه الله . لا عند السعة ، فتبصر بالإنصاف) ا.هـ

وقال في (728/1 . 737) : (أن العمل بالقياس الصحيح والاحتجاج به لدى أهل السنة أمر مبني على أصول شرعية ثابتة :

الأصل الأول : إثبات الحكمة والتعليل في أحكام الله تعالى وشرعه وأمره وتنزيهه جل شأنه عن العبث .

الأصل الثاني : شمول النصوص لجميع الأحكام وإحاطتها بأفعال المكلفين ، فقد بين الله سبحانه وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بكلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم جميع ما أمر الله به وما نهى عنه ، وما أحله أو حرمه و معفى عنه وبهذا يكون الدين كاملا كما قال الله تعالى {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي} ، ولكن الناس يتفاوتون في معرفة النصوص الاطلاع عليها ويتفاوتون أيضا في فهمها .

فالنصوص كافية ، يستغنى بها عن القياس والرأي في كثير من المسائل .

الأصل الثالث : موافقة القياس الصحيح لنصوص الشريعة إذ ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس ومما يدل على ذلك أن القياس الصحيح من العدل والنص الشرعي من العدل الذب بعث الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وسلم وأن الشريعة لا تناقض فيها ولا تعارض بين شيء من أحكامها والقياس الصحيح مما جاءت به الشريعة إذ الشريعة جاءت بالجمع بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات والقياس من قبيل الجمع بين المتماثلين ، فيكون موافقا للشريعة .

ومما سبق اتضح خطأ من عنون لتلك المسألة بقوله :"ما حكم العمل بخبر الواحد إذا خالف القياس ؟" ، لأن هذا العنون مبني على تصور وقوع الاختلاف بين الخبر والقياس ، وهذا غير صحيح .

وأن من ادعى وقوع الاختلاف بين الخبر والقياس ، فالجواب أن يقال : لا يخلو الحال من أحد أمرين :

الأول : عدم ثبوت هذا الخبر المخالف للقياس .

والثاني : أن هذا القياس فاسد .

واتضح أيضا أن الخبر يقدم على القياس دائما إذا ظهر للمجتهد بينهما تعارض لأن القياس المخالف للنص فاسد الاعتبار ، لا يجوز المصير إليه ولا الأخذ به ، وهو القياس الذي ثبت عن السلف ذمه والمنع منه .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (20 / 504، 505) : (أَنَّ لَفْظَ الْقِيَاسِ لَفْظٌ مُجْمَلٌ يَدْخُلُ فِيهِ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ . فَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي وَرَدَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ الْأَوَّلُ قِيَاسُ الطَّرْدِ وَالثَّانِي قِيَاسُ الْعَكْسِ وَهُوَ مِنْ الْعَدْلِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ . فَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الْعِلَّةُ الَّتِي عُلِّقَ بِهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ فِي الْفَرْعِ يَمْنَعُ حُكْمَهَا وَمِثْلُ هَذَا الْقِيَاسِ لَا تَأْتِي الشَّرِيعَةُ بِخِلَافِهِ قَطُّ .

وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ بِإِلْغَاءِ الْفَارِقِ وَهُوَ : أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ فِي الشَّرْعِ فَمِثْلُ هَذَا الْقِيَاسِ لَا تَأْتِي الشَّرِيعَةُ بِخِلَافِهِ . وَحَيْثُ جَاءَتْ الشَّرِيعَةُ بِاخْتِصَاصِ بَعْضِ الْأَنْوَاعِ بِحُكْمِ يُفَارِقُ بِهِ نَظَائِرَهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْتَصَّ ذَلِكَ النَّوْعُ بِوَصْفٍ يُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِالْحُكْمِ وَيَمْنَعُ مُسَاوَاتَهُ لِغَيْرِهِ لَكِنَّ الْوَصْفَ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ قَدْ يَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ وَقَدْ لَا يَظْهَرُ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ الْمُعْتَدِلِ أَنْ يَعْلَمَ صِحَّتَهُ كُلُّ أَحَدٍ فَمَنْ رَأَى شَيْئًا مِنْ الشَّرِيعَةِ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ فَإِنَّمَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ الَّذِي انْعَقَدَ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . وَحَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ النَّصَّ جَاءَ بِخِلَافِ قِيَاسٍ : عَلِمْنَا قَطْعًا أَنَّهُ قِيَاسٌ فَاسِدٌ بِمَعْنَى أَنَّ صُورَةَ النَّصِّ امْتَازَتْ عَنْ تِلْكَ الصُّوَرِ الَّتِي يَظُنُّ أَنَّهَا مِثْلُهَا بِوَصْفٍ أَوْجَبَ تَخْصِيصَ الشَّارِعِ لَهَا بِذَلِكَ الْحُكْمِ فَلَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يُخَالِفُ قِيَاسًا صَحِيحًا لَكِنْ فِيهَا مَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ الْفَاسِدَ وَإِنْ كَانَ مِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يَعْلَمُ فَسَادَهُ .) ا.هـ

قال مقيده . عفا الله عنه . : إذا عرفت ذلك يا أيها القارئ أن أحكام الشريعة مستندة إلى أدلة يقينية سواء ما كان منها من أخبار الآحاد أو القياس ، من باب أولى المتواتر ، وما يعلم من الدين بالضرورة ، عرفت أن الفقه أكثره قطعي والقليل منه ظني ، وتتهاوى حينها مقولة بعض أولئك الأصوليين أن الفقه أكثره ظني !

فهذه المقولة ما هي إلا من وحي أهل الكلام ومن بضاعتهم البائرة خرجت منهم للتشكيك في أخبار الآحاد والطعن فيها ورد القياس الصحيح والعلل والحكم .

وأن الظن وإن وقع فهذا يقع للمجتهدين ، لا في نفس النص ، فاعلم ذلك واعرف الفرق ، تنجو ما هم فيه من الغرق .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (13 / 118) :(جُمْهُورُ مَسَائِلِ الْفِقْهِ الَّتِي يَحْتَاجُ إلَيْهَا النَّاسُ وَيُفْتُونَ بِهَا هِيَ ثَابِتَةٌ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ وَإِنَّمَا يَقَعُ الظَّنُّ وَالنِّزَاعُ فِي قَلِيلٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إلَيْهِ النَّاسُ وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ وَكَثِيرُ مَسَائِلِ الْخِلَافِ هِيَ فِي أُمُورٍ قَلِيلَةِ الْوُقُوعِ وَمُقَدَّرَةٍ وَأَمَّا مَا لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْهُ مِنْ الْعِلْمِ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِمْ وَيَحْرُمُ وَيُبَاحُ فَهُوَ مَعْلُومٌ مَقْطُوعٌ بِهِ وَمَا يُعْلَمُ مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً جُزْءٌ مِنْ الْفِقْهِ وَإِخْرَاجُهُ مِنْ الْفِقْهِ قَوْلٌ لَمْ يُعْلَمْ أَحَدٌ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالَهُ وَلَا احْتَرَزَ بِهَذَا الْقَيْدِ أَحَدٌ إلَّا الرَّازِي وَنَحْوُهُ) ا.هـ

وقال (7 / 357) : (وَأَنَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ دِينِهِمْ الَّذِي يَحْتَاجُونَ إلَيْهِ أَضْعَافُ أَضْعَافِ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ .) ا.هـ

وقال في (الاستقامة) (1 / 55) : (الفقه هو معرفة أحكام أفعال العباد سواء كانت تلك المعرفة علما أو ظنا أو نحو ذلك .

ومن المعلوم لمن تدبر الشريعة أن أحكام عامة أفعال العباد معلومة لا مظنونة ، وأن الظن فيها إنما هو قليل جدا في بعض الحوادث لبعض المجتهدين ، فأما غالب الأفعال مفادها وأحداثها فغالب أحكامها معلومة ولله الحمد ، وأعني بكونها أن العلم بها ممكن وهو حاصل لمن أجتهد واستدل بالأدلة الشرعية عليها ، لا أعني أن العلم بها حاصل لكل أحد بل ولا لغالب المتفقهة المقلدين لائمتهم بل هؤلاء غالب ما عندهم ظن أو تقليد) ا.هـ

قال الإمام عبد الرحمن السعدي . رحمه الله . في (طريق الوصول إلى العلم المأمول) (ص 91) : (جمهور مسائل الفقه التي يحتاج الناس إليها ، ويفتون بها ، ثابتة بالنص أو الإجماع ، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه ، وهذا موجود في سائر العلوم) ا.هـ

. وأن هذه المقولة : إن الفقه أكثره ظنون ما أفرزها ، وكان سببا في ظهورها إلا عوامل منها [8]:

1. انتشار التقليد ، فأصبح غالب المتفقهة أكثر ما لديهم ظن أو تقليد ، إذ ينقل أحدهم مذهب إمامه ودليله بحروفه ، فالعالم يكون لديه دليل يفيد القطع وليس عند هؤلاء ذلك الدليل مفيدا للقطع لكونهم مقلدين ، فاستطال المتكلمون لما رأوا كثرة التقليد والجهل والظنون في المنتسبين إلى الفقه والفتوى حتى أخرجوا الفقه من أصل العلم .

2. تجريد مسائل الخلاف بتأليف كتب خاصة بها ، فاقتصر من صنف في هذا الباب على ما اختلف فيه الأئمة والتوسع في ذلك ، مع ظهور بدع وتغير أمور الإسلام وضعف الخلافة

قال الإمام ابن تيمية في (الاستقامة) (1 / 62 . 65) : (وقد جرد بعد المائة الثالثة مسائل الخلاف جردها أبو بكر الصيرفي فيما يغلب على ظني واتبعه على ذلك الناس حتى صنفوا كتبا كثيرة في مسائل الخلاف فقط ، واقتصر أكثر هؤلاء على ما اختلف فيه أبو حنيفة والشافعي .. وشهد أنها مسائل اجتهاد ظنية ، واشتهار

---

[8] انظر (شرح التحفة المرضية في نظم المسائل الأصولية) (1/ 227 232)

أصحابها بعلم الفقه هو من الشبهة التي أوجبت للمتكلمين ولهؤلاء الفقهاء المختلفين ولكثير من المفتين وغيرهم أن يجعلوا الفقه من باب الظنون والاجتهاد ، ولهذا كان ظهور هذا القول مع ظهور مسائل الخلاف هذه وذلك مع ظهور بدع كثيرة وتغير أمور الإسلام وضعف الخلافة) ا.هـ

3. تفريق أهل الكلام بين الأصول والفروع ، إذ هم يعظمون علم الكلام ويسمونه أصول الدين ، ويجعلون مسائله قطعية ، وفي المقابل ذلك يهونون من أمر الفقه حتى جعلوه من باب الظنون ، وهذه بدعة ظاهرة منهم ، وترتب عليها عندهم قواعد فاسدة أحدثوها ، فجعلوا كل مجتهد مصيب في الفروع أما أصول الدين فالمصيب عندهم فيه واحد ، وإلى غير ذلك من القواعد الفاسدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (19 / 207 . 212) مبينا ومقررا هذه المسألة بما يكفي ويشفي ما لا تجده عند غيره :(وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ إنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّة وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ وَانْتَقَلَ هَذَا الْقَوْلُ إلَى أَقْوَامٍ تَكَلَّمُوا بِذَلِكَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَلَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَةَ هَذَا الْقَوْلِ وَلَا غَوْرَهُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ كَمَا أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إجْمَاعٌ بَلْ وَلَا قَالَهَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ عَقْلًا ؛ فَإِنَّ الْمُفَرِّقِينَ بَيْنَ مَا جَعَلُوهُ مَسَائِلَ أُصُولٍ وَمَسَائِلَ فُرُوعٍ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا بِفَرْقٍ صَحِيحٍ يُمَيِّزُ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ بَلْ ذَكَرُوا ثَلَاثَةَ فُرُوقٍ أَوْ أَرْبَعَةً كُلُّهَا بَاطِلَةٌ .

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : مَسَائِلُ الْأُصُولِ هِيَ الْعِلْمِيَّةُ الِاعْتِقَادِيَّةُ الَّتِي يُطْلَبُ فِيهَا الْعِلْمُ وَالِاعْتِقَادُ فَقَطْ ؛ وَمَسَائِلُ الْفُرُوعِ هِيَ الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي يُطْلَبُ فِيهَا الْعَمَلُ .

وَهَذَا فَرْقٌ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ الْمَسَائِلَ الْعَمَلِيَّةَ فِيهَا مَا يُكَفَّرُ جَاحِدُهُ مِثْلَ : وُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالزَّكَاةِ وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ وَتَحْرِيمِ الزِّنَا وَالرِّبَا وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ ، وَفِي الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ مَا لَا يَأْثَمُ الْمُتَنَازِعُونَ فِيهِ كَتَنَازُعِ الصَّحَابَةِ : هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ ؟ وَكَتَنَازُعِهِمْ فِي بَعْضِ النُّصُوصِ: هَلْ قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ لَا ؟ وَمَا أَرَادَ بِمَعْنَاهُ ؟ وَكَتَنَازُعِهِمْ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ : هَلْ هِيَ مِنْ الْقُرْآنِ أَمْ لَا ؟ وَكَتَنَازُعِهِمْ فِي بَعْضِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ : هَلْ أَرَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَذَا وَكَذَا ؟ وَكَتَنَازُعِ النَّاسِ فِي دَقِيقِ الْكَلَامِ كَمَسْأَلَةِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ وَتَمَاثُلِ الْأَجْسَامِ ؛ وَبَقَاءِ الْأَعْرَاضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي هَذَا تَكْفِيرٌ وَلَا تَفْسِيقٌ .

قَالُوا : وَالْمَسَائِلُ الْعَمَلِيَّةُ فِيهَا عَمَلٌ وَعِلْمٌ فَإِذَا كَانَ الْخَطَأُ مَغْفُورًا فِيهَا فَالَّتِي فِيهَا عِلْمٌ بِلَا عَمَلٍ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ فِيهَا مَغْفُورًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْمَسَائِلُ الْأُصُولِيَّةُ هِيَ مَا كَانَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ ؛ وَالْفَرْعِيَّةُ مَا لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ .

قَالَ أُولَئِكَ : وَهَذَا الْفَرْقُ خَطَأٌ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ الْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ عَلَيْهَا أَدِلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ عِنْدَ مَنْ عَرَفَهَا وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَعْرِفْهَا وَفِيهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ بِالْإِجْمَاعِ كَتَحْرِيمِ الْمُحَرَّمَاتِ وَوُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ ثُمَّ لَوْ أَنْكَرَهَا الرَّجُلُ بِجَهْلِ وَتَأْوِيلٍ لَمْ يُكَفَّرْ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ كَمَا أَنَّ جَمَاعَةً اسْتَحَلُّوا شُرْبَ الْخَمْرِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ مِنْهُمْ قدامة وَرَأَوْا أَنَّهَا حَلَالٌ لَهُمْ ؛ وَلَمْ تُكَفِّرْهُمْ الصَّحَابَةُ حَتَّى بَيَّنُوا لَهُمْ خَطَأَهُمْ فَتَابُوا وَرَجَعُوا ... وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ : { رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا } قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : " قَدْ فَعَلْت " وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْخَطَإِ الْقَطْعِيِّ فِي مَسْأَلَةٍ قَطْعِيَّةٍ أَوْ ظَنِّيَّةٍ . وَالظَّنِّيُّ مَا لَا يَجْزِمُ بِأَنَّهُ خَطَأٌ إلَّا إذَا كَانَ أَخْطَأَ قَطْعًا قَالُوا : فَمَنْ قَالَ : إنَّ الْمُخْطِئَ فِي مَسْأَلَةٍ قَطْعِيَّةٍ أَوْ ظَنِّيَّةٍ يَأْثَمُ فَقَدْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ الْقَدِيمَ .

قَالُوا : وَأَيْضًا فَكَوْنُ الْمَسْأَلَةِ قَطْعِيَّةً أَوْ ظَنِّيَّةً هُوَ أَمْرٌ إضَافِيٌّ بِحَسَبِ حَالِ الْمُعْتَقِدِينَ لَيْسَ هُوَ وَصْفًا لِلْقَوْلِ

فِي نَفْسِهِ ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَقْطَعُ بِأَشْيَاءَ عَلِمَهَا بِالضَّرُورَةِ ؛ أَوْ بِالنَّقْلِ الْمَعْلُومِ صِدْقُهُ عِنْدَهُ وَغَيْرُهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ لَا قَطْعًا وَلَا ظَنًّا . وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ ذَكِيًّا قَوِيَّ الذِّهْنِ سَرِيعَ الْإِدْرَاكِ فَيَعْرِفُ مِنْ الْحَقِّ وَيَقْطَعُ بِهِ مَا لَا يَتَصَوَّرُهُ غَيْرُهُ وَلَا يَعْرِفُهُ لَا عِلْمًا وَلَا ظَنًّا . فَالْقَطْعُ وَالظَّنُّ يَكُونُ بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إلَى الْإِنْسَانِ مِنْ الْأَدِلَّةِ وَبِحَسَبِ قُدْرَتِهِ عَلَى الِاسْتِدْلَالِ وَالنَّاسِ يَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا وَهَذَا فَكَوْنُ الْمَسْأَلَةِ قَطْعِيَّةً أَوْ ظَنِّيَّةً لَيْسَ هُوَ صِفَةً مُلَازِمَةً لِلْقَوْلِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ حَتَّى يُقَالَ : كُلُّ مَنْ خَالَفَهُ قَدْ خَالَفَ الْقَطْعِيَّ بَلْ هُوَ صِفَةٌ لِحَالِ النَّاظِرِ الْمُسْتَدِلِّ الْمُعْتَقِدِ وَهَذَا مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهِ النَّاسُ فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَطَّرِدُ وَلَا يَنْعَكِسُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بِفَرْقِ ثَالِثٍ وَقَالَ : الْمَسَائِلُ الْأُصُولِيَّةُ هِيَ الْمَعْلُومَةُ بِالْعَقْلِ فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ اسْتَقَلَّ الْعَقْلُ بِدَرْكِهَا فَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ الَّتِي يَكْفُرُ أَوْ يَفْسُقُ مُخَالِفُهَا . وَالْمَسَائِلُ الفروعية هِيَ الْمَعْلُومَةُ بِالشَّرْعِ قَالُوا : فَالْأَوَّلُ كَمَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ ؛ وَالثَّانِي كَمَسَائِلِ الشَّفَاعَةِ وَخُرُوجِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ النَّارِ .

فَيُقَالُ لَهُمْ : مَا ذَكَرْتُمُوهُ بِالضِّدِّ أَوْلَى فَإِنَّ الْكُفْرَ وَالْفِسْقَ أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَسْتَقِلُّ بِهَا الْعَقْلُ .

إلَى أَنْ قَالَ : وَحِينَئِذٍ فَإِنْ كَانَ الْخَطَأُ فِي الْمَسَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي يُقَالُ : إنَّهَا أُصُولُ الدِّينِ كُفْرًا فَهَؤُلَاءِ السَّالِكُونَ هَذِهِ الطُّرُقَ الْبَاطِلَةَ فِي الْعَقْلِ الْمُبْتَدَعَةِ فِي الشَّرْعِ هُمْ الْكُفَّارُ لَا مَنْ خَالَفَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْخَطَأُ فِيهَا كُفْرًا فَلَا يَكْفُرُ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا فَثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ كَافِرًا فِي حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ وَلَكِنْ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْبِدَعِ أَنَّهُمْ يَبْتَدِعُونَ أَقْوَالًا يَجْعَلُونَهَا وَاجِبَةً فِي الدِّينِ بَلْ يَجْعَلُونَهَا مِنْ الْإِيمَانِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ وَيُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا وَيَسْتَحِلُّونَ دَمَهُ كَفِعْلِ الْخَوَارِجِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَبْتَدِعُونَ قَوْلًا وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لَهُمْ مُسْتَحِلًّا لِدِمَائِهِمْ كَمَا لَمْ تُكَفِّرْ الصَّحَابَةُ الْخَوَارِجَ مَعَ تَكْفِيرِهِمْ لِعُثْمَانِ وَعَلِيٍّ وَمَنْ وَالَاهُمَا وَاسْتِحْلَالِهِمْ لِدِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ .) ا.هـ

4. ومن العوامل التي أتت إلى ظهور هذا القول ، ما حصل من اختلاف الأئمة الأعلام لسبب من الأسباب الموجبة للخلاف ، كعدم سماع الحديث أو عدم ثبوته ، أو الاختلاف في الفهم والاستدلال ، فقد يحصل لبعضهم القطع بأمر ، والآخر يجهله أو يفهم خلافه ، فنتج عن هذا الاختلاف. مع كونه اختلافا سائغا. تقليد بلا علم ، واشتباه ما يمكن علمه ، وما هو معلوم لفقهاء الدين بغيره .

قلت (ابن سلة) : تمسك يا أيها طالب العلم بهذا التحقيق لهذه المسألة في هذا الموطن والمقام ، قد لا تجده في غيره ، لأنها تظهر لك الكثير من تشغيبات وضلالات أهل الكلام ، والمستشرقين ، والحزبية المميعة ، حول خبر الثقة ، والبطانة ، واجتهادات العلماء ، وأحكامهم في العقائد والفقهيات والرجال ، وفيما يستجد من النوازل ، وتكشف لك عظم انحرافهم عن أصل هذه المسألة بما يخالف فقهاء الأمة ، وما ذاك منهم إلا لضرب الإسلام ، وعلومه وأصوله وتاريخه وأمجاده .

النقطة الثانية : بيان ما جاء من النص فيما يخص البطانة .

أصل مسألة البطانة ، ما أخرجه الإمام البخاري. رحمه الله. في صحيحه : حَدَّثَنَا أَصْبَغُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى)

وذكر هذا الحديث تحت ترجمة (باب المعصوم من عصم الله) ، و(باب بطانة الإمام وأهل مشورته) .

. **ففي الترجمة الأول** : (باب المعصوم من عصم الله) تشير إلى فضل الله تعالى على عباده المؤمنين ، وإمدادهم بالنصرة والتأييد والهداية والمعية الخاصة ، وأن الله تعالى عاصم : مانع [9]، وهذا من فقه الإمام البخاري ، قال الحافظ في (الفتح) (558/11) : (قال الكرماني : مناسبة التفسيرين للترجمة أن من لم يعصمه الله كان سدى ، وكان مغوى)

وهذه الترجمة يتضح فقهها وتفسيرها بحديث أبي هريرة . رضي الله عنه . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ اللَّهَ قَالَ مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ)

قال الإمام ابن القيم. رحمه الله . في (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي) (ص 399 . 401)

عند كلامه على ذوق الحديث ومعانيه اللطيفة : (وخص في الحديث " **السمع والبصر واليد والرجل**" بالذكر فإن هذه الآلات آلات الإدراك وآلات الفعل ، و "**السمع والبصر**" يوردان على القلب الإرادة والكراهة ويجلبان إليه الحب والبغض ، فتستعمل "**اليد والرجل**" ، فإذا كان سمع العبد بالله وبصره به كان محفوظا في آلات إدراكه ، وكان محفوظا في حبه وبغضه ، فحفظ في بطشه ومشيه .

وتأمل كيف اكتفي بذكر "**السمع والبصر واليد والرجل**" عن "**اللسان**" ، فإنه إذا كان إدراك " **السمع**" الذي يحصل باختياره تارة ، وبغير اختياره تارة ، وكذلك "**البصر**" قد يقع بغير الاختيار فجأة ، وكذلك حركة "**اليد والرجل**" التي لا بد للعبد منها فكيف بحركة "**اللسان**" التي لا يقع إلا بقصد واختيار ، وقد يستغنى العبد عنها إلا حيث أمر بها .

وأيضا فانفعال "**اللسان**" عن القلب أتم من انفعال سائر الجوارح فإنه ترجمانه ورسوله .

وتأمل كيف حقق تعالى كون العبد به عند سمعه وبصره الذى يبصر به وبطشه ومشيه بقوله :"**كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها**" تحقيقا لكونه مع عبده ، وكون عبده في إدراكاته بسمعه وبصره وحركته بيديه ورجله .

وتأمل كيف قال :"**بي يسمع وبي يبصر وبي يبطش**" ولم يقل :"**فلي يسمع ولى يبصر ولى يبطش**" ، وربما يظن الظان أن "**اللام**" أولى بهذا الموضع ، إذ هي أدل على الغاية ووقوع هذه الأمور لله ، وذلك أخص من وقوعها به ، وهذا من الوهم والغلط إذ ليست "**الباء" هاهنا لمجرد الاستعانة** ، فإن حركات الأبرار والفجار وإدراكاتهم إنما هي بمعونة الله لهم ، **وإنما "الباء" هاهنا للمصاحبة** ، أي : "**إنما يسمع ويبصر ويبطش ويمشى وأنا صاحبه ومعه**"، كقوله في الحديث الآخر :"**أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه**" ، وهذه المعية هي المعية الخاصة

---

[9]) هذا لا يعني إثبات العصمة لغير الأنبياء من الأولياء ، فالعالم مهما كانت منزلته في الأمة من الاجتهاد والإمامة ، فهو يصيب ويخطئ ، كما سنبين هذه المسألة في عدة من المواطن من هذا الكتاب ، إلا أن أهل السنة أكثر الناس صوابا وأندرهم خطأ ، وقد سخرهم الله تعالى لحراسة السنة وتصفيتها مما علق بها من الضعيف والموضوع والمكذوب ، فكان خواصهم الذين نقلوا عنهم الدين أوثق الناس وأعدلهم .

المذكورة في قوله تعالى :"**لا تحزن إن الله معنا** " ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم :" **ما ظنك باثنين الله ثالثهما** "، وقوله تعالى :"**وإن الله لمع المحسنين**" ، وقوله:" **إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون**" وقوله :" **واصبروا إن الله مع الصابرين**" ، وقوله :"**كلا إن معي ربي سيهدين**" ، وقوله تعالى لموسى وهارون :"**إنني معكما أسمع وأرى**" .

فهذه "**الباء**" مفيدة بمعني هذا المعية دون "**اللام**" ، ولا يتأتى للعبد الإخلاص والصبر والتوكل ، ونزوله في منازل العبودية إلا بهذه "**الباء وهذه المعية**") ا.هـ

. **الترجمة الثانية** : (باب بطانة الإمام وأهل مشورته) ، هذه الترجمة لا تستغني عن الترجمة السابقة ، إذا كان العالم والحاكم وصاحب المشورة ينظر بنور الله يوفقه الله ويعصمه ، لقول صلى الله عليه وسلم :(فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى) .

واعلم . رحمك الله . : **الأمر الأول** : أن أهل العلم والتقى ، وأهل الحكم والنهى ممن باشر مصالح المسلمين هم من أورع الناس في هذا الباب ، وأسبقهم بخصال أولي الألباب ، وأوفقهم للسداد والإصابة ، وأحسنهم التحلي باليقظة والوقاية .

جاء في وصية السلطان أبي زكريا بن أبي محمد بن أبي حفص لابنه أبي يحي زكريا أمير بجاية وولي عهده. رحمهما الله. أنه قال : (اعلم سدّدك الله وأرشدك، وهداك لما يرضيه وأسعدك، وجعلك محمود السيرة، مأمون السريرة : إن أول ما يجب على من استرعاه الله في خلقه، وجعله مسئولا عن رعيته في جل أمرهم ودقه، أن يقدّم رضي الله عز وجل في كل أمر يحاوله، وأن يكل أمره وحوله وقوّته لله، ويكون عمله وسعيه وذبّه عن المسلمين، وحربه وجهاده للمؤمنين، بعد التوكل عليه، والبراءة من الحول والقوة إليه .

ومتى فاجأك أمر مقلق، أو ورد عليك نبأ مرهق، فريّض لبّك، وسكن جأشك، وارع عواقب أمر تأتيه، وحاوله قبل أن ترد عليه وتغشيه ، ولا تقدم إقدام الجاهل، ولا تحجم إحجام الأخرق المتكاسل .

وأعلم أن الأمر إذا ضاق مجاله، وقصر عن مقاومته رجاله، فمفتاحه الصبر والحزامة والأخذ مع عقلاء الجيش ورؤسائهم، وذي التجارب من نبهائهم ، ثم الإقدام عليه، والتوكّل على الله فيما لديه، والإحسان لكبير جيشك وصغيره الكثير على قدره، والصغير على قدره .

ولا تلحق الحقير بالكبير فتجري الحقير على نفسك، وتغلّطه في نفسه وتفسد نيّة الكبير وتؤثره عليك، فيكون إحسانك إليه مفسدة في كلا الوجهين، ويضيع إحسانك وتشتت نفوس من معك.

واتّخذ كبيرهم أبا وصغيرهم ابنا، " وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ من الرَّحْمَةِ "، "وَشاوِرْهُمْ في الْأَمْرِ، فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى الله، إِنَّ الله يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ".

واتخذ نفسك صغيرة، وذاتك حقيرة، وحقّر أمورك، ولا تستمع أقوال الغالطين المغلطين، بأنّك أعظم الناس قدرا، وأكثرهم بذلا، وأحسنهم سيرة وأجملهم صبرا، فذاك غرور وبهتان وزور.

واعلم أنّ من تواضع لله رفعه الله .

وعليك بتفقّد أحوال رعيّتك والبحث عن عمّالهم والسؤال عن سير قضاتهم فيهم ، ولا تنمّ عن مصالحهم، ولا تسامح أحدا فيهم .

ومهما دعيت لكشف ملمّة فاكشفها عنهم، ولا تراع فيهم كبيرا ولا صغيرا إذا عدل عن الحق ، ولا تراع في فاجر ولا متصرف إلّا ولا ذمّة، ولا تقتصر على شخص واحد في رفع مسائل الرعيّة والمتظلمين ، ولا تقف عند مراده في أحوالهم.

واتخذ لنفسك ثقات صادقين مصدقين، لهم في جانب الله أوفر نصيب، وفي مسائل خلقه، إليك أسرع مجيب ، وليكن سؤالك لهم أفذاذ ، فأنك متى اقتصرت على شخص واحد في نقله ونصحه، حمله الهوى على الميل، ودعته الحميّة إلى تجنّب الحق، وترك قول الصدق .

وإذا رفع إليك أحد مظلمة، وأنت على طريق، فأدعه إليك وسله حتى يوضح قصته لك ، وجاوبه جواب مشفق مصغ إلى قوله، مصيخ إلى نازلته ونقله، ففي إصاختك له وحنّوك عليه أكبر تأنيس، وللسياسة والرئاسة في نفوس الخاصّة والعامّة، والجمهور أعظم تأسيس.

وأعلم أن دماء المسلمين وأموالهم حرام على كل مؤمن باللّٰه واليوم الآخر إلّا في حق أوجبه الكتاب والسنّة، وعضّدته أقاويل الشرعية والحجة، أو في مفسد عاثت في طرقات المسلمين وأموالهم جار على غيه في فساد صلاحهم وأحوالهم، فليس إلّا السيف فإن أثره عفاء ووقعه لداء الأدمغة الفاسدة دواء، ولا تقل عثرة حسود على النعم، عاجز عن السعي، فإن إقالته تحمله على القول، والقول يحمله على الفعل، ووبال عمله عائد عليك ، فاحسم داءه قبل انتشاره، وتدارك أمره قبل إظهاره .

واجعل الموت نصب عينيك، ولا تغتر بالدنيا وإن كانت في يديك ، لا تنقلب إلى ربك إلا بما قدمته من عمل صالح ومتجر في مرضاته رابح.

واعلم أن الإيثار أربح المكاسب وأنجح المطالب، والقناعة مال لا ينفد ، وقد قال بعض المفسرين في قوله عزّ من قائل: «وَتَرَكْنا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ» إنه النبأ الحسن في الدنيا على ما خلّد فيها من الأعمال المشكورة، والفعلات الصالحة المذكورة.

فليكفك من دنياك ثوب تلبسه وفرس تذبّ به عن عباده .

وأرجو بك متى جعلت وصيّتي هذه نصب عينيك، لم تعدم من ربّك فتحا ييسّره على يديك، وتأييدا ملازما لا يبرح عنك إلّا إليك، بمنّ الله وحوله وطوله .

والله يجعلك ممن سمع فوعى، ولبّى داعي الرشد إذ دعا، "أَنَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"، وبالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلّا باللّٰه العليّ العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

تمت الوصيّة المباركة) ا.هـ [10]

قلت (**ابن سلة**) : هذه هي سياسة الإسلام ، وسيرة من ساس الأنام ، من الحكام العظام والأئمة الأعلام ، من فجر الإسلام إلى هذه الأيام ، يتوارثها عدول الأمة ، ودعاة السنة ، سطرتها الأقلام ، وحفظ لنا التاريخ أنهم قدوة الأنام ، وبعث نفع الأجرام ، إذا غابت ضلت الأفهام ، وزلت الأقدام ، وعلامة الفناء ، وفلول السماء . فهذا الضوء اللمع ، والنفع الجامع ، يسعى المستشرقون والمبتدعة المنحرفون لبعثرته ، وإطفاء شمعته ، بالطعن في سيرتهم وسياستهم وأيامهم وأخبارهم وكل ما يتعلق بهم من البطانة والصيانة .

---

[10]) تاريخ ابن خلدون (6/398 . 400).

والكلام في هذا المقام هو منصب ومتوجه إلى العدول ، لا يبنى فيه الأحكام على تصرفات أهل الجور والفجور ، فهم ليسوا قدوة للأنام ، فليتنبه لذلك .

الأمر الثاني : البطانة في الحديث فسرت وشملت كل من الوزير والدخيل والملك والشيطان والنفس .

قال الحافظ في (فتح الباري) (13/ 228) : (قال ابن التين :" يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين الوزيرين ، ويحتمل أن يكون الملك والشيطان ."

وقال الكرماني : "يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين النفس الأمارة بالسوء والنفس اللوامة المحرضة على الخير إذ لكل منهما قوة ملكية وقوة حيوانية " انتهى

والحمل على الجميع أولى إلا أنه جائز أن لا يكون لبعضهم إلا البعض) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : الصعافقة والحزبية المميعة عطلوا كل هؤلاء القرناء والبطائن التي دل عليها الحديث بالمنطوق والمفهوم والإشارة ، وما لها من الأثر على شخصية الإنسان إيجابا وسلبا ، ومن تحصيل التقوى والإصابة ، ومن عدمها .

قال الإمام ابن القيم في (الجواب الكافي) (ص 230 ـ 232) : (قال بعض السلف : " إذا أصبح ابن آدم ابتدره الملك والشيطان فإن ذكر الله وكبره وحمده وهلله طرد الملك الشيطان وتولاه ، وإن افتتح بغير ذلك ذهب الملك عنه وتولاه الشيطان"

ولا يزال الملك يقرب من العبد حتى يصير الحكم والطاعة والغلبة له فتتولاه الملائكة في حياته وعند موته وعند مبعثه قال الله تعالى :" إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة "

وإذا تولاه الملك تولاه أنصح الخلق له وأنفعهم وأبرهم له فثبته وعلمه وقوي جنانه وأيده قال تعالى :" إذا يوحي ربك إلى الملائكة إني معكم فثبتوا الذين آمنوا "، ويقول الملك عند الموت :"لا تخف ولا تحزن وأبشر بالذي يسرك " ، ويثبته بالقول الثابت أحوج ما يكون إليه في الحياة الدنيا وعند الموت وفي القبر عند المسألة .

فليس أحد أنفع للعبد من صحبة الملك له وهو وليه في يقظته ومنامه وحياته وعند موته وفي قبره ومؤنسه في وحشته وصاحبه في خلوته ومحدثه في سره ويحارب عنه عدوه ويدافع عنه ويعينه عليه ويعده بالخير ، ويبشره به ويحثه على التصديق بالحق كما جاء في الأثر الذي يروى مرفوعا وموقوفا : " **للملك بقلب ابن آدم لمة وللشيطان لمة ، فلمة الملك أيعاد بالخير وتصديق بالوعد ، ولمة الشيطان أيعاد بالشر وتكذيب بالحق** "([11])

وإذا اشتد قرب الملك من العبد تكلم على لسانه وألقى على لسانه القول السديد ، وإذا أبعد منه وقرب الشيطان من العبد تكلم على لسانه قول الزور والفحش ، حتى يرى الرجل يتكلم على لسانه الملك ، والرجل يتكلم على لسانه الشيطان) ا.هـ

[11]) قال الإمام الألباني في كتابه (النصيحة) في رده على ابن عبد المنان (ص 108) : إسناد هدا الموقوف صحيح غاية ، أخرجه الطبري في تفسيره (59/3) ، ثم أخرجه من طريق عامر بن عبدة عن ابن مسعود ، وهو صحيح ـ أيضا ـ ، وهذا يكفي في تصحيح الحديث المرفوع ، لأنه لا يقال بمجرد الرأي !! كما هو معروف عند أهل العلم ، ولذلك قواه العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على تفسير الطبري ، فقال :"فإن هذا الحديث مما لا يعلم بالرأي ، ولا يدخله القياس ، فلا يعلم إلا بالوحي من المعصوم صلى الله عليه وسلم ، فالروايات الموقوفة لفظا هي مرفوعة حكما " ا.هـ

وقال عن النفس في (إغاثة اللهفان) (1 / 151 . 152) : (وقد اتفق السالكون إلى الله على اختلاف طرقهم وتباين سلوكهم على أن النفس قاطعة بين القلب وبين الوصول إلى الرب ، وأنه لا يدخل عليه سبحانه ولا يوصل إليه إلا بعد إماتتها وتركها بمخالفتها والظفر بها .

فإن الناس على قسمين : قسم ظفرت به نفسه فملكته وأهلكته وصار طوعا لها تحت أوامرها وقسم ظفروا بنفوسهم فقهروها فصارت طوعا لهم منقادة لأوامرهم .

قال بعض العارفين : انتهى سفر الطالبين إلى الظفر بأنفسهم فمن ظفر بنفسه أفلح وأنجح ومن ظفرت به نفسه خسر وهلك قال تعالى : "فأما من طغى وأثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى "

فالنفس تدعو إلى الطغيان وإيثار الحياة الدنيا والرب يدعو عبده إلى خوفه ونهي النفس عن الهوى ، والقلب بين الداعيين يميل إلى هذا الداعي مرة وإلى هذا مرة ، وهذا موضع المحنة والابتلاء)

وقال في (مدارج السالكين) (1 / 449) مبينا أسباب الانتفاع بالعظة وإدراك : (ولا يتم ذلك إلا بالسلامة من الأغراض وهي متابعة الهوى والانقياد لداعي النفس الأمارة بالسوء ، فإن اتباع الهوى يطمس نور العقل ويعمي بصيرة القلب ويصد عن اتباع الحق ويضل عن الطريق المستقيم ، فلا تحصل بصيرة العبرة معه ألبتة ، والعبد إذا اتبع هواه فسد رأيه ونظره فأرته نفسه الحسن في صورة القبيح والقبيح في صورة الحسن فالتبس عليه الحق بالباطل فأنى له الانتفاع بالتذكر والتفكر أو بالعظة) ا.هـ

وقال في (الجواب الكافي) (ص332) : (الفكرة في عيوب النفس وآفاتها ، وفي عيوب العمل ، وهذه الفكرة عظيمة النفع ، وهذا باب لكل خير ، وتأثيرها في كسر النفس الأمارة بالسوء ، ومتى كسرت عاشت النفس المطمئنة وانتعشت وصار الحكم لها ، فحيي القلب ، ودارت كلمته في مملكته ، وبث أمراءه وجنده في مصالحه) ا.هـ

قال مقيده . عفا الله عنه . : هذه المسألة وتذكير بها يعد من أهم مسائل الباب ، وفي أحكام الجرح والتعديل ، لأنه تجد بعضها هو من مقدمات النفس كما سنبين ذلك في موطنه ، فتنبه لذلك .

النقطة الثالثة : ضوابط ومقدمات ينبغي مراعاتها عند الحكومة والخصومة .

علماء الحديث وفقهاء الأمة في باب الحكم والرواية لم يقتصر كلامهم إلا على البطانة وأحوال نقلة الأخبار فقط ، بل راعوا في هذا الباب مقدمات أخرى منها :

الأولى : إن الحكم يكون بالظاهر : قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (إقامة الدليل على إبطال التحليل) (3 / 479): (.. أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ مَعَ إمْكَانِ أَنْ يُوحِيَ إلَيْهِ الْبَاطِنَ , وَأَمَرَهُ أَنْ يُسَوِّيَ الدَّعَاوَى بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْفَاسِقِ وَأَنْ لَا يَقْبَلَ شَهَادَةَ ظَنِينٍ فِي قَرَابَةٍ وَإِنْ وَثِقَ بِتَقْوَاهُ , حَتَّى لَمْ يَجُزْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ لِيَنْضَبِطَ طَرِيقُ الْحُكْمِ , فَإِنَّ التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْخُصُومِ وَالشُّهُودِ يَدْخُلُ فِيهِ مِنْ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ مَا لَا يَزُولُ إلَّا بِحَسْمِ هَذِهِ الْمَادَّةِ وَإِنْ أَفْضَتْ فِي آحَادِ الصُّوَرِ إلَى الْحُكْمِ لِغَيْرِ الْحَقِّ فَإِنَّ فَسَادَ ذَلِكَ قَلِيلٌ إذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ فِي جَنْبِ فَسَادِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ مَضْبُوطٍ مِنْ قَرَائِنَ أَوْ فِرَاسَةٍ أَوْ صَلَاحِ خَصْمٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَقَعُ بِهَذَا صَلَاحٌ قَلِيلٌ مَغْمُورٌ بِفَسَادٍ كَثِيرٍ .) ا.هـ

الثانية : الحكم يبنى على إمارات وأدلة تدل عليه .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (13 / 346) : (أَنَّ الْمَنْقُولَاتِ الَّتِي يُحْتَاجُ إلَيْهَا فِي الدِّينِ قَدْ نَصَبَ اللَّهُ الْأَدِلَّةَ عَلَى بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ) ا.هـ

وقال في (منهاج السنة النبوية) (4 / 21) : (ومن المعلوم أن المنقولات لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدالة على ذلك وإلا فدعوى النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوى) ا.هـ

الثالثة : يتمتع الأئمة الأعلام وحكام الإسلام ممن خصهم الله تعالى بالتقوى والعناية ، بالبصيرة والفراسة ، ما ليس لغيرهم ، مما يوجب لهم هذا التوفيق والإصابة في الحكم والسياسة ما لا يخفى .

قال الإمام ابن القيم في (مدارج السالكين) (1 / 129) : (أن البصيرة تنبت في أرض القلب الفراسة الصادقة ، وهي نور يقذفه الله في القلب يفرق به بين الحق والباطل والصادق والكاذب : قال الله تعالى :{ إن في ذلك لآيات للمتوسمين } ، قال مجاهد : للمتفرسين) ا.هـ

وقال (2 / 484) : (وبناء الفراسة كبناء الولاية والإمارة والسياسة ، وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان ، فمن كان أقوى إيمانا فهو أحد فراسة .

قال أبو سعيد الخراز : "من نظر بنور الفراسة نظر بنور الحق وتكون مواد علمه مع الحق بلا سهو ولا غفلة ، بل حكم حق جرى على لسان عبده "

وقال عمرو بن نجيد : كان شاه الكرماني حاد الفراسة لا يخطئ ويقول : " من غض بصره عن المحارم ، وأمسك نفسه عن الشهوات ، وعمر باطنه بالمراقبة ، وظاهره باتباع السنة ، وتعود أكل الحلال لم تخطيء فراسته "

ويقال في بعض الكتب القديمة : "إن الصديق لا تخطئ فراسته") ا.هـ

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (10 / 473) : (فَفِي الْجُمْلَةِ : مَتَى حَصَلَ مَا يَظُنُّ مَعَهُ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ أَحَبُّ إلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَانَ هَذَا تَرْجِيحًا بِدَلِيلِ شَرْعِيٍّ وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا كَوْنَ الْإِلْهَامِ طَرِيقًا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَخْطَئُوا كَمَا أَخْطَأَ الَّذِينَ جَعَلُوهُ طَرِيقًا شَرْعِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَلَكِنْ إذَا اجْتَهَدَ السَّالِكُ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الظَّاهِرَةِ فَلَمْ يَرَ فِيهَا تَرْجِيحًا وَأُلْهِمَ حِينَئِذٍ رُجْحَانَ أَحَدِ الْفِعْلَيْنِ مَعَ حُسْنِ قَصْدِهِ وَعِمَارَتِهِ بِالتَّقْوَى فَإِلْهَامُ مِثْلِ هَذَا دَلِيلٌ فِي حَقِّهِ ؛ قَدْ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ كَثِيرٍ مِنْ الْأَقْيِسَةِ الضَّعِيفَةِ ؛ وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالظَّوَاهِرِ الضَّعِيفَةِ وَالِاسْتِصْحَابات الضَّعِيفَةِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا كَثِيرٌ مِنْ الْخَائِضِينَ فِي الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ . وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ ثُمَّ قَرَأَ قَوْله تَعَالَى { إنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ }[12] "

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : اقْتَرِبُوا مِنْ أَفْوَاهِ الْمُطِيعِينَ ؛ وَاسْمَعُوا مِنْهُمْ مَا يَقُولُونَ فَإِنَّهُ تَتَجَلَّى لَهُمْ أُمُورٌ صَادِقَةٌ .

---

[12]) هذا الحديث حكم عليه الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ بالضعف ، ولكن في الباب ذكر حديثا آخر ، حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ : " إن لله عبادا يعرفون الناس بالتوسم " ، حسن الشيخ الألباني هذا الحديث ، وقال في (السلسلة الصحيحة) (2 / 437) : (وراوي هذا الحديث لم يخالف فيه أحدا بل الحديث المشهور يؤيده : " اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله " و هو إن كان ضعيف الإسناد من جميع طرقه كما بينته " في الضعيفة " (1821) فلا أقل من أن يصلح شاهدا لهذا ، ولا عكس ، فتأمل .) ا.هـ

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : " وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْت سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا فَبِي يَسْمَعُ وَبِي يُبْصِرُ وَبِي يَبْطِشُ وَبِي يَمْشِي") ا.هـ

وقال أيضا (4 / 9) : (مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يُشَارِكُونَ كُلَّ طَائِفَةٍ فِيمَا يَتَحَلَّوْنَ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَيَمْتَازُونَ عَنْهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ . فَإِنَّ الْمُنَازِعَ لَهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ فِيمَا يُخَالِفُهُمْ فِيهِ طَرِيقًا أُخْرَى ؛ مِثْلَ الْمَعْقُولِ وَالْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالْكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَالْمُحَاجَّةِ وَالْمُجَادَلَةِ وَالْمُكَاشَفَةِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْوَجْدِ وَالذَّوْقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَكُلُّ هَذِهِ الطُّرُقِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ صَفْوَتُهَا وَخُلَاصَتُهَا : فَهُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلًا ؛ وَأَعْدَلُهُمْ قِيَاسًا وَأَصْوَبُهُمْ رَأْيًا وَأَسَدُّهُمْ كَلَامًا وَأَصَحُّهُمْ نَظَرًا وَأَهْدَاهُمْ اسْتِدْلَالًا وَأَقْوَمُهُمْ جَدَلًا وَأَتَمُّهُمْ فِرَاسَةً وَأَصْدَقُهُمْ إلْهَامًا وَأَحَدُّهُمْ بَصَرًا وَمُكَاشَفَةً وَأَصْوَبُهُمْ سَمْعًا وَمُخَاطَبَةً وَأَعْظَمُهُمْ وَأَحْسَنُهُمْ وَجْدًا وَذَوْقًا) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : باب الفراسة والقرائن من أهم الأبواب في الحكم والقضاء وقد خصه الإمام ابن القيم بالعناية والاهتمام وألف في ذلك كتاب (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ، وذكر فصوله وأمثلته .

الرابعة : غالب الأحكام إنما تبنى على غلبة الظن .

قال الإمام عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) (1 / 55) : (ما يصدر على وجه الحكم فهذا إنما يخشى فيه الخطأ ، وأئمة الحديث عارفون متبحرون متيقظون يتحرزون من الخطأ جهدهم لكنهم متفاوتون في ذلك ، ومهما بلغ الحاكم من التحري فإنه لا يبلغ أن تكون أحكامه كلها مطابقة لما في نفس الأمر ... وغالب الأحكام إنما تبنى على غلبة الظن ، والظن قد يخطئ ، والظنون تتفاوت ، فمن الظنون المعتد بها ما له ضابط شرعي ، كخبر الثقة ، ومنها ما ضابطه أن تطمئن إليه نفس العارف المتوقي المتثبت بحيث يجزم بالإخبار بمقتضاه طيب النفس منشرح الصدر ، فمن الناس من يغتر بالظن الضعيف فيجزم ، وهذا هو الذي يطعن أئمة الحديث في حفظه وضبطه فيقولون : " يحدث على التوهم – كثير الوهم – كثير الخطأ – يهم – يخطئ"ومنهم لمعتدل ، ومنهم البالغ التثبت .) ا.هـ

سئل الإمام ابن تيمية عن قول واجتهاد بغلبة الظن في مسائل أصول الدين أو لابد من الوصول إلى القطع ؟

فأجاب : (وَأَمَّا قَوْلُهُ: هَلْ يَكْفِي فِي ذَلِكَ مَا يَصِلُ إلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ مِنْ غَلَبَةِ الظَّنِّ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ الْوُصُولِ إلَى الْقَطْعِ؟

فَيُقَالُ: الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمَسَائِلَ الْخَبَرِيَّةَ الَّتِي قَدْ يُسَمُّونَهَا مَسَائِلَ الْأُصُولِ يَجِبُ الْقَطْعُ فِيهَا جَمِيعِهَا، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِدْلَال فِيهَا بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُفِيدُ الْيَقِينَ، وَقَدْ يُوجِبُونَ الْقَطْعَ فِيهَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ عَلَى إطْلَاقِهِ وَعُمُومِهِ خَطَأٌ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا.

ثُمَّ هُمْ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَمَّا أَوْجَبُوهُ، فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَحْتَجُّونَ فِيهَا بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي يَزْعُمُونَهَا قَطْعِيَّاتٍ، وَتَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ الْأُغْلُوطَاتِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ مِنْ الظَّنِّيَّاتِ، حَتَّى أَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ كَثِيرًا مَا يَقْطَعُ بِصِحَّةِ حُجَّةٍ فِي مَوْضِعٍ، وَيَقْطَعُ بِبُطْلَانِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ غَايَةُ كَلَامِهِ كَذَلِكَ، وَحَتَّى قَدْ يَدَّعِي كُلٌّ مِنْ الْمُتَنَاظِرَيْنِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِنَقِيضِ مَا ادَّعَاهُ الْآخَرُ.

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَمَا أَوْجَبَ اللَّهُ فِيهِ الْعِلْمَ وَالْيَقِينَ وَجَبَ فِيهِ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ: {اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، وَقَوْلِهِ: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِك}، وَلِذَلِكَ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ الْإِيمَانَ بِهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْوُجُوبَ مُعَلَّقٌ بِاسْتِطَاعَةِ الْعَبْدِ، كَقَوْلِهِ: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}، وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {إذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ}.أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

فَإِذَا كَانَ كَثِيرٌ مِمَّا تَنَازَعَتْ فِيهِ الْأُمَّةُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ مُشْتَبِهًا لَا يَقْدِرُ فِيهِ عَلَى دَلِيلٍ يُفِيدُهُ الْيَقِينَ لَا شَرْعِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ، لَمْ يَجِبْ عَلَى مِثْلِ هَذَا فِي ذَلِكَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتْرُكَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ اعْتِقَادٍ قَوِيٍّ غَالِبٍ عَلَى ظَنِّهِ؛ لِعَجْزِهِ عَنْ تَمَامِ الْيَقِينِ، بَلْ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ، لَا سِيَّمَا إذَا كَانَ مُطَابِقًا لِلْحَقِّ، فَالِاعْتِقَادُ الْمُطَابِقُ لِلْحَقِّ يَنْفَعُ صَاحِبَهُ وَيُثَابُ عَلَيْهِ، وَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ إذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ عَجَزَ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَإِنَّمَا هُوَ لِتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ الْمُوصِلِ إلَى مَعْرِفَتِهِ، فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ ضَلُّوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى لِبَنِي آدَمَ: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى}، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ) ا.هـ [13]

قلت (ابن سلة) : تأمل يا أيها القارئ إلى تقرير الإمام ابن تيمية وبيانه ، في أن مظان اختلاف فقهاء الأمة هو في المسائل الدقيقة ، وأن الحكم فيها قد يكون بغلبة الظن ، وغلبة الظن كما قررته في الصفحات السابقة هو الذي تحتفي به الإمارات الشرعية المعتبرة والدلائل الموجبة للعمل به ولم يخالف الشرع ، أو ما لم يعارضه ما هو مثله أو أقوى منه ، فهذا يعد حجة ، ويقتضي العمل به ، وهذا فحوى كلام الأصوليين وأهل التحقيق .

ولا يخفى على أهل العلم والفقه أن مستجد النوازل وما يحدث من الخصومات قد تخفى دقائق أمورها على أهل العلم ، وقد يكون الحكم فيها بغلبة الظن ، وهذا بخلاف المسائل الجلية فلم يختلف فيها السلف ، فلم يقع بينهم نزاع في مسائل الإيمان ، والقدر والأسماء والصفات ، والوعد والوعيد ، والإمامة .

قال الإمام ابن تيمية في (منهاج السنة) (6 / 220) : (والمقصود أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يقتتلوا قط لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام أصلا ، ولم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام لا في الصفات ولا في القدر ولا مسائل الأسماء والأحكام ولا مسائل الإمامة .

لم يختلفوا في ذلك بالاختصام بالأقوال فضلا عن الاقتتال بالسيف ، بل كانوا مثبتين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه نافين عنها تمثيلها بصفات المخلوقين) ا.هـ

وقال في (مجموع الفتاوى) (13 /64 . 65) : (لَكِنَّ هَذَا وَهَذَا قَدْ يَقَعَانِ فِي خَفِيِّ الْأُمُورِ وَدَقِيقِهَا بِاجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا اسْتَفْرَغُوا فِيهِ وُسْعَهُمْ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَيَكُونُ لَهُمْ مِنْ الصَّوَابِ وَالِاتِّبَاعِ مَا يَغْمُرُ ذَلِكَ كَمَا وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي مَسَائِلِ الطَّلَاقِ وَالْفَرَائِضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مِثْلُ هَذَا فِي جَلِيِّ الْأُمُورِ وَجَلِيلِهَا ؛ لِأَنَّ بَيَانَ هَذَا مِنْ الرَّسُولِ كَانَ ظَاهِرًا بَيْنَهُمْ فَلَا يُخَالِفُهُ إلَّا مَنْ يُخَالِفُ الرَّسُولَ وَهُمْ مُعْتَصِمُونَ بِحَبْلِ اللَّهِ يُحَكِّمُونَ الرَّسُولَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ لَا يَتَقَدَّمُونَ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَضْلًا عَنْ تَعَمُّدِ مُخَالَفَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

---

[13] (الفتاوى الكبرى) (1 / 142)

فَلَمَّا طَالَ الزَّمَانُ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ مَا كَانَ ظَاهِرًا لَهُمْ وَدَقَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ مَا كَانَ جَلِيًّا لَهُمْ فَكَثُرَ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا فِي السَّلَفِ ، وَإِنْ كَانُوا مَعَ هَذَا مُجْتَهِدِينَ مَعْذُورِينَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ خَطَايَاهُمْ وَيُثِيبُهُمْ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ) ا.هـ

وقال أيضا (7 / 357) : (وَإِنَّمَا تَنَازَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ فِي أُمُورٍ دَقِيقَةٍ تَخْفَى عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ ؛ وَلَكِنْ يَجِبُ رَدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ .) ا.هـ [14]

فرع : بناء على ما قررناه ، أن الكلام في النوازل هو من قبيل مسائل الاجتهاد ، فالخلاف فيها إذا أوقع الفرقة في الأمة يذم أهله .

قال حمد العثمان في كتابه (دراسة نقدية لقاعدة المعذرة والتعاون) (ص 111 .) : (ومع الأسف ، صارت أمثال هذه النوازل سببا في تفرق شباب الأمة عن علمائها ، وصار بعض طلبة العلم يستقل بقوله في هذه النوازل مخالفا عامة علماء الأمة الكبار المشهود لهم بالاضطلاع بالعلم ، وحسن القصد والسيرة

وبعض هؤلاء إذا أنكر عليهم بعض ما ذهبوا إليه في تقريراتهم ، أجابوك بقولهم :" لا إنكار في مسائل الاجتهاد "!!

هذه قاعدة صحيحة ، لكن الأمر ليس كما يريد هؤلاء ، فثم ضوابط وآداب لمسائل الاجتهاد :

فالأمر الأول : أن مسائل الاجتهاد موكولة إلى أهل الاجتهاد ، وهم العلماء .

قال الشاطبي في الموافقات "167/4" :" الاجتهاد المعتبر شرعا هو الصادر عن أهله الذين اضطلعوا بما يفتقر إليه الاجتهاد "

الأمر الثاني : مصلحة ائتلاف الأمة على علمائها [15]، واتفاقهم عليهم خير من شذوذ طالب العلم عنهم .

قال ابن أبي العز الحنفي في "شرح الطحاوية"" 2 / 410" :"وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ والسنة وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ وَلِيَ الْأَمْرِ ، وَإِمَامَ الصلاة ، وَالْحَاكِمَ ، وَأَمِيرَ الْحَرْبِ ، وَعَامِلَ الصَّدَقَة - يُطَاعُ فِي مَوَاضِعِ الِاجْتِهَادِ ، وَلَيْسَ عليه أَنْ يُطِيعَ أَتْبَاعَه فِي مَوَارِدِ الِاجْتِهَادِ ، بَلْ عَلَيْهِمْ طَاعَتُه فِي ذَلِكَ ، وَتَرْكُ رَأْيِهِمْ لِرَأْيِه ، فَإِنَّ مَصْلَحَة الْجَمَاعَة وَالِائْتِلَافَ ، وَمَفْسَدَة الْفُرْقَة وَالِاخْتِلَافِ ، أَعْظَمُ مِنْ أَمْرِ الْمَسَائِلِ الْجُزْئِيَّة ، وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَنْقُضَ بَعْضُهُمْ حُكْمَ بَعْضٍ ."

---

[14]) انظر تقرير هذا الأصل في كتاب (دراسة نقدية لقاعدة المعذرة والتعاون) (ص 60) : عند عنوان (الصحابة اختلفوا في الدقائق) ، لمؤلفه حمد بن إبراهيم العثمان ، راجعه العلامة الفقيه صالح الفوزان ، وقرظه العلامة المحدث عبد المحسن العباد . حفظهما الله .

[15]) بل أولى ائتلافها على حكامها كما دل عليه نص الإمام ابن أبي العز الحنفي ، قال العلامة عبد السلام بن برجس. رحمه الله . في كتابه (معاملة الحكام) (ص 55) : (الإجماع المنعقد من الأمة على أن الناس لا يستقيم لهم أمر من أمور دينهم ولا دنياهم إلا بالإمامة ، فلولا الله ثم الإمامة لضاع الدين وفسدت الدنيا)

ونقل عن العز ابن عبد السلام في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) أنه قال : (وأجر الإمام الأعظم أفضل من أجر المفتي والحاكم . يعني : القاضي . لأن ما يجلبه من المصالح ويدرؤه من المفاسد أتم وأعم)

وقال في (ص63) : (أن الشرع المطهر علق أحكاما كثيرة بالإمامة ، منها قوله تعالى :{ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي أمر منكمْ }) ا.هـ

الأمر الثالث : مشاورة العلماء : وهي دليل على علم المشاور واتباعه لأمر الله ، وهدي النبي صلى الله علبيه وسلم وأصحابه ، وترك مشاورة العلماء نقص في علم المعرض عنهم .

قال ابن القيم. رحمه الله . في "إعلام الموقعين" "4 / 256": "وإن كان عنده من يثق بعلمه ودينه ، فينبغي له أن يشاوره ولا يستقل بالجواب ذهابا بنفسه وارتفاعا بها أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم ، وهذا من الجهل ، فقد أثنى الله سبحانه على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم ، وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : {وشاورهم في الأمر} ، وقد كانت المسألة تنزل بعمر بن الخطاب . رضي الله عنه . فيستشير لها من حضر من الصحابة ، وربما جمعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس. رضي الله عنهما. وهو إذا ذاك أحدث القوم سنا و، كان يشاور عليا وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين"

الأمر الرابع : بعض النوازل والمسائل المستجدة ، الخطأ فيها واضح بين ، فلا يتجه الاعتراض على منكرها بدعوى : أن مسائل الاجتهاد لا إنكار فيها !

قال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين في رده على من جوز المظاهرات ، ومنع من إنكارها بدعوى : مسائل الاجتهاد لا إنكار فيها !

قال . حفظه لله . :" مسائل الاجتهاد قسمان :

. قسم تعلم خطأها فتنكر .

. وقسم يكون الأمر فيها مترددا ، فهذا هو الذي لا ينكر "

الأمر الخامس : وهو أن مسائل الاجتهاد إذا صارت شعارا لأمر لا يسوغ ولا يجوز ، فإنه لابد من إنكارها لما يترتب على ترك الإنكار من المفاسد والشرر .

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة :"المسألة الاجتهادية لا تنكر إلا إذا صارت شعارا لأمر لا يسوغ ، فتكون دليلا على ما يجب إنكاره ، وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد ") ا.ه

قلت (**ابن سلة**) : بناء على هذا الأصل كان إنكارنا على الدكتور محمد فركوس . أصلح الله حاله . فيما خالف فيه علماء الأمة ، وحكام الإسلام فيما يخص : **1** . مسألة تعليق صلاة الجماعة والجمعة في أزمة كورونا .

2 . وأيضا : ما تناقل أتباعه عنه من عدم الأخذ برخصة تباعد الصفوف في صلاة الجماعة ، وعدم الحضور للجماعة وتعطيلها .

3 . وأيضا : شذوذه عن علماء الأمة بذكره أن هناك مظاهرات سلمية ، وألحقها بصنف الثورة الصناعية والعلمية .[16]

4 . وأيضا طعنه في وطنية الحكومة الجزائرية المسلمة ، ووصف رايتها بأنها تمثل النظم الكافرة ، وذهب يقرر هذه المسألة بمنظور الغرب ، ومنهج الخوارج .[17]

---

16) انظر كتابه (منصب الإمامة الكبرى) (ص 59)

17) قال الدكتور فركوس في صوتية انتشرت عنه ، وهو يتكلم عن الوطنية : (علم الجزائر يرمز إلى الوطنية .

والوطنية : هي مبدأ إيديولوجي قائم على أساس التسوية وعدم التفرقة في الوطن ، فيستوي المؤمن والكافر والفاسق والفاجر في الوطن ويستوون في الحقوق ، المرأة تأخذ مثل الرجل في الميراث وعندها حقوقها ككل وفي العمل ، في مقاعد البرلمان ، في هاتي في كل شيء ، هذا احنا ، هذا مبدأ مرفوض ، واحنا الله تعالى فرق بين الإيمان وأهل الشرك ... هوما يقولو لك : الجزائر احنا نمثلوها بالعلم !

5. وأيضا : تواتر النقل عنه أنه يحرم راتب جيش الحكومة الجزائرية ، وعدم التعاون معه ومناكحته ، وغير ذلك من الأحكام التعسفية التي استقل بها ، وشذ بها عن علماء الأمة .

6. وأيضا : قرر أن من أصناف الخارجين في الأمة ، الحسين بن علي . رضي الله عنهما . وألحقه بخروج الزنج على الدولة العباسية ، وخروج ابن الأشعث !! [18]

7. وأيضا : انتقد عليه السرقات العلمية ! [19]

= راك تمثل الوطنية يا أخي ، العلم ولا رمز معين ، وهذا يخلينا ما نتحابوش مع سائر المسلمين في البلدان الأخرى ، احنا يجمعنا الإسلام ، ما يجمعناش الوطن ، واحنا الوطن هذا محبته فطرية ، أما الدين فمحبته شرعية ، ففرق بين الأمرين) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : قد انحرف الشيخ فركوس عن بيان حقيقة الوطنية وتعريفها ، وخالف علماء السنة فيها ، فانظر محاضرة الإمام صالح الفوزان (تأصيل الانتماء والمواطنة الشرعية) ، ورسالة الشيخ محمد بازمول (حقيقة الانتماء) ، تقف على المنهج السلفي الصحيح في تعريف الوطنية بمنظور الشرع ، لا كما قررها فركوس بمنظور الغرب والخوارج .

فركوس في كلامه هذا :

. ينفي الحدود الإقليمية والقطرية .

. من يطلع على كلامه ، سيحكم على أن كل من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر ، وهذا خلل الخوارج ، وعين خصومة أهل السنة والجماعة لهم .

. ينفي أن يكون حب الوطن من الإيمان ، وقد قرر هذا في كتابه (تحري السداد في حكم القيام للعباد والجماد) ، فقال :

(ليس حب الوطن من الإيمان) .

وهذا مخالف للأحاديث التي تدل على حب الأوطان ومنها : (لولا أني أخرجت منك ما خرجت) ، و (أو مخرجي هم ؟)

وقد استدل أهل الحديث بهده الأحاديث على مشروعية محبة الأوطان ، انظر (فتح الباري) ، و(شرح الزرقاني)

وقال الشيخ محمد بازمول في رسالته حقيقة الانتماء : (حب الوطن مما أقره الإسلام) .

18) انظر كتابه (منصب الإمامة الكبرى) (ص 53)

قلت (**ابن سلة**) : هذا من سوء تصور فركوس للمسائل العلمية ، ومجانبته لفهم السلف وأصولهم ، ولو في أصل الصحابة . رضي الله عنهم . ، وهذه مصيبة الحزبية وتلامذتها هذا الزمان كأمثال سيد قطب وأتباعه ، فلا يتورعون عن الطعن في الصحابة ، ووصفهم بالغثاء والخروج ، وتنقصهم ، والتمثيل بهم .

19) هذه بلية دكاترة الأكاديميين هذا العصر ، قد اشتهر أمرهم بهذه السقطة . إلا ما رحم ربي ، وقليل ما هم . ، دل أن هذه الشهادة ، التي وصفها الشيخ سعد الحصين في كتابه (الدعوة والدعاء) (ص 48) بالدجل ، قد أفسدت ما هم عليه من العمل ، وجرأتهم على الخيانة ، وعدم الأمانة ، فكيف يؤتمن أمرهم على الديانة ؟!

قال الإمام الألباني . رحمه الله . منتقدا هذا الصنف في (السلسة الضعيفة) (24 / ص 854 . 856) : (ثم جاء دور أحد الشباب المدعين لهذا العلم ، ممن يقال في مثله : إنه "تزبب قبل أن يتحصرم" .. وإن من تصرفاته السيئة الجانية على السنة وكتبها ، والمخالفة للأمانة العلمية التي لعله نسيها إن لم يكن قد تناساها : أنه حذف في جملة ما حذف أقوال الإمام النووي التي كان يعقب عقب أحاديث "السنن" بتصحيح أو تحسين ينقل ذلك عن الترمذي ويقره ، حذف الرجل ذلك كله ، سواء ذلك في الأحاديث التي أبقاها في "رياضه" ، أو أوردها في "ضعيفته" ، فكتم عن قرائه حكم النووي وغيره على الأحاديث ...

ومن ذلك أنه حذف شرح الإمام النووي لبعض الأحاديث وغريبها ، ونسب ذلك لنفسه بنقلها من الأصل ، وطبعه إياها في التعليق ، موهماً القراء أنها من كده وعلمه ، ولاسيما وهو قد ذكر في مقدمته أن الشرح منه "ص 16 و 20" ،

فصدق فيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور" متفق عليه

فما أشبهه بذاك المبتدع المعروف بالشيخ الصابوني الذي ينقل تخريج الحافظ ابن كثير في "تفسيره" ، فيجعله في حاشية "مختصره" إياه ، موهماً القراء أن ذلك من جهده وعلمه . فالله المستعان من مدعي العلم في هذا الزمان ، والمستغلين لجهود غيرهم ليظهروا ! وحب الظهور يقطع الظهور .) ا.هـ

= وقال في (دفاع عن الحديث النبوي) (ص 97) : (ثانيا : قول البوطي : " رواه ابن عساكر بإسناد جيد "
فأقول : فيه مؤاخذتان :
الأولى : أن هذا التجويد ليس من علم الدكتور واجتهاده لأنه لا علم عنده مطلقا يؤهله لإصدار مثل هذا الحكم كما عرف القراء من المقالات السابقة وإن كان هذا الحكم خطأ في ذاته كما يأتي فكان من الواجب عليه أن يعزوه إلى من نقله عنه لكي لا يتشبع بما ليس له لقوله صلى الله عليه و سلم " المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور " متفق عليه) ا.هـ
قال الحافظ الذهبي . رحمه الله . في (الموقظة) (ص 12) : (وأمَّا سَرِقَةُ السماع وادَّعاءُ ما لم يَسمع من الكتب والأجزاء ، فهذا كذبٌ مجرَّد ، ليس من الكذب على الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، بل من الكذب على الشيوخ ، ولن يُفلِحَ من تعاناه ، وقلَّ من سَتَرَ الله عليه منهم ، فمنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه ، ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه ، فنسألُ الله السَّتر والعفو.) ا.هـ
قال الحافظ ابن حبان في (المجروحين) (2 / 140) في ترجمة "عبد العزيز بن أبان القرشي": (كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع ، ويسرق الحديث ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات، تركه أحمد بن حنبل وكان شديد الحمل عليه .
سمعت يعقوب بن إسحق يقول: سمعت الدارمي يقول: سمت يحيى بن معين يقول: عبد العزيز بن أبان القرشي ليس بثقة.
قيل من أين جاء ضعفه ؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها.) ا.هـ
وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (9 / 129) في ترجمة "يحيى بن أكثم" : (سألت أبي عنه ، قلت : ما تقول فيه ؟
قال: فيه نظر، قلت فما ترى فيه ؟ قال: نسأل الله السلامة.
وقال سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: كانوا لا يشكون أن يحيى بن أكثم كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه.) ا.هـ
قلت (**ابن سلة**) : لا عجب من هؤلاء الدكاترة ، ومن سرقاتهم العلمية ، فهم قد اتخذوا هذه الشهادة للمهنة والتآكل والمفاخرة ، وطبع الكتب للمتاجرة ، وصدق فيهم قول الإمام الألباني : (فهو به يخرج من زمرة الكتاب المحققين والمخرجين ، ويصف في مصاف تجار الكتب ، الذين لا هم لهم من طبعها إلا الكسب المادي ، وهي ظاهرة خطيرة جدا ، قد لا ينجو منها إلا القليل من المؤلفين والناشرين ، والله المستعان) ا.هـ ، انظر كتاب (النصيحة) (ص 140) .
[20] انظر كتاب (الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة) (ص 188)
قلت (**ابن سلة**) : كتاب (الإبانة) للشيخ العلامة محمد بن عبد الله الإمام من أنفس ما ألف في بابه في معالجة الخلاف الذي بين أهل السنة والجماعة ، والأمر كما قال العلامة محمد بن عبد الوهاب الوصابي . رحمه الله . في شأنه : (فقد أجاد مؤلفه وأفاد ، فشخص الداء ووضع الدواء ، وزاد الكتاب جمالا وبهاء بكثرة النقولات من الكتاب والسنة الغراء ، ثم بكلام أهل العلم النجباء ، فصار لمبتغي الحق نورا وضياء ، وأما المعاند والمكابر ، فنقول له : {والله يختص برحمته من يشاء }[البقرة : 105]) ا.هـ
. وقال عنه العلامة عبد العزيز بن يحيى البرعي : (حقا إنه بحث خدم المنهج السلفي والسلفيين ، وسيستفيد من هذا الموضوع . إن شاء الله . الأحفاد في جميع الأقطار ، وأؤكد أنه إذا اهتم طلبة العلم بقراءة هذا الكتاب وأمثاله وسلموا من التعبئة الخاطئة ، فإن ذلك سيكون مبعدا لهم من الفتن بإذن الله جل وعلا) ا.هـ
. وقال عنه الخطيب الشيخ عبد الله بن عثمان الذماري : (فجدير بهذا الكتاب أن يدرس في حلقات العلم بين أهل السنة ، وأن يقرأه كل طالب علم ، وأن يستفيد منه العلماء ، وأن يكون مرجعا من مراجع أهل السنة في الخلاف) ا.هـ
. وقال عنه الشيخ محمد بن صالح الصوملي : (فوائده تشد لها الرحال) ا.هـ ، وكذا أيضا قال الشيخ عثمان السالمي ، انظر مقدمة الكتاب .
هذا قيمة الكتاب كما ذكر علماء اليمن قاطبة ، وشأنه عند أهل السنة والجماعة ، ولا ندعي فيه الكمال والعصمة ، والأمر كما قال الإمام ابن هشام . رحمه الله . في مقدمة (مغني اللبيب) : (حسن وقعها عند أولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب ، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر ، بل كقطرة من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررته وحررته ، مقرب فوائده للأفهام ، واضع فرائده على طرف الثمام ، لينالها الطلاب بأدنى إلمام ، سائل من حسن

إذا كان الاختلاف حاصلا في كثير من الأحكام الفقهية ، فمن باب أولى أن يكون حاصلا في مسائل يتكلم فيها أهل الجرح والتعديل حسب علمهم واجتهادهم ، وهذا أمر لا ينكر ، لكثرة حصوله ، ولتقريره من قبل أهل العلم قال الترمذي في آخر كتابه العلل (1 /709 . 710) : (وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم ، ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي وعبد الملك بن أبي سليمان وحكيم بن جبير ، وترك الرواية عنهم ثم حدث شعبة عمن هو دون هؤلاء في الحفظ والعدالة : حدث عن جابر

= خيمه ، وسلم من داء الحسد أديمه ، إذا عثر على شيء طغى به القلم ، أو زلت به القدم ، أن يغفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشريد ، وأرحته من التعب ، وصيرت القاصي يناديه من كثب ، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو ، وأن الصارم قد ينبو ، وأن النار قد تخبو ، وأن الإنسان محل النسيان ن وأن الحسنات يذهبن السيئات :

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معايبه) ا.هـ

الكتاب قد أبدى عليه ملاحظات شيخنا الإمام ربيع المدخلي ، وذكر الشيخ محمد الإمام أنه استفاد من تعليقاته وملاحظاته ، وأنه أدرجها في صلب الكتاب ، واعتبرها فوائد في كتابه ، وشكر الإمام عليها ، كما أثبت ذلك الشيخ عبد العزيز البرعي في صوتية مجسلة عنه ، فيما يخص قصة الكتاب .

والكتاب لم يشغب حوله ، ولن يشكر بضاعته السنية ، وأقواله الأثرية ، إلا الحزبية من الحجورية والصعافقة ، وتدعي الحلبية أنه على أصولهم المبتدعة !!

مع أن الحلبية ، وعلى منوالهم الصعافقة ، أصولهم مبنية على التشغيب والشبه ، فلا ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق ، كما سنقرر ذلك عن مشايخ السنة .

قال الإمام ابن القيم في (مدارج السالكين) (ص 202) : (فلا يضرب كتاب الله بعضه ببعض ، ولا يرد القرآن بمجرد كون المعتزلة قالوه . فعل أهل الهوى والتعصب ،. بل نقبل الحق ممن قاله ، ويرد الباطل على من قاله) ا.هـ

وقال في (الصواعق المرسلة) (3 / 925) : (إن هؤلاء المعارضين للكتاب والسنة بعقلياتهم التي هي في الحقيقة جهليات ، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة محتملة تحتمل معاني متعددة ، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى والإجمال في اللفظ ، يوجب تناولها بحق وباطل ، فبما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علما ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس ، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء ، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا ، وهو منشأ البدع كلها ، فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لما قبلت ، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها ، ولو كانت حقا محضا لم تكن بدعة ، وكانت موافقة للسنة ، ولكنها تشتمل على حق وباطل ويلتبس فيها الحق بالباطل كما قال تعالى : {ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون}[البقرة:42]) ا.هـ

نزاعنا مع هذه الجماعات ليس فيما وافقونا فيه من الحق ، إنما فيما خرجوا به عن طريق السلف ، قال الإمام عبد الرحمن السعدي في (طريق الوصول إلى العلم المأمول) (ص 171) : (ما من طائفة من أهل الانحراف إلا ومعها حق وباطل ، فإذا خوطبت بين لها أن الحق الذي ندعوكم إليه ، أولى بالقبول من الحق الذي وافقناكم عليه) ا.هـ

ولله در العلامة عبد العزيز البرعي ، فقد نبه على هذه النقطة قبل ما يطبع الكتاب وينتشر ، قال : (ثم إني أنبه على أمر ، فإنه قد يجد القارئ بعض التراجم والعبارات قد عبر بها بعض المبتدعة ، أو بما يشابهها ، فقد يأتي من يصطاد في الماء العكر ، ويقول : الكلمات تشبه كلمة فلان ، أو عبارة فلان ، ألا فليعلم أن هذا ظلم !، لأن المبتدع ينزل الكلام على حسب هواه ، ويشرح بما يوافق بدعته ، والشيخ يتمشى مع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح .

ألا ترى أن المبتدعة قد يستدلون بآيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، تمويها على الجاهلين ، ومجالة لأهل العلم ؟! فإذا لم يسلم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن باب أولى أن لا يسلم كلام غيرهم أن يحرفه أهل البدع على أهوائهم ، ومن ثم تأتي تعبيراتهم الملبئة بالتلبيس :{فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله }[آل عمران : 7]) ا.هـ

الجعفي وإبراهيم بن مسلم الهجري ومحمد بن عبيد الله العرزمي وغير واحد ممن يضعفون في الحديث .. وقيل شعبة تدع عبد الملك بن أبي سليمان وتحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي قال نعم قال .. وقد ثبت عن غير واحد من الأئمة وحدثوا عن أبي الزبير وعبد الملك بن أبي سليمان وحكيم بن جبير .. ثم ذكر عن عطاء وأيوب السختياني توثيقهما لأبي الزبير ، وعن سفيان الثوري توثيقه لعبد الملك بن أبي سليمان ، وعن علي ـ هو المديني ـ قال يحيى : وقد حدث عن حكيم بن جبير سفيان الثوري وزائدة قال علي ولم ير يحيى بحديثه بأسا) ا.هـ

وقال الحافظ الذهبي في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص 172) وهو يتحدث عن ابن معين : (وقد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدارمي وأبوحاتم وطائفة ، فأجاب : كل واحد منهم حسب اجتهاده ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال ، كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المحدثين ، وصارت لهم في المسألة أقوال) ا.هـ

وقال المنذري في (رسالة في الجرح والتعديل) (ص 206) : (اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء ، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد ، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص ، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا ، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح ، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا) ا.هـ

وقال ابن القيم في (الصواعق المرسلة) (2 / 556) : (فقد يعتقد أحد المجتهدين ضعف رجل ، ويعتقد الآخر ثقته وقوته ، وقد يكون الصواب مع المضعف لاطلاعه على سبب خفي على الموثق ، وقد يكون الصواب مع الآخر لعلمه بأن ذلك السبب غير قادح في روايته وعدالته إما لأن جنسه غير قادح وإما لأن له فيه عذرا أو تأويلا يمنع الجرح) ا.هـ

وقال شيخنا العلامة مقبل الوادعي ـ رحمه الله ـ في شريط (الدرر في أجوبة عبس وشفر) : (أهل السنة منبعهم واحد الذي يستقون منه ، وهو كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعقيدتهم واحدة واتجاههم واحد في جميع البلاد الإسلامية ، نعم ، نحن متفقون على جرح أهل البدع والحزبيين ، متفقون على هذا ، بقي في أناس عند شخص من المجروحين ، وعند آخر ليسوا من المجروحين ، هذا حدث على عهد السلف ، فرب راو يقول فيه أحمد بن حنبل : ثقة ، ويقول فيه يحيى بن معين : كذاب ، أو العكس ، وهكذا البخاري وأبوزرعة وأبوحاتم ، والمهم لا يقلد بعضهم بعضا ، فإن اختلفنا في توثيق شحص أو تجريحه فليس هذا معنى أننا مختلفون في العقيدة ، وليس معنى هذا أننا مختلفون في الاتجاه) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذه المقدمة تعد من أهم المقدمات ، وأدقها في الباب ، إن لم يحط بعلمها المتكلم في أبواب العلل ، وعند كلامه على الرجال ، فستزل قدمه ، ويظهر جهله .

وقد أشبع الكلام فيها علماء الحديث في كتب قوانين الرواية ، عند كلامهم على ضوابط الجرح والتعديل .

فمن مقررات الباب [21] :

1 . طلب تفسير الجرح حيث توجد قرينة داعية إليه ، كما قال عبد الوهاب بن علي السبكي :

(لا نطلب التفسير من كل أحد ، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكا إما لاختلاف في الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة في الجارح ، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون بين بين .

[21] انظر كتاب (ضوابط الجرح والتعديل) (ص 41) للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف .

أما إذا انتفت الظنون واندفعت التهم وكان الجارح حبرا من أحبار الأمة ، مبرأ عن مظان التهمة ، أو كان المجروح مشهورا بالضعف متروكا بين النقاد ، فلا نتلعثم عند جرحه ، ولا نحوج الجارح إلى تفسير ، بل طلب التفسير منه والحالة هذه طلب لغيبة لا حاجة إليها) [22]

2. تعارض الجرح والتعديل : قال الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في (ضوابط الجرح والتعديل) (ص 44) : (لتعارض الجرح والتعديل صورتان هما :

. أن يكون تعارضهما بصدورهما من إمامين فأكثر .

. أن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد .

والمراد بالجرح هنا : الجرح المفسر ، فإذا تعارض الجرح المفسر مع التعديل بصدورهما من إمامين فأكثر ..)

قلت: ذكر مذاهب العلماء في هذه المسألة ، ثم قال : (والراجح : أن الأصل تقديم الجرح المفسر على التعديل ، لكن ذلك ليس على إطلاقه ، بل هو مقيد بضوابط الجرح والتعديل.كما سيأتي بعون الله تعالى.)

وقال : (وأما إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل فقد حكى السخاوي عن أبي الحجاج المزي وغيره :" أن التعديل مقدم على الجرح المبهم "، لكن ليس ذلك على إطلاقه أيضا ، فإن توثيق الإمام المتساهل لا يقدم على جرح الإمام المعتدل)

وقال : (من ضوابط تعارض الجرح والتعديل : الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح المفسر على التعديل ، وتقديم التعديل على الجرح المبهم ، ولكن هذا الأصل تقيده ضوابط متعددة توجد في ثنايا كلام الأئمة عند الموازنة بين الآراء المختلفة في توثيق الراوي وتضعيفه .

ومن أهم تلك الضوابط ما يلي :

1 . اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم ، فإنهم على ثلاثة أقسام ، هي :

. من هو متعنت في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه .

. منهم هو معتدل في التوثيق منصف في الجرح

. من هو متساهل .

وفائدة هذا التقسيم : النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي .[23]

---

[22] (طبقات الشافعية الكبرى) (2 / 21)

[23] **قلت** (**ابن سلة**) : تنبه يا أيها السني المريد للحق والديانة لهذه الفائدة التي يذكرها أهل الحديث في هذه المسألة ، فهي بأهمية ، وهي من مقالات أهل الحديث ، وممن يختص بفنه ، وبهذا نعرف وهاء تشغيب مميعة العصر من الحلبية وغيرهم ممن ذهب يقسم من يقرر العلم إلى متشدد ومعتدل !

وأرادوا بهذا التقسيم رد مقالات علماء السنة في أهل البدع ، وحماية قواعدهم !

وقد رد أهل السنة عليهم بما يكفي ويشفي ، وبما يحصد تشغيبهم من جذوره ، ويكشف شره .

الأول : إن الذي قسم أئمة الجرح والتعديل إلى هذا التقسيم هم أئمة في الحديث ، ولكن هؤلاء المبتدعة المعاصرة ما محلهم من العلم حتى ينازعون أئمة الحديث والشأن ؟

الثاني : كما ترى يا أيها القارئ أهل الحديث قسموا هذا التقسيم إلى ثلاثة : المتشدد والمتوسط والمتساهل ، ولكن مميعة العصر ذكروا إلا قسمين : المتشدد والمتوسط (المعتدل) ، فأين المتساهل ؟ ومن هو ؟

الثالث : قد ذكر أهل الحديث أصناف الثلاث وطبقاتها في كتب الجرح والتعديل والسير والتراجم ، وضربوا على ذلك أمثلة ، فأين تصنيف المميعة لهذه الطبقات ، وذكر أصنافها ؟

فإذا جاء التوثيق من المتشددين ، فإنه يعض عليه بالنواجذ لشدة تثبتهم في التوثيق إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي أو كان الجرح مفسرا بما يجرح فإنه يقدم على التوثيق ، ولكن إذا جرحوا أحدا من الرواة ، فإنه ينظر هل وافقهم أحد على ذلك ؟

فإن وافقهم أحد على ذلك التضعيف ولم يوثق ذلك الراوي أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف ، فإنه لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه ، ولكن لا يطرح مطلقا ، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسرا ...

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه ينظر ، هل وافقهم أحد الأئمة الأخرين على ذلك ؟ ..

وأما المعتدلون المنصفون ، فإنه يعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا ما لم يعارض توثيقهم بجرح مفسر خال من التعنت والتشدد فإنه يقدم على التوثيق .

2 . كل طبقة من طبقات نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

3 . يتوقف في قبول الجرح إذا خشي أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران .

قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) (1 / 16) : (وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح [24]، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ... ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب ما يقع بين العصرين الاختلاف والتباين وغيره فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل)

وقال الحافظ الذهبي في (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق) (ص 46) : (كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعنا ويعامل الرجل بالعدل والقسط) ا.هـ [25]

= وإلا فاعلم أن هؤلاء المبتدعة ينكرون التصنيف !، انظر كتاب (الرد العلمي على منكري التصنيف) للعلامة عبد السلام بن برجس . رحمه الله .

وأيضا ينكرون وجود الطبقة المتساهلة ، ولا تذكر على ألسنتهم !

الرابع : أهل طبقات الثلاثة الذين ذكروا في التقسيم كلهم ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ولم يطرح قولهم بكلية ، أما المميعة فقد طرحوا قول طبقة المتشدد . زعموا . ولم يلتفتوا إليه ، مع أن الناظر في حقيقة هذه الطبقة المتشددة ، هم حراس السنة ممن عرف بالعدل والعلم كأمثال الإمام ربيع المدخلي ، ومقبل الوادعي ، وأمان الجامي ، وأحمد النجمي ، وعبيد الجابري ، ومحمد بن هادي المدخلي

الخامس : فائدة تقسيم أئمة الحديث لهذه المراتب ، هو لضبط ألفاظ الرواة وسبر أقوالهم والترجيح بينها بعلم وعدل ، ولكن تقسيم المميعة هو للاعتداء على الأقوال ، وعدم إقامة العدل ، وللجناية على الحق والخلق ، فشتان من كان ينصر السنة ، وقعد قواعد لحمايتها ، وبين من يقيم القواعد لتخريب السنة ، ونشر الفساد والضلال في الأمة .

ما أراد المميعة بهذا التقسيم المبتدع إلا لحماية البدعة ، ورد السنة ، والطعن في أهلها ، ووصفهم بالتشدد .

سئل الإمام مقبل الوادعي . رحمه الله . البعض يتهم أهل السنة بالتشدد فبماذا ترد عليهم ؟

فأجاب : (الواقع أننا أعرف بأنفسنا من غيرنا ، وأن الذي يتهمنا بأننا مقصرون متساهلون أشهد لله هو الصادق ، وإلا فنحن نحب أن نكون وسطا لا مقصرين ولا متشددين ... فنحن مقصرون فنسأل الله أن يغفر لنا وأن يتوب علينا .

لكن المبتدعة متناقضون في شأن أهل السنة فتارة يقولون : متشددون ، وتارة يقولون : جالسون في مساجدهم : حدثنا وأخبرنا ، وتاركون الدعوة إلى الله ، وتاركون الجهاد في سبيل الله ، فالمبتدعة متناقضون في شأن أهل السنة) ا.هـ ، انظر كتاب (قمع المعاند) (2/326 . 327)

[24] قال المعلمي في (التنكيل) (1 / 58) : (أقول : قول ابن حجر : " ينبغي أن يتوقف " مقصودة كما لا يخفى التوقف على وجه التأني والترّوي والتأمل) ا.هـ

4 . لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته ، ولذلك لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك ، ولا إلى كلام النسائي في أحمد ابن صالح المصري ، لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صح لتوفرت الدواعي على نقله .

وقد صح عن ابن معين أنه يتكلم في الإمام الشافعي ، ولذلك قال الحافظ الذهبي في (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق) (ص 49) : (قد آذى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس ، فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده .

فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ)

وفي مقابل ذلك لا يؤخذ بتوثيق إمام لراو اتفق الأئمة على تركه ولذلك أعرضوا عن توثيق الإمام الشافعي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم .

5 . لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى لإمام المحكي عنه ... ونظير ما تقدم لا يقبل توثيق لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه

6 . لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح

7 . لا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف)

وقال : (وأما إذا تعارض الجرح والتعديل الصادر من إمام واحد ، فلذلك حالتان ، هما :

الحال الأولى : أن يتبين تغير اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي ، فالعمل حينئذ على المتأخر من قوليه .

والحالة الثانية : أن لا يتبين تغير اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي ، فالعمل على الترتيب التالي :

أ . يطلب الجمع بين القولين إن أمكن ، كأن يكون التوثيق أو التضعيف نسبيا لا مطلقا ، فإن المعدل قد يقول "فلان ثقة " ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه إنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له ، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال : ما تقول في فلان وفلان ، فيقول : "فلان ثقة " يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، وقد يقرن بأوثق منه فيقول : "فلان ضعيف " أي بالنسبة لمن قرن به في السؤال ، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط . . .

ب . إذا لم يمكن الجمع طلب الترجيح بين القولين بالقرائن ، كأن يكون بعض تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من بعض ، فتقدم رواية الملازم على رواية غيره .

ج . إذا لم توجد قرينة خاصة يرجح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد وبالأخص أقوال الأئمة المعتلين .

د . إذا لم يتيسر ذلك كله فالتوقف حتى يظهر مرجح .ا.هـ [26]

---

[25] مما يثيره مميعة العصر أيضا ويشغبون به على أهل السنة لتعطيل السنن ، ورد كلام أهل السنة في أهل البدع ، وحماية قواعدهم الضالة ، هو قولهم : أن كلام الشيخ ربيع المدخلي وغيره من علماء السنة في الجماعات المعاصرة هو من قبيل كلام الأقران يطوى ! قال الإمام مقبل الوادعي في كتابه (المقترح في أجوبة المصطلح) (ص 87) : (جرح الأقران أثبت من غيرهم لأنهم أعرف بقرنائهم ، فهي مقبولة إلا إذا علم أن بينهما تنافسا وعداوة سواء لأجل دنيا أو مناصب أو خطأ في فهم ويريد أن يلزم الأخر بخطأ فهمه . فينبغي أن تعلم هذا ولا تصغ لقول المبتدعة والحزبيين والديمقراطيين أن كلام ليس مقبولا على الإطلاق) ا.هـ

[26] انتهى النقل من كتاب (ضوابط الجرح والتعديل)(ص 44 . 51) باختصار .

السادسة : الحكم قد يكون مترتبا عن مقدمات قد انطبعت في النفس ، واعلم أنه يندر أن يقع التحامل والإجحاف من الثقات العدول وممن عرف بالإنصاف ، في هذا الباب .

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) (1 / 56) : (وإذا سبق إلى نفس الإنسان أمر – وإن كان ضعيفاً عنده – ثم اطلع على ما يحتمل موافقة ذلك السابق ويحتمل خلافه فإنه يترجح في نفسه ما يوافق السابق ، وقد يقوي ذلك في النفس جداً وإن كان ضعيفاً .

وهكذا إذا كانت نفس الإنسان تهوى أمراً فاطلع على ما يحتمل ما يوافقه وما يخالفه فإن نفسه تميل إلى ما يوافق هواها ، والعقل كثيراً ما يحتاج عند النظر في المحتملات والمتعارضات إلى استفتاء النفس لمعرفة الراجح عندها ، وربما يشتبه على الإنسان ما تقضي به نفسه بما يقضي به عقله ، فالنفس بمنزلة المحامي عندما تميل إليه ، ثم قد تكون هي الشاهد وهي الحاكم .

والعالم إذا سخط على صاحبه فإنما يكون سخطه لأمر ينكره فيسبق إلى النفس ذاك الإنكار وتهوى ما يناسبه ثم تتبع ما يشاكله وتميل عند الاحتمال والتعارض إلى ما يوافقه ، فلا يؤمن أن يقوي عند العالم جرح من هو ساخط عليه لأمر لولا السخط لعلم أنه لا يُوجب الجرح وأئمة الحديث متثبتون ولكنهم غير معصومين عن الخطأ وأهل العلم يمثلون لجرح الساخط بكلام النسائي في أحمد بن صالح ، ولما ذكر ابن الصلاح ذلك في المقدمة عقبه بقوله : " قلت : النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل ، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السخط تبدي مساوئ ، لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه " .

وهذا حق واضح إذ لو حمل التعمد سقطت عدالة الجارح ، والفرض أنه ثابت العدالة ... وكذلك تجد الإنسان إلى تعديل من يميل إليه ويحسن به الظن أسرع منه إلى تعديل غيره ، واحتمال التسمح في الثناء أقرب من احتماله في الذم ، فإن العالم يمنعه من التسمح في الذم الخوف على دينه لئلا يكون غيبة ، والخوف على عرضه فإن من ذم الناس فقد دعاءهم إلى ذمه .

ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل

ومع هذا كله فالصواب في الجرح والتعديل هو الغالب ، وإنما يحتاج إلى التثبت والتأمل فيمن جاء فيه تعديل وجرح ، ولا يسوغ ترجيح التعديل مطلقاً بأن الجارح كان ساخطاً على المجروح ، ولا ترجيح الجرح مطلقاً بأن المعدل كان صديقاً له ، وإنما يستدل بالسخط والصداقة على قوة احتمال الخطأ إذا كان محتملاً ، فأما إذا لزم من اطراح الجرح أو التعديل نسبة من صدر منه ذلك إلى افتراء الكذب أو تعمد الباطل أو الغلط الفاحش الذي يندر وقوع مثله من مثله فهذا يحتاج إلى بينة أخرى ، لا يكفي فيه إثبات أنه كان ساخطاً أو محباً –) ا.هـ

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في (جامع العلوم والحكم) (ص 338) : (وهاهنا أمرٌ خفيٌّ ينبغي التَّفطُّن له ، وهو أنَّ كثيراً من أئمَّةِ الدِّينِ قد يقولُ قولاً مرجوحاً ويكون مجتهداً فيه ، مأجوراً على اجتهاده فيه ، موضوعاً عنه خطؤه فيهِ ، ولا يكونُ المنتصِرُ لمقالته تلك بمنْزلته في هذه الدَّرجة ؛ لأنَّه قد لا ينتصِرُ لهذا القولِ إلاَّ لكونِ متبوعه قد قاله ، بحيث أنَّه لو قاله غيرُه من أئمَّة الدِّينِ ، لما قبِلَهُ ولا انتصر له ، ولا والى من وافقه ، ولا عادى من خالفه ، وهو مع هذا يظن أنَّه إنَّما انتصر للحقِّ بمنْزلة متبوعه ، وليس كذلك ، فإنَّ متبوعه إنَّما كان قصدُه الانتصارَ للحقّ ، وإنْ أخطأ في اجتهاده ، وأمَّا هذا التَّابعُ ، فقد شابَه انتصارَه لما يظنُّه الحقَّ إرادة علوِّ متبوعه ، وظهور كلمته ،

وأنْ لا يُنسَبَ إلى الخطأ ، وهذه دسيسةٌ تَقْدَحُ في قصد الانتصار للحقِّ ، فافهم هذا ، فإنَّه مهْمٌ عظيم ، والله يهدي مَنْ يشاء إلى صراطٍ مستقيم .) ا.هـ

السابعة : حكم الحاكم قد لا يدرك علله السامع ، ويضيق عليه فهمه ، فاللوم ليس على العالم ، بل على السامع .

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

سئل الإمام الوادعي : إذا قال أحد من أئمة الحديث: إن الحديث معلول ، فهل لا بد من أن يبين السبب ويظهره لنا كطلبة علم، أو لا يقبل منه هذا القول، أو يقبل منه من غير بيان؟

أجاب ـ رحمه الله ـ : أنا وأنت في هذا الأمر ننظر إلى القائل، فإذا قاله أبوحاتم، أو أبوزرعة، أو البخاري، أو أحمد بن حنبل، أو علي بن المديني، ومن جرى مجراهم، نقبل منه هذا القول، وقد قال أبوزرعة كما في "علوم الحديث للحاكم"" ص 113" عند جاء إليه رجل وقال: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة –إذا أردت أن تعرف صدقنا من عدمه، أنحن نقول بتثبت أم نقول بمجرد الظن والتخمين؟– أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة –يعني محمد بن مسلم بن وارة– وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلاف فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال أشهد أن هذا العلم إلهام.

وقد قال عبد الرحمن بن مهدي كما في "العلل" لابن أبي حاتم (ج1 ص10): إن كلامنا في هذا الفن يعتبر كهانة عند الجهال .[27]

فرع : بناء على هذه المقدمة قد يمسك بعض أهل العلم للخوض في بعض المسائل والتكلم فيها في مجالس العامة ونشرها .

وأصل ذلك ما أخرجه البخاري صحيحه عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قَالَ : (كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِنًى وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ يَقُولُ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ فَغَضِبَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمٌ الْعَشِيَّةَ فِي النَّاسِ فَمُحَذِّرُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاعَ النَّاسِ وَغَوْغَاءَهُمْ فَإِنَّهُمْ هُمْ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ وَأَنْ لَا يَعُوهَا وَأَنْ لَا يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا فَأَمْهِلْ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ فَإِنَّهَا دَارُ الْهِجْرَةِ وَالسُّنَّةِ فَتَخْلُصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا فَيَعِي أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَتَكَ وَيَضَعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا فَقَالَ عُمَرُ أَمَا وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأَقُومَنَّ بِذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ)

---

[27] (المقترح في أجوبة المصطلح) (ص 21. 22)

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (154/12) : (وفيه : التنبيه على أن العلم لا يودع عند غير أهله ، ولا يحدث به إلا من يعقله ، ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمله) ا.هـ

الثامنة : قد يطلق كلمات الغض ليس من باب الحكم على المتكلم فيه ، إنما لسد أبواب الغلو فيه ، والتنفير من تقليده فيما أخطأ فيه ، كذا قد يطلق المبالغة في المدح لرد المبالغة في الطعن .

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) (1 / 12 . 13) : (فلهذا كان من أهل العلم والفضل من إذا رأى جماعة اتبعوا بعض الأفاضل في أمر يرى أنه ليس لهم اتباعه فيه إما لأن حالهم غير حاله وإما لأنه يراه أخطأ – أطلق كلمات يظهر منها الغض من ذاك الفاضل لكي يكف الناس عن الغلو فيه الحامل لهم على اتباعه فيما ليس لهم أن يتبعوه فيه ، فمن هذا ما في " المستدرك " "2 ص329 ""..... عن خثيمة قال : كان سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نفر فذكروا علياً فشتموه فقال سعد : مهلاً عن أصحاب رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... فقال بعضهم فوالله إنه كان يبغضك ويميك الأخنس ، فضحك سعد حتى استعلاه الضحك ثم قال أليس قد يجد المرء على أخيه في الأمر يكون بينه وبينه ثم لا تبلغ ذلك أمانته ..... " قال الحاكم : " صحيح على شرط الشيخين " وأقره الذهبي .

وفي الصحيحين وغيرهما عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال " ما سمعت رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمع أبويه إلا لسعد بن مالك. هو سعد بن أبي وقاص. فإني سمعته يقول يوم أحد : يا سعد ارم فداك أبي وأمي ".

وتروى عن علي كلمات أخرى من ذا وذاك وكان سعد قد قعد عن قتال البغاة فكان علي إذا كان في جماعة يخشى أن يتبعوا سعداً بالقعود ربما أطلق غير كاذب كلمات توهم الغض من سعد ، وإذا كان مع من لا يخشى منه القعود فذكر سعداً ذكر فضله .

ومنه ما يقع في كلام الشافعي في بعض المسائل التي يخالف فيها مالكاً من إطلاق كلمات فيها غض من مالك مع ما عرف عن الشافعي من تبجيل أستاذه مالك ، وقد روى حرملة عن الشافعي أنه قال :" مالك حجة الله على خلقه بعد التابعين " كما يأتي في ترجمة مالك إن شاء الله تعالى .

ومنه ما نراه في كلام مسلم في مقدمة صحيحه مما يظهر منه الغض الشديد من مخالفه في مسألة اشتراط العلم باللقاء ، والمخالف هو البخاري ، وقد عرف عن مسلم تبجيله للبخاري .

وأنت إذا تدبرت تلك الكلمات وجدت لها مخارج مقبولة وإن كان ظاهرها التشنيع الشديد .

وفي ترجمة الحسن بن صالح بن حي من " تهذيب التهذيب " كلمات قاسية أطلقها بعض الأئمة فيه مع ما عرف من فضله ، وفيها " أبو صالح الفراء : ذكرت ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئاً من أمر الفتن فقال : ذاك يشبه أستاذه يعني الحسن. بن صالح بن حي – فقلت ليوسف أما تخاف أن تكون هذه غيبة ؟ قال لم يا أحمق ؟ أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم ، أنا أنهى الناس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم كان أضر عليهم " .

أقول : والأئمة غير معصومين من الخطأ والغلط ، وهم إن شاء الله تعالى معذورون مأجورون فيما أخطأوا فيه كما هو الشأن فيمن أخطأ بعد بذل الوسع في تحري الحق ، لكن لا سبيل إلى القطع بأنه لم يقع منهم في بعض الفروع تقصيري يؤاخذون عليه ، أو تقصير في زجر أتباعهم عن الغلو في تقليدهم .)

وقال أيضا (1 / 56 ، 57) : : (هذا ، وكل ما يخشى في الذم والجرح يخشى مثله في الثناء والتعديل ، فقد يكون الرجل ضعيفاً في الرواية لكنه صالح في دينه كأبان بن أبي عيا ش ، أو غيور على السنة كمؤمل بن إسماعيل ، أو فقيه كمحمد بن أبي ليلى ، فتجد أهل العلم ربما يثنون على الرجل من هؤلاء غير قاصدين الحكم له بالثقة في روايته .

وقد يرى العالم أن الناس بالغوا في الطعن فيبالغ هو في المدح كما يروى عن حماد بن سلمة أنه ذكر له طعن شعبة في أبان ابن أبي عيا ش ، فقال أبان خير من شعبة .

وقد يكون العالم واداً لصاحبه فيأتي فيه نحو ما تقدم فيأتي بكلمات الثناء التي لا يقصد بها الحكم ولاسيما عند الغضب كأن تسمع رجلاً يذم صديقك أو شيخك أو إمامك ، فإن الغضب قد يدعوك إلى المبالغة في إطراء من ذمه وكذلك يقابل كلمات التنفير بكلمات [28] الترغيب ، وكذلك تجد الإنسان إلى تعديل من يميل إليه ويحسن به الظن أسرع منه إلى تعديل غيره ، واحتمال التسمح في الثناء أقرب من احتماله في الذم ، فإن العالم يمنعه من التسمح في الذم الخوف على دينه لئلا يكون غيبة ، والخوف على عرضه فإن من ذم الناس فقد دعاءهم إلى ذمه .

ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل

ومع هذا كله فالصواب في الجرح والتعديل هو الغالب ، وإنما يحتاج إلى التثبت والتأمل فيمن جاء فيه تعديل وجرح ، ولا يسوغ ترجيح التعديل مطلقاً بأن الجارح كان ساخطاً على المجروح ، ولا ترجيح الجرح مطلقاً بأن المعدل كان صديقاً له ، وإنما يستدل بالسخط والصداقة على قوة احتمال الخطأ إذا كان محتملاً ، فأما إذا لزم من أطراح الجرح أو التعديل نسبة من صدر منه ذلك إلى افتراء الكذب أو تعمد الباطل أو الغلط الفاحش الذي يندر وقوع مثله من مثله فهذا يحتاج إلى بينة أخرى ، لا يكفي فيه إثبات أنه كان ساخطاً أو محباً –) ا.هـ

التاسعة : علماء السنة عرفوا بحراسة الإسلام ، وغيرتهم على الدين ، ورحمتهم بالأمة ، حاشا أن يكونوا منشأ البدع وأصل الفتنة .

عن عبد الله بن سليمان قال : قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة .[29]

وعن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : (خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم ، والحديث) [30]

قال الإمام الترمذي في (العلل الصغير) (ص 739) : (وإنما حملهم على ذلك عندنا . والله أعلم . النصيحة للمسلمين لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة ، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا ، لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعوة ، وبعضهم كان متهما في الحديث ، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبيتا ، لأن الشهادة في الدين أحق أن يثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال) ا.هـ

قال الحافظ البيهقي في (دلائل النبوة) (47/1) : (ومن أمعن النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة ، وما يقبل من الأخبار وما يرد ، علم أنهم لم يألوا جهدا في ذلك ، حتى كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر

---

[28] قال الإمام الألباني في الهامش : الأصل : "كلمات "

[29] (الجرح والتعديل) (18/2) ، (الكفاية) (66)

[30] (مقدمة الضعفاء) (90/1) للعقيلي ، (الكفاية) (730) للخطيب البغدادي .

منه على ما يجب رد خبره ، والأب في ولده ، والأخ في أخيه ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا تمنعه في ذلك شجنة رحم ، ولا صلة مال ، والحكايات عنهم في ذلك كثيرة) ا.هـ

قال الحافظ الذهبي في (السير) (11 / 82) : (ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل ، لكن هم أكثر الناس صوابا ، وأندرهم خطأ ، وأشدهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل.

وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به ، واعضض عليه بناجذيك ، ولا تتجاوزه، فتندم ، ومن شذ منهم ، فلا عبرة به.

فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها ، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع ، فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة ، وبجاه السنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فنعوذ بالله من الخذلان .) ا.هـ

قال الإمام ابن القيم : (كل أحد يعلم أن أهل الحديث أصدق الطوائف كما قال ابن المبارك : " وجدت الدين لأهل الحديث ، والكلام للمعتزلة ، والكذب للرافضة ، والحيل لأهل الرأي ، وسوء الرأي والتدبير لآل أبي فلان ") ، انظر (مختصر الصواعق المرسلة) (359/2) .

وقال عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) (54/1 . 55) : (وأئمة الحديث عارفون متبحرون متيقظون ، يتحرزون من الخطإ جهدهم ، لكنهم متفاوتون في ذلك) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذه المقدمة تعد من أنفس أبواب العلم ، وأعظمها رعاية في لسان الشريعة ، وعناية أقلام الأئمة ، الإخلال بها يؤدي إلى الطعن في السنة وحملتها ، وللأسف معظم كُتاب الحلبي والحجوري والصعافقة سابقا صنفوا في هذا الباب مصنفات في تقرير هذا الأصل السلفي كما هو الشأن في كتابات إبراهيم الرحيلي ، وحسن بن قاسم الريمي ، وعبد الله بن صلفيق الظفيري ، وغيرهم ، ولكن الحزبية والغرور والتسيد والهوى أعمى القوم فانقلبوا على بضاعتهم السابقة بالهدم والتخريب والتسفيه !!

قال الإمام أحمد بن سنان القطان : (لَيْسَ في الدنيا مُبْتَدِع ؛ إلا وهو يُبْغِضُ أَهلَ الحَديث ، فإذا ابْتَدَعَ الرجُلُ نُزِعَتْ حَلاوَةُ الحَديثِ من قَلْبِه)

وعن أبي حاتم الرازي قال : (علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر)

وقال أبو عثمان الصابوني : (وإحدى علامات أهل السنة ، حبهم لأئمة السنة ، وعلمائها وأنصارها وأوليائها وبغضهم لأئمة البدع ، والذين يدعون إلى النار ، ويدلون أصحابهم على دار البوار ، وقد زين الله سبحانه قلوب أهل السنة ، ونورها بحب علماء السنة فضلا منه جل جلاله) [31]

من أظهر علامات فتنة الصعافقة الطعن في علماء السنة ، فقد طعنوا في علماء اليمن جملة وتفصيلا ، وطعنوا في الإمام صالح الفوزان ، وربيع المدخلي ، وعبيد بن عبدالله الجابري ، ووصي الله عباس ، وسليمان الرحيلي ، وعبد الرحمن محيي الدين .

فهذا : . رائد المهداوي يمتحن علماء السنة بأن يتكلموا في الشيخ محمد بن هادي المدخلي ، وإذا لم يتكلموا فهذا يدل على خللهم ونقصهم ، وذكر من بين هؤلاء العلماء : صالح الفوزان !

[31] انظر كتاب (عقيدة أصحاب الحديث) (ص 101 . 108)

. ورائد آل طاهر قد ملأ تويتره بالطعن في الإمام ربيع المدخلي ، فكل نقيصة وصف بها الشيخ وألصقها به ، وألحقها بمنهجه !

. وابن صلفيق طعن في علماء اليمن والمحدث وصي الله عباس !

. ومحمد فركوس يقول :" **لسنا عبيدا لعبيد** " ، ويقره أزهر سنيقرة على هذا الطعن ويدافع عنه ، وهي"كلمة حق يراد بها باطل " على نحو قول المأربي :(هذه دعوة ليس لأحد عليها وصاية ، وليس عندنا أب روحي، ولا آية من الآيات أو ملة من الملل) !

. وعبد الحميد الهضابي يقول عن الإمام ربيع المدخلي : (كم ، وكم تكلم وحذر من العلماء .. وأنت ربما تكلمت في عشرة العلماء)

وقال عن العلامة عبيد الجابري : (وظهورها وإظهارها لما تكلم الشيخ عبيد في بعض العلماء ، هناك بدأ تظهر للناس) ![32]

هكذا مركبة فتنة الصعافقة تجول وتصول لقصف علماء السنة ، وهي انقسمت على عُدْوَتين لمحاصرة أهل السنة ، وللإطاحة بمراكزها وشيوخها .

يدعي السرورية والحلبية وأفراخهم الصعافقة أن أصل الفتنة في الأمة هم مشايخ السنة !، وهذا من تلبيسهم وكذبهم ، ومن قلب الحقائق : "رمتني بدائها وانسلت".

لقد قرر علماء السنة أن الراسخ في العلم لا يبتدع ، إنما البدعة والفتنة منشأها ممن لم يرسخ في العلم ، ومن يقدم هواه ، قال الإمام ابن القيم في كتابه (مفتاح دار السعادة) (1 / 140) : (الراسخ في العلم لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكا ، لأنه قد رسخ في العلم ، فلا تستفزه الشبهات ، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة) ا.هـ

قال الشاطبي في (الاعتصام) (1 / 110) : (أن كل راسخ لا يبتدع أبدا ، وإنما يقع الابتداع ممن لم يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه .. فإنما يؤتى الناس من قبل جهالهم الذين يحسبون أنهم علماء) ا.هـ

قال ابن حزم في رسالته (الأخلاق والسير) (ص 91) : (لا آفة أضر على العلم وأهلها من الدخلاء فيها وهم من غير أهلها ، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون ، ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون) ا.هـ

وقال العلامة مقبل الوادعي في (السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) (ص 438) : (ينبغي لنا جميعا ألا نمكن الفوضويين من الدعوة ، فإنهم سيحطمون الجماعة ، وستذكرون) ا.هـ

---

[32] هذه الكلمات الفاجرة البائرة التي يتفوه بها الصعافقة وشيوخهم في هذه الآونة للطعن في علماء السنة ، واتهامهم بأنهم سبب الفتنة ، سبقهم فيها إلى ذلك شيخهم وقدوتهم عدنان عرعور حيث قال : ({يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق } ، فهذا الرجل الذي يسأل الأسئلة على الهاتف مجهول غير معروف عند العلماء ، فكيف أفتى العلماء في عينٍ بناءاً على مكالمة من مجهول ، لكن لي معهم موقف بين يدي الله – عز وجل – فهذه الفتنة لم تغبر ظفري، ولكن غبرت المسلمين وغبرت المراكز الإسلامية ، وأحدثت فتنة بين الشباب ووصلت إلى حد الضرب كان سببها الشيوخ وهذا الكلام مسجل فليسمعه من يسمعه ليه كان سببه الشيوخ ؛ لأنهم ما تثبتوا. لو أنهم تثبتوا. قالوا – أين قال هذا –كيف قال هذا هو موجود) ا.هـ ، انظر كتاب (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 10)

قال الشيخ محمد الإمام في كتابه (الإبانة) (ص 162) نقلا عن الحافظ الذهبي أنه على عن مثل هذا الصنف : (ما هؤلاء بأصحاب حديث ، بل فجرة جهلة أبعد الله شرهم) ، انظر السير (464/17) .

قال الإمام ربيع المدخلي معلقا : (ونقولها اليوم في الحدادية وأشباههم من الفجرة الجهلة) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذا الأصل لا يتزعزع في الأمة ، ولا يختلف فيه أهل السنة ، فمن ينظر في فتنة الصعافقة ، يجد أن أصل فتنتها : هاني بن بريك وحزبه الفتان الكذاب الذي كان يرقص على نغماته ، ويصفق على شطحاته أمثال : عرفات المحمدي ، وابن صلفيق الظفيري ، وعبد الحميد الهضابي وأشباه هؤلاء الطعنة الجهلة الكذبة .

فلو رجع في هذه الفتنة إلى علماء السنة الكبار لحسم مادة خلافها ، ولأغلق بابها ، وقطعت أوصال أسبابها ، فعلماء السنة عذروا الشيخ محمد بن عبد الله الإمام [33]، وأغلق ملفه .

---

[33] **كلام علماء السنة في قضية اليمن :**

1. قال الإمام صالح الفوزان عن قضية الشيخ محمد الإمام : (هو اعرف بحاله . أي بحال البلاد)
نقله عنه الشيخ عثمان السالمي يوم الاثنين 1436/4/27 هـ .

2 . قال العلامة عبد المحسن العباد : (الحاضر يعلم ما لا يعلمه الغائب)

3 . قال العلامة صالح اللحيدان : (إن كان مكرها يعذر كما قال الله تعالى : {إلا من كره وقلبه مطمئن بالإيمان }، ولو صبر على البلاء لكان أفضل) ، كان هذا في شهر ذي الحجة 1436 هـ

4 . قال العلامة محمد بن هادي المدخلي : (لاشك في بطلان وفساد الوثيقة .. لعله عرض له عارض فيما فعل)
وقال : (إنه على خير . أي الشيخ محمد الإمام . ، إذا انجلت الأمور سننظر منه إن رد عليها وبين زيفها ، فهو على خير ، وإن لم يفعل سيكون أمر آخر)

5 . قال العلامة صالح السحيمي : (ينبغي أن ننتبه لمثل هذه الأمور ، فهذا وإن ظهر في الظاهر أنه ولاء ، ولكنه ولاء تحت الإكراه ، ويلحق بهذا من أجبر على كتابة شيء من المسلمين أو قول كلمة ، ونلاحظ هذه الأيام حملة شعواء على بعض الإخوة من علماء اليمن وهم مضطهدون تحت قهر الحوثيين ، وربما قال أحدهم أو بعضهم كلمة يتخلص بها من أحد أمرين :
إما القتل ، أو إغلاق جميع الدروس في دور الحديث الموجودة في تلك البلاد)
وقال : (لا تجوز هذه الحملة الشعواء على هؤلاء العلماء ، بسبب ما فعلوه ضرورة ، أو قالوه ضرورة هم أنفسهم مضطرون إليها وقد ناقشت بعضهم في هذه القضية ، فأخبرني بالواقع الذي يعذرون فيه)

6 . قال العلامة عبد العزيز الراجحي : (ولاشك أنه معذور لاسيما وقد قال : من عرف حالنا عذرنا)

7 . العلامة صالح آل الشيخ : سأل عن الشيخ محمد الإمام في اجتماعه بالشيخ عبد الله بن مرعي وتركي الوادعي ، ثم قال : (أبلغوه سلامي ، هو معذور ، هو معذور) ، انتهى النقل من الشبكة السلفية .

قلت (**ابن سلة**) : لا يخفى على أهل السنة مكانة هؤلاء الأعلام في الأمة وما عرفوا به من صحة المعتقد ، وسلامة المنهج ، وغزارة الفقه منذ عهد الأئمة (ابن باز والألباني وابن عثيمين . رحمهم الله .) ، وأنهم ممن يرجع إليهم في نوازل الأمة ، وقضايا أهل السنة والجماعة ، وفقه الواقع .

وقد عدهم ابن صلفيق الظفيري في كتابه (سل السيوف والأسنة) من الأئمة ، ومراجع السنة ، انظر (ص 61) ، وقال ذاما ممن فضل أهل الزيغ عليهم (ص 67) : (أو أولئك الذين يريدون تفضيل الفكريين والسياسيين وأهل الرأي والتحليلات العقلية على علماء الكتاب والسنة ، فيقولون : إن العلماء اليوم لا يفقهون الواقع) ا.هـ

فما باله اليوم يقدم الجهلة الديمقراطيين كهاني بن بريك وتويترات حزبه على أولئك الفقهاء الأعلام ؟!

قد يقول القائل : قد حذر الشيخان ربيع المدخلي وعبيد الجابري من الشيخ محمد الإمام ؟

الجواب : لا تغفل يا أيها طالب العلم في هذا المقام والقضية عن إعمال المقدمات التي نبهتك عليها في كتابي هذا ، المتعلقة بضوابط الجرح والتعديل ، والمتعلقة بالقضاء في الخصومة ، وعند الحكومة .

وأيضا تكلموا في هاني بن بريك قبل ما يستفحل شره ، ويسمع ذكره ، ولكن " وراء الأكمة ما وراءها " [34]، فهناك أطراف مندسة في صفوف السلفيين غذوا هذا الخلاف ليتصادم أهل السنة ، ويتوسع الخلاف في الأمة في مشارقها ومغاربها .

= وخاصة إذا عرفت أن أولئك أعلام السنة قد وقفوا على جرح الشيخين في الشيخ محمد الإمام ، فعذروا الشيخ ، ولم يتعرضوا للكلام في الشيخين بالنقص أو التجهيل ، فتنبه لذلك ولا تتعسف وتتعنت ، وتركب طرائق أهل الزيغ والهوى ، فقد قالوا :
أن الإمام الألباني يطعن في الإمام محمد بن عبد الوهاب ، وأن الإمام ربيعا يطعن في الإمام الألباني ، وأن الإمام الفوزان يطعن في الإمام ربيع المدخلي وهلم جرا !!
فإذا أخذنا بمسالك أهل البدع والأهواء وتعسفاتهم ، فلا يسلم أحدا من أئمة السنة من المتقدمين والمتأخرين من الطعن والسقوط ، وما قواعد أهل الكلام والمستشرقين إلا لخدمة هذا الغرض الخبيث ، فما وجدوا إلا الحلبية والصعافقة الابن البار يقتفي آثارهم ، ويتنفس شرهم .

[34] هذه الفتنة العمياء ، والحرب الهوجاء خطط لها منذ وفاة إمام السنة في اليمن المحدث المجدد مقبل الوادعي . رحمه الله . ، وقد اعترف بهذا هاني بن بريك وحزبه الأشر ، إذ قالوا عن علماء اليمن : (عندهم ملف من خمسة وعشرين سنة) ! أي مما ينتقد عليهم .
أقول : كيف سكت عنهم هذا الحزب الأشر كل هذه المدة ، بل كان يعدهم في فتنة الحجوري : علماء يريد الحجوري إسقاطهم ؟!
وذهبوا يتباكون عليهم ، وما ذاك إلا إرادة الإطاحة بمركز دماج ، لا حبا في علماء اليمن ، وقد صرح العلامة صالح آل الشيخ في اجتماعه بمشايخ ومدرسي دار الحديث بدماج ، بأن الهجوم الإيراني الحوثي على دماج ما هو إلا هجوما على عقيدة الناس ، ودينهم ، وعلى منهج أهل السنة والجماعة .
ثم ما إن سقط مركز دماج انتقلت فتنتهم مباشرة للإطاحة بعلماء اليمن وباقي مراكزها ، وكانت واجهتهم الأولى هي (معبر) .
قال الشيخ محمد بن عبدالله الإمام : (بالنسبة للرافضة بعد سقوط دماج كنا نعلم أن المرحلة الثانية " معبر" ، وبالفعل فقد أصبح بيننا وبينهم جبل فقط)
وأيضا أرادوا الإطاحة بمركز الفيوش ، فدسوا في داخله من يعمل لصالحهم ، وإثارة الفتنة والفوضى ، حتى اضطرت الحكومة اليمنية بترحيل الغرباء ، فضج هاني بن بريك وحزبه للطعن في الحكومة .
قال الأخ أبو عبد الله عبد الباسط العدني في مقاله (وقفات مع كلام هاني الأخير ، وبيان ما فيه من التناقضات والكذبات) :
(تباكي هاني بن بريك على الغرباء ، وما حصل لهم من الترحيل ، واتهامه الشيخ عبد الرحمن . العدني . بأنه تآمر على الغرباء ، وبلغ عنهم الأمن ..حتى وصل الأمر من هاني وناصر الزيدي أن أمرا بعصيان ولي الأمر . المحافظ . ، وهذا مسجل عليهما ومشهور في مجموعات الواتساب ... إن الشيخ عبد الرحمن بريء من قرار الترحيل ، بل صرح بأن الشيخ كان سببا في تأخير الترحيل ، ثم أشار . الحافظ . إلى أن السبب الحقيقي بتعجيل الترحيل ، هو ما قام به بعض المتهورين الحمقى من إثارة الفوضى في عدن باسم الجهاد ، حتى يعطي الحوثي الذريعة لدخول عدن ، ولكن القوم . هاني وأتباعه . لا يستحون ، ولا يتورعون عن الكذب والافتراء) ا.هـ
قلت (**ابن سلة**) : تأمل يا أيها القارئ الكريم ، أن قضية اليمن كلها مؤامرة اجتمع فيها الرافضة مع السرورية الإخوانية الخارجية للإطاحة بمراكز السنة في اليمن ، ولحصد شعبها المسلم ، وإسقاط حكومتها الشرعية .
وهذا لا يخفى من منهج هاني بن بريك القطبي الخارجي ، فهو ممن كان يثني ويمدح الإخوان وغيرهم من المخالفين كالحصري ، ومصطفى إسماعيل ، ورامي ضمران ، وعلي الحملي وهذا الأخير من أصدقاء سلمان العودة وممن ينشر للعريفي وناصر العمر وعائض القرني !
وكان ممن يتبنى مشاريع الحزبية المميعة من الجمعيات ، والدراسة في الاختلاط ، والتلوث بالملاهي ودخولها كدخوله (برج خليفة) .
هذه تربية قديمة فيه وأصل منشأه ، أعمل أصولها لما ركب نجاسة الديمقراطية ، ونزع ثوب السلفية الذي كان يدعي لبسه ،

ولا أدل على ذلك اضطراب الصعافقة في هذه الفتنة ، والانقسام داخل صفهم ، والانقلاب بعضهم على بعض

أما علماء الأمة . ومن بينهم الإمام ربيع المدخلي وعبيد الجابري . فكلهم اجتمعت كلمتهم على التحذير

من هاني بن بريك ، وهذا بخلاف الصعافقة فما رأينا منهم في هذه الفتنة وقضية هاني بن بريك إلا الكذب والتلون والتلاعب والمراوغة ثم الفرقة فيما بينهم . [35]

قال الإمام أبو المظفر السمعاني في (الانتصار لأصحاب الحديث) (ص 46) : (وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين شيعا وأحزابا لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد ، بل يبدع بعضهم بعضا ، بل يرتقون إلى التكفير ، يكفر الابن أباه ، والرجل أخاه ، والجار جاره

تراهم أبدا في تنازع وتباغض واختلاف تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون)

قال الإمام ابن تيمية في (الاستقامة) (1 / 42) : (والبدعة مقرونة بالفرقة كما أن السنة مقرونة بالجماعة ، فيقال أهل السنة والجماعة كما يقال أهل البدعة والفرقة)

= فأمره لم يكن يخفى على علماء اليمن ، ولهذا أجمعوا على التحذير منه ، ولكن الصعافقة الفجرة أفراخ المميعة طعنوا في أخبار علماء اليمن الثقات ، واتهموا علماء السنة بعدم معرفتهم بفقه الواقع ، وعدم درايتهم بنوازل الأمة ، فضربوا على كلام صالح الفوزان واللحيدان والعباد والراجحي وصالح آل الشيخ وصالح السحيمي ووصي الله عباس ، ولم يلتفتوا إليه ، وقدموا عليه قول هاني بن بريك وحزبه الأشر الأصاغر !

وهذا من إرهاصات القطبية : " عدم قناعتهم في أحقية هيئة كبار العلماء ووصفها بأنها لا تفقه الواقع " ، فتنبه يا أيها الشاب السلفي لفتنة الصعافقة فهي تستمد مادة حياتها من أصول السرورية القطبية .

[35]) قد صارت الفرقة عند الصعافقة شعارا تقرر في مجالسهم ، وتوظف في منهجهم ، ومن ذلك ما تفوه به المعتوه الطعان عبد الحميد الهضابي في بعض صوتياته أنه قال : (إن الله أرسل الأنبياء بالفرقة والافتراق) !!

قال العلامة عبيد الجابري . حفظه الله . في رده على هذا السفيه : (أعوذ بالله ، أعوذ بالله ، هذا افتراء على الله ، وعلى رسله)

وقال أيضا : (أعوذ بالله منه ، هذا كفر ، يجب أن يتوب إلى الله منه ، أي نعم ، {كان الناس أمة واحدة }، فاختلفوا . التوحيد هو الأصل .. والشرك طارئ ، فالحديث :" وإني خلقت عبادي حنفاء " حديث قدسي :" فأتتهم الشياطين فاجتالتهم عن ذكر الله وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به عليهم سلطانا ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم"، حديث عظيم) ا.هـ

فأصل فتنة الصعافقة مبنية على الفرقة ، وقد حذر منها علماء اليمن في وثيقة تحذيرهم من هاني بن بريك ومما جاء فيها :

(وفي أيامنا هذه ظهر شخص يقال له : هاني بن بريك ، يدعو إلى الفتن ، وإلى تفرقة أهل السنة ، فننصح بالابتعاد عنه وهجره وترك مجالسته ومحاضراته .

كما ننصح لمن تأثر به وبطريقته بالابتعاد عنه ، فإن هذا الرجل يقود من معه إلى الهاوية .

نسأل الله أن يصرف عنا وعن سائر المسلمين الفتن ما ظهر منها وما بطن ، والحمد لله رب العالمين .

كان هذا بتاريخ : 3 صفر 1436 هـ .

المشايخ : محمد الوصابي ، محمد الإمام ، عبد العزيز البرعي ، عبد الرحمن العدني ، عبد الله الذماري ، محمد الصوملي ، عثمان السالمي) ا.هـ

العاشرة : ليعلم أنه ليس لأحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما يتعمد مخالفة الحق ، دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله . صلى الله عليه وسلم. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء الحق بخلافه فلا بد له من عذر في تركه .[36]

قاله الإمام ابن تيمية في رسالته (رفع الملام عن الأئمة العلام) (ص 10) ، نقلته عنه بتصرف في العبارة .

ثم ذكر أسباب عدم إصابة الأئمة للحق ، نذكرها بشيء من التصرف ، منها :

السبب الأول : أن لا يكون الحق قد بلغه ، ومن لم يبلغه الحق لم يكلف أن يكون عالما بموجبه ، وإذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب الاجتهاد من الأخذ بالظاهر أو القياس أو الاستصحاب ، فقد يوافق ذلك الحق تارة ، وقد يخالفه أخرى ، وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفا لبعض الحق .

السبب الثاني : أن يكون الخبر قد بلغه لكنه لم يثبت عنده ، إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده ، أو متهم [37] أو سيء الحفظ ، وإما لأنه لم يبلغه مسندا بل منقطعا .

السبب الثالث : أن يكون المحدث بالخبر يعتقده أحدهما ضعيفا، ويعتقده الآخر ثقة .

ومعرفة الرجال علم واسع، ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه، لاطلاعه على سبب جارح ، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح، إما لأن جنسه غير جارح، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر

---

[36] هذه المقدمة فيها زيادة التوضيح للمقدمة السابقة ، وهي أن ما يقع من أهل العلم من الأخطاء فلهم عذرهم الشرعي في ذلك ، فلا يجوز تقليدهم في ذلك الخطأ ، فالذم يوجه إلى من قلدهم في مخالفتهم ولم يتبع الدليل ، وأصل ما هم عليه من السبيل ، وفي هذا المقام ننصح طلاب العلم بكتاب (الإقناع بما جاء عن أئمة الدعوة من أقوال في الاتباع) للعلامة محمد بن هادي . فهو مفيد في بابه ، وأيضا ننصحهم بمقدمة كتاب (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) للإمام المجدد الألباني فقد أجاد وأفاد في بيان هذه المسألة ، بما يكفي ويشفي ، ولله الحمد والمنة .

ومن ذلك قوله في (ص 43) في دفاعه عن الإمام أبي حنيفة . رحمه الله . : (فإذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد . وهو عذر مقبول قطعا ، لأن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها . فلا يجوز الطعن فيه كما قد يفعل بعض الجهلة ، بل يجب التأدب معه ، لأنه إمام من أئمة المسلمين الذين بهم حفظ هذا الدين ، ووصل إلينا ما وصل من فروعه ، وأنه مأجور على كل حال أصاب أم أخطأ ، **كما أنه لا يجوز لمعظميه أن يظلوا متمسكين بأقواله المخالفة للأحاديث ، لأنها ليس من مذهبه**) ا.هـ

[37] ومن ذلك ما حدث من قضية بنعماري المغربي ، تناقلت أخباره إلى شيخنا ربيع المدخلي . حفظه الله . ، واضطربت الأقوال فيه ، وتلاعب بملفه ، فمن كان يطعن فيه ويفسقه من جماعته وأقرانه ، أدعى التراجع عن ذلك ، مع أن لا حجة لهم في ذلك التراجع ، والقرينة والدلائل تدل على كذبهم ، ولم يأتوا بكلام مقنع يرفع الجرح المفسر .

وشيخنا ربيع المدخلي لم يطمئن ويثق فيمن ينقل جرائم بنعماري إليه ، وعدهم من الكذابين ، فكل عالم يقف على هذا الاضطراب والتلاعب والتلون والضجيج لا يطمئن إلى مصدره ، ويبقى على البراءة الأصلية .

فهذا عذر شيخنا ربيع المدخلي في هذه القضية ، وإلا فنحن نعرف أن حزبية هاني بن بريك تصنع الأقوال ، وتؤسس الأحكام ، وتنشرها بين الأنام ، وتوصلها إلى علماء الإسلام على أنها هي الحق ، كما صنعوا هاني بن بريك وضخموا قصته ، فكم غيروا في قضية اليمن من الأخبار ، والواقع المصنوع ؟! فما بلك بملف بنعماري المغربي الموضوع !

أهل العلم في علومهم .[38]

السبب الرابع : أن يكون الخبر قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه .

السبب الخامس : عدم معرفته ووقوفه على دلالة الخبر الصحيحة ، إما لأن معناه في لغته وعرفه ومذهبه غير معنى عند غيره ، وهو يحمله على ما يفهمه في لغته ومذهبه .

وإما لكون اللفظ مشتركا ، أو مجملا .

وإما ينطبع ويتقرر عنده من المقدمات ما يوجب معارضة ذلك الخبر .[39]

قلت (ابن سلة) : أسعد الناس بهذا الأصل هم أهل السنة ، فقد جودوا أصوله ، وأعملوا أقواله ، وقد عذروا علماء السنة في اجتهاداتهم ، ولم يتعرضوا للطعن في ديانتهم ، وحفظوا كرامتهم .

ومن صور ذلك :

1 . إعذار الشيخ محمد بن عبد الله الإمام في مسألة وثيقة الحوثية .

2 . إعذار الشيخ محمد بن هادي المدخلي في مسألة القذف لبنعماري المغربي .

3 . إعذار الشيخين ربيع بن هادي المدخلي ، وعبيد الجابري في تزكيتهما لهاني بن بريك ، قبل أن يتضح أمره لهما

4 . وأيضا إعذارهما في كلامهما في الشيخ محمد بن هادي المدخلي ، والشيخ محمد الإمام .

بل ما وجد من مشايخ السنة إلا التبجيل للشيخين ربيع المدخلي وعبيد الجابري ، والنهي عن الكلام فيهما .

. قال العلامة محمد بن هادي لما وصله أن الشيخ ربيعا المدخلي يقول فيه (أخس من الحدادية) !

قال : (فالشيخ ربيع والد ، وليقل في ما شاء ، هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت ، والناس بحمد الله يعرفن محمد بن هادي .

وأما الصعافقة ، فلن نسكت عنهم ، والحمد لله قد فضح الله أمرهم ، وكشف سترهم ، وعرف حالهم ، ولا يزالون هم بأنفسهم يكشفون أنفسهم للناس ، والعقلاء يتابعون ويرون أفاعيلهم ، ولله الحمد) ا.هـ

. وقال العلامة محمد بن عبد الله الإمام : (لا آذن لأحد أن يتكلم في علماء أهل السنة ، أو يطعن في أحد منهم لاسم الدفاع عني والانتصار لي ، ومن تكلم في أحد من أهل العلم فإنما يمثل نفسه ولا يمثلني ، وأبرأ إلى الله عز وجل من أي طعن في علماء أهل السنة .

وبالنسبة لنا فمن عرف واقعنا فعذرنا فذاك ، ومن تكلم علينا فلا يسعنا إلا الصبر)

الحادية عشرة : الحاكم العالم يؤجر في اجتهاده ، وهذا بخلاف من نزل عن مرتبته فلا يحل له الحكم ، ففرضه أن يسأل ويتحرى الحق .

قال الإمام النووي في شرحه صحيح مسلم (12 / 13 . 14) ، عند حديث " **إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر** " : (قال العلماء : أجمع المسلمون على أن هذا

---

[38] اعمل هذا الباب في معالجة قضية الشيخين محمد بن هادي المدخلي ، ومحمد بن عبدالله الإمام ، وما جاء من كلام الفقهاء والمحدثين في مسألة الإكراه والقذف ، بالإنصاف وطرح الاعتساف ، ستخرج بنتيجة أن الحق مع من أعذر الشيخين .

[39] انظر رسالة (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) (ص 9 . 33) ، فهي مهمة في هذا الباب ونفيسة ، فقد أخذت منها ما يخدم أهل السنة في هذه الفتنة ، فهي مرجع الأمة في علاج ما ينزل بها من النوازل المدلهمة .

الحديث في حاكم عالم أهل للحكم ، فإن أصاب فله أجران : أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده ...

قالوا : **فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم ، فإن حكم فلا أجر له ، بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا ، لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي ، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا ، وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك** ، وقد جاء في الحديث في السنن "القضاة ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار ، قاض عرف الحق فقضى به ، فهو في الجنة ، وقاض عرف الحق فقضى بخلافه ، فهو في النار ، وقاض قضى على جهل ، فهو في النار")

وقال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (13 / 318 . 319) عند شرح ترجمة " **باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ** " : (يشير إلى أنه لا يلزم من رد حكمه أو فتواه إذا اجتهد فأخطأ أن يأثم بذلك ، بل إذا بذل وسعه أجر ، فإن أصاب ضوعف أجره ، لكن لو أقدم فحكم أو أفتى بغير علم لحقه الإثم .. قال بن المنذر :"**وإنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالما بالاجتهاد فاجتهد وأما إذا لم يكن عالما فلا** " واستدل بحديث " القضاة ثلاثة " وفيه :"وقاض قضى بغير حق فهو في النار ، وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار"... وقال الخطابي في معالم السنن " **إنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعا لآلة الاجتهاد فهو الذي نعذره بالخطأ بخلاف المتكلف فيخاف عليه** ")

قلت (**ابن سلة**) : هذا حكم الحاكم العالم ، أما من نزل عن مرتبته وإمامته من المستفتي وغيره ففرضه أن يتحرى الحق لا أن يقلد ويفرط في معرفة الحق ، فضلا أن يحكم بالجهل كما هو نص فقهاء الأمة .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (7 / 71 . 72) : (الْمُحَرِّمُ لِلْحَلَالِ وَالْمُحَلِّلُ لِلْحَرَامِ إنْ كَانَ مُجْتَهِدًا قَصْدُهُ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ لَكِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَدْ اتَّقَى اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَ ؛ فَهَذَا لَا يُؤَاخِذُهُ اللَّهُ بِخَطَئِهِ بَلْ يُثِيبُهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ الَّذِي أَطَاعَ بِهِ رَبَّهُ .

وَلَكِنْ مَنْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ثُمَّ اتَّبَعَهُ عَلَى خَطَئِهِ وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ فَهَذَا لَهُ نَصِيبٌ مِنْ هَذَا الشِّرْكِ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ لَا سِيَّمَا إنْ اتَّبَعَ فِي ذَلِكَ هَوَاهُ وَنَصَرَهُ بِاللِّسَانِ وَالْيَدِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلرَّسُولِ ؛ فَهَذَا شِرْكٌ يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهِ .

وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إذَا عَرَفَ الْحَقَّ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ أَحَدٍ فِي خِلَافِهِ وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ لِلْقَادِرِ عَلَى الِاسْتِدْلَالِ وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ إظْهَارِ الْحَقِّ الَّذِي يَعْلَمُهُ ؛ فَهَذَا يَكُونُ كَمَنْ عَرَفَ أَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ حَقٌّ وَهُوَ بَيْنَ النَّصَارَى فَإِذَا فَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ الْحَقِّ ؛ لَا يُؤَاخَذُ بِمَا عَجَزَ عَنْهُ وَهَؤُلَاءِ كَالنَّجَاشِيِّ وَغَيْرِهِ ...

وَأَمَّا إنْ كَانَ الْمُتَّبِعُ لِلْمُجْتَهِدِ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ عَلَى التَّفْصِيلِ وَقَدْ فَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ الِاجْتِهَادِ فِي التَّقْلِيدِ ؛ فَهَذَا لَا يُؤَاخَذُ إنْ أَخْطَأَ كَمَا فِي الْقِبْلَةِ .

وَأَمَّا إنْ قَلَّدَ شَخْصًا دُونَ نَظِيرِهِ بِمُجَرَّدِ هَوَاهُ وَنَصَرَهُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَنَّ مَعَهُ الْحَقَّ ؛ فَهَذَا مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَإِنْ كَانَ مَتْبُوعُهُ مُصِيبًا ؛ لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ صَالِحًا ، وَإِنْ كَانَ مَتْبُوعُهُ مُخْطِئًا ؛ كَانَ آثِمًا ، كَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ ؛ فَإِنْ أَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ .)

قال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (2 / 487) مبينا مما يعترض على المقلد : (... قيل له أفمعصوم هو عندك أم يجوز عليه الخطأ ؟، فإن قال بعصمته أبطل ، وإن جوز عليه الخطأ .

قيل له فما يؤمنك أن يكون قد أخطأ فيما قلدته فيه وخالف فيه غيره ؟ ، فإن قال : وإن أخطأ فهو مأجور ، قيل : **أجل هو مأجور لاجتهاده ، وأنت غير مأجور لأنك لم تأت بموجب الأجر ، بل قد فرطت في الاتباع الواجب ، فأنت إذا مأزور.**

فإن قال :**كيف يأجره الله على ما أفتى به ويمدحه عليه ويذم المستفتي على قبوله منه ؟ ، وهل يعقل هذا ؟**

قيل له : المستفتي إن هو قصر وفرط في معرفته الحق مع قدرته عليه لحقه الذم والوعيد ، وإن بذل جهده ولم يقصر فيما أمر به واتقى الله ما استطاع ، فهو مأجور أيضا، وأما المتعصب الذي جعل قول متبوعه عيارا على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزنها به فما وافق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده ، فهذا إلى الذم والعقاب أقرب منه إلى الأجر والصواب

وإن قال وهو الواقع : **اتبعته وقلدته ولا أدري أعلى صواب هو أم لا ، فالعهدة على القائل ، وأنا حاك لأقواله.**

قيل له فهل تتخلص بهذا من الله عند السؤال لك عما حكمت به بين عباد الله وأفتيتهم به فوالله إن للحكام والمفتين لموقفا للسؤال لا يتخلص فيه إلا من عرف الحق وحكم به وأفتى به ، وأما من عداهما فسيعلم عند انكشاف الحال أنه لم يكن على شيء) ا.هـ

قال الشيخ محمد بن عمر بازمول . حفظه الله . في كتابه (الاختلاف وما إليه) (ص 43 . 44) :

(المسلم إما أن يكون عاميا ، وإما متبعا ، وإما مجتهدا :

فالمسلم العامي : الذي لا يحسن النظر في الدليل ، الواجب في حقه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة ، كما قال الله . تبارك وتعالى . :{فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون}[النحل : 43 . 44] ، قوله :" بالبينات " ، أي : بالحجج والدلائل .

والمسلم المتبع [40]: الذي هو في درجة من العلم والفهم فوق العامي ودون المجتهد ، يمكنه فهم الدليل إذا تبين له ، وقد يمكنه النظر في وجه دلالته ونحو ذلك ، فهذا لا يجوز له الأخذ بقول أحد دون أن يعرف دليله ، وعليه أن يبذل ما يستطيعه من النظر في الاختلاف ، حتى يترجح لديه شيء ، فإن لم يمكنه الترجيح ، نزل نفسه

---

[40] **أقول (ابن سلة)** : حتى العامي فهو مسلم متبع. **تنبه .** لا يخرج عن الاتباع الذي هو أصل الرسالة .
إنما يريد الشيخ بازمول . حفظه الله . هنا يقرر أن الناس أصناف ، فمنهم من يستطيع أن ينظر في الدليل ويستنبط ، ويجتهد الاجتهاد الجزئي ، وهؤلاء درجات في طلب العلم ، ومنهم عامة لا يستطيع النظر في الدليل وفهمه إلا بالرجوع إلى العلماء ، " لا مشاحة في الاصطلاح ".

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب . رحمه الله . في (الأصول الثلاثة) : (اعلم . رحمك الله . أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل : الأولى : العلم ، وهو معرفة الله ، ومعرفة نبيه ، ومعرف دين الإسلام بالأدلة)

قال الإمام محمد الأمين الشنقيطي . رحمه الله . في (أضواء البيان) (7 / 302 . 304) : (والآيات القرآنية الدالة على لزوم اتباع الوحي، والعمل به،
لا تكاد تحصى، وكذلك الأحاديث النبوية الدالة على لزوم العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لا تكاد تحصى، لأن طاعة الرسول طاعة الله ... ، فمنصوص القرآن والسنة كلها دالة على لزوم تدبر الوحي، وتفهمه وتعلمه والعمل به, فتخصيص تلك النصوص كلها، بدعوى أن تدبر الوحي وتفهمه والعمل به: لا يصح شيء منه إلا لخصوص المجتهدين، الجامعين لشروط الاجتهاد المعروفة عند متأخري الأصوليين، يحتاج إلى دليل يجب الرجوع إليه, ولا دليل على ذلك البتة ، بل أدلة الكتاب والسنة،

دالة على وجوب تدبر الوحي، وتفهمه وتعلمه والعمل بكل ما علم منه، علما صحيحا قليلا كان أو كثيرا.)

= وقال (7 / 324) ، عند قوله تعالى :{فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} [النحل:43], (فإن الآية لا تدل على هذا النوع من التقليد الأعمى الذي هو عليه من التزام جميع أقوال رجل واحد وترك جميع ما سواها.

ولا شك أن المراد بأهل الذكر أهل الوحي الذين يعلمون ما جاء من عند الله كعلماء الكتاب والسنة.

فقد أمروا أن يسألوا أهل الذكر ليفتوهم بمقتضى ذلك الذكر الذي هو الوحي.

ومن سأل عن الوحي وأعلم به، وبين له كان عمله به اتباعا للوحي لا تقليدا واتباع الوحي لا نزاع في صحته.)

وقال أيضا (7 / 351) : (اعلم أن مما لا بد منه معرفة، الفرق بين الاتباع والتقليد، وأن محل الاتباع لا يجوز التقليد فيه بحال.

وإيضاح ذلك أن كل حكم ظهر دليله من كتاب الله، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أو إجماع المسلمين، لا يجوز فيه التقليد بحال, لأن كل اجتهاد يخالف النص، فهو اجتهاد باطل، ولا تقليد إلا في محل الاجتهاد, لأن نصوص الكتاب والسنة، حاكمة على كل المجتهدين، فليس لأحد منهم مخالفتها كائنا من كان.

ولا يجوز التقليد فيما خالف كتابا أو سنة أو إجماعا إذ لا أسوة في غير الحق, فليس فيما دلت عليه النصوص إلا الاتباع فقط.

ولا اجتهاد، ولا تقليد فيما دل عليه نص، من كتاب أو سنة، سالم من المعارض.

والفرق بين التقليد والاتباع أمر معروف عند أهل العلم، لا يكاد ينازع في صحة معناه أحد من أهل العلم...

قال مقيده . عفا الله عنه، وغفر له : أما كون العمل بالوحي اتباعا لا تقليدا فهو أمر قطعي, والآيات الدالة على تسميته اتباعا كثيرة جدا؛ كقوله تعالى: {اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أولياءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ} [الأعراف:3].

وقوله تعالى: {اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} [الأنعام:106] , والآيات بمثل هذا كثيرة معلومة ، فالعمل بالوحي، هو الاتباع كما دلت عليه الآيات.

ومن المعلوم الذي لا شك فيه، أن اتباع الوحي المامور به في الآيات لا يصح اجتهاد يخالفه من الوجوه، ولا يجوز التقليد في شيء يخالفه.

فاتضح من هذا الفرق بين الاتباع والتقليد، وأن مواضع الاتباع ليست محلا أصلا للاجتهاد ولا للتقليد, فنصوص الوحي الصحيحة الواضحة الدلالة السالمة من المعارض لا اجتهاد ولا تقليد معها البتة, لأن اتباعها والإذعان لها فرض على كل أحد كائنا من كان كما لا يخفي.

وبهذا تعلم أن شروط المجتهد التي يشترطها الأصوليون إنما تشترط في الاجتهاد, وموضع الاتباع ليس محل اجتهاد.

فجعل شروط المجتهد في المتبع مع تباين الاجتهاد والاتباع وتباين مواضعهما خلط وخبط، كما ترى.

والتحقيق أن اتباع الوحي لا يشترط فيه إلا علمه بما يعمل به من ذلك الوحي الذي يتبعه, وأنه يصح علم حديث والعمل به، وعلم آية والعمل بها.

ولا يتوقف ذلك على تحصيل جميع شروط الاجتهاد, فيلزم المكلف أن يتعلم ما يحتاج إليه من الكتاب والسنة، ويعمل بكل ما علم من ذلك، كما كان عليه أول هذه الأمة، من القرون المشهود لها بالخير.) ا.هـ

. والناس بين عامة ، وبين من ينظر في الدليل عند نزول النوازل :

قال الإمام الشنقيطي في (أضواء البيان) (7 / 312) : (إن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها؛ لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل لعدم الفهم إلى علم ذلك، لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها, وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة, والله أعلم.)

وقال أيضا (7 / 339 . 340) : (ومن أوضح الأدلة على سقوطه أن القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير، لم يكن فيهم تقليد رجل واحد بعينه هذا التقليد الأعمى.

ولم تتعطل متاجرهم ولا صنائعهم، ولم يرتكبوا ما يمنعه الشرع ولا القدر, بل كانوا كلهم لا يقدمون شيئا على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وكان فيهم علماء مجتهدون يعلمون بالكتاب والسنة ويفتون بهما, وكان فيهم قوم دون رتبتهم في العلم، يتعلمون من كتاب الله وسنة رسوله ما يحتاجون للعمل به في أنفسهم، وهم متبعون لا مقلدون.

في هذه المسألة منزلة العامي ، وسأل أهل العلم .
وعلى المسلم أن يسأل من يثق في علمه ودينه ، ويتبع قوله في فتياه التي استفتاه فيها ، ولا يجعل دينه عرضة للهوى والشهوة ، فيسأل أكثر من عالم ، طلبا لما يهواه ويشتهه .
وعلى كل حال ، فإن ما يختلف فيه العلماء من مسائل الاجتهاد التي لم يرد فيها نص جلي أو إجماع أو قياس صحيح :
. إذا كان أمرا يترافع فيه إلى الحاكم فالحكم بالنسبة له ما يقضي به الحاكم .
. وإن كان مما لا يترافع فيه إلى الحكام ، وكان من مسائل الاجتهاد ، فهذا يكون النظر في العلماء أيهم أكثر ثقة عنده في حاله وعلمه ، فيستفتيه ويأخذ بقوله ، فإن لم يمكنه الترجيح بين عالمين أو بين قولين ، استفتى قلبه ، بشرط الاتباع ، وسلامة القلب من الهوى والشهوة ، والله أعلم)
قلت : هذا الأصل مما أخل به الصعافقة ، وقبلهم الحدادية أتباع فالح الحربي ، والمأربية ، والحلبية المميعة .

1. المميعة من المأربية والحلبية : قد بنوا القصور والعلالي لهدم أصل الإتباع ، تارة بقولهم :"لا نقلد " ، وتارة قولهم :"نصحح ولا نهدم"، وتارة باختراع منهج الموازنات ، أو منهج حمل المجمل على المفصل، أو الطعن في أخبار الثقات والبطانة ، أو المنهج الواسع الأفيح ، وقول المأربي :"هذه دعوة ليس لأحد عليها وصاية ، وليس عندنا أب روحي ، ولا آية من الآيات " ، وقول بن حنفية العابدين الجزائري :"التأليف لا الهجران "، وقول محمد فركوس :"لسنا عبيدا لعبيد " !
هذه كلها قواعد صنعت في مصانع المشغبة ، وأهل الأهواء لحماية البدع وأهلها ، ورد البراهين الساطعة والحجج الواضحة ، وهي التي أشار إليها المأربي بقوله : (**نريد أصولا ، نريد قواعد نسير عليها ، ما يحكم الدعوة إلا القواعد والأصول**) [41]
فهذه الأصول والقواعد هي عين قواعد المليبارية والكوثرية لهدم السنة وأصولها ، بل المستشرقين ، فمن استسلم لهذه القواعد الضالة ، وما تدعو إليه من النذالة ، سيعطل شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والرد على المخالف ، ويحتج بكل خلاف ، ويعذر كل مخالف ، ويفتح باب الابتداع على مصراعيه ، والرأي المذموم ، وهذا بخلاف ما قرره أئمة السنة من الأخذ بالحق وتحري ذلك ، وطرح الباطل وذمه وإنكاره .
قال الإمام ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (299/2) : (الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة ، إلا من لا بصر له ، ولا معرفة عنده ، ولا حجة في قوله) ا.هـ

= وفيهم طائفة أخرى، هي العوام لا قدرة لها على التعلم, وكانوا يستفتون فيما نزل من النوازل من شاءوا من العلماء وتارة يسألونه عن الدليل فيما أفتاهم به.
وتارة يكتفون بفتواه ولا يسألون ولم يتقيدوا بنفس ذلك العالم الذي يستفتوه, فإذا نزلت بهم نازلة أخرى، سألوا عنها غيره من العلماء إن شاءوا, ولا إشكال في هذا الذي مضت عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم، ولا يلزمه تعطيل صنائع ولا متاجر، ولا يمنعه شرع ولا قدر.) ا.هـ

41) هذا الذي انتقده عليه علماء اليمن ، ومنهم العلامة محمد بن عبد الوهاب الوصابي . رحمه الله . ، والعلامة محمد بن عبد الله الإمام وغيرهم ، انظر رسالة (وجوب الارتباط بعلماء الأمة خصوصا عند الفتن المدلهمة) (ص 59)

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (26 / 202) : (وَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ .) ا.هـ

وقال في (إقامة الدليل على إبطال التحليل) (2 / 169، 171) : (... وَأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ بَيَّنَ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ هُوَ أَقْرَبُ إلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ مِمَّنْ يَقُولُ إنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ حُكْمَ أَكْثَرِ مَا يَحْدُثُ لَهُمْ مِنْ الْأَعْمَالِ , بَلْ وَكَّلَهُمْ فِيهَا إلَى الظُّنُونِ الْمُتَقَابِلَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَعَارِضَةِ . وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبَبَ هَذَا كُلِّهِ ضَعْفُ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ , وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ لِأَبِي الْمَعَالِي وَأَمْثَالِهِ بِذَلِكَ عِلْمٌ رَاسِخٌ , وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الِاسْتِعْدَادِ لِأَسْبَابِ الِاجْتِهَادِ , وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ , الَّذِي يَنْقُصُ صَاحِبَهُ إلَى حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ مُسْتَحِقًّا لِذَلِكَ , وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ الِاجْتِهَادِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ , فَلَيْسَ الْفَضْلُ بِكَثْرَةِ الِاجْتِهَادِ وَلَكِنْ بِالْهُدَى وَالسَّدَادِ ; كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ : { مَا ازْدَادَ مُبْتَدِعٌ اجْتِهَادًا إلَّا ازْدَادَ مِنْ اللَّهِ بُعْدًا } وَقَدْ { قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَوَارِجِ : يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ , وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ , وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ , يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ , يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ } . وَيُوجَدُ لِأَهْلِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ لِكَثِيرٍ مِنْ الرَّافِضَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الِاجْتِهَادِ مَا لَا يُوجَدُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ , وَكَذَلِكَ لِكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ , لَكِنْ إنَّمَا يُرَادُ الْحَسَنُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ فِي قَوْله تَعَالَى : { لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا } قَالَ : أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ , فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ ؟ فَقَالَ : إنَّ الْعَمَلَ إذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ , وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا , وَالْخَالِصُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ , وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ .) ا.هـ

قال حمد العثمان في كتابه (دراسة نقدية لقاعدة المعذرة والتعاون) (ص 86) : (زنديق يحتج بالخلاف :

وابن الراوندي هذا ، كان إذا جادل في حكم السماع ، احتج على خالفيه بوقوع الخلاف في هذه المسألة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى "570/11" :" ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في مسألة السماع عن ابن الراوندي أنه قال : إنه اختلف الفقهاء في السماع ، فأباحه قوم وكرهه قوم ، وأنا أوجبه وآمر به ") ا.هـ

وقال الإمام عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) (44/1) : (إذا كانت حجج السنة بينة فالمخالف لها لا يكون إلا معاند أو متبعا للهوى معرضا عن حجج الحق) ا.هـ

قال الشيخ محمد بازمول في كتابه (الاختلاف وما إليه) (ص 58) : (1 . أن المجتهد فرضه الاجتهاد والنظر ، فإذا ترجح عنده قول ، كان ما خالفه مرجوحا عنده ، فهو ينكر هذا القول المرجوح ، ويبين ضعفه برفق وحكمة ، داعيا مخالفه إلى البحث والنظر ، وكذا مخالفه أيضا يفعل معه ، وهذا هو التناصح في الدين بين طلبة العلم .

2 . أن العلماء متفقون على أن ما خالف النص الظاهر ، الذي لا معارض له ، لا عبرة به ، وينكر عليه ، وهذا معنى قولهم :"لا اجتهاد مع النص " ، فالاجتهاد إنما يعمل به عند عدم النص ، فإذا تبين النص ، فلا اجتهاد ، إلا في إبطال ما خالفه .

3 . أن مراعاة الخلاف والخروج منه من الأمور التي يستحب للمجتهد أن ينتبه إليها ، ، فإذا جاءته مسألة لم يمكنه من الترجيح فيها ، أو أمكنه الترجيح ، واستطاع أن يراعي الخلاف ويخرج منه ، فإنه يستحب له تنبيه المخالف إلى ذلك ودعوته إليه برفق ولين ، من باب التناصح في الدين .

قال النووي في "شرح مسلم" "23/2" في كلام له حول هذه المسألة :" ... لكن أن ندبه . يعني : ندب المخالف له . على وجهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف ، فهو حسن محبوب مندوب إلى فعله برفق ،فإن العلماء متفقون على الحث على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنة أو وقع في خلاف آخر ") ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : تقرير الشيخ محمد بازمول ، فهو ماتع نافع ، وهو يتكلم عن الخلاف في المسائل الاجتهادية ، فما بالك لو قرنا أصله عند كلامنا في العقائد المضبوطة التي لا يجوز الخلاف فيها ، ومنازعتها ، والخروج عنها ، التي هي من جنس عقائد الإمامة ، واجتماع الأمة وعدم الفرقة ، وتوقير الصحابة ، والإجماع على هجر أهل البدع وعدم الأخذ عنهم ، وتوقير علماء السنة ، وكل هذا مما خالف أصله الحدادية والحلبية وأفراخهم الصعافقة ، كما هو في بابه .

قال الإمام ابن عثيمين في شرحه (الأصول الستة) (ص 16) : (أما ما لا يسوغ فيه الخلاف فهو ما كان مخالفا لما كان عليه الصحابة والتابعون ، كمسائل العقائد التي ضل فيها من ضل من الناس ، ولم يحصل فيها الخلاف إلا بعد القرون المفضلة ... فالقرون المفضلة انقرضت ، ولم يوجد فيها هذا الخلاف الذي انتشر بعدهم في العقائد ، فمن خالف ما كان عليه الصحابة والتابعون فإنه عليه ، ولا يقبل خلافه .) ا.هـ

2 . غلاة التجريح من أتباع فالح الحربي وغيرهم من الحدادية ، وعلى منواله يسير الصعافقة : فالح الحربي يقول عنه الإمام ربيع المدخلي : أنه اخترع أصل ، وهو إخراج التبديع عن أصول أئمة الجرح والتعديل ، وبنى على ذلك التفريق بين الرواية والتبديع ، فجره هذا التأصيل إلى القول بوجوب تقليد العلماء ، وعدم سؤالهم عن الحجة ، ولو كان المتبع من طلاب العلم الأذكياء وممن تقدم بهم العهد في الطلب والتحصيل [42]

قال . حفظه الله . في (نصيحة أخوية إلى الأخ الشيخ فالح الحربي . الثانية .) : (نعم دعوة أبي الحسن إلى عدم تقليد العلماء إنما هي كلمة حق أراد بها باطلا، أراد بها إسقاط العلماء وإسقاط أقوالهم وفتاواهم المقرونة بالأدلة والبراهين، وقد بينت أنا والحمد لله فساد قصده وتعلقه بعدم التقليد في مقالي" جناية أبي الحسن على الأصول السلفية".

ولكن ردك عليه بهذا الأسلوب، وبهذه الطريقة المبالغ فيها لا يتجاوز أن يكون رد باطل بباطل أشد منه.

أخي أنت تعلم وكل متمسك بالكتاب والسنة أن الله أوجب على الناس اتباع الأنبياء واتباع محمد صلى الله عليه وسلم، واتباع ما جاء به من كتاب وسنة في نصوص كثيرة من القرآن والسنة، منها قوله تعالى: {اتبعوا ما انزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء } ، وقال سبحانه: { وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله } ، وقال تعالى:

{ واعتصموا بحبل الله جميعاً } ، فهذه النصوص كلها تبطل التقليد وتحرمه.

وقال تعالى في ذم المقلدين: { وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون }، وقال تعالى: { وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على امة وإنا على آثارهم مهتدون } .

42) (مناقشة فالح في قضية التقليد) للشيخ ربيع المدخلي

وقد استدل أئمة السنة والإسلام بهذه الآيات ونظائرها على تحريم التقليد على من يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنة سواء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الإتباع ، وقرروا أن التقليد إنما يجوز للعاجر عن إدراك الحق من الكتاب والسنة وأن التقليد كالميتة أصلها حرام وإنما يجوز للمضطر أكلها ...

أخي إن رسالات الرسل ما جاءت إلا بالتوحيد ومقتضياته وجاءت بهدم التقليد الذي هو أصل من أصول الشرك في أمم الضلال، كما دل على ذلك القرآن.

والعلماء في ديننا ما يتبعون إلا إذا استندت أقوالهم إلى نصوص الكتاب والسنة، فإذا خالفت أقوالهم النصوص وجب مخالفتها وردها، وإذا فقدت الأدلة لا يلزم أحداً اتباعهم ، والعلماء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:" يحتج لهم ولا يحتج بهم".

نعم النوازل العظيمة لا ينهض لمواجهتها وإصدار الفتاوى فيها إلا العلماء الأفذاذ ولكن ذلك لا يمنع غيرهم من طلاب العلم أن يعرفوا حججهم وبراهينهم التي استندوا إليها وانطلقوا منها في فتاواهم ...

لقد ركز الشيخ فالح على دعوة الناس إلى التقليد ولم يستثن إلا المجتهدين ونسي حث الكتاب والسنة والصحابة وأئمة الهدى الناس على اتباع الحق واتباع الكتاب والسنة وأن العصمة من الضلال والفتن إنما هي في اتباع الكتاب والسنة لا في التقليد .)

قلت (**ابن سلة**) : هدف منهج فالح الحربي ومن اتبعه هو إسقاط أهل السنة وتبديعهم ، وسلفهم في ذلك الحدادية الذين اخترعوا أصل :" من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع " ، وأرادوا بـ"المبتدع " ، هو كل من وقع في مخالفة لو كان من أئمة السنة والحديث والحفاظ الثقات .

فلو استسلمنا لقاعدتهم الفاجرة هذه ، لما سلم منها أحدا من السلف الصالح ، حتى الصحابة !، وهذا الذي يريده مخطط الرافضة والمستشرقين ، فكل قواعدهم ، وسوق حربهم لأهل السنة قائمة على تنفيذ هذه المشروع الخبيث ، وأضفوا مع قاعدتهم هذه ، قاعدة :" عدم العذر بالجهل " ، لتكفير المجتمعات المسلمة ، وتبديع وتكفير كل من وقع في بدعة أو مكفر عن جهل أو إكراه ، ولتعطيل وإلغاء ضوابط التكفير والتبديع التي نص عليها علماء الإسلام .[43].

---

[43] هذه المسألة من أهم المسائل التي أخل بها الحدادية والصعافقة وفارقوا فيها أهل السنة والجماعة ، ولم يراعوا فيها الإعذار بالجهل والإكراه ، ومقالات شيخنا القدوة ربيع المدخلي في رده على الحدادية كلها في تقرير هذا الأصل ، وبيان مخالفة الحدادية له .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (372/10) : (فإن نصوص الوعيد ، التي في الكتاب والسنة ، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين ، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع) ا.هـ

تقرير علماء السنة لمسألة الإعذار بالإكراه والجهل

. قال العلامة القرطبي في تفسيره (10 / 181) : (لما سمح الله عز وجل بالكفر به وهو أصل الشريعة عند الإكراه ولم يؤاخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به ولم يترتب عليه حكم؛ وبه جاء الأثر المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" ...)

وقال أيضا (10 / 182) : (أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته ولا يحكم عليه بحكم الكفر؛ هذا قول مالك والكوفيين والشافعي؛ غير محمد بن الحسن فإنه قال: إذا أظهر الشرك كان مرتدا في الظاهر، وفيما بينه وبين الله تعالى على الإسلام، وتبين منه امرأته ولا يصلى عليه إن مات، ولا يرث أباه إن مات مسلما .

= وهذا قول يرده الكتاب والسنة، قال الله تعالى: {إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ} الآية. وقال: {إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً} [آل عمران: 28]
وقال: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ} [النساء: 97] الآية. وقال:
{إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ} [النساء: 98] الآية. فعذر الله المستضعفين الذين يمتنعون من ترك ما أمر الله به،
والمكره لا يكون إلا مستضعفا غير ممتنع من فعل ما أمر به؛ قاله البخاري.)

إلى أن قال في مسألة الإكراه على الزنى (10 / 183) : (وقال أبو حنيفة: إن أكرهه غير السلطان حد، وإن أكرهه السلطان فالقياس أن يحد ...

قال ابن المنذر: لا حد عليه، ولا فرق بين السلطان في ذلك وغير السلطان .)

وقال أيضا (10 / 190) : (وإكراه السلطان وغيره عند مالك إكراه.) ا.هـ

. قال العلامة ربيع المدخلي في رسالته (سماحة الشريعة الإسلامية) (ص 10) ذاكرا تعريف الرخصة وما دخل فيها من الأعمال مما رخص أمرها في الشرع: (وفي الاصطلاح لها تعاريف ومن أجودها: "هي الحكم الشرعي الذي غُيِّرَ من صعوبةٍ إلى سهولةٍ لعذرٍ اقتضى ذلك مع قيام سبب الحكم الأصلي"، انظر " مذكرة أصول الفقه " .

ومُثِّلَ لها بالتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها ، كما فعل عمار – رضي الله عنه – وأنزل الله تعالى: { إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ } [النحل:106])

وقال (ص 11 . 13) : (ولقد رخص الله للمؤمن أن يقول كلمة الكفر في حال الإكراه قال الله تعالى: { مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } [النحل:106]
قال الحافظ ابن كثير –رحمه الله– في تفسير هذه الآية الكريمة: وأما قوله:" إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ " ، فهو استثناء ممَّن كفر بلسانه ووافق المشركين بلفظه مُكرَهاً لما ناله من ضرب وأذى ، وقلبه يَأْبَى ما يقول وهو مُطمئنٌ بالإيمان بالله ورسوله " اهـ .

ثم ذكر قصة عمار –رضي الله عنه– المشهورة وذكر أن الآية نزلت بسببها ، "تفسير القرآن العظيم" "2/ 605".

وقال العلامة ابن الوزير–رحمه الله–: "وقد أجمعت الأمة على العمل بمقتضى النصوص في الإكراه والنسيان فكذلك أخوهما وثالثهما وهو الخطأ إن شاء الله تعالى بل هو أكثر منهما ذكراً وشواهد في الكتاب والسنة والبلوى به أشد والرخصة إنما تكون على قدر شدة البلوى" ،" إيثار الحق على الخلق " "ص 439" .

والحاصل أن في الآية الكريمة رخصة لمن أكره على الكفر أن يقول بلسانه كلمة الكفر لكن لابُدَّ أن يكون قلبه مطمئناً بالإيمان ولابُدَّ أن يُبغضَ الكفر وأهله.

ولو قالها بلسانه مختاراً لكان كافراً بالله لأنه لا يفعل ذلك إلا وقد شرح صدره بالكفر.

والشاهد أن المؤمن المستضعف المكرَه يسقط عنه أصلٌ عظيمٌ ألاَ وهو إظهار التوحيد وإظهار العداوة والبغض للكفر والكافرين ويكفيه أن يكون قلبُه مطمئناً بالإيمان وأن يكون مبغضاً للكفر، كل ذلك رحمة من ربِّ العالمين الذي علمنا أن ندعوه فنقول:{ رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ }[البقرة:286]) ا.هـ

وقال القاضي أبو بكر ابن العربيّ في (شرحه) : (.. فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة ، ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون مشركاً أو كافراً ، فإنه يعذر بالجهل والخطأ ، حتى تتبين له الحجة ، الذي يكفر تاركها ، بياناً واضحاً ما يلتبس على مثله ، وينكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعاً جلياً قطعياً ، يعرفه كل من المسلمين من غير نظر وتأمل) انظر (محاسن التأويل)

قلت (**ابن سلة**) : مسألة الإكراه هي رخصة مجمع عليها محكمة ، سواء كان الإكراه من السلطان أو غيره ، ولكن الصعافقة الحدادية عطلت نصوصها ، كما عطل سلفهم نصوص الشفاعة ، والعذر بالجهل ، لضرب الدعوة ومشايخها الأفاضل .

قال العلامة صالح الفوزان في (ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير) (ص 18 . 19) : (معرفة قدر العلماء ومكانتهم : فالعلماء لهم مكانتهم وقدرهم ، ولذلك فإن ظاهرة التبديع إنما جاءت على لسان بعض الجهال ، أو المبتدئين في طلب العلم ، لأنهم يعتبرون المتأول والمقلد مبتدعا بل أظهروا هذه المقالة .

ولم يكتفوا بذلك إذ تشحن مركبة ضلالهم ببدعة جديدة يتفوه بها فالح الحربي :" عدم اشتراط بيان أسباب الجرح " ولو كان المجرح من أفاضل أهل السنة ، بل من علمائها في إقليمه وقطره ، وجره هذا الضلال إلى الدعوة إلى التقليد الأعمى المذموم ، بل أوجبه .

فقد رد عليه شيخنا ربيع بن هادي المدخلي بما يكفي ويشفي ، وأجاد وأفاد ، وقال له ، وواجهه : أن بعض مخالفات المخالفين إذا ذكرت أسباب جرحهم فيها هذه قد يفهمها حتى العامة فما بالك طلبة العلم ، وهذا مما يدعو ويحفز إلى بيان أسباب الجرح ، وخاصة في من كان يعرف بالسنة ويدعي التمسك بها ، فهذا مما يشترط في حقه بيان أسباب جرحه .

قال الشيخ ربيع المدخلي في (أصول فالح الحربي الخطيرة ومآلاتها) : (مع أن أخطاء المأربي واضحة للعوام فضلاً عن طلاب العلم .

ومن أخطائه أن في الصحابة من هم غثاء، ومنها قوله في أهل السنة في اليمن بما فيهم علماؤهم: إنهم أراذل وأقزام، وقوله فيهم: لا يصلحون لرعية الحمير.[44]

= وصار بعضهم يبدع بعضا ، فتعادوا ، وتدابروا ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فيما بينهم ، بل تناولوا العلماء السابقين فنجد هؤلاء الجهال يقولون : ابن حجر مبتدع ، النووي مبتدع ، أبو حنيفة مبتدع ، وغيرهم من كبار الأئمة .

وذلك من أجل أخطاء في الاجتهاد ، لا يقتضي أن نبدعهم ، لأنها أخطاء جزئية ، وهؤلاء العلماء لهم فضل في الإسلام وإمامة ومكانة ، وقد قدموا للإسلام والمسلمين الكثير من الأشياء النافعة ، فمؤلفاتهم وكتبهم ينتفع بها المسلمون في فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ولو قدر أن في كلام بعضهم شيئا من الخأ ، فما لهم من مكانة وفضل وعلم في الإسلام ، وخدمة السنة النبوية تغطي هذه الجزئية الصغيرة ، فيجب أن نعرف قدر علمائنا . سلفا وخلفا . وأن نترحم عليهم ، وأن ندعو لهم كما قال تعالى :{والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان } [الحشر :10] .

وهذه صفة أهل لإيمان ، لأنهم لا يتلمسون العيوب والعثرات أما غيرهم فيتبعون العيوب والعثرات وينشرونها ، وهذه هي البدعة) ا.هـ

44) وهذه الحملة المسعورة والحرب الشرسة على علماء اليمن ، التي لا يزال يدس من يوقد نارها ، ويدفع شرارها ، قد حمل رايتها الآن الصعافقة أتباع هاني بن بريك ، على رأسهم علي الحذيفي العدني ، وعرفات المحمدي ، ومحمد بن غالب العمري ، وابن صلفيق الظفيري ، وغيرهم .

. فقال الحذيفي عن الشيخ عبد الرحمن العدني . رحمه الله . : (أنه صاحب دنيا ، كذاب ، أنه جاهل بالمنهج السلفي ، فيه خسة ، مفتون ، مغفل ..)

. وقال هاني بن بريك عن الشيخ عبد العزيز البرعي : (السفيه ، المخذول ، صاحب حيل ومكر ، مفلس من علم الفتوى)

. وقال ابن بريك أيضا عن علماء اليمن : (مخذلة ، عندهم مداهنة في دين الله ، يريدون منا الانبطاح والانسداح)

. وقال ابن صلفيق عنهم : (هم كالعبيد للإمام الذي هو عبد مخلص لغفاش .

والذماري من الكبار عندهم ، وهو جاهل مخبط)

. وقالوا عن العلامة محمد بن عبدالوهاب الوصابي . رحمه الله . : (دجال من الدجاجلة ، في الحلقة من هو أعلم منه)

. وقالوا عن العلامة محمد بن عبد الله الإمام : (إخواني مبتدع ، يدافع عن الحزبيين ويأويهم)

انظر هذه الطعونات في (الشبكة السلفية) ، المنقولة من مقالات الأخ نور الدين السدعي .

قلت (**ابن سلة**) : ماذا تغير بين البارحة واليوم ؟!

فهؤلاء نفس المشايخ الذين واجهوا فتنة المأربي والحجوري ، وهم من يواجه اليوم فتنة هاني بن بريك ، ودفعهم لأذى الرافضة ، وطريقة الدعوة في مجتمعهم ونصحهم ، هي نفس ما كان يقوم به إمام اليمن وشيخها مقبل الوادعي . رحمه الله . من الدعوة والنصح لما عليه الدعوة السلفية وأصولها ، ومقالاته ودروسه تدل على ذلك ، وقد شهد بخيريتها أئمة الدعوة : الإمام الألباني ،

والذين ينصرون المأربي طلاب علم، وفيهم من يمكن أن نسميهم علماء يمكنهم أن يحكموا على أبي الحسن – لو أرادوا الحق – بأن هذا طعن في الصحابة وطعن في أهل السنة، بل حتى العوام يرون أن هذا طعن وهؤلاء يمكنهم النظر في أقوال أهل العلم وترجيح جانب الصواب – لو أرادوا الحق –.)

وقال في (نصيحة أخوية إلى الأخ الشيخ فالح الحربي . الثانية .) : (**إن العلماء الفقهاء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص وأشياء مراعاة منهم للمصالح والمفاسد.**[45]

فقد يترتب على الكلام في شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه.

فقد سكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذكر أسماء المنافقين، ولم يخبر بأسمائهم أو بعضها إلا حذيفة، ومتى كان يصعد على المنبر ويقول فلا منافق، وفلان منافق.

كل ذلك مراعاة منه للمصالح والمفاسد.

وكان قتلة عثمان في جيش علي . رضي الله عنه .، وما طعن كبار الصحابة الباقين في علي رضي الله عنهم، ولا أحد من عقلاء التابعين، وما كانوا يركضون بالتشهير بعلي، والأحكام على هؤلاء القتلة، وكان ذلك منهم إعذار وإنصاف لعلي، لأنه لو أخرجهم من جيشه أو عاقبهم لترتب على ذلك مفاسد عظيمة، منها الحروب وسفك الدماء وما يترتب على ذلك من وهن الأمة وضعفها.

فهذا العمل منه من باب ارتكاب أدنى المفسدين لدفع أكبرهما.

وهذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لماذا لم يبينا عقيدة النووي وغيره، وأئمة الدعوة لم يبينوا عقيدة النووي وابن حجر والقسطلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم؟.

فلا تظن أن كل تصريح نصيحة ولا كل سكوت غشاً للإسلام والمسلمين...)

إلى أن قال : (ما ينبغي أن تتكلم بهذا الأسلوب الذي يشعر الناس بأن علماء المنهج السلفي ودعاته قد خذلوا الدعوة السلفية وتخلوا عنها، بل كتموا الحق.

واعلم أخي أن غيرك من العلماء لم يسكتوا، ويحملون من هموم الدعوة والشباب أكثر مما تحمله أنت.

= والإمام ربيع المدخلي وغيرهما .

ولكن أتباع هاني بن بريك والذين كان يطلق عليهم (أصحاب المنهج) في عهد الإمام مقبل الوادعي ، فهؤلاء لم يرضوا بدعوة الإمام في حياته ، فكيف بهم أن يرضوا عنها بعد مماته ؟!

فقالوا عن الإمام الوادعي : (أنه يأوي الحزبيين ويقربهم منه ، وأن حول كرسيه أفراخا ودجاجا من الحزبيين) !!

45) هذه النصيحة الغالية الثمينة النفيسة نوجهها للصعفوق رائد بن عبد لجبار المهداوي وزمرته وأبواقه .

يقول المهداوي الثائر بعدما ذكر الفتن السابقة من فتنة المأربي وفالح والحجوري وغيرهم : (ما كنا نسأل عنها بعد كلام الإمام الربيع ، لن تجدوا كلاما ، ولا ردودا في تلك الفتن السابقة لـ : الشيخ سليمان الرحيلي ، الشيخ محمد بازمول ، الشيخ عبدالرحمن محيي الدين ، الشيخ محمد العقيل ، بل قد تجد ثناء من بعضهم ، كثناء الشيخ سليمان ، والشيخ العقيل على إبراهيم الرحيلي .

بل حتى للعلامة الفوزان مع فضله وجلالة قدره ومكانته لن تجد له كلاما في هؤلاء ، لماذا الآن ننتظر كلامهم في ابن هادي ؟!) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : أليس هذا الإرجاف والطيش ، هو ما كان يرجف به فالح الحربي ؟!

ومن ذلك قوله لما يسأل : (لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تتفردون بكثير من ...) ، فيقاطع السائل قائلا : (نحن لا يهمنا ، نحن ندين الله ... وإخواننا يريدون منا ، يسألوننا فلا نغشهم ونضللهم ... مثل : كثير منا يقول : لماذا مثلا كبار المشايخ لا يتكلمون ؟! فقال : لا يهمني ! لا تسأل هذا ... أسألني أنا ...) .

هكذا الآن مركبة الحدادية تجول وتصول بوقود الصعافقة لقصف السنة وأهلها !

فهم ينصحون ويعالجون ويسعون لإزالة الشبه وجمع كلمة السلفيين بكل ما يستطيعون مادياً ومعنوياً.

وكان يجب عليك أن تكون معهم في هذه الأمور التي يقومون بها، ويعانون من المشاكل والمصاعب في سبيل القيام بها ما الله به عليم، ويد الله مع الجماعة، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية.)

وقال (نصيحة أخوية إلى الأخ الشيخ فالح الحربي . الثالثة .) : (فإن كان صاحبنا يريد به شيئاً آخر غير هذا وهو أن العالم إذا بدع إنساناً مشهوراً عند الناس بالسلفية يدعو إليها ويدافع عنها وجب تقليده ولا يجوز أن يسأل عن سبب هذا التبديع ومن سأله فقد ضل وأضل الأمة.

فهذا شيء لم يخطر ببال الذهبي ولا غيره.

ومع الأسف فإن دندنة هذا الرجل كلها ليتوصل بها إلى نتيجة فلم يصل إليها ولن يصل إليها ودونها خرط القتاد.

هذه النتيجة هي إقناع الناس بأن العالم إذا بدع أناساً مشهورين عند الناس بالسلفية يدعون إليها ويذبون عنها؛ فإنه لا يجوز أن يسأل عن أسباب تبديعهم وأن تبديعهم لا يسمى جرحاً، وتزداد المصيبة إذا علمت حكم هؤلاء بأن من لا يقلدونه يكونون مميعين أي مبتدعين، وأشد من هذا أن من لا يقلد العلماء يكون قد كذب الله ورسوله وكذب الإسلام وأن من لا يقلد العلماء قد نسف الرسالات.

والله أعلم من هم هؤلاء العلماء فقد يراد بهم شخص واحد يدعو إلى تقليد نفسه وفي الوقت نفسه ليس أهلاً لأن يقلد في شيء.

ويرى الذهبي الاحتياط والحذر في باب التكفير والتبديع أكثر منه في غيره، فإن اختلاف العقائد أدى إلى التكفير والتبديع في نظره.

ثم أكد ذلك بقوله: " ينبغي أن يتفقد حال الجارح مع من تكلم فيه باعتبار الأهواء فإن لاح لك انحراف الجارح ووجدت توثيق المجروح من جهة أخرى فلا تحفل بالمنحرف وبغمزه المبهم، وإن لم تجد توثيق المغموز فتأن " الموقظة (ص88).

وهذا كلام حق وهو ضد ما يقوله بعض الناس اليوم إذا بدع العالم شخصاً أو أشخاصاً فيجب تقليده ولا يسأل عن أسباب الجرح.

وفيه إلجام لمن يتسرع إلى قبول التبديع بدون حجة وبدون بيان الأسباب.

وقال الذهبي في هذا الفصل "ص82":" والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام وبراءة من الهوى والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله ".

فهذا أمر لا بد منه فيمن يتكلم في الرواة من أهل سنة كانوا أو أهل أهواء، إذ العدل لا بد منه في حق المسلم والكافر.)

وقال في رسالته الموجهة إلى فالح الحربي فيما يخص تقرير مسألة بيان أسباب الجرح : (1 - إنكم سئلتم عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها وفيهم علماء في نظر الناس فأخرجتهم من السلفية وهذا الإخراج جرح شديد فيهم يحتاج إلى أدلة، فإذا لم تأت بالأدلة وأسباب هذا الجرح رأى الناس أنك قد ظلمتهم وتعديت عليهم وطعنت في دينهم بغير وجه حق، فصرت متهماً عند الناس فتحتاج إلى استبراء دينك وعرضك.

فإن لم تفعل طعن فيك الناس ولن ترضى أنت ولا غيرك بهذا الطعن، فتقوم الفتنة ويحصل الاختلاف بين السلفيين وتكثر الطعون المتبادلة ولا يحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بهذا الإخراج وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحد أو أخرجك من السلفية.)

وقال أيضا : (إن سؤال السائل كان عن اشتراط بيان أسباب الجرح وهو يعيش فتنة مشتعلة كثر فيها الجدال والقيل والقال والتبديع والتضليل من أطراف كل طرف يدعي أنه من أهل السنة.

فالجواب الصحيح أنه إذا وقع من طرف أو من الأطراف تبديع أو تضليل أنه لا بد من بيان أسباب هذا التبديع بياناً شافياً تقوم به الحجة ويقطع به دابر الفتنة ويظهر للناس أن أحكام الطرف المبدع قامت على علم وحجة وبرهان.

ألا ترى أن من يخاصمونك يدعون أنهم هم أهل السنة حقاً والسلفيون حقاً وأنك على باطل وظالم وحاقد وحاسد ولهم صولات وجولات هنا وهناك.

فلو بدعوك ومن معك وضللوكم وطعنوا فيكم بما يشاؤن فاستنكر الناس منهم ذلك وطالبوهم ببيان أسباب هذا التبديع والتضليل والطعن فأجابوهم بأنهم لا يلزمهم بيان الأسباب بدعوى هذا التفريق الذي تقول به وتؤكده وتضلل من لا يقول به.

وترى أن من يقول باشتراط بيان الأسباب قد أضلوا العالم.)

إلى أن قال : (وأخيراً أقول: إن إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إلى المنهج السلفي وأصواتهم تدوي بأنهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضراراً عظيمة وفرقة كبيرة في كل البلدان فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين التي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام.

ألا ترى أن علماء السلف قد أقاموا الحجج والبراهين على ضلال الفرق من روافض وجهمية ومعتزلة وخوارج وقدرية ومرجئة وغيرهم.

ولم يكتفوا بإصدار الأحكام على الطوائف والأفراد بدون إقامة الحجج والبراهين الكافية والمقنعة.

بل ألفوا المؤلفات الكثيرة الواسعة في بيان الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة وبيان الضلال الذي عليه تلك الفرق والأفراد.

فانظر إلى رد الإمام أحمد على الجهمية ورد عثمان بن سعيد الدارمي على الجهمية والرد على بشر المريسي و"كتاب السنة" لعبد الله بن احمد و"السنة" للخلال و"الشريعة" للأجري و"الإبانتين" لابن بطة و"شرح اعتقاد أهل السنة" للالكائي و"الحجة" للأصبهاني وغيرها من المؤلفات الكثيرة.

وانظر إلى مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية "كالمنهاج في الرد على الروافض" و"درء تعارض العقل والنقل" في الرد على الأشاعرة و"نقض التأسيس" في الرد على الرازي في الدرجة الأولى والرد على البكري "الاستغاثة" و"الرد على الأخنائي" وكتاب "الفتاوى الكبرى"، وانظر "مجموع الفتاوى" له وكم رد على الصوفية ولا سيما ابن عربي وابن سبعين والتلمساني ردوداً مفصلة مبينة قائمة على الحجج والبراهين.

وكذلك كتب ابن القيم "كالصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" و"شفاء العليل في القضاء والقدر والتعليل" وانظر إلى ردود أئمة الدعوة السلفية منذ قامت دعوة الإمام محمد ابن عبد الوهاب ويكفيك منها الدرر السنية.

أترى لو كان نقدهم ضعيفاً واحتجاجهم هزيلاً وحاشاهم من ذلك.

أو اكتفوا بإصدار الأحكام فقالوا الطائفة الفلانية جهمية ضالة، وفلان جهمي وفلان صوفي قبوري، وفلان من أهل وحدة الوجود والحلول.

والروافض أهل ضلال وغلو ويكفرون الصحابة ويسبونهم والقدرية، والمعتزلة من الفرق الضالة أو كان نقدهم ضعيفاً فإذا طولبوا بالحجج والبراهين وبيان أسباب تضليل هذه الفرق قالوا ما يلزمنا ذلك وهذه قاعدة ضالة تضل الأمة.

أترى لو فعلوا ذلك أكانوا قد قاموا بنصر السنة وقمع الضلال والإلحاد والبدع؟.

الجواب لا وألف لا، وإن من ينتقد المشتهرين بالسنة يحتاج إلى حجج أقوى وأوضح.

فعلى من يتصدى لنقد البدع وأهلها أن يسلك طريق الكتاب والسنة ويسلك مسلك السلف الصالح في الدقة في النقد والجرح وفي إقامة الحجج والبراهين لبيان ما عليه هو من حق وما عليه من ينتقدهم من الفرق والأحزاب والأفراد والمخطئين من ضلال وباطل أو خطأ.) ا.هـ

وهذه الطريقة التي انتهجتها الحدادية مع أهل السنة لإسقاطهم هي صنو ما يسلكه أفراخهم الصعافقة اليوم مع أهل السنة للإطاحة بهم وبمراكزهم ودروسهم في العالم الإسلامي ، وتفريق الأمة ، ومن ذلك إثارة مسألة وثيقة الحوثية التي وقع عليها الشيخ محمد بن عبد الله الإمام مكرها ولم يعذروه !، وأيضا ما صدر من الشيخ محمد بن هادي المدخلي في شأن بنعماري المغربي !، وامتحنوا الأمة بالطعن في هذين الشيخين ، فكل من لم يطعن فيهما ، فهو مجروح مطعون عندهم ، ولا بد أن يسقط ويلحق بهما .

مع أن جروح الصعافقة في الشيخين لم يلتفت إليها علماء السنة وفقهاء الملة ، ولم تعتبر جرحا في إسقاط عدالة الشيخين .

قلت (**ابن سلة**) : هذه المقدمات تعد من أهم ما جاء في الباب عند ذكر ضوابط الجرح والتعديل ، والحكم ، فأهل العلم والإيمان لا يغفلون للنظر فيها ، ولا يستغنون عنها عند سبر أقوال ومقالات من يتكلم في الحكومة على الرجال والمناهج ، وفي الخصومة .

ولكن فتنة الصعافقة هدمت هذه المقدمات شأنها شأن مدرسة أهل الكلام والمستشرقين والكوثرية والمليبارية التي بنت منهجها على هدم قواعد العلم وأبوابه التي قررها أئمة السنة للحفاظ على السنة وأصولها وأهلها .

الصعافقة قد ضيقت أبواب العلم وطرق العلاج ليتسنى لها ضرب السنة وأصولها وأهلها ، خدمة لأسلافهم من المعتزلة والخوارج ، فحرب الصعافقة الضارة قائمة على :

1 . الطعن في بطانة علماء السنة ، ورد أخبار الثقات ، كما ردوا أخبار علماء اليمن في قضيتهم ، وصدقوا الكذبة أتباع هاني بن بريك وحزبه الأشر .

وطعنوا في بطانة العلامة صالح الفوزان وعبد المحسن وربيع المدخلي ووصي الله عباس وعبيد الجابري .

2 . الطعن في أصل الإمامة ، وهذا قد اتضح من مسلك الذي سلكه وانفجر به هاني بن بريك من دعوته الانفصال عن الحكومة اليمنية وخروجه عنها ، وأيضا في الجزائر تشغيبات عبد المجيد جمعة ومحمد فركوس كلها دائرة حول هذا المسار الخارجي .

3 . الطعن في مرجعية علماء السنة ، وأنهم لا يفقهون الواقع ، وهذه قد حمل رايتها القطبية في أيام فتنة الخليج ، واليوم يهرف بها الصعافقة ، فقد صوروا موقف علماء اليمن والإمام صالح الفوزان واللحيدان والعباد ووصي الله عباس وعبدالعزيز الراجحي وصالح السحيمي وصالح آل الشيخ بأنهم لم يحسنوا معالجة قضية اليمن

4 . دعوتهم إلى قاعدة (التأليف لا الهجران) ، و (المنهج الواسع الأفيح) وتطبيقها في صفوف جماعتهم ، فهم رحبوا بكل من يناصرهم على خصومهم ويقف معهم ، وإن ارتكب من المخالفات ما يرتكب ، ولو كان من أفسق الخلق وأسقطهم ، ومهما ظهر من فجوره فهذا لا يضر إيمانه مادام معهم في تكتلهم الحزبي ، بل قد قرر هذا عبد المجيد جمعة في مقالاته ومسلكه ، وذلك بطبعه كتب أهل البدع ، وكذبه على شيخ الإسلام ابن تيمية ونسبة إليه أنه كان يقرر منهج أهل السنة والجماعة بأقوال أهل البدع !!

ومن ذلك ترحيبهم ببنعماري المغربي الفاسق الذي شاع وذاع فجوره في الأمة ، فمهما فعل بنعماري من الفسوق والجرائم فيشفع فيه ، خصومته ومنازعته للعلامة محمد بن هادي المخلي !! فهذا هو صك الأمان والنجاة لبنعماري أهدي له من طرف الصعافقة .

وأيضا صنيع عبد المجيد جمعة مع الإدريسي الفاسق الحليق المبنطل المرجف [46] الذي عقد معه صفقة المشيخة والتصدر في الدعوة ! ، مع أن هذا الأخير قد ملأ صفحات تواصله بتشغيبه على الحكومة وجهاتها وخوضه فيما لا يحسن ، ويهرف بما لا يعرف ، وهذا المخلوق الجويهل النكرة ، ظهر فجأة عند عبد المجيد جمعة من الدعاة الذين يوصي شباب الأمة بالارتباط بهم !!

5 . خروجهم عن فهم علماء السنة في تقرير العلم ، والاستقلال والاكتفاء بما عندهم من البضاعة المزجاة ، وتصدر منصب الدعوة مع ضعف الحصيلة العلمية ، وهذا مما أنكر على الحلبي وجماعته المميعة .

وقد اتضح من شيوخ الصعافقة أنهم على منوال الحلبي في التصدر والتسيد مع ضعف في تقرير العلم ، ولك أن تنظر ما انتقد من الفساد على عز الدين رمضاني[47] ، ومحمد فركوس ، وعلى أتباعهم تجد العجب العجاب ، مع ما عرف عنهم من السرقات العلمية ، فإذا ناقشت القوم وتصفحت مقالاتهم في مسألة العذر بالجهل ، والإكراه ، ومسائل الجرح والتعديل ، والإمامة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تجد القوم عندهم تخبط السرورية والحدادية والمميعة ، مما يدل أن الصعافقة ما هم إلا غثاء هذه الجماعات الحزبية .

6 . غلوهم في القدح ، أو المدح مما أوقعهم في التقليد الأعمى المذموم ، وتعطيل القواعد والأصول ما لا يوافق هوى جماعتهم ، كما هو الشأن في تعطيل رخصة الإكراه ، وعدم إعمال أصل نصيحة الحكام ونوابهم في السر ، وهدم ضوابط الجرح والتعديل مما بينته في هذا الكتاب . نسأل الله تعالى أن ينفع به الأمة ، ويوضح به المحجة . .

---

46) وهذا مسلك الإخوان المسلمين في دعوتهم أنها تحشد حلقي اللحية ، ومهرجي المسارح والمواقع ، ومن يثرثر كما هو حال عمرو خالد وأصنافه ممن ابتليت بهم الأمة .

47) مما انتقد على الشيخ عز الدين رمضاني ، ووقفنا عليه من أخطائه ، وذلك في شرحه للعقيدة الطحاوية :

1 . قرر فساد المأربي بأن الأكل والشرب والنوم صفة كمال .

2 . يربط شباب الأمة بالمخالفين ، وينصح بدروسهم ، ومنهم : ابن الجبرين والبراك .

3 . لا يعذر بالجهل في الاعتقاد .

4 . اضطرابه في تقرير ضوابط التكفير والتبديع والتفسيق .

5 . سرقاته العلمية على طريقة د. فركوس ، ومنها شرح العقيدة الطحاوية من شراحها ، ولو من البراك .

النقطة الرابعة : بيان شبه القوم التي أقاموها للطعن في بطانة علماء السنة .

بنى المميعة وأفراخهم الصعافقة أصل طعنهم في بطانة علماء السنة على شبه واهية ، وأقوال كاذبة ، واستدلالات محرفة ، وعلى قاعدة " أعتقد ثم استدل " ، وعلى أهواء متفرقة ، وهذا أصل منشأ البدعة .

قال الشاطبي في (الاعتصام) (1 /236) : (.. أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ، فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة ، فليس نظرهم إذن في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه ، بل نظر من حكم بالهوى ، ثم أتى بالدليل كالشاهد له)

وقال أيضا (1 /237 . 238) : (وكذلك الأمر في كل مسألة فيها الهوى أولا ، ثم يطلب لها المخرج من كلام العلماء ، أو من أدلة الشرع وكلام العرب أبدا ، لاتساعه وتصرفه ، واحتمالاتها كثيرة ، لكن يعلم الراسخون المراد منه من أوله إلى آخره ، وفحواه ، أو بساط حاله ، أو قرائنه ، فمن لا يعتبره من أوله إلى آخره ، ويعتبر ما انبنى عليه ، زل في فهمه ، وهو شأن من يأخذ الأدلة من أطراف العبارة الشرعية ، ولا ينظر بعضها ببعض ، فيوشك أن يزل ، وليس هذا من شأن الراسخين ، وإنما هو من شأن من استعجل طلبا للمخرج في دعواه)

وقال ايضا (1 / 256) : (انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات التي للعقول فيها مواقف ، وطلب الأخذ بها تأويلا ، كما أخبر الله تعالى في كتابه . إشارة إلى النصارى في قولهم بالثالوثي . بقوله : { فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله } ، وقد علم العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة حتى يتبين معناه ، ويظهر المراد منه ، ويشترط في ذلك أن لا يعارضه أصل قطعي) ا.هـ

وقال الإمام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل) (3 /374) : (الباطل لا يظهر لكثير من الناس أنه باطل لما فيه من الشبهة ، فإن الباطل المحض الذي يظهر بطلانه لكل أحد لا يكون قولا ومذهبا لطائفة تذب عنه ، وإنما يكون باطلا مشوبا بحق كما قال تعالى : { لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون } [آل عمران: 71]، أو تكون فيه شبهة لأهل الباطل وإن كانت باطلة وبطلانها يتبين عند النظر الصحيح)

وقال في (مجموع الفتاوى) (35 /190) : (وَلَا يُنْفَقُ الْبَاطِلِ فِي الْوُجُودِ إلَّا بِشَوْبِ مِنْ الْحَقِّ ؛ كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَبَّسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ بِسَبَبِ الْحَقِّ الْيَسِيرِ الَّذِي مَعَهُمْ يُضِلُّونَ خَلْقًا كَثِيرًا عَنْ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَيَدَّعُونَهُ إلَى الْبَاطِلِ الْكَثِيرِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ .) ا.هـ

وقال في (منهاج السنة) (5 /176) : (وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه ، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ، ولا يطلبه ، ولا يرضى لرضا الله ورسوله ، ولا يغضب لغضب الله ورسوله ، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه ، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه ، ويكون مع ذلك معه شبهة دين أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وهو الحق وهو الدين ، فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا ، بل قصد الحمية لنفسه وطائفته أو الرياء ليعظم هو ويثنى عليه أو فعل ذلك شجاعة وطبعا أو لغرض من الدنيا ، لم يكن لله ، ولم يكن مجاهدا في سبيل الله ، فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة هو كنظيره معه حق وباطل وسنة وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكفر بعضهم بعضا وفسق بعضهم بعضا) ا.هـ

الشبهة الأولى : استدلالهم بكلام الإمام الألباني لما قال عن الإمام ابن باز ـ رحمهما الله ـ: (**هنا يظهر أهمية الباطنة أو البطانة الحسنة والبطانة السيئة خاصة مثل الشيخ ـ جزاه الله خيرا ـ يعني وضعه وعجزه هو بحاجة لمن تكون بطانته أقوى ما تكون حسنة.**) .

وهذه الكلمة هي من مجالس (سلسلة الهدى والنور) (ش 139)

الجواب على هذه الشبهة يكون من وجوه تالية :

الأول : هي تفتقر إلى إعمال المقدمات التي ذكرتها في كتابي هذا

الثاني : أصل هذه المسألة هي في جماعة التبليغ المبتدعة .

قال الحلبي : (بقول الأخ السعودي هذا بقول له يا شيخ ـ بارك الله فيك ـ الشيخ عبد العزيز في المسائل الغير الشرعية إذا أستفتي يعني ما بعرف إلا ما يقال له فتنقل له الصورة كذا وكذا، كذلك أنا عندي ثلاثة فتاوى للشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ كل واحدة تنقض الأخرى؛ إحداها يقول عنهم هؤلاء يحرفون نصوص الشريعة.

قال الشيخ ـ الألباني ـ : والله صدق.)

قلت (**ابن سلة**) : المتأمل في هذا السؤال يجد أن للإمام ابن باز ـ رحمه الله ـ كم من قول في جماعة التبليغ ، وهذا بحكم ما كان يصله من أخبارهم ويذكر في مجلسه من شأنهم ، مع أن أخر قول الإمام ابن باز في جماعة التبليغ هو التحذير منهم ، ولم يفهم علماء الإسلام ، أو يخطر ببالهم ، أن بعض المدح منه لهم هو من باب البطانة السيئة ، وتأثيرها عليه !

قال الإمام ربيع المدخلي في رسالته (أقوال علماء السنة في جماعة التبليغ) : (فقد وصلت إليّ أوراق تتضمن كلاماً للعلامتين السلفيين الشيخ ابن باز وابن عثيمين يقوم بعض جماعة التبليغ بنشره وترويجه بين الجهال ومن لا يعرف حقيقة منهجهم الباطل وعقائدهم الفاسدة.

والواقع أن في كلام الشيخين ما يدينهم، فكلام الشيخ ابن باز مبني على تقرير من رجل تبليغي أو متعاطف معهم حكى للشيخ ابن باز خلاف ما هم عليه وصورهم له على غير صورتهم الحقيقية، يؤكد ما نقوله قول الشيخ ابن باز –رحمه الله–:

" ولا شك أن الناس في حاجة شديدة إلى مثل هذه اللقاءات الطيبة المجموعة على التذكير بالله والدعوة إلى التمسك بالإسلام وتطبيق تعاليمه وتجريد التوحيد من البدع والخرافات ... " انظر فتواه ذات الرقم (1007) بتأريخ 17/ 1407/8هـ .

والتي يقوم بنشرها الآن جماعة التبليغ.

فهذا يوحي أن صاحب التقرير قد ذكر في تقريره أن هذه الجماعة تدعو إلى التمسك بالإسلام وتطبيق تعاليمه وجريد التوحيد له من البدع والخرافات.

فبسبب ذلك مدحهم الشيخ.

ولو قال فيهم صاحب التقرير كلمة الحق وصورهم على حقيقتهم وبين حقيقة منهجهم الفاسد؛ لما رأينا من الإمام ابن باز السلفي الموحد إلا الطعن فيهم والتحذير منهم ومن بدعهم، كما فعل ذلك في آخر فتاواه فيهم المرفقة بهذا..

آخر فتوى للشيخ عبد العزيز بن باز في التحذير من جماعة التبليغ

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله تعالى – عن جماعة التبليغ فقال السائل:

نسمع يا سماحة الشيخ عن جماعة التبليغ وما تقوم به من دعوة، فهل تنصحني بالانخراط في هذه الجماعة، أرجو توجيهي ونصحي، وأعظم الله مثوبتكم؟

فأجاب الشيخ بقوله: كل من دعا إلى الله فهو مبلغ " بلغوا عني ولو آية "، لكن جماعة التبليغ المعروفة الهندية عندهم خرافات، عندهم بعض البدع والشركيات، فلا يجوز الخروج معهم، إلا إنسان عنده علم يخرج لينكر عليهم ويعلمهم.

أما إذا خرج يتابعهم، لا.

لأن عندهم خرافات وعندهم غلط، عندهم نقص في العلم، لكن إذا كان جماعة تبليغ غيرهم أهل بصيرة وأهل علم يخرج معهم للدعوة إلى الله.

أو إنسان عنده علم وبصيرة يخرج معهم للتبصير والإنكار والتوجيه إلى الخير وتعليمهم حتى يتركوا المذهب الباطل، ويعتنقوا مذهب أهل السنة والجماعة .ا.هـ

فليستفد جماعة التبليغ ومن يتعاطف معهم من هذه الفتوى المبنية على واقعهم وعقائدهم ومناهجهم ومؤلفات أئمتهم الذين يقلدونهم .

فرغت من شريط بعنوان " فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز على جماعة التبليغ " ، وقد صدرت هذه الفتوى في الطائف قبل حوالي سنتين من وفاة الشيخ وفيها دحض لتلبيسات جماعة التبليغ بكلام قديم صدر من الشيخ قبل أن يظهر له حقيقة حالهم ومنهجهم) . انتهى النقل عن العلامة ربيع المدخلي . بارك الله في علمه ودعوته.

تأمل يا أيها القارئ لم يعرج الشيخ ربيع المدخلي إلى بطانة الإمام ابن باز ، أو حام حولها للتشكيك في أحكامه ، والتنقيص من إمامته في الأمة ، بل نبه وذكر ما يوجب موقف طالب العلم والقارئ نحو فهم أقوال مشايخ السنة في مسائل التي تعدد القول فيها عنهم ، وذكر أخر أقوالهم ومذاهبهم وأصولهم فيها ، والراجح منها .

الوجه الثالث : قد يكون هذا الاختلاف في الأقوال في شأن جماعة التبليغ عن الإمام ابن باز ، زيادة على ما ذكره الشيخ ربيع المدخلي ، هو من باب المدح النسبي ، والحث على الخلق الإسلامي الذي ليس من خصائص جماعة التبليغ ، بل هو من خصائص الطريقة المحمدية السلفية ، يحث الإمام ابن باز . رحمه الله . دعاة السنة على الجد والاجتهاد في العلم والدعوة على البصيرة ، وسد أبواب أهل الضلال ، ومزاحمتهم في الساحة والواقع ، وهذا الذي نريده في المواقع .

ويدل على ذلك تمثله بقول الشاعر :

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم   من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

. ومن هذا القبيل ما يذكر عن الإمام الألباني من سيرته العطرة أن بعض الشباب تقدم منه فسلم عليه ، وقال :

يا شيخنا ، أنا طالب في المعهد الشرعي ، وعندنا الدكاترة يتكلمون عليك ويطعنون بك وخصوصا فلان ،وفلان!
فقال الإمام الألباني . رحمه الله . : يا أخي، كفى بالرجل كذبا أن يحدث بكل ما سمع ، وإذا هبت رياحك فاغتنمها ، سل عما يفيدك في دينك [48]

. ومن هذا الباب أيضا ما ينقل عن الشيخين أمان الجامي . رحمه الله . ، وربيع المدخلي أنه إذا جاءهما بعض الشباب ونقلوا لهما غيبة الحزبية فيهما ، فما يكون من الشيخين إلا الزجر والنهي هذا الناقل لمثل هذه النقولات التي هما في غنى عنها ، وليس بحاجة إلى سماعها !

قلت : هل هذا يدل على رضا هؤلاء الأئمة على أولئك المخالفين ؟ فبالتأكيد : لا ، إنما فيه حث الشباب على ما ينفعهم ، لا أنهم يرضون عن أولئك المخالفين .

وأيضا : يا أيها طالب العلم تذكر ما قررناه لك من قول الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في (ضوابط الجرح والتعديل) (ص 45) : (وأما إذا تعارض الجرح والتعديل الصادر من إمام واحد ، فلذلك حالتان ، هما :
الحال الأولى : أن يتبين تغير اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي ، فالعمل حينئذ على المتأخر من قوليه .
والحالة الثانية : أن لا يتبين تغير اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي ، فالعمل على الترتيب التالي :
أ . يطلب الجمع بين القولين إن أمكن ، كأن يكون التوثيق أو التضعيف نسبيا لا مطلقا ، فإن المعدل قد يقول "فلان ثقة " ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه إنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له ، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال : ما تقول في فلان وفلان ، فيقول : "فلان ثقة " يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، وقد يقرن بأوثق منه فيقول : "فلان ضعيف " أي بالنسبة لمن قرن به في السؤال ، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط . . .)

الوجه الرابع : إن أخر ما كان من بيان الشيخ ابن باز في حال جماعة التبليغ ، وهو التحذير منها ، وهو خاتمة أقواله فيها ، بعد سبر أحوالها ودارستها ، فهذا يدل على أصل الذي قررناه ، أن الإمام العالم الراسخ لا يبتدع ، ولا يكون منشأ الفتنة ، فتنبه لهذا الأصل .

وهذا عين ما نقرره في هذه فتنة الصعافقة الأخيرة ، أن علماءنا وإن اختلفت كلمتهم وأقوالهم في هاني بن بريك الخارجي [49]، ولكن أخر قولهم ، قد اجتمع على التحذير منه ، وبان أمره ، ونعتذر لمن كان يمدحه ، بما اعتذرنا به للإمام ابن باز في هذه المقام .

---

[48] انظر كتاب (محدث العصر) (ص 20)

[49] ومن ذلك ما صدر من شيخنا العلامة القدوة عبيد بن عبد الله الجابري . حفظه الله .، فقد اختلفت أقواله وأحكامه في هاني بن بريك :

1 . في سنة (1436 هـ / شهر صفر) قال عنه : (هاني بن علي بن بريك معروف لدينا من سنين خبرناه وعرفناه ، وعرفنا منهجه .. حسن المعتقد . إن شاء الله . وحسن المنهج ، ولم يجرب عليه ما يعكر على معتقده ومنهجه)

قلت (**ابن سلة**) : مع أن في هذه المدة قد حذر منه علماء اليمن ، ونشرت مخالفاته وانتشرت في اليمن .

2 . وفي سنة (1438هـ / شهر شعبان) قال عنه : (أنا بريء من هاني ، ومنهجه ، فإن منهجه منهج خبيث الذي سلكه أخيرا)

3 . وفي سنة (1439 هـ / شهر صفر) سئل عنه ، السائل مولود المغربي : لماذا رجعتم عن تجريحكم لهاني بن بريك مع أنه خالف هذا الأصل بخروجه على حاكمه الشرعي ؟

فأجاب الشيخ : إن هذا لأمر حياله شيئان فيما أرى :

أحدهما : سياسي ، وهذا لا استطيع الكلام فيه ، لأنه بينه وبين ولاة أمره .

الوجه الخامس : قول السائل : (الشيخ عبد العزيز في المسائل الغير الشرعية إذا أستفتي يعني ما بعرف إلا ما يقال له فتنقل له الصورة كذا وكذا، ..) !!

أقول (**بن سلة**) : هل الكلام في عقائد الرجال ومناهجهم ليس من المسائل الشرعية ؟!

مع أن هذه تعد من الفقه الأكبر كما ينقل ذلك عن الإمام أبي حنيفة . رحمه الله . ، وهي أهم مهمات الدين ، وأصول الشرع ، ولكن الحزبية وأهل البدع علامتهم تجهيل أئمة السنة ، والطعن فيهم ، وتصوير أمرهم أنهم لا يفقهون الواقع .

ورحم الله الإمام الألباني في هذا المجلس يفحم السائل مبينا مكانة الإمام ابن باز ، قائلا ومعلقا عند قوله في شأن جماعة التبليغ "هؤلاء يحرفون نصوص الشريعة" ، قال الألباني : (**والله صدق... الحقيقة موقفه دقيق الشيخ ابن باز ، الله يذكره بالخير.**) ا.هـ

قال العلامة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن البسام : (شيخنا ابن باز هو المستحق الآن للقب شيخ الإسلام والمسلمين ، فهو الداعية الكبير ، وهو المفتي الأول في الداخل والخارج ، وهو المرجع في كل شأن من شؤون

= أما الثاني : فهو جرحي له ، فأنا أعتذر عن هذا الجرح ، وأقول : الأخ هاني بن بريك رجل شجاع وسلفي ولله الحمد ، وإن كانت عنده أشياء تستحق النصح ، فإن إخوانه لن يقصروا في توجيهه وتنبيهه إلى خطئه ، فلو أن كل من خالف حذر منه لم يبق أحد إلا المحذر نفسه .

وقال عنه : ولي أمره هو الذي أقاله ، وكما قلت لكم : المسألة لها جانب سياسي ، بينه وبين ولاة الأمور ، عنده وعندهم ، أنا لا أستطيع أن أقول فيه شيئا .

السائل : يعني هو لم يخالف هذا الأصل يا شيخ ؟

الشيخ عبيد : قد تكون عنده زلة تؤل ، لكن لا نخرجه من المنهج السلفي

السائل : ولكن يا شيخ برجوعكم هذا كأنكم تقرونه على فعله هذا ؟

الشيخ عبيد : نحن لا نقر أحدا على خطأ فهمت بارك الله فيك ؟ لكن أرى أن خطأه لا يستحق التحذير ، الرد العلمي ، نعم .)

4 . وفي بداية التاريخ الميلادي هنأ هاني بن بريك الكفار ، فما كان من الشيخ عبيد في (ربيع الثاني 1439 هـ) إلا أن يقول في حقه لما سئل : هل رجعتم عن تراجعكم عن تجريح هاني بن بريك ؟ فأجاب : (هلك في السياسة ، ولذلك هنأ الكفار بالكريسمس ، وهو عيد رأس السنة ، ومن أراد أن ينصحه فلا بأس ، نسأل الله أن يهديه)

قلت (**ابن سلة**) : تأمل يا أيها الطالب العاقل الفطن في اختلاف أقوال الشيخ العلامة عبيد الجابري في شأن هاني بن بريك ، عن كم من قول ؟، هل منشأه البطانة فقط ؟

نقول : كل من يطلع على واقع هذا الاختلاف ، ومصدره ، يجد بعضه :

. الأول : عن اجتهاد من الشيخ ويدل على ذلك قوله : (**إن هذا الأمر حياله شيئان فيما أرى**)

. الثاني : عن توقف ، ولهذا قال : (**أمر سياسي بينه وبين ولاة أمره ، لا نستطيع الكلام فيه**)

. الثالث : عن نقلة أخبار هاني بن بريك للشيخ ، فمنهم من يزين ويخفي حاله ، ومنهم من يشين ويكشف حاله .

. الرابع : الشيخ قال : (**نحن لا نقر أحدا على خطأ**)

. الخامس : استقر الحكم في التحذير منه ، يدل أن مصدر الشيخ في الحكم لم يكن عن الهوى والاستسلام للبطانة كما يصورها الصعافقة ، وأنه مصدر الفتنة .

فمن الجريمة ، والخطيئة العظيمة أن نحصر أحكام الشيخ عبيد الجابري ، فضلا عن الشيخ ربيع المدخلي ، في هذه الفتنة أنها تصدر بناء على أخبار البطانة ، فيقدح فيه بناء عليها .

الإسلام ، لما حباه الله تعالى من إخلاص لدينه وأمته ، ولما امتاز به من سعة علم ، وبعد نظر) ا.هـ ، انظر موقع الإمام ابن باز .

الوجه السادس : مورد كلام الإمام الألباني في هذا المجلس هو بيان فضل البطانة الصالحة ، والصحبة الصحيحة ، والحث عليها ،والترغيب فيها ، وهذا لا ينازع فيه ، فالشيخ الألباني لم يجعل هذه المسألة ذريعة للطعن في الإمام ابن باز ورد أحكامه ، كما عليه شأن الحلبية والصعافقة ، إذ بنوا على هذا الأصل رد أخبار الثقات ، والطعن في علماء السنة ، فحاشا الإمام الألباني من طرائق أهل البدع والحزبية ، فهو ما عرف إلا بتقريره السنن ، ودفاعه عن أئمة الحديث من المتقدمين والمتأخرين

الشبهة الثانية : نقلهم قول الإمام محمد أمان الجامي ـ رحمه الله ـ أنه قال في مقدمة شرحه (قرة عيون الموحدين) : (**امتحن كما يعلم الجميع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ، عندما تأثر الخليفة السابع من خلفاء بني العباس ، وهو من أعقل لخلفاء وأنبلهم كما قال المؤرخون ، ولكن مع ذلك أثرت فيه بطانة السوء ، وهذه نقطة مهمة ينبغي أن ينتبه لها العاقل ، الإنسان مهما يكون عالما وعاقلا ولبيبا البطانة تؤثر فيه ، لأنه لا يثق في البطانة ، يجعل فيهم الثقة فتؤثر**) ا.هـ !!

أقول :

أخرس الله ألسنة الصعافقة ، وما هم فيه من الجهل والهوى ، قد ذهبت الصعافقة تستدل بكلام الإمام أمان الجامي في تقرير بدعتها " رد أخبار الثقات " ، والطعن في أحكام علماء السنة ، وفي فقههم .

مع أن كلام الإمام أمان الجامي ، من رجع إلى الشرح يجده في تقرير عقائد المعتزلة ، وكيف دخلت في الأمة ، وأثرت في الخليفة ، وحصلت بسبب ذلك الفتنة .

وهذا الأصل يقرر عند أهل السنة والجماعة في باب (**تحذير أهل السنة والجماعة من البدع وأهلها وهجرانهم ، وعدم النظر في كتبهم ومقالاتهم**) .

قال الإمام أبو قلابة ـ رحمه الله ـ : (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلهم ، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما تعرفون) ، انظر (الإبانة) (435/2)

وقال الإمام ابن قدامة ـ رحمه الله ـ في (لمعة الاعتقاد) (ص 33) : (ومن السنة هجران أهل البدع ومباينتهم وترك الجدال والخصومات في الدين ، وترك النظر في كتب المبتدعة ، والإصغاء إلى كلامهم ، وكل محدثة في الدين بدعة)

وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن الحارث المحاسبي : (ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان ، فأخرجهم إلى رأي جهم ، هلكوا بسببه) ، انظر (الطبقات الحنابلة) (234/1)

وقال الحافظ الذهبي في (السير) (5 / 464) في شأن واصل بن عطاء : (طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو، واعتزلا حلقة الحسن، فسموا المعتزلة)

وقال (4 / 214) في ترجمة "عمران بن حطان" : (عن ابن سيرين، قال: تزوج عمران خارجية ، وقال: سأردها .

قال فصرفته إلى مذهبها)

قلت (**ابن سلة**) : هناك أمثلة كثيرة [50]. لو تتبعها أحدنا لجمع فيها كراسة . في الباب من جالس أهل البدع وخالطهم وسمع منهم وتتلمذ عليهم أضر بعقيدته وديانته ، وهذا قد قرره علماء السنة في كتب العقائد والسنن ، وحاشا أن يدخل فيهم ممن عرف بالسنة وتقريرها والذب عنها ، حتى أصبح قدوة أهل السنة في العصور المتأخرة كالإمام أحمد ، وابن تيمية ، ومحمد بن عبد الوهاب ، وابن باز ، والألباني ، وربيع المدخلي ، ومقبل الوادعي ، فهؤلاء ممن يمتحن بهم الناس ويعرف بهم عقائدهم ، فكيف يلحقون بحلقة أهل البدع ؟!!

قبح الله منهج الحدادية والحلبية وأفراخهم الصعافقة ، إذ جعلوا الاختلاف في المسائل الاجتهادية ، وفي بعض الرجال ، هذا يمدح وهذا يقدح ، سببا للطعن في هؤلاء الأعلام وإسقاطهم ، ونسفوا مسألة الامتحان بأئمة السنة . قال الإمام أبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص 112) بسنده عن أحمد بن سلمة قال : قرأ علينا أبو رجاء قتيبة بن سعيد "كتاب الإيمان " له ، فكان في آخره : فإذا رأيت الرجل يحب سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، وشعبة ، وابن المبارك ، وأبا الأحوص ، وشريكا ، ووكيعا ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مدي ، فاعلم أنه صاحب سنة)

. سئل الإمام ربيع بن هادي المدخلي : كثر الكلام . فضيلة الشيخ . في هذه الأيام على مسألة : أن الامتحان بالأشخاص

بدعة ، فما هي قيود هذه المسألة ؟

فأجاب . متعه الله بالصحة والعافية . : السلف يقولون : من علامة بدعة القدرية أن يتكلم أهل الشام في الأوزاعي ، وعلامة الجهمية أن يطعنوا في عبد الله بن المبارك ، وعلامة الشيعة أنهم يتكلمون في سفيان الثوري . بارك الله فيكم . ، وكان الإمام أحمد محنة يميز به بين الحق والباطل ، على كل حال ، أهل البدع والفتن لهم أساليب كثيرة للطعن في أهل السنة وتشويههم ، وإلا . والله . يجعلون من رموزهم مقاييس لمن يخضع لهم وينقاد لهم ، ويمتحنون . والله . السلفيين في الجامعات وفي دار الحديث وفي غيرها بالأسماء ، هؤلاء نتركهم ؟!

وهذه نازعة عند السلفيين ، إذا رأيت أنا واحد يطعن في مالك ، أنا أشك في بدعته ؟! أقول : هذا سلفي !

وإذا رأيت إنسانا يتردد على ابن باز ، وعلى مثل ابن عثيمين وعلى .. وعلى .. . بارك الله فيك . نعرف أنه من أهل السنة . إن شاء الله . ، وإذا رأيت إنسانا يهرب ، منذ سنوات في المدينة لما كان فيها ابن باز ما تراه عنده ولا يأتيه أبدا ، يدل هذا على ماذا ؟! هذه قرائن يا إخوة . هذه قرائن يعرف بها صاحب الحق ، وصاحب الباطل ، " آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان " ، ومن شعائر المسلمين : السلام ،

---

[50] قال شيخنا القدوة ربيع المدخلي في رسالته (بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل والإخلال) (ص 35) : (ما أكثر من يتأثر بأهل البدع والباطل فيقع في ضلالهم لا من العوام وطلاب العلم ، بل ممن يدعى له ويعتقد فيه أنه عالم .

لذا كثر تحذير أهل العلم لعموم الناس من مجالسة أهل الباطل ومخالطتهم ، ومن أقوال السلف :" إن البدع خطافة " .

وكان جبال العلم من أمثال ابن سيرين وأيوب السختياني يرفضون سماع كلام أهل البدع إذا طلب منهم ذلك ، ولو كان المعروض عليهم قراءة القرآن ، كل ذلك حفاظا على عقائدهم وتجنبا للوقوع في الفتن ، ولقد وقع عدد من كبار العلماء في حبائل أهل الباطل كعبد الرزاق الصنعاني وقع في التشيع ، ويعقوب بن شيبة وغيره وقعوا في فتنة الوقف في القرآن ، والبيهقي تأثر بابن فورك فوقع في شيء من الأشعرية ، وابن عقيل وقع في حبائل المعتزلة ، وكم وكم من المنتسبين إلى العلم والمدعين للسلفية وقعوا في الفتنة بسبب مجالستهم وسماعهم لأهل الباطل وقراءتهم لكتبهم ، وفي ذلك عبرة كبرى وذكرى لقوم يعقلون) ا.هـ

التزاور ..إذا رأيته يتحاشى أهل السنة ولا يزورهم ، ولا ، ولا.. ماذا ، يدل على ماذا هذا ؟ أي بارك الله فيكم) ، انظر شريط (هدم قواعد الملبسين)

. وسئل العلامة عبد العزيز البرعي . حفظه الله . : الامتحان بالأشخاص ، هل هو من منهج السلف أم لا ؟

فأجاب : هذه القضية يحصل فيها لبس عند بعض طلبة العلم ، والسبب في ذلك طريقة التعامل مع هذه القضية ، فبعضهم يستحضر في ذهنه الأسلوب الخاطئ في التعامل مع هذه القضية ، فيقولون : هذا لا يصح ، ويكون في ذهنه صورة معينة ، اما من حيث هذه القضية من أساسها فإن الامتحان بالأشخاص أمر معروف لدى السلف .

أضحى ابن حنبل فتنة مأمونة ويحب أحمد يعرف المتنسك

وإذا رأيت لأحمد متنقصا فاعلم بأن ستوره ستهتك

نعم ، فكان الناس يختبرون الآخرين بحب أحمد بن حنبل ، فإذا كان يحب أحمد بن حنبل فهو سني ، وهكذا في غير أحمد بن حنبل ، أظن المعافى بن عمران كان يمتحن به في بعض البلدان .

فعلى كل حال : هذه القضية لا إشكال في جوازها، ولكن من هو الشخص الذي يمتحن ؟

ومن هو الشخص الذي يمتحن به ؟)

ثم ذكر ممن يمتحن به في هذا العصر: هم الإمام الألباني ، ومقبل الوادعي ، وصالح الفوزان ، وربيع المدخلي [51]

---

[51]) بهذا يتبين أصل فساد الصعافقة أهل الفتنة والفرقة ، ومنهم عبد المجيد جمعة إذ يقول : (الامتحان بالرجال من الأصول ، والآن يمتحن بالشيخين فركوس ، ومحمد بن هادي ، فمن طعن فيهما فهو صعفوق) !!

هذا من الانحراف الذي عليه القوم ، وسوء السيرة .

هل من رد أخطاء الدكتور فركوس ، ونصحه فيها ، ووجه إليه كلمة بأن يجمع كلمة السلفيين على السنة ، يعد صعفوقا ؟! ويمتحن بأخطاء فركوس !

وكما يعلم على رأس من أنكر على الدكتور فركوس هما الشيخان ربيع المدخلي وعبيد الجابري , فالفاسد الفتان عبد المجيد جمعة يقدم شيخه محمد علي فركوس على إمامة الشيخين ، ويهدم به السنة ، ويفرق الأمة .

وأيضا الشيخ محمد بن هادي ما هو إلا تلميذهم .

وفي مقابل ذلك ما عليه صعافقة الطرف الثاني ، اتباع هاني بن بريك من امتحان الأمة بالوثيقة التي وقع عليها الشيخ محمد الإمام .

فالشيخ محمد الإمام أنكر على من أراد أن يطعن في مشايخ السنة ذريعة للدفاع عنه ، وغلق باب الامتحان به .

بل مقالات أهل السنة في مسألة الشيخ محمد الإمام وتوقيعه ، قالوا : أنه يمثل نفسه ، وهذا من اجتهاده ، وأنكروا أصول الوثيقة ، وعذروا الشيخ .

وأيضا الإمام ربيع المدخلي ، أنكر الفرقة الحاصلة بين السلفيين ، وأن لا يكون الشيخ محمد بن هادي المدخلي ذريعة لفرقتهم ، وهذا الأصل يجتمع عليه أهل السنة والجماعة قاطبة ، ولا ينازع فيه إلا أهل البدعة والفرقة .

فكيف يجعل الشيخ محمد بن هادي المدخلي محنة وتمتحن به الأمة ، ويفرق به كلمة أهل السنة ، فهذا لا يرضى به حتى الشيخ محمد بن هادي كما تدل عليه أصوله التي أخذناها عنه .

فما بلك أن يجعل الدكتور محمد علي فركوس محنة يمتحن به ؟!

فهذا أصل ضلال أهل البدع ، أنهم يبتدعون قواعد ضالة ويمتحنون بها الأمة ، ويفرقون بها كلمة الجماعة .

الشبهة الثالثة : استدلوا بقول الإمام ربيع المدخلي في نصيحته لأهل اليمن (17 ربيع الثاني 1429هـ) :

(**وقد اتصل علي الشيخ مقبل مرة ، قال : بلغني أنك تقول في حلقاتنا حزبيون ؟!**

فقلت : أنا ما اذكر أني قلت هذا ، ولكن أقول لك : نعم أؤكد لك هذا ، فإن أهل الفتن يجعلون بطانة لكل شخصية مهمة ، فجعلوا للشيخ الألباني بطانة ، وللشيخ ابن باز بطانة ، والرجال الأمراء بطانة ، وكل عالم جعلوا بطانة ليتوصلوا إلى أهدافهم من خلال هذه البطانات ، فلا نأمن الدس .

يا إخوة أن يكون هناك ولو اثنين ثلاث ، في كل جهة اثنين ثلاثة من أهل الفتن مدسوسين ، أهل دماج شرفاء فضلاء ، وهم أهل سنة ، وإخوانكم في الجنوب شرفاء أهل سنة ، لكن لا نأمن أن يكون هناك من هو مدسوس من قبل الأعداء، ولو كان عددهم قليلا ، ولا يستبعد هذا إلا من لا يعرف تاريخ الإسلام..)

وقال أيضا في شأن العلامة عبد المحسن العباد : (**الشيخ عبد المحسن ما يقرأ أبدا ، عنده بطانة مجرمة . بارك الله فيك . تزين الباطل ، أنا قال لي : ما أقرأ**)

أقول :

هذه من أعظم شبه القوم ، وأضخم حججهم ، فكم طاروا بها ، وأرغدوا وأزبدوا ، وهي إذا تأملناها حجة عليهم لا لهم ، "إياك أعني واسمعي يا جارة" ، وسنبين وجه أنها حجة عليهم .

وبيان هذه الشبهة الملعونة يكون على وجوه تالية :

الوجه الأول : مثلهم في هذه الشبهة كمثل الجمل الأعور كما بينت ذلك في مقدمة (الكتاب) ، تركوا المؤلفات المتكاثرة ، والمئات من مقالات وأقوال الإمام ربيع المدخلي في الذب عن علماء السنة ، وعن أحكامهم السلفية الأثرية ، والدفاع عن أخبار الآحاد الثقات ، وعن مدارس أهل السنة ومعاهدهم قديما وحديثا ، فما وجد الصعافقة إلا هذه الكلمة من الشيخ ربيع ، فطاروا بها كل مطار لتقرير باطلهم ، وهي حجة عليهم لو تجردوا للحق ، وأنصفوا العلم وأهله .

مع أنه لو عرضوا هذا فهمهم الأعوج ، وتقريرهم الأعرج !، على الإمام ربيع المدخلي ، لكشف زيفهم ، وأزهق باطلهم بما يقر عين المنهج السلفي ، وأهله قديما وحديثا .

1 . فأين هم من كتابه (حجية خبر الآحاد في العقائد والأعمال) ، الذي زلزل وأزهق فيه أباطيل المعتزلة والعقلانيين والمستشرقين ومن تأثر بهم من الأنذال ؟!

2 . وألف كتاب (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف) ، و(المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء) ، و(رد كل المنكرات والأخطاء منهج شرعي في كل الرسالات وسار عليه السلف الصالح الأجلاء) ، لحماية السنة وأصولها وتراثها وأهلها من قواعد وتخريب أهل الأهواء ، ولكي لا يتسلط عليها السفهاء .

3 . وأدحض أباطيل الغزالي [52]، وكشف تخريباته ، ورد طعوناته في أهل السنة ، فقال عنه :

. ضيق صدره بأخبار الآحاد ومجاراته لأهل البدع في العن في كثير من الأخبار الآحاد .

. إساءاته للسلفيين .[53]

[52] انظر كتاب (كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه)

. طعنه على علماء المملكة .

. اتهام الغزالي أهل الحديث بأنهم متطاولون على الأئمة .

4 . ودحر افتراءات حسن بن فرحان المالكي [54] لما نسب إلى دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب . رحمه الله . منهج التكفير

قال المالكي (ص21): (فهذه "الفوضى التكفيرية" هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله الذي توسع في التكفير؛ حتى وجدت كل طائفة في كلامه ما يؤيد وجهة نظرها.)

قال الشيخ ربيع المدخلي في رده على هذا كلام المالكي (ص 113 . 115) : (وهذا ظلم شديد للإمام محمد وأتباعه .

فإلصاق التكفيريين القطبيين الخوارج بهم وبكتبهم يعدُّ تأليباً ظالماً على علماء السنة وما يدري ولعله يدري الفرق الكبير بين الدعوة السلفية دعوة الإمام محمد وأتباعه في أبواب التكفير.

فالإمام محمد ومن سار على نهجه كلهم متمسكون بالكتاب والسنة عقيدةً ومنهجاً: منهجاً في العقيدة ومنهجاً في العبادة ومنهجاً في السياسة وفي الاقتصاد والاجتماع ومنهجاً حقاً عدلاً وسطاً معتدلاً في كل الأمور، على طريقة السلف الصالح في كل هذه الأمور.

وسيد قطب والمودودي ومحمد قطب ومن سار على نهجهم من الإخوان المسلمين ليسوا من أهل العلم وعقائدهم فاسدة مستمدة من الجهمية والروافض ولا يسيرون في فقههم على طريق السلف الصالح ولا على طريقة المذاهب الإسلامية بل يأخذون من كل ما هب ودب، ولهذا ميعوا الفقه الإسلامي وتشددوا بحسب أهوائهم وتبعاً ... فإلصاق أتباع سيد قطب ومدرسته بالإمام محمد ودعوته ظلم متعمد مع هذه الفوارق الهائلة ومنها منطلقات التكفير.

فالإمام محمد وأنصاره همهم الأول إصلاح عقائد المجتمعات الإسلامية وربطهم بكتاب الله وسنة رسول الله في كل شأن ولا يكفرون إلا من كفره الله ورسوله وسلف الأمة وفقهاء الإسلام لا يخرجون عن هذا المنهج الإسلامي الصحيح.

وسيد قطب والمودودي ومن نحا نحوهم سائرون على طرق أهل الباطل وطرق أعداء الصحابة والسلف من الخوارج والروافض من التكفير بالجهل والهوى.

ثم من مكايد أتباع هذه المدرسة الضالة أنهم يتمسحون بالقرآن والسنة على طريقة أسلافهم من الخوارج والمبتدعة ثم يتعلقون بالعلماء ومذاهبهم فهذا يتعلق بالشافعي وهذا يتعلق بمالك وهذا يتعلق بأحمد وهذا بأبي حنيفة لأن بدعهم لا تمشي إلا بهذا الالتصاق والتمسح.

---

[53] قال الغزالي في كتابه (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) (ص 11) : (وشرع أنصاف وأعشار المتعلمين يتصدرون القافلة ويثيرون الفتن بدل إطفائها ، وانتشر الفقه البدوي ، والتصور الطفولي للعقائد والشرائع ... وفي هذا الكتاب جرعة قد تكون مرة للفتيان الذين يتناولون كتب الأحاديث النبوية ، ثم يحسبون أنهم أحاطوا بالإسلام علما ، بعد قراءة عابرة أو عميقة .

ولعل فيه درسا لشيوخ يحاربون الفقه المذهبي لحساب سلفية مزعومة عرفت من الإسلام قشوره ونسيت جذوره) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذه الطريقة قد سلكها مع أهل السنة كل من خرج عن منهجهم ، وجانب طريقتهم السلفية ، فأول ما تبدأ خصومتهم للسنة وأهلها هو الطعن في نقلتها ، وتشويه سمعتهم وإسقاط عدالتهم ، بالكذب والافتراء والتحامل .

[54] انظر كتاب (دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب)

وهكذا فعل أتباع سيد قطب ومدرسته يلجؤون إلى التمسح بالكتاب والسنة وبدعوة الإمام محمد لأن دعوتهم لا يمكن أن تنطلي على الناس ولا سيما في بلاد التوحيد إلا بالتمسح بالإمام محمد وعلماء هذه الدعوة.
فيأتي هذا الظالم ويلصق مذهب الخوارج بهذا الإمام ودعوته وبأتباعه ولعله يعلم هذه الفوارق الهائلة ولكن الظالمين هكذا يفعلون.[55]) ا.هـ

5 . وحاور عبد الرحمن بن عبد الخالق [56] وتأني معه لعله يرجع إلى الجماعة ، ويترك ما هو عليه من المفارقة والبدعة ، ولكن عبد الرحمن انبعث في غيه ، وأظهر خصومته للسنة أهلها ، فقال في محاضرته (كشف الشبهات) : (نحن أمام ظاهرة خطيرة تتمثل في قيام طلاب علم صغار ظنوا أن الواجب الشرعي المنوط بهم أن يعرفوا أخطاء جميع العلماء والدعاة وجماعات الدعوة إلى الله في كل مكان، وأن يصيحوا بهم وأن يحذروا الناس منهم وقد ظن هؤلاء الصغار واعتقدوا أن عملهم هذا مقدم على كل أنواع العبادات وأنه خير من فضل الصيام والصلاة، وأن هذا داخل في علم الجرح والتعديل عند علماء الحديث، وقاسوا فعلهم هذا بفعل الإمام يحيى بن معين والإمام أحمد وشعبة وسفيان وسفيان ، وغالب هؤلاء الأغرار لم يعرفوا بعد التفريق بين ما يسوغ فيه الخلاف من أحكام الدين ومالا يسوغ فيه الخلاف، وبين المشروع والممنوع في الغيبة، ولا عرفوا شيئاً في فقه الخلاف، ولم يبلغوا أن يعرفوا المصالح والمفاسد الشرعية، ولا متى يكون القدح قدحاً أو مدحاً، فكثير مما يقدحون به العلماء يظنونه قدحاً هو في حقيقته منقبة ومدح . وهؤلاء الأغرار الصغار يدفعون من أناس قبعوا خلفهم في الظلام ويقذفون بهؤلاء الصغار وسط حقول الألغام..) [57]

قال الإمام ربيع المدخلي في رد كلامه هذا (ص 29 . 30) : (نسي عبدالرحمن بن عبدالخالق أنه بهذا الأسلوب يدافع عن نفسه، وعن أهل الباطل والبدع بأسلوب دحلان والكوثري، وأمثالهما من أهل الباطل في مواجهة ابن تيمية، وابن عبدالوهاب وتلاميذهما ورميهم بالجهل والطعن في الأئمة الأربعة، والطعن في الأولياء؛ بل بالطعن في رسول الله وأصحابه يقولون هذا دفاعاً عن ضلالهم وبدعهم وما يقعون فيه هم وكثير من أتباعهم العوام من شرك وضلال.

وإذ استخدم عبد الرحمن أسلوبه هذا للدفاع عن أهل الباطل والفتن فلا بد أن يصفهم بأنهم علماء ودعاة إلى الله، ونحن نطالبه بتسمية هؤلاء العلماء والدعاة فإن كانوا ممن يجب احترامه وتوقيره فواجب على العلماء أن يدينوا هؤلاء الصغار ومن يقبع خلفهم في الظلام، وإن كانوا من أهل البدع والضلال الذين يجب التحذير منهم ومن بدعهم وفتنهم عرفنا أن كلام عبد الرحمن هذا ظلم جديد وإهانة جديدة لدعاة الحق والسنة السائرين رغم أنف كل مبطل على طريق الأئمة المذكورين يحيى بن معين ويحيى بن يحيى وأحمد والسفيانين وغيرهم في الطعن والتحذير من أهل البدع.

وأن هذا الأسلوب جهاد كما قال ابن تيمية ويحيى بن يحيى بل من أفضل أنواع الجهاد.) ا.هـ

---

55) **قلت** : هذا الذي تسير عليه الحلبية المميعة وأفراخها الصعافقة اليوم من إلصاق جرائم الخوارج والمندسين في الصف من القطبية وغيرهم بالأئمة ، بل أصل هذه الفتنة الأخيرة ، ما هم إلا الحلبية والصعافقة ، فهم من ثور الفتنة وتجاوزوا من الوقاحة في التشغيب على أصول السنة ، والطعن في علمائها ما لم فعله أسلافهم .

56) انظر كتاب (جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات / حوار مع عبدالرحمن بن عبدالخالق)

57) **قلت** : هذا الكلام هو عين ما يردده كل الحزبية والمميعة ومنهم الصعافقة للطعن في أهل السنة .

6 . وفي كتابه (التنكيل) قطع لجاج أبي الحسن المأربي ، ونكل بأباطيله ، ومن ذلك لما قال المأربي : (والحق أن الشيخ –سدده الله– يعلم أن هذه المسائل التي ذهب يبحث ويفتش عنها في خبايا كتبي عسى أن يظفر بشيء يشنع به عليّ ، ليست هي سبب هذه الفتنة إنما سبب هذه الفتنة أنني أريد أن أعبد الله عزَّ وجل بما شرع وبمقتضى منهج سلف الأمة وما أدركنا عليه علماءنا القائمين بهذا المنهج المبارك في هذا العصر إلا أن الشيخ –سدده الله– لا يهدأ له بال إذا وجد طالب علم يخالفه ولو بالدليل أو يفتي بمقتضى الحق الذي يعلمه وإن خالف الشيخ ربيعاً أو وافقه فلم يتعبدنا الله عزَّ وجل بقول الشيخ ربيع لأ[58]دون بقية أقوال أهل العلم بل لا بد من عرض هذا كله منه ومن غيره على الميزان الشرعي الأصيل ويقبل الحق ويرد الباطل.)

قال الإمام ربيع المدخلي في رده كلام المأربي هذا (ص 18 . 21) [59]: (انظر إلى أي حد بلغ في التظلم والتباكي لاستدرار عطف الناس وحنانهم ، واستدرار دموعهم لما نزل بهذا القانت العابد الذي يريد أن يعبد ربه بما شرع وبمقتضى منهج السلف.

ومن هذه العبادة وصفه للسلفيين بأنهم أصاغر وأراذل وأقزام وهدامون ومفسدون وأعداء الدعوة وخصومها وحدادية وغثاء وأنهم لا يخرجون عن أقوال الشيخ ربيع ، وعن أقوال الشيخ مقبل ، فهما في نظره الأعمى شيخا وإماما هؤلاء الأراذل والهدامين والمفسدين ... الخ.

ومن عبادته الخاشعة وصفه للصحابة بالغثائية، وتقلبه في معابد الثبات والإصرار عليها لعله إلى الممات ناطقاً في خشوع العابد القانت بأن الأولى تركها في حق الصحابة والأنبياء .

أمَّا وصف السلفيين بها لعله من عبادته التي يتقرب بها إلى الله...

يا أبا الحسن ربيع لم يذهب يفتش أشرطتك وكتبك ، وإنما ظلمك وطغيانك وحملاتك الشعواء على السلفيين من سنين بالطعون والحرب باعترافك الجاهم أن يرفعوا عقيرتهم إلى العلماء .

والذي وصل إلى ربيع وصل إلى غيره فلماذا تربط كل شيء برأس ربيع ؟ [60]

يا أيها الماكر.

يا أبا الحسن ربيع يحب العابدين –ويدعو ولله الحمد وأنت طفل– إلى عبادة الله بما شرع ويحارب الشركيات والبدع ويحب السلفيين الذين يعبدون الله بما شرع ، بل يتمني من أعماق نفسه أن يعود المسلمون جميعاً إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم ، وأن يعبدوا ربهم بما شرع، وأن يفتح الله لهم شعوب الأرض كلها ليوحدوا الله ويعبدوه بما شرع

---

58) واليوم يقول : الدكتور فركوس ، وأزهر سنيقرة : (**لسنا عبيدا لعبيد**) !!

فما الذي تغير اليوم ، ألم تكونوا بالأمس تنكرون ، وتتظاهرون بإنكار كلام المأربي هذا ؟ وكنتم تعدونه تشغيبا من المأربي ، وأنه أراد به الطعن في السنة ، ورد أحكام أئمتها .

هذا إن يدل ، يدل على تلونكم ، وعدم الثبات على السنة ، والتظاهر الذي كنتم تظهرونه في موافقة علماء السنة في فتنة المأربي والحلبي ما هو إلا لغرض في أنفسكم ، ظهرت حقيقته اليوم ، وتفجرت ألسنتكم بالحقد والبغض لعلماء السنة ، وبالفتنة في أهلها .

59) انظر كتاب (التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الأباطيل)

60) تنبه يا أيها السلفي لهذه النقطة المهمة ، والنظرة السليمة ، أن ما وصل للشيخين ربيع وعبيد في هذه الفتنة الأخيرة من أحوال اليمن ، هو عين ما وصل إلى علماء السنة الآخرين ، وكل تكلم بما يراه هو أنه حق .

فلماذا يطعن إلا في بطانة الشيخين ، ويربط كل شيء برأسهما ، ويصب عليهما الغضب ؟!

نعم هناك بعض تفاصيل أحداث الفتنة هذه ، قد لا يود بعض المشايخ الخوض فيها ، وإشهارها بين العامة ، والتكلم بها في كل مجلس ، فيراعي فيها بعض العلماء أن من المصلحة هو السكوت ، كما نبه على ذلك الشيخ ربيع المدخلي في رده على فالح الحربي .

وبمقتضى المنهج السلفي ، ومن هم السلفيون الذين خالفوني فلم يهدأ لي بال حتى بطشت بهم؟ أهم سيد قطب وأمثاله؟ أم الغزالي أم أبو غدة وعوامة وأمثالهم أهم الفرق الضالة كالروافض والخوارج أهم أخيراً عدنان عرعور وعبد الرحمن عبد الخالق والحداد وأمثالهم؟ من هم؟

بينهم لي وللناس إن كنت تعرف الصدق ولو في هذه المرة.

ربيع يذب عن السلفيين أفراداً أو جماعات من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، ويختلف مع أبي الحسن ومع أهل الأهواء جميعاً شأنه شأن أهل السنة في السابق واللاحق، وليس عنده منهج واسع أفيح يسع أهل السنة أي أهل البدع على اصطلاحك ويسع الأمة كلها وليس عنده مجمل ولا مفصل ولا قاعدة نصحح ولا نجرح إلى آخر أصولك الباطلة .

وبالمقابل لا يحارب ربيع أهل السنة لا علماء ولا غيرهم ولا يقول ليس لأحد على دعوتنا وصاية ولا بابوات ولا ملالي بل يربط شباب السنة بعلمائهم وليس مثلك يسير بالشباب على طريقة ثوار أوربا أفهمت الآن يا أبا الحسن أعرفت نفسك أم لا تزال تائهاً؟

وأخيراً : **لا تفتر على ربيع فلم يتصور هذا الذي تتقوله عليه من التعبد بأقواله، وليس في أعماله وأقواله وتعامله مع الصغير والكبير ما يشير من قريب ولا بعيد إلى ما تفتريه وتردده زوراً وبهتاناً** [61]، وشناعاتك عرضت على العلماء العدول فأدانوك بالحق وبالميزان الشرعي ولكنك تعودت على تسمية الأشياء بغير اسمها فلعل الميزان الشرعي عندك غير الميزان الشرعي الذي عرفه العلماء من الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.) ا.هـ

7 . وأبطل إفك وافتراء ابن صوان على عقائد الإيمان ، وما رمى به أهله من الإرجاء ، وعلى منواله حزب الحدادية وأقلامه الأشرار السفهاء ، ومنهم عبد الحميد الجهني ، وعداوتهم الكبيرة لأئمة الحديث وللإمام الألباني ، وذب شيخنا عن أحاديث الشفاعة ، وبرهن ما للسنة من المكانة .

8 . ودحض تشغيبات الحلبي وجنايته على الإمام البخاري ، ودمر تخريباته التي ألصقها بالمنهج السلفي ، فكم جال وصال الحلبي بطعنه في علماء السنة والتشكيك في أحكامهم ، وفي حملة الأخبار الثقات .

فكل هذا أعرضت عنه الصعافقة ، وتجاهلته ، وتسعى في إخفاء مقالاته ، وعدم إظهارها لمن يحسن فيهم الظن ، لأن فتنتهم قائمة على خدمة أصول الحلبي ، وتستمد غلوها من الحدادية .

الوجه الثاني : قول الشيخ ربيع المدخلي عن الشيخ عبد المحسن العباد : **"ما يقرأ أبدا ، عنده بطانة مجرمة . بارك الله فيك . تزين الباطل ، أنا قال لي : ما أقرأ "!**

هذه الكلمة لو عرضناها على أصول الشيخ ربيع المدخلي هل تعد قدحا في الشيخ عبد المحسن العباد ؟! كما تُحمله وتتصوره الحلبية والصعافقة !

هل يراد بها رد أحكام العلامة عبد المحسن العباد الفقهية ، وكلامه في النوازل والرجال ؟! ويراد بها تنقص مكانته العلمية في الأمة الإسلامية ! وحط من منزلته ومرجعيته !

الجواب : لا نظن ذلك بعلم الشيخ ربيع المدخلي وورعه وأمانته ، فهذه الكلمة تحمل على ما قرره الشيخ

---

61) بلغوا هذه الرسالة للدكتور فركوس وزميله أزهر سنيقرة .

في نصيحته لأهل اليمن ، أن الشخصية المهمة في الأمة قد يندس في مجالسها وحلقاتها من هو من أهل الشر ، ولكن هذه الشخصية المؤمنة يعصمها الله تعالى ويحفظها من أهل الشر ،كما قررت ذلك في مبادئ الكتاب عند شرح حديث البطانة .

قال الإمام الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (5 /360) : (وجَدْنَا الأَنْبِيَاءَ صلوات الله عليهم يَدْعُونَ الناس إلَى ما أُرْسِلُوا بِهِ إلَيْهِمْ فَيَكُونُ ذلك سَبَبًا لِإِتْيَانِهِمْ إيَّاهُمْ وَخِلْطَتِهِمْ بِهِمْ حتى يَكُونُوا بِذَلِكَ بَطَائِنَ لهم وَتَسْتَعْمِلُ الأَنْبِيَاءُ في ذلك في أُمُورِهِمْ ما يَقِفُونَ عليه منها فَيَحْمَدُونَ في ذلك من يَقِفُونَ على من يَجِبُ حَمْدُهُ بِظَاهِرِهِ فَيُقَرِّبُونَهُ منهم وَيَعُدُّونَهُ من أَوْلِيَائِهِمْ ، وَيُبَاعِدُونَ منهم من يَقِفُونَ منه على ما لاَ يَحْمَدُونَهُ منهم وَيَعُدُّونَهُ من أَعْدَائِهِمْ ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُبْطِنُ مِمَّنْ يُعَرِّفُونَهُ من حَمْدٍ وَمِنْ ذَمٍّ ، ثُمَّ يُوقِفُ اللَّهُ عز وجل أَنْبِيَاءَهُ على ما يُوقِفُهُمْ عليه من بَاطِنِهِمْ) ا.هـ

هذه المسألة هي من مقررات ومسلمات أهل السنة ولا نزاع فيها ، والله تعالى يحفظ علماء السنة ويؤيدهم بالمعية الخاصة ، ونحسب أن العلامة المحدث عبد المحسن العباد ـ حفظه الله ورعاه ـ من هؤلاء أئمة السنة الذين قال فيهم الشيخ ربيع المدخلي في مقدمة كتابه (تذكير الناهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين) :

(ولقد أعد الله لحفظ هذه السنة المطهرة وصيانتها رجالا صنعهم على عينه وأمدهم بشتى المواهب النفسية والعقلية، والذكاء المتوقد، والحفظ المستوعب مما يبهر العقل، ويستنفد العجب، ويجعل في المطلع على أخبارهم وأحوالهم ما يملأ قلبه يقينا بأن هؤلاء العباقرة ما أعدوا هذا الإعداد العجيب إلا لغاية سامية هي إنفاذ وعد الله الكريم {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }) ا.هـ

وقال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (20 / 232) مبينا منزلتهم في الأمة كما نصت عليه الشريعة :

(جَعَلَهُمْ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ يُهْتَدَى بِهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ إذْ كُلُّ أُمَّةٍ قَبْلَ مَبْعَثِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعُلَمَاؤُهَا شِرَارُهَا إلَّا الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ عُلَمَاءَهُمْ خِيَارُهُمْ ؛ فَإِنَّهُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ فِي أُمَّتِهِ والمحيون لِمَا مَاتَ مِنْ سُنَّتِهِ بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ وَبِهِ قَامُوا وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَبِهِ نَطَقُوا . وَلِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبُولًا عَامًّا يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَّتِهِ ؛ دَقِيقٍ وَلَا جَلِيلٍ ؛ فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ اتِّفَاقًا يَقِينِيًّا عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ وَعَلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إلَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ إذَا وُجِدَ لِوَاحِدِ مِنْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ .) ا.هـ

ولما قال سلمان العودة في (صفة الغرباء) (ص 121) طاعنا في أهل السنة : (وهذه الفئات التي ترى أنها أحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأجدر بوصف النجاة، فيها عيوب وأخطاء، وفيها خلل وتقصير حتماً، وفي غيرها فضائل لا توجد فيها؛ قليلة كانت أو كثيرة)

رد عليه الشيخ الربيع ، قائلا في كتابه (أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية / حوار مع سلمان بن فهد العودة) (ص 48) : (قال شخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى: : " وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين؛ فمن المعلوم أن أحقَّ الناس بذلك هم أعلمهم بآثار المرسلين، وأتبعهم لذلك؛ فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم، المتبعون لها، هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل مِلّةٍ، وهم

أهل السنة والحديث من هذه الأمة؛ فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اخْتُصُّوا به من العلم الموروث عن الرسول مما يجهله غيرهم أن يُكَذِّبُ به "[62].

قلت . ربيع المدخلي .: والذي نعتقده في السلفيين أنه لو وجد عند آحادهم أو جماعاتهم خطأ أو انحراف؛ فإنهم أسرع الناس رجوعاً إلى الحق، وأبعد الناس عن التمادي في الباطل والإصرار عليه؛ إذ الإصرار والتمادي في الباطل من شأن أهل الأهواء ودَيْدَنهم.) ا.هـ

قال مقيده . عفا الله عنه . : بالله عليكم إذا لم يكن العلامة الوالد المربي عبد المحسن العباد رأس الطائفة المنصورة هذا الزمان ، وممن يشمله أصل توقير وتبجيل العلماء الذي جاء في النصوص ، فمن يراد بها ؟! [63]

الشيخ المربي عبد المحسن العباد يعد من شيوخ ربيع المدخلي ، وممن يرجع إليهم الشيخ الربيع في الخصومات ، ويعلق الأمة بفقهه وكلامه في الرجال والمناهج .

. قال في رده على عدنان عرعور لما طلب هذا المتأخرة المحاكمة إلى العلماء : : (ولكنه إذا كان صادقاً فلنحتكم إلى العبَّاد والفوزان، فرفض واعتذر وتهرب.) [64]

. وهو ممن يثق فيهم ، ويعرف وزنهم في تقريظ الكتب والنظر فيها ، قال في (الحد الفاصل بين الحق والباطل (ص 12) لما تكلم عن كتابه (أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب و فكره) : (إني أرسلت الكتاب المذكور إلى عدد من العلماء ومنهم شيخنا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ محمد بن صالح العثيمين، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني **والشيخ عبدالمحسن العباد** والشيخ محمد أمان الجامي، والشيخ زيد محمد هادي المدخلي والشيخ أحمد يحيى نجمي، والشيخ بكر أبو زيد راغبا في إبداء ملاحظاتهم على أخطاء إن كانت حصلت مني، كما هو شأن البشر الذين لم تعط العصمة لأحد منهم إلا للأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام)

. وقال في مقاله (براءة أهل السنة مما نسبه إليهم ذو الفتنة) ، وهو يذب عن عقيدة الإمام عبد المحسن العباد :

(قال الكاتب " سئل الشيخ العلامة شيخ مشايخنا عبد المحسن العباد عن خبر الآحاد فقال: إنه يفيد غلبة الظن ويوجب العمل، وقد قرء عليه كلام أهل العلم في هذه المسألة" !

أقول . ربيع المدخلي . : حاشا الشيخ عبد المحسن العباد أن يكون من القائلين بهذا القول الذي افاده هذا العنوان البراق؛ وذلك أن الشيخ عبد المحسن ممن أجزم بأنه يحب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغار عليها ويذب عنها ، ولا ينظر إليها بهذا المنظار الذي نسبه إليه الكاتب ، **والذي اعتقد في الشيخ عبد المحسن أنه يقول ويعتقد أن أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة المتلقاة من الأمة بالقبول تصديقاً لها أو عملاً بموجبها أنها تفيد العلم اليقيني لا الظن ولو كانت آحاداً** ، وأنها توجب العلم والعمل لا العمل فقط كما يفيد هذا العنوان المنسوب إليه ، **وأن الشيخ عبد المحسن العباد يسير في ركاب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان ، وأنه منابذ لكل من خالفهم في هذا الأصل وغيره**.) ا.هـ

---

62) (مجموع الفتاوى) (26/4)

63) قال العلامة زيد بن محمد بن هادي المدخلي في كتابه (الإرهاب وآثاره السيئة على الأفراد والأمم) (ص 77) : (وإنني لأؤكد لمحمد سرور وأعوانه إذا لم يكن الشيخ ربيع المدخلي ومشايخه . **ومنهم عبد المحسن** . وزملائه وتلامذته على منهج السلف وأتباع الحديث والأثر ، فلا أدري من المقصود بالسلفية والسلفيين) ا.هـ

64) (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 100)

قلت (ابن سلة) : هل من كان كذلك تنقص منزلته عند الشيخ ربيع ؟ وينظر إليه كما تنظر الحلبية والصعافقة في الشيخ ربيع بأنه كبر في السن ، وتغير ، ولا يسمع ، ويلقن الأحكام من طرف بطانته ، وكم من عالم تكلم فيه وأسقطه وأقصاه ...؟!!

فمن يظن هذا ، فهو يظن السوء بعلماء الحديث المتقدمين والمتأخرين ، وركب أمواج ضلال أهل الكلام والمستشرقين ، وأهوال الرافضة الذين نصبوا العداء للسنة وأهلها .

الوجه الثالث : قوله : **"عنده بطانة مجرمة "** ، والله لا نفهم من هذه الكلمة أنها طعن من الشيخ ربيع في شيخه العلامة عبد المحسن العباد ، بل قابلنا هذه الكلمة وعرضناها على قواعد الحديث ، ومسلك أهله ، فوجدناها نصيحة من الشيخ ربيع لدراسة أحوال ممن ينقل الأخبار والفتاوى عن العلامة عبد المحسن العباد ، أو من يدعي أنه من تلامذته ، ويسير على منهجه وهو من الكذبة والوضاعين والمنحرفين ، ممن يختلق عليه الأحكام والعقائد وينسبها إليه ، والشيخ عبد المحسن العباد بريء منها براءة الذئب من دم يوسف. عليه الصلاة والسلام. .

ومن ذلك ما قاله الشيخ ربيع المدخلي في مقاله (براءة أهل السنة مما نسبه إليهم ذو الفتنة) في ذبه عن عقيدة الشيخ عبد المحسن العباد فيما يخص مسألة أخبار الآحاد : (وهذا عمل سيء جداً لا يصدر إلا من هذه النوعيات التي بليت بها الأمة ومن ذلك ما ارتكبه في حق الشيخ عبد المحسن العباد حيث تستر من ورائه في كل ما ارتكبه من الشناعات المخزية موهماً أن الشيخ العباد يؤمن بمنهجهم وأنه من علمائهم ، وأنه يرى أن أخبار الآحاد تفيد الظن) ا.هـ

نفي الدخلاء والضعفاء عن المشايخ الثقات هذا مما اعتنى به أهل الحديث السابقون واللاحقون ، ومن ذلك :

1. " يحي بن عبد الحميد الحماني "

قال الحافظ الذهبي في (السير) (10 / 528 . 537)

قال مطين: سألت أحمد بن حنبل عنه، قلت له: تعرفه ؟ لك به علم ؟ فقال: كيف لا أعرفه ؟ قلت: أكان ثقة ؟ قال: أنتم أعرف بمشايخكم .

قال حنبل: قدمت من الكوفة، فقلت لأبي عبد الله: حدثنا يحيى الحماني، عن أبي عبد الله بحديث إسحاق الأزرق، فقال: ما أعلم أني حدثته به، فلعله حفظه على المذاكرة .

وكذا سأل المروذي أحمد، فأنكر أن يكون حدثه، وقال: قولوا لهارون الحمال يضرب على حديث يحيى الحماني .

قال الذهبي : وقد تواتر توثيقه عن يحيى بن معين، كما قد تواتر تجريحه عن الإمام أحمد .

وقال : قال أحمد بن منصور الرمادي: هو عندي أوثق من أبي بكر بن أبي شيبة، وما يتكلمون فيه إلا من الحسد

قلت . الذهبي . : الجرح مقدم، وأحمد والدارمي بريئان من الحسد.

2. "المقرئ أبو القاسم علي الزيدي"

قال الذهبي في (السير) (17 /505 . 506) : قال أبو عمرو الداني: هو آخر من قرأ على النقاش ، وكان ثقة ضابطا مشهورا

قال الذهبي : وأعلى شيء عنده القراءات والتفسير عن النقاش، والنقاش مجمع على ضعفه في الحديث لا في القراءات، فإن كان الزيدي مقدوحا فيه، فلا يفرح بعلو رواياته للأمرين، وقد وثقه أبو عمرو الداني في الجملة، كما وثق شيخه النقاش، ولكن الجرح مقدم، وما أدري ما أقول .

3 . " يزيد بن أبي زياد "

قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (215/2) : (ضعيف كبر فتغير ، وصار يتلقن ، وكان شيعيا)

ومع ذلك حدث عنه شعبة

قال الذهبي في (السير) (6 / 130، 132) : (وقد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال.

وقال : ولو علم شعبة أن يزيد حدث بهذه البواطيل، لما روى عنه كلمة. ا.هـ

4 . " أبو المهزم يزيد بن سفيان "

قال الذهبي في (السير) (14 / 172) : وأبو المهزم يزيد بن سفيان متفق على ضعفه ، والعجب أن شعبة يروي عنه، ما أظنه تبين له حاله ، والله أعلم .ا.هـ

5 . " العوام بن حمزة المازني "

قال الذهبي في (السير) (6 / 355) : فهذا ممن يروي عنه القطان من الضعفاء، وخفي عليه أمره .ا.هـ

6 . قال الذهبي في (السير) (8 /71 . 72) عند ترجمة الإمام مالك : وقد كان مالك إماما في نقد الرجال، حافظا، مجودا، متقنا .

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكا عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي ؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة.

ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله. ا.هـ

7 . " سيد قطب "

قال العلامة زيد بن محمد بن هادي المدخلي . رحمه الله . في كتابه (الإرهاب وآثاره السيئة) (ص 75) :

(أقول لمحمد سرور : لقد ألزمت الشيخ ربيع بشيء لم يلزمه شرعا ولا عقلا حينما قلت :" إنه أثنى على سيد قطب في كتابه منهج الأنبياء ، ثم اكتشف ضلالات كبيرة "

أقول : إن ذلك سائغ شرعا وعقلا أن يظهر للإنسان في أول الأمر صلاح شخص وصوابه وعدالته على حسب ما عنده من علم عنه ، فإذا تبين له عكس ما علم أولا :من خطإ أو بدعة ضلالة من كتبه ومنشوراته أو مما كتب عنه الثقات ، وجب اتباع الحق بعد ما تبين ولا يجوز له غمض العينين عن الخطأ كما لا يجوز له البقاء عليه خشية أن يوصف بالتناقض إذ ليس هذا بالتناقض الذي يذم فاعله .

ومن يرجع إلى كتب التراجم والسير والجرح والتعديل يجد من ذلك لكثير والكثير ، ورحم الله الإمام ابن تيمية حيث قال :" .. وإنما كنت قديما ممن يحسن الظن بابن عربي وأعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد مثل كلامه في كثير من الفتوحات والدرة الفاخرة ومطالع النجوم ونحو ذلك ، ولم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده ولم نطلع الفصوص ونحوه .." .

ومثل جواب ابن تيمية . رحمه الله . يجب على كل من اغتر بكتب شخص معين أو منهج شخص أو جماعة كذلك برهة من الزمن تقل أو تكثر ، ثم تبين له أن فيها شيئا من الضلالات والبدع وأنواعا من الانحرافات ، ما كان مطلعا من قبل ذلك ، وحينما تم له الاطلاع عليها وتبين له ما فيها من الشرور تركها وحذر الناس مما فيها

من الأخطاء التي تصادم الحق الذي هو أحق أن يتبع .

وعليه فلا وجه لتعقب محمد سرور للشيخ ربيع بن هادي المدخلي في كونه اغتر بكتب سيد قطب برهة من الزمن ، خفي عليه ما فيها من ضلالات وبدع ، ثم تبين له بعد ذلك ففند ما فيها من الباطل وحذر منها أبلغ تحذير) . قال العلامة ربيع المدخلي لما احتج عدنان أن الشيخ استشهد بكلام سيد قطب ، قال : (وذلك أنني استشهدت بكلام سيد قطب قديماً فعلاً لأسباب منها:

1. أنه كان هناك إعلام ضخم يشيد بسيد قطب وينسج حوله الهالات العظيمة وحول تضحيته بنفسه في سبيل الإسلام وصدقه وإخلاصه في البحث عن الحق، الذي قاده إلى معرفة معنى " لا إله إلا الله " وفهم دعوة الأنبياء.

2. وجاء في كلامه ما ظاهره يوافق منهج الأنبياء في البدء بدعوة الناس إلى توحيد الله عز وجل وتربية الناس على ذلك.

3. بالإضافة إلى استنكاره ما تقوم به الحركات الإسلامية من اهتمام بالسياسة والبدء بذلك شغلها عن دعوة الناس إلى الحق، وأنا حينذاك أتحدث عن منهج الأنبياء في ضوء الكتاب والسنة، فأعجبني هذا الكلام من رجل يصفه ذلك الإعلام الضخم بتلك الأوصاف وغيرها.

فنقلت عنه ذلك الكلام، الذي ظاهره حق وصواب، وظاهره يوافق منهج دعوة الأنبياء، في البدء بدعوة الناس إلى التوحيد) [65]

وقال في الهامش (ص 4) : (وكنت قبل هذا ، مع معرفتي بشيء من ضلاله أحسن الظن به بسبب الدعايات الكبيرة التي كانت تنسج له ، منها أنه قد رجع إلى منهج السلف فلما تبين لي زيف هذه الدعايات ، قمت بما يجب عليّ من بيان ضلاله نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولعموم المسلمين وللشباب المنخدعين به) ا.هـ

وقال في (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 82) مبينا تلبيس عدنان عرعور على الإمام الألباني فيما يخص مسألة تكفير سيد قطب للمجتمعات المسلمة ، وأن الألباني لم يكن له دراية بهذه البدعة التي عليها سيد قطب .

قال : (كتاب " أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره "، فهذا الكتاب أزعج عدنان جداً، وأزعج مقدسي سيد قطب، فتحرك عدنان بهذا الكتاب إلى الشيخ الألباني في الشام ... وأكثرت النقل من كلام سيد قطب في التكفير، نقلت عنه نصوصاً كثيرة واضحة في التكفير، في تكفير الأمة ظلماً وعدواناً بدون علم وبدون فهم وبدون التفات إلى منهج المؤمنين في هذا التكفير، بل سار فيه على طريقة الروافض والخوارج، لا على أصول أهل السنة والجماعة، وكان كلامه واضحاً جداً في التكفير في نصوص كثيرة، فماذا فعل عدنان الماكر المحامي عن أهل البدع والضلال، ركض بهذا الكتاب إلى الشيخ الألباني، وقرأ عليه منه هذا النص، وكان الشيخ الألباني يعرف في الجملة ضلال سيد قطب، وأنه يقول بالحلول وبوحدة الوجود، وأنه جاهل في نفس الوقت، لكن لم يدرس منهج سيد قطب في التكفير ولا أقواله في التكفير، فعدنان هذا ترك كل شيء، ترك سبّه لموسى وسبّه للصحابة، وتعطيله للصفات، واعتقاده للحلول ووحدة الوجود، ترك هذه الأشياء وترك نصوصه الواضحة في التكفير، وجاء إلى هذا النص الذي قرأته عليكم؛ لأن فيه إجمالاً، وكنت قد علقت عليه بقولي: «يريد أن يقعد للتكفير»، أو

---

[65] انظر كتاب (انقضاض الشهب السلفية على أوكار عدنان الخلفية) (ص 49 . 50)

عبارة نحوها، فعرض كلامي هذا على الشيخ الألباني وعرض عليه هذه القاعدة، فقال الألباني: لا، صحيح كلامه هذا صحيح .

والشاهد أن الشيخ الألباني بعد هذا، درس كتبي وعرف أني على حق في مناقشتي لسيد قطب وغيره، وعلق على كتابي " العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم "وقال: أصبت يا شيخ ربيع أو يا أخ ربيع أو أيها الربيع أصبت في كل ما انتقدت فيه سيد، وتبين لكل من عنده أدنى ثقافة إسلامية أن سيد قطب لا يعرف الإسلام أو يجهل الإسلام أصوله وفروعه إلى آخر كلامه فجزاك الله خيرا.) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذه الأصناف من الكذبة والمنحرفين لا يزال يندس أمرهم بين أهل السنة ، وينفق باطلهم في الأمة بلسان العلم ، وقد يخفى أمرهم على الأئمة ، ولكن الله تعالى هيأ من عباده الأتقياء الجحاجحة من يكشف بضاعتهم الكاسدة .

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) (1 / 47 . 48) : (ومن مارس أحوال الرواية وأخبار رواة السنة وأئمتها علم أن عناية الأئمة بحفظها وحراستها ونفي الباطل عنها والكشف عن دخائل الكذابين والمتهمين ،كانت أضعاف عناية الناس بأخبار دنياهم ومصالحها ، وفي " تهذيب التهذيب" ج 1 ص 152 : " قال إسحاق بن إبراهيم : أخذ الرشيد زنديقاً فأراد قتله فقال : أين أنت من ألف حديث وضعتها ؟ فقال له : أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً ؟ "

وقيل لابن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : تعيش لها الجهابذة ، وتلا قول الله عز وجل :{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } ، والذكر يتناول السنة بمعناه إن لم يتناولها بلفظه ، بل يتناول العربية وكل ما يتوقف عليه معرفة الحق ، فإن المقصود من حفظ القرآن أن تبقى الحجة قائمة والهداية دائمة إلى يوم القيامة ، لأن محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الأنبياء ، وشريعة خاتمة الشرائع ، والله عز وجل إنما خلق لعبادته فلا يقطع عنهم طريق معرفتها ، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا وانقطاع لعلة بقائهم فيها . قال العراقي في " شرح ألفيته " ج 1 ص 267 : " روينا عن سفيان قال : ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث ، وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : لو أن رجلا هَمَّ أن يكذب في الحديث لأسقطه الله ، وروينا عن ابن المبارك قال : لو هَمَّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب ") .

الوجه الرابع : قول الشيخ ربيع المدخلي "**أنا قال لي : ما أقرأ** "

هذا من الأعذار التي تلتمس للعلامة عبد المحسن العباد مما تدل على أمانته وورعه وعدله ، وتزيد ثقته في قلوب أهل السنة ، فهو إذا كان لا يقرأ لهذه الفتنة ، ولا يطلع على تفاصيل الحلبي وفتنه ، فهذا يعني أننا نرجع إلى من يطلع على تفاصيلها ، وهم الإمام ربيع المدخلي ، وأحمد بن يحيى النجمي ، وعبيد الجابري ، ومحمد بن هادي المدخلي غيرهم من العلماء الذين وقفوا على أخطاء الحلبية وقامت بهم الحجة ، واتضحت المحجة ، وهكذا أيضا الأمر يقال في فتنة هاني بن بريك ، فالذي يعلم تفاصيل باطله ودسائسه هم علماء اليمن ، ولهذا خفي أمره على الشيخين ربيع المدخلي ، وعبيد الجابري .

ونقول في شأن الشيخ عبد المحسن أنه لم يقرأ مقالات الحلبي ، ولم يستفد منها ، وحاشاه أن يقررها فضلا أن يدعو إليها ، وهذه عين الحجة التي رد بها شيخنا القدوة ربيع المدخلي على الشيخ بكر أبي زيد في (الحد الفاصل بين الحق والباطل) (ص 21) إذ طرح استشكاله وفنده قائلا : (زعمت أنك أسفت على أحوال علماء

المسلمين في الأقطار الذين لم ينبهوا على هذه الموبقات، وكيف الجمع بين هذا وبين انتشار كتبه في الآفاق انتشار الشمس وعامتهم يستفيدون منها، حتى أنت في بعض ما كتبت.

أسباب سكوت من سكت من علماء السنة عن الرد على سيد قطب

أقول: إن العلماء قسمان: أهل سنة وأهل بدعة، فأما أهل السنة – وبهم العبرة – فالظاهر أنهم لم يقرأوا كتب سيد ولم يستفيدوا منها ؟) ا.هـ

قيد : سيرة شيخنا ربيع المدخلي العطرة في حرصه على الدعوة ، وبذل النصيحة .

هذا المقام يوجب لنا أن نذكر فائدة من باب التوثيق والأمانة ، في بيان ما لشيخنا ربيع المدخلي من الحرص على الدعوة ، والنصح للمخالف ، وحث علماء الأمة على إقامة شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد سار على هذه السيرة مع مشايخه وزملائه الأقران ومع طلابه ، وعموم المسلمين طول مسيرته الدعوية لم يتغير ، ولم يتلون ، ولم يداهن .[66].

---

66) تدعي الحلبية وأفراخهم الصعافقة أن الشيخ ربيعا تغير بعد وفاة أئمة الدعوة : (ابن باز ، والألباني ، وابن عثيمين . رحمهم الله .) ، وأنه يستفاد من ردوده على سيد قطب . زعموا كذبا وزورا . ، أما في كلامه في الدعاة المتأخرين كالمأربي ، وفالح الحربي ، والحلبي ، والحجوري ، وعبدالحميد الجهني ، وإبراهيم الرحيلي ، وعبد المجيد جمعة وغيرهم ممن ظهر انحرافهم ، فلا يأخذ بكلامه فيهم ، فهؤلاء من عشرات العلماء الذين اسقطهم بظلم وجور كما يزعم الرويبضة المعتوه عبد الحميد الهضابي ومن يسير على شاكلته .

فتأمل يا أخي الكريم ، فرسالته إلى إبراهيم الرحيلي هي قبل ظهور فتنة الصعافقة ، وهذه النصيحة منه إلى إبراهيم الرحيلي لا تقبلها صعافقة د. فركوس ، لأن أصولهم تستمد حياتها من تقعيد الدكتور إبراهيم الرحيلي .

واعلم أن إدعاء أن للشيخ ربيع المدخلي منهج قديم أو جديد ، فهذه فرية سرورية قطبية حزبية قديمة !!

يقول الحزبي المتستر : (ولسنا بحمد الله ممن يوافق ربيع على مذهبه "القديم " ولا " الجديد "؛ بل نسير وفق منهج النقد الذي قرره محققو مذهب أهل السنة والجماعة كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى والذهبي في مؤلفاته والحافظ ابن كثير في تاريخه والذي يتلخص في التنبيه على البدع الاعتقادية التي تلبس بها المترجم والتحذير من اتباعه فيها أو التعويل على كلامه في المسائل الاعتقادية، والانتفاع بكتبه فيما عدا ذلك، وعدم إهدار حسناته بالكلية لأجل بدعته، وهو منهج قائم على التوسط والنصفة كما ترى خلافاً لربيع في قديمه وجديده)

قال الشيخ ربيع المدخلي في رده على هذا المتستر : (أولاً: من أفرى الفرى أن ينسب إلي منهج قديم أو جديد.

ثانياً: من أفرى الفرى نسبة ما يسير عليه الحزبيون في نصرة أهل البدع والذب عنهم ولاسيما رؤوسهم إلى ابن تيمية والذهبي وابن كثير، والدليل على هذا الكذب أنهم منذ بدأوا بهذا التلبيس لم يستطيعوا إلى اليوم أن ينقلوا شيئاً عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى في تأييد هذا المنهج وما نسبوه إلى ابن تيمية كذب وتلبيس وتعلق ببعض المتشابه من كلامه، وكتبه المليئة بالنصوص الواضحة الجلية في ذم أهل البدع، ذماً وقدحاً مجرداً ليس فيه شئ من الموازنات، أكبر دليل على افترائهم على هذا الإمام؛ بل حياته كان جلها في جهاد أهل البدع ويرى الرد عليهم جهاداً.) ، انظر كتاب (بيان فساد المعيار) (ص 204)

قلت : ألم يرجف بهذه الفرية محمد سرور في (السلفية بين الولاة والغلاة) (ص 15) قائلا : (... وأثنى المدخلي على سيد قطب في كتابه منهج الأنبياء ، ثم اكتشف ضلالات كثيرة له ... هذه الاكتشافات الخطيرة التي انفرد بها المدخلي وأعضاء حزبه ...وهم لا يتسترون من اتخاذهم لهذا الموقف ولا يخشون بالمشي بالنميمة ضد إخوانهم الدعاة ، ولم تعد هناك أية حاجة إلى تجميع أدلة تثبت قيامهم بدور الجاسوسية لمصلحة ولاة أمرهم فكتبهم وأشرطة محاضراتهم أصبحت تقارير علنية دون خجل أو حياء)

قال العلامة الفقيه زيد بن محمد بن هادي المدخلي . رحمه الله . في كتابه (الإرهاب وآثاره السيئة) (ص 70) في رده هذه الفرية السرورية : (أقول لمحمد سرور : ما وجه اللوم للشيخ ربيع المدخلي على اكتشافه خطر دعوة جماعة انحرفت في منهج دعوتها عن منهج السلف في دعوتهم فحذر منها وأنذر وأعلن ما في دعوتهم من خطر على البشر)

ومن ذلك ما جاء بينه وبين الإمام ابن عثيمين من المحادثة في شأن نصيحة عدنان ، قال في (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 68) : (أما ما يتعلق بالمطالبة بالمحاكمة عند ابن عثيمين، فقد طلب هذا منه وأرجف عليه إرجافاً شديداً وتظاهر بأنه مظلوم وأنه ظلمه ربيع وو إلى آخره، فاتصل علي ابن العثيمين يعرض علي المحاكمة، فأقنعته بأن هذه الأمور لا يحاكم فيها ، فإن هذا دافع عن أهل البدع ووضع قواعد فاسدة بدعية وفعل وفعل وفعل، ثم هل عندك استعداد أن تدرس كل ما دار بيني وبين عدنان في الكتب والأشرطة ؟

قال: لا، ما عندي استعداد .

قلت: إذاً ، أولاً : يعني تعرف أنت أن أمثال هذا الرجل لا يحاكم ولا يستجاب لدعواه هذه ؛ لأنه هو المبطل وهو الجاني على منهج السلف وهو كذا وكذا وكذا، **فأرى أنك تنصحه بأن يتوب إلى الله ويرجع، فاقتنع بهذا ابن العثيمين**، وهو حي الآن اسألوه) ا.هـ

وقال في رسالته (بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل والإخلال) (ص 61) عند قول إبراهيم الرحيلي :" الرد على المخالف من فروض الكفايات ، فإذا قام به أحد العلماء وتحقق المقصود الشرعي برده على المخالف وتحذير الأمة ، فقد برئت ذمم العلماء بذلك على ما هو مقرر عند العلماء في سائر فروض الكفايات)

(**أقول . ربيع المدخلي .** : نعم إذا تحقق المقصود الشرعي برد هذا الواحد فقد برئت ذمة الباقين من المسلمين ، لكن إذا لم يتحقق المقصود الشرعي برد الواحد على المخالف بأن يعاند هذا المبتدع المردود عليه ، وبأن يوجد في

= وقال في (ص 73) : (ثالثا : لقد اعتبرت دخول الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في صفوف الإخوان المسلمين برهة من الزمن ثم تركه لهم تخليه عنهم وعن منهجهم عيبا من عيوبه ، وفرصة سنحت لك ولأمثالك من العاجزين عن الحجج المعقولة والمنقولة لتنتقدوه فأين حجتك الشرعية على أن من وقع في خطأ ما بمفرده أو مع جماعة ما بحسن نية أو غير ذلك ، ثم ترك الخطأ جملة وتفصيلا احتسابا لوجه الله راء رحمته سبحانه وخشية عقابه ، ثم حذر منه المسلمون ، أنه ارتكب محظورا يصح أن يلام عليه ؟! ، بل إنه يجب أن يشكر على تقديمه الهدى على الضلال وإيثاره الحق على الباطل والتماسه رضا الله بسخط الناس .

أين الفهم يا سرور للنصوص التي تدل على أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ، وأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ؟!)

وقال في الهامش : (المعروف أن دخول الشيخ ربيع في الإخوان أول الأمر كان لغرض شريف وهو ليدعوهم إلى تطبيق المنهج السلفي في الدعوة إلى الله وفي باب الجهاد والولاء والبراء ، بل وفي كل ما يأتي المكلف وما يذر من أمر الله ونهيه ومتابعة رسوله صلى الله عليه وسلم والتأسي به في قول وفعل واعتقاد وأدب) ا.هـ

قال العلامة ربيع المدخلي في كتابه (انقضاض الشهب السلفية على أوكار عدنان الخلفية) (ص 91) مبينا علة مخالطته للإخوان واشتغاله بالنظر في كتبهم : (وإليك نص كلامي من شريط (جلسة في مسجد الرضا) إبان أزمة الخليج:

سئل الشيخ ربيع المدخلي عن قراءة كتب الإخوان فإن من الناس من إذا قرأ كتبهم اتخذ منهم موقفاً.

فقال الشيخ: " أنا ابتليت بقراءة كتبهم، لكن أنا أميّز بين الحق والباطل، أنا في الظلال أنا قرأته، وأنا في الثانوي، وأعرف الأخطاء التي فيه، أعرفها والله وأنا في الثانوي، عرفنا أخطاءه في الصفات، أخطاءه في العلوم الكونية، أخطاءه في النواحي السياسية والاقتصادية، كلها عرفناها ونحن في الثانوي عرفناها.

ما أدري شبابنا إذا قرأوا هذه الكتب يميزوها وإلا لا يميزوها، والله نحن ميزناها ونحن في الثانوي.) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : كل ما تنفس ورجف به السرورية القطبية من إلصاق الاضطراب والتضارب بدعوة شيخنا ربيع المدخلي ، تسلكه الآن صعافقة فركوس مع الإمام القدوة بقية السلف .

الساحة أناس من أدعياء العلم يدعمون المردود عليه ويفرحون بردوده الظالمة الباطلة على ذلك العالم الراد للبدع والأباطيل ويوجد علماء ساكتون لم يبينوا خطأ وأباطيل المردود عليه ، بل يستغل المردود عليه هذا السكوت ويوهم الناس أن هؤلاء الساكتين معه ويؤيدونه ، ويوهمهم بأنه لو كان على الباطل لأدانوه ، فإنه حينئذ قطعا يجب على العلماء الساكتين أم يبينوا للناس الحق نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .[67]

ونصرة للحق وحسما لمادة الفتن والاختلاف التي نشأت عن السكوت أو التأييد المبطن لصاحب الباطل اللذين أديا إلى عدم تحقق المقصود الذي يسقط الحرج عن الباقين .

ولا يجوز أن يقال : فقد برئت ذمم الباقين .

فإذا لم يتحقق المقصود برد واحد أو عشرة من العلماء لم تبرأ ذمة بقية العلماء حتى ينهضوا أو ينهض منهم من يتحقق به المقصود وتنطفئ بهم الفتنة وبأن يظهر الحق للناس طلاب العلم والعوام كما يظهر لهم الباطل .

فالقول بتحقق المقصود والحال هذه والبلبلة والاضطراب الشديد قائمين أمر عجيب وأعجب منه قول القائل "فقد برئت ذمة العلماء "

وكان يجب على الدكتور إبراهيم والعلماء الساكتين وغيرهم أن يتحركوا لمواجهة الفتنة والفتن الضاربة أطنابها وأن يكون هذا الواقع المؤلم حافزا لهم على القيام بالواجب الكفائي .

ولا يبعد أن يكون سبب هذه الفتنة الكبيرة وما يترتب عليها هو سكوت الساكتين الذين يرفضون أن يقوموا بهذا الواجب الكفائي الذي لم يتحقق المقصود منه برد شخص واحد ، وتأمل فقه أهل السنة السابقين وقيامهم مجتمعين بهذا الواجب العظيم

قال الإمام ابن القيم في " مدارج السالكين " "372/1" في إنكاره على أهل البدع : " ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها ، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض ،وحذروا فتنتهم أشد التحذير وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان ، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد "..

فظهر بهذا أن مطالبة كثير من الطلبة المنتسبين إلى السنة للعلماء بيان موقفهم حق وصواب إن صح وجود هذه المطالبة ، وليس من الأخطاء ، وأن المخطيء هو من يخطؤهم ، وأن سكوت العلماء عند الحاجة أو الضرورة [68]

---

[67] قال الشيخ سعد الحصين في كتابه (الدعوة والدعاء) (ص 97) : (ادعى يحيى حسني . بلا بينة . أن الشيخ ابن باز والشيخ بكر أبو زيد والشيخ حمود الشعيبي أثنوا على سيد قطب ، والحقيقة أن ابن باز وبكر أبو زيد وأمثالهما من كبار علماء السنة لم يضيعوا أوقاتهم في الاطلاع على فكر سيد ، وليتهم فعلوا ليكفوا المسلمين شره .) .

ثم ذهب الشيخ سعد يقدم الحجج والنصوص عن الإمام ابن باز في رده وبيان حقيقة أقوال سيد قطب ، ولهذا قال الحصين لهذا يحيى حسني أنه قال هذه المقولة عن غير بينة .

وقال الإمام الذهبي في حق عباد بن يعقوب الرواجني المبتدع الشيعي عند ترجمته من (السير) منكرا على من احتج به : (ما أدري كيف تسمحوا في الأخذ عمن هذا حاله ؟! وإنما وثقوا بصدقه) ا.هـ

[68] تنبه يا أيها السني ، فهذه الرسالة موجهة إلى العلماء ، وإلى من يزن المصالح والمفاسد ، ويقدر الضرورة والحاجة ، ليس إلى من هب ودب ، ومن يصطاد في الماء العكر ، من الجهلة الصعافقة ، وأهل الأهواء والضلالة ، فهؤلاء إذا تكلموا في هذا الباب فغرضهم وقيامهم ما هو إلا لخدمة أسيادهم ، وإثارة الفتنة ، لا نصرة السنة .

يقول الشيخ ربيع المدخلي منتقدا هذا الصنف ، كاشفا غيرتهم المزيفة : (لو كانت صادقا في الغيرة على السنة وأهلها لشكرت لك ، وأشدت بموقفك هذا ، ولكنك مع الأسف الشديد أنت وحزبك من أشد المحامين عن أهل البدع والضلال ، ومن أشد المللمعين لرؤوس البدع والضلال) ، انظر كتاب (بيان فساد المعيار / حوار مع حزبي متستر) (ص 185) .

= وقال أيضا في نفس المصدر (ص 24 . 25) : (أنا لم أدع العصمة والكمال في شيء من أعمالي العلمية ولا غيرها. ولا ادعى هذا أحد من أهل العلم والعقل، فقد يقع العالم في الأخطاء والمخالفات الكثيرة للكتاب والسنة، فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية.

وقد يبحث عن حديث أو ترجمة رجل من مظانه من المصادر فلا يقف عليه فيعتذر، وقد يكون إماماً في فن من الفنون فتوجد له كبوات في فنه، فهذا سيبويه إمام في اللغة قد استدرك عليه ابن تيمية ثمانين خطأً، وكم من فقيه له أخطاؤه ؟ وكم من محدث ومفسر لهم أخطاؤهم الكثيرة.

وكل هذه الأخطاء لا تضر أصحابها ولا تحط من مكانتهم إذ لا يحط من مكانة الرجل إلا ارتكاب الكبائر أو اقتحام البدع وعداء أهل السنة، هذا هو منهج أهل السنة والجماعة، أما أهل البدع ولاسيما الحاقدون منهم فإنهم لحرصهم على إسقاط أهل السنة يفرحون بمثل هذه السقطات التي لا يسلم منها أحد، ظناً منهم أنهم قد ظفروا بما يحلمون به ويتمنونه انتقاماً لسادتهم الذين خرجوا عن منهج أهل السنة عقيدة وشريعة متعمدين لكثير مما خرجوا عنه.

فإذا ظفروا بشيء من الهفوات التي لا تضر جعلوها في مصاف البدع الكبرى وصوروها في صور الموبقات المهلكات، ولاسيما هذا النكرة فإنه لما عجز هو وسادته أن يجدوا لربيع ما يسقطه في مجال العقائد والمنهاج وهزموا في هذا المجال شر هزيمة، ذهبوا ينقبون فلم يجدوا إلا بعض الأخطاء مع سبق إصلاحي لجلها.

تلك الأخطاء التي يقع في أكثر منها بعض الأئمة ولا تضرهم، فطار المساكين بها فرحاً وضخموها وهولوا عليها بالعناوين الضخمة التي يصدق عليها المثل (يبنون من الحبة قبة) جاهلين أنهم ينادون على أنفسهم بهذا الأسلوب بأنهم أجهل الناس بمنهج أهل السنة والجماعة في الفرق بين ما يسقط وما لا يسقط.) ا.هـ

وقد صاح شيخنا على هذا الصنف في كم من المناسبة ، وحمل عليهم في كم من الكتابة ، وعلى رأسهم الحدادية والمميعة ، وهذان قد تناكح فولد لهم الابن البار الصعافقة ، فلا يجدوا مثله في الوفاء والتفاني في التشغيب على أهل السنة ، وإثارة الفتنة .

قال . نفع الله به الأمة . في كتابه (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 60 . 61) : (فمعالجة أمثال عدنان لمشاكل المسلمين لا تزيدهم إلا بلاءً ودماراً، فياويل الأمة إذا تصدى لهدايتها وإصلاحها من أمثال هذا الرجل، يتصدى لإصلاحها أمثال مشايخ العلم الموجودين ومن هو أكبر منهم كأمثال ابن تيمية، ونحن نتمنى أن يزيد الله العلماء الموجودين من العلم، يزيدهم العلم الكثير وأن يرزقهم الجاه والقبول لدى الأمة حتى ينتشر فيهم الحق والخير، وحتى ينكشف عنهم ما نزل بهم من الكوارث، وما نزلت بهم من البلايا.

أما هو فقد عرف منهجه، وعُرفت أخلاقه، وعرفت سيرته وعرفت مقاصده من خلال مواقفه وتصرفاته، ولاسيما إذا بُين له خطؤه، لا يعالج ولا يراجع العلماء على أسلوب المتواضعين، بل يراجع ذلك على أسلوب الاستهانة والتحقير وأسلوب التعالي والترفع، فيقول: هذه الفتنة ما غبرت ظفري، ولكنها غبرت المسلمين وغبرت المراكز الإسلامية.

ما شاء الله يا عدنان إلى أي درجة وصلت من القوة والعظمة والشجاعة، إنني أعتقد أنك لا تملك الحد الأدنى من القوة والشجاعة وإنك لترتعد من الإجابة على أضعف الأسئلة، فتقول غير مرة: أنا صعلوك أنا لي أطفال، ولكن السر في أن الفتنة لا تغبر ظفرك؛ لأنك مجند لإثارتها فهي تسرك وتفرحك ولا تضرك.

كيف تضع نفسك في هذه المنزلة العظيمة، وتضع العلماء في أخس المنازل، تحت اليهود والنصارى والمجوس، فلا علم، ولا تثبت، ولا ورع، ولا تقوى ولا، ولا، ولا، أمثل هذا الرجل يصلح لحمل العلم ونشره؟ – نسأل الله العافية–.

أعيد لك النصيحة يا عدنان، لقد والله تورطت تورطات كبيرة، في تقعيدك وفي محاربتك العلماء بهذا الأسلوب الذي لا يعرف حتى من أشد أهل البدع على أهل السنة، فنصيحتي لك مرةً أخرى أن تلزم بيتك، وتريح الناس والعلماء والسلفيين والمنهج السلفي من أفكارك وقواعدك الباطلة التي تحامي بها عن أهل البدع والضلال، وما أنشأتها إلا لهذه الأهداف شئت أم أبيت، وقد عرفنا ذلك – والحمد لله – ما نتهمك وإنما عرفنا ذلك من حرب طويلة ومن مواقف كثيرة ومن تقلبات ومن وعود كاذبة عرفها ربيع وغيره، ومن تصرفات سيئة، عُرفت عنك في بشاور، وعرفت عنك في غيرها، فافهم هذا واستفد منه فإنه خير لك.) ا.هـ

وقد أجاد وأفاد وأمتع الأمة في رسالته (سماحة الشريعة الإسلامية) ، و(هل يجوز السماح في الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات) ، في بيان هذا الأصل الذي يهدم إرجاف الحدادية والمميعة وأفرخهم الصعافقة ، ويكشف طيشهم .

= قال في (ص 96) : (وَا أسفا أن يتصدَّر فالح ورويبضاته للجرح والتعديل والتقعيد والتأصيل والتبديع والتضليل وللأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر والدعوة إلى الله , وهم من أبعد النَّاس عن العلم والبصيرة , ومن أجهل النَّاس بدرجات الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر فلا يُفرِّقون بين المشروع منها والمحرَّم ، فيتكلَّم أحدهم باسم الإسلام بغير علمٍ ولا بصيرةٍ فيكون ضرره عظيماً وشرُّه خطيراً.

وإنَّني لآمل في الدعاة إلى المنهج السَّلفي بعلم وبصيرة وحكمة أن يهتمُّوا بهذه الأصول التي قرَّرها الإسلام وقرَّرها علماء الإسلام ومنهم شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيِّم سكوتاً حينما يلزم السكوت ,وكلاماً حينما يلزم الكلام مراعاةً منهم للمصالح والمفاسد على منهج العلماء الراسخين والأئمة المهديين.) ا.هـ

وقال في رسالته (نصيحة أخوية إلى الأخ الشيخ فالح الحربي / الثانية) (ص 4) : (.. هب أنهم من العلماء ؟ , فهل إذا اكتفى شخص في ملمة نزلت به بعالم واحد في نظره من بين عشرات أو مئات العلماء، يثق به وبعلمه ودينه وإدراكه لمثل هذه المشكلة التي نزلت به وبغيره.

ألا ترى أنه بعمله هذا قد عمل بمقتضى قول الله تعالى: {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون }، لأنه رضي بالرجوع إلى من يعتقد أنه من أهل العلم، إن قلت لا يكفي هذا وأنه قد كذب الكتاب والسنة وكذب بالإسلام بالرجوع إلى واحد فقط فنقول: من سبقك إلى هذا القول والحكم من العلماء من الصحابة إلى عصرنا هذا؟!...

رابعاً:- أنت تعرف أن للشيخ ربيع عناية بالشباب في الجزائر من زمن قديم ولا يزال، وعلاقته بهم قوية وهو يهتم بمشاكلهم أكثر من غيره، وكثيراً ما يرجعون له لاسيما بعد موت العلماء الثلاثة ابن باز والألباني وابن عثيمين.

أستكثرت عليه بعد هذا أن ينتظر رأي ربيع ثقة به في قضية معينة؟، أو ما كان يجمل بك أن تبتعد عن هذه الحملة الشديدة التي لا ينبغي أن تقوم بها إلا على من رُجع إليه من أهل البدع والضلال؟.

أيا فالح أتعتبر أن من يرجع إلى ربيع مكذباً لله ولرسوله وللإسلام، ويكون قد حصر العلم في شخص واحد، وانتهى إلى ضيعة وصار مجنوناً؟.) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : تأمل يا أيها طالب العلم أن الشيخ ربيعا في هذا المقام لم يشترط في البيان وعند الرجوع في أمر النوازل ، والكلام في الرجال أن يكون من عشرات العلماء فضلا عن إجماعهم ، فهذا مما ينقض تشغيبات الحلبية المميعة التي اشترطت الإجماع في الجرح ، بل يكفي في ذلك الرجوع إلى عالم واحد تقوم به الحجة ، وتتبين به المحجة ، ويتم به المقصود الشرعي .

وإنما كان كلام شيخنا ربيع في نصيحته لإبراهيم الرحيلي في نحوض العلماء بالبيان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ردا على شروطه التعجيزية ، وتقيداته التميعية التي تخالف أصول الشريعة ، وعمل سلف الأمة ، هروبا من مواجهة الباطل ، بل تمييع قضايا السنة ، وإرادة الفتنة .

وقال في (نصيحة أخوية إلى الأخ الشيخ فالح الحربي/ الثانية) (ص 10) : (إن العلماء الفقهاء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص وأشياء مراعاة منهم للمصالح والمفاسد.

فقد يترتب على الكلام في شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه.

فقد سكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذكر أسماء المنافقين، ولم يخبر بأسمائهم أو بعضها إلا حذيفة، ومتى كان يصعد على المنبر ويقول فلا منافق، وفلان منافق.

كل ذلك مراعاة منه للمصالح والمفاسد.

وكان قتلة عثمان في جيش علي -رضي الله عنه-، وما طعن كبار الصحابة الباقين في علي رضي الله عنهم، ولا أحد من عقلاء التابعين، وما كانوا يركضون بالتشهير بعلي، والأحكام على هؤلاء القتلة، وكان ذلك منهم إعذار وإنصاف لعلي، لأنه لو أخرجهم من جيشه أو عاقبهم لترتب على ذلك مفاسد عظيمة، منها الحروب وسفك الدماء وما يترتب على ذلك من وهن الأمة وضعفها.

فهذا العمل منه من باب ارتكاب أدنى المفسدين لدفع أكبرهما.

وهذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لماذا لم يبينا عقيدة النووي وغيره، وأئمة الدعوة لم يبينوا عقيدة النووي وابن حجر والقسطلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم؟.

فلا تظن أن كل تصريح نصيحة ولا كل سكوت غشاً للإسلام والمسلمين...) ا.هـ

لبيان الحق يكون من كتمان الحق ومن الخطأ الكبير الذي تترتب عليه مفاسد وفتن وانقسام الناس إلى طائفتين أو طوائف يختصمون ويتهاجرون ..الخ) ا.هـ

تنبيه : هل الرد على المخالف لا يكون إلا من عالم راسخ مجتهد ؟

بما أننا في مقام بيان ما للعلماء من المنزلة والفضل في الرد على المخالف ، وأن ذلك من لسان بيانهم ، ومما ينبغي من أمانة علمهم ، هل رد الأخطاء والمخالفات لا ينحصر إلا فيهم ؟ أم هو يتجاوز إلى أن يشمل طلابهم ممن هم في أصقاع المعمورة ؟

اشترط الدكتور إبراهيم الرحيلي أن الرد لا يكون إلا من عالم راسخ في العلم !

قال العلامة ربيع المدخلي في رسالته (بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل والإخلال) (ص 49) مبينا صحة هذا الشرط ، ومدى تأثيره في الدعوة : (1 . يا حبذا أن يكون الرد من عالم راسخ صفاته كما ذكرت ، لكن استكمال هذه الصفات لا يجب في كل راد ، ولا يجب استكمالها في كل رد ، ولو اشترطنا ذلك في كل راد وكل رد لاستشرى الفساد واستولى على الأمة بأجمعها إلا النادر من الناس .

2 . يؤكد عدم صحة استكمال هذه الشروط أنك لا تجد في معظم بلاد الإسلام علماء سلفيين راسخين ويوجد فيها طلاب علم ، ومع ذلك فإنه قد نفع الله بهم في نشر التوحيد ودحض الشركيات والبدع والخرافات .

وأنا أسأل الدكتور إبراهيم إذا كان هناك بلد أو بلدان تنتشر فيها البدع والمنكرات ولا يوجد فيها عالم راسخ أو علماء راسخون تتوفر فيهم تلك الشروط ، ويوجد فيها طلاب علم قد قرؤوا " الأصول الثلاثة " ، و " كشف الشبهات " ، و " كتاب التوحيد" للإمام محمد بن عبد الوهاب ، وكتاب " الواسطية " ، و " الحموية : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، و " عمدة الأحكام " للإمام عبد الغني المقدسي ، أو " بلوغ المرام " للحافظ ابن حجر ، وتنتشر في بلادهم أو بلدانهم بدعة تعطيل صفات الله ، وبدعة القدر ، وبدعة الإرجاء ، وبدع الشرك بأهل القبور وغيرها من البدع ، ويكثر فيها شرب الخمر ، وتهتك النساء ، فهل يجب أن ينكروا هذه المنكرات في حدود علمهم أو يجب السكوت لأنهم ليسوا من العلماء الراسخين ...الخ

اعتقد أن الدكتور إبراهيم سيجيب بأنه يجب على هؤلاء الطلاب أن ينكروها ويغيروها في حدود علمهم وطاقتهم امتثالا لقول الله تعالى : { ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون }

وامتثالا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطيع فبلسانه فإن لم يستطيع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان") ا.هـ

قلت (ابن سلة) : إن ما قرره الشيخ ربيع المدخلي من بيان منزلة طلبة العلم في الدعوة إلى الله ، ووظيفتهم من مواجهة البدع وأهلها ، إذا تحصنوا بهذه الحصيلة العلمية القيمة من المتون وشروحاتها التي ذكرها الشيخ ، هو عين مقررات أئمة السنة الآخرين .

قلت (ابن سلة) : لك يا أخي القارئ أن ترجع رسالة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لشيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . من (مجموع الفتاوى) (28 / 121) ، فقد أجاد وأفاد في بيان آداب هذه الشعيرة العظيمة ، وسيتبن لك أن تقرير شيخنا ربيع لم يخرج عن ما بينه الإمام ابن تيمية ، ولله الحمد والمنة .

فكم سمعنا من الإمام محمد أمان الجامي . رحمه الله . في دروسه يوصي الشباب السلفي بالدعوة إذا تحملوا هذه المتون وشروحاتها

قال الشيخ أمان الجامي في شرحه (الأصول الثلاثة) (ص 46) مرشدا لطلاب العلم على تصحيح عقائد من ضل من المسلمين : (يحتاجون مراجعة الإيمان ويحتاجون تصحيح عقيدتهم ، وهذا ما **يجب على طلاب العلم اليوم أن يصححوا هذه العقائد ، العقائد المدخولة فيها كثير من الأخطاء ، أخطاء منتشرة في عقيدة عوام المسلمين في أكثر الأقطار الإسلامية يعيشون على هذه العقيدة إذا هم بحاجة إلى تصحيح عقائدهم ، وقبل أن تقوم عليهم الحجة ببيان الحق نرجو أن يعذروا ، لأنهم يجهلون أن هذه الأنواع من العبادة ، ويحسبون أن هذا العمل من محبة الصالحين ومن أنواع التوسل بالصالحين**) ا.هـ

وقال في كتابه (الإسلام في إفريقيا عبر التاريخ) (ص 45) مبينا (سير الدعوة الإسلامية في القارة الإفريقية) وأن أحد أيدي هذه الدعوة المباركة هم طلبة العلم ، قال : (ولقد لاحظنا في الدعاة السنيين روحا عالية ، وعزيمة ماضية ، وروح الجهاد ، والتضحية مع ما ينقصهم من الإمكانيات المادية والثقافية ، ولكنهم في الواقع أنشط وأصدق في دعوتهم من كثير من الذين يملكون الإمكانيات الضخمة مادية وثقافية ، والله المستعان .

ولك أن تتسأل هنا وعلي أن أجيبك ، لك أن تسأل : على يد من تم هذا التقدم الذي وصفته بالنسبة للدعاة السنيين ودعوتهم في بعض دول غرب إفريقيا ؟

الجواب : اشتركت عدة جهات في العمل المذكور .)

ثم ذكر منها قائلا : (أولا : صغار طلبة العلم من سكان القارة الذين عاشوا في الحرمين الشريفين برهة من الزمن ، وتتلمذوا على بعض المدرسين في الحرمين ، ثم رجعوا إلى بلادهم فبلغوا ما فهموه عملا بقوله تعالى : { فاقوا الله ما استطعتم } ، وقد عملوا بالقليل الذي علموه ، زادنا الله وإياهم من العلم النافع) ا.هـ

. سئل الإمام ابن عثيمين . رحمه الله .: ما رأيكم بمن يترك الدعوة بحجة التفرغ لطلب العلم، وأنه لا يتمكن من الجمع بين الدعوة والعلم في بداية الطريق؛ لأنه يغلب على ظنه ترك العلم إذا اشتغل بالدعوة، ويرى أن يطلب العلم حتى إذا أخذ منه نصيبًا اتجه لدعوة الناس وتعليمهم وإرشادهم؟

فأجاب بقوله: (لا شك أن الدعوة إلى الله تعالى مرتبة عالية ومقام عظيم؛ لأنه مقام الرسل . عليهم الصلاة والسلام . وقد قال الله تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [فصلت: 33] .

وأمر الله تعالى نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم أن يقول: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [يوسف: 108] .

ومن المعلوم أنه لا يمكن الدعوة بغير علم كما في قوله هنا: {عَلَى بَصِيرَةٍ} وكيف يدعو الشخص إلى شيء لا يعلمه ؟

ومن دعا إلى الله تعالى بغير علم كان قائلا على الله ما لا يعلم، فالعلم هو المرتبة الأولى للدعوة.[69]

---

[69] نوصي شباب الأمة في بادئ طلبهم للعلم ، أن ينظروا في كتابي الإمام ابن عثيمين (كتاب العلم) ، و (شرح حلية طالب العلم) ، فهذان الكتابان فيهما آداب الطلب ، وطريقة التحصيل ، وبيان المتون التي تدرس في جميع مراحل الطلب ، مع تقسيم هذه المراحل للمبتدئ والمتوسط والمنتهي ، طالب العلم لا يستغني عن هذين الكتابين ، فهما غنيمة ومنحة للأمة الإسلامية في هذا العصر ، ولله الحمد والمنة .

ويمكن الجمع بين العلم والدعوة في بداية الطريق ونهايته، فإن تعذر الجمع كان البدءُ بالعلم؛ لأنه الأصل الذي ترتكز عليه الدعوة، قال البخاري –رحمه الله– في صحيحه في الباب العاشر من كتاب العلم: باب العلم قبل القول والعمل واستدل بقوله تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ} [محمد: 19] قال فبدأ بالعلم.

ومن ظن أنه لا يمكن الجمع بين العلم والدعوة فقد أخطأ، فإن الإنسان يمكنه أن يتعلم ويدعو أهله وجيرانه وأهل حارته وأهل بلدته وهو في طلب العلم.

والناس اليوم في حاجة بل في ضرورة إلى طلب العلم الراسخ المتمكن في النفوس المبني على الأصول الشرعية، وأما العلم السطحي الذي يعرف الإنسان به شيئًا من المسائل التي يتلقاها كما يتلقاها العامة دون معرفة لأصولها وما بنيت عليه فإنه علم قاصر جدًّا لا يتمكن الإنسان به من الدفاع عن الحق وقت الضرورة وجدال المبطلين.

فالذي أنصح به شباب المسلمين أن يكرسوا جهودهم لطلب العلم مع القيام بالدعوة إلى الله بقدر استطاعتهم وعلى وجه لا يصدهم عن طلب العلم؛ لأن طلب العلم جهاد في سبيل الله تعالى، ولهذا قال أهل العلم: إذا تفرغ شخص قادر على التكسب من أجل طلب العلم فإنه يعطى من الزكاة؛ لأن ذلك من الجهاد في سبيل الله بخلاف ما إذا تفرغ للعبادة، فإنه لا يعطى من الزكاة؛ لأنه قادر على التكسب.) [70]

قال الإمام بشير الإبراهيمي . رحمه الله . : (تقسم مواد التعليم العربي الابتدائي في مدارس جمعية العلماء، المفضلة في هذا البرنامج، على ست سنوات متوالية، هي المراحل الأولى في عمر التلميذ الناشئ، ويحصل حين يتجاوزها بنجاح على شهادة تسمّى "شهادة التعليم العربي الابتدائي"، صحيح التأدية للقراءة، طيّع اليد والقلم بالكتابة، محصلًا لمبادئ الدين الإسلامي علمًا وعملًا، ولمبادئ التاريخ الإسلامي الذي هو جزء من الدين، وأول تلك المبادئ، السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين وذوي الآثار الخالدة في الإسلام من الصحابة والتابعين. ويحفظ في هذه المراحل أجزاء من القرآن حفظًا متقنًا مع فهم المفردات الغريبة وخلاصة المعنى، ومبادئ التجويد دراية، بكيفية تؤهّله للتوسع في هذه المواد وبلوغ الدرجات العليا فيها إن لم ينقطع عن التعليم. فإن انقطع عن التعليم استطاع، بمعونة حظه من العربية أن يبلغ ما شاء بالدراسة والمطالعة، لأنه يقرأ قراءة صحيحة، ويفهم فهمًا صحيحًا، وخرج– على الحالين– برأس مال عظيم من دينه وفضائل دينه، وقوميته ولغته وتاريخه. ونتيجة هذا أن يكون عضوًا حقيقيًا من أمّته، صالحًا للحياة لها وبها ومعها، نافعًا محبًّا محبوبًا، حريصًا على ذلك، عاملًا له، داعيًا إليه. وهذه هي الغاية من التربية الصالحة، والتعليم النافع.) [71]

قلت (**ابن سلة**) : هؤلاء الطلبة جنود الإسلام ، وثمرة الأعلام ، وحملة الأقلام ، يريد جنود الشيطان ، ودعاة النيران كسر أقلامهم وتثبيطهم وصرفهم عن مهنتهم الشريفة ، ووظيفتهم النبيلة التي سار عليها سلفهم الصالح ، وشرفهم الله تعالى بها ، أهل الفساد والانحراف ينزعجون من الردود ، ومن إقامة شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنها تكشف شهرتهم المزيفة ، وتقطع مآكلهم ومشاربهم ، وتبين ما هم عليه من الانحراف في العقيدة والمسلك ، وتسد بينهم وبين الوصول إلى شباب الأمة ، ولهذا عدوا كشف زيفهم من قبيل تتبع العثرات ، وعدم النصيحة !، مع أن ذلك من الجهاد المحمود ، ومن حماية السنة .

---

70) (كتاب العلم) (ص 169)

71) انظر (آثار الإمام) (2 / 109)

قال الإمام محمد تقي الدين الهلالي . رحمه الله . في كتابه (الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة) (ص 61) في رده على بعض المتصوفة : (فلما رآني جردت السيف في الدعوة إلى التوحيد ومحاربة البدع ذمني في دروس وعظه ، فهجوته بثلاث قصائد ، وهي التي أقضت مضجعه ، ومن عادتي إذا أردت أن أهجو أحدا أن أبحث عن عيوبه التي يؤلمه نشرها وسماعها ، فأنظمها في سلك القصيدة ، ولا أقتصر على الشتم المجرد ، لأن ذلك لا يؤلم كثيرا ، ولا عبرة بقول من قال : أحسن الشعر أكذبه ، بل أحسن الشعر أصدقه) ا.هـ

. سئل الإمام ربيع بن هادي المدخلي : شيخنا من الأمور التي صارت تروج وصارت عطفا على السلفيين ، هي أقوام يدعون وجوب النصيحة قبل التحذير ، فهل من قول منكم شيخنا في هذا الباب ؟

فأجاب : (أجبت على هذا السؤال سلفا . بارك الله فيك . ، وهذه الأصناف ابتلينا بها فتجد الإنسان يشيع الأباطيل والأكاذيب والافتراءات على الآخرين بالأعيان وبالعموم ، وإذا وجهت له نصيحة أو نقد أو شيء قال : لماذا ما حذروني ؟ ولماذا ما نصحوني ؟ ولماذا ما بينوا لي ؟

علل فاسدة ، نحن نطلب من هؤلاء أن يتوبوا إلى الله وأن يرجعوا إلى الحق بكل أدب وتواضع ، وأن يتركوا مثل هذه التعاليل ، هب أن هذا أخطا وما تكلم ، وما نصحك ، ارجع إلى الحق وبعدها عاتبه ، أما تشيع في الناس وتتمادى في باطلك وفي أخطائك وتقول : لما فعلوا ، وفعلوا ، كلام فارغ .

على المؤمن أن يرجع إلى الله . تبارك وتعالى . ويقبل النصيحة الخفية والواضحة) ا.هـ [72]

. وقال العلامة محمد بن هادي المدخلي في محاضرته (تناقضات المخالفين) : (يجب الستر على صاحب الغلط بأن لا يكون معروفا بالبدعة ، وبمخالفة السنة ، ولا بكثرة الشذوذات ، ولم يشتهر عنه القول ولم يذاع ، وإنما صار بينه وبين إخوانه ، أو بعض من تناقش معه ، أو كان من ذوي المروءات ، أو كان من ذوي يناقش على الحدة والإنفراد ، نعم نقول :" ما بال أقوام " .. حصلت النصيحة ، وحصلت الإرشاد والتوجيه والتصحيح وبيان الغلط ، وحُفظ لصاحبه ما تعرفون .

أما الثاني : حينما يشتهر بمخالفته ، ويذيعها بين الناس ، وينتصر لها ، وزيادة على ذلك يدعو إليها ، هذا كيف يحذره الناس ؟!

لابد أن يقال في هذا ، هذا فلان فاحذره ، وقد كان السلف . رحمهم الله . يفعلون ذلك ، بل بعضهم كان يطوف على الكعبة ويقول : فلان كذاب احذروه ، فلان وضاع احذروه ، حتى يشتهر هذا في أهل الجمع وينتشر ، والقصد من ذلك حمية سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولو فرضنا وتنازلنا وسلمنا جدلا أن في هذا تشهيرا ، لكانت المفسدة التي فيه أقل من أختها ، وهي الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسبة شيء إلى الدين ليس منه ، فأيهما أعم منكرا ؟

لاشك أن هذا أعظم ، فلو فرضنا أن هذه مفسدة ، لقلنا : إن هذا من باب ارتكاب أدنى المفسدتين لدرء العظمى) ا.هـ

واعلم . رحمك الله . أن منصب الرد على المخالف . وبيان مقالات أهل الباطل ليس لكل من هب ودب ، بل هو منصب أهل العلم والعدل وممن عرف بالسنة والاستقامة ، وبهذا نعرف انحراف عبد المجيد جمعة إذ نصب بعض الجهلة للدعوة ، وللرد على المخالف ، وذلك قوله في عثماني الإدريسي : (قرأت له بعض تغريداته فيبدو

---

[72]) فتاوى فضيلة الشيخ ربيع المدخلي) (1/271، 272)

من خلال أسلوبه ، والأسلوب هو الرجل ، ويعرف الرجل من أسلوبه أن له موقفا مشرفا جدا صادعا بالحق ، وجريئا في القول به ، مناصرا للمنهج السلفي ، غصة في حلوق الصعافقة والإخوان ، عجز عن القيام بمثله بعض من ينتسب إلى السلفية ممن غابت أقلامهم ، وهمست أصواتهم في نصرته ، والذب عن أعراض العلماء والمشايخ ...)

قلت (ابن سلة) : انظر إلى هذا الثناء والمدح لهذا الجبل العلامة الناقد المجاهد الشجاع ، والقلم الصلب القوي !!

هذا الكلام لا يقال ويطلق إلا على مشايخ الإسلام ، وأئمة الجرح والتعديل مثل مالك ويحي بن معين وأحمد والدارقطني وابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن حجر ومحمد بن عبد الوهاب وابن باز والألباني ومقبل الوادعي وربيع المدخلي ، ولكن المخذول عبد المجيد جمعة أطلقه على غلمانه وصبيانه لغرض في نفسه !

هذا الإدريسي نكرة جويهل اشتهر في وسائل التوصل بتتبع صفحات الحكومة وجهاتها والتشغيب عليها ، وهو يجهل من هو الإمام ربيع المدخلي ، فكيف به أن يعرف مشايخ السنة الآخرين ؟ وكيف به يعرف أصول العلم ومتونه ، ومسائله ؟! من أين نزلت عليه ؟! وهو يقر بأنه من عامة الناس .

هذا المرجف المعتوه حليق اللحية المبنطل ظهر فجأة في بؤرة فتنة عبد المجيد جمعة ، يدعي السلفية وهو يسلك مسالك الخوارج في التشغيب والمظاهرات ، ويخوض في نوازل الأمة بالعمى والجهل المركب ، فالحق والأولى والعدل أن نقول :أن غلمان وصبيان عبد المجيد جمعة من الصحفيين وأصحاب القنوات هم الصعافقة لما عرف عنهم من الجهل والفتن .

عبد المجيد جمعة يقصد بالعلماء في رسالته هذه هم : فركوس ، وهو ، وسنيقرة ، وإلا فالإمام ربيع المدخلي ، وعبيد الجابري عندهم : (**مطعون في بطانتهم ، وربيع كبر في السن ، وعبيد لا يبصر ، وهم ليسوا عبيدا لعبيد ، وأن منشأ الفتنة هو عبيد ، وأن ربيعا تكلم في كم من عالم** ...) !!

فهذه هي صورة ومنزلة الشيخين عند صعافقة عبد المجيد جمعة .

هكذا جمعة الفتان يدفع بالطائشين لإثارة الفتن ، ويسلك مسالك الحدادية في طعنه في علماء السنة وأقلامها ، ويرى أنهم سكتوا وجبنوا ، كما كان يرى فالح الحربي من أمرهم ، وكذا يرى رائد المهداوي أشرهم !

على كل حال ، أهل السنة لما يقررون أصل الرد على المخالف ، وانتقاد الأخطاء ، فلا ينصحون به كل أحد ، بل هو يفتقر إلى ضوابط وشروط لو رعيت وأخذ بها لسلم أهل السنة والساحة من الغوغاء والجهلة والصعافقة ، وعرف قدر أنفسهم ، وحسم مادة الخلاف ، ويبقى بين أهل العلم يعالج

قال الشيخ ربيع المدخلي في محاضرته (الرد على أهل البدع جهاد) لما سئل :" هل ينقم على السلفيين اشتغالهم بالردود بدعوى أنهم لا يهتمون بالعلم ؟"

فكان مما أجاب عنه : (الجاهل كيف يرد على أهل الباطل ، لا يرد عليهم ويدحض أباطيلهم إلا بالعلم ، قال الله ـ تبرك وتعالى ـ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ، قال السلف ـ رحمهم الله ـ ، قال مالك ، قال الأوزاعي ، قال فلان ، من أقوال التي تنبثق من كتاب الله ـ تبارك وتعالى ـ ومن سنة رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ

والرد على أهل البدع جهاد ، أفضل من الضرب بالسيوف ، وضرب بدع الإسلام خطير جدا ، لأنه لو سكت الناس عن الرد على أهل الأهواء لضاع الدين كما ضاع دين أهل الكتاب ، فإنهم حرفوا وبدلوا وميعوا ، وما كان هناك من ينكر ويحارب هذا التبديل ، البدع تحريف لدين الله وإفساد لدين الله وإفساد للأمة .

والذي يرد هذا الفساد إنما هو مجاهد لإعلاء كلمة الله ، ولحماية دين الله ، ولحماية هذه الأمة من ضياع دينها فيبين بالعلم والحجة والبرهان ، ويدعو إلى ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، يتذرع إلى حماية دين الله ، ونشره في المسلمين وغيرهم بكل ما يستطيع من الوسائل ...

فيا أخوتاه تعلموا العلم ، يعني كتب العلم هي جانب من جوانب العلم المهم .. ما يقوله أهل الأهواء عن أهل السنة أن شغلتهم الردود ! غير صحيح ، بل هم مشتغلون بالعلم لنافع ، ثم يردون على أهل الأهواء والبدع عند الحاجة إلى ذلك ، وهذا شرف لهم ، لأن هذا من باب النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وسير منهم على طريقة السلف في حماية دين الله) ، انظر (فتاوى فضيلة الشيخ ربيع المدخلي) (264/1 . 267)

قلت (**ابن سلة**) : قد أجاد وأفاد شيخنا ربيع المدخلي ، وجاء بكلام جامع نافع في بيان ضوابط الرد على المخالف ، مما يدل أنه لا يتقلد هذه المنزلة ، ويكون من أهل هذه الفضيلة إلا من جمع الإخلاص ، والعلم ، والعدل ، وأن يقرر الحق بالسنة لا بالبدعة .

الشروط التي ينبغي مراعاتها عند الرد على المخالف :

الإخلاص [73]: هذا الشرط لابد منه في جميع الأعمال والأقوال فلا تصح العبادة إلا به ، ومنها : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والرد على المخالف ، فلا ينهض إلا لحماية الإسلام ، وإعلاء كلمة الله تعالى ، لا حمية لشيخه أو جماعته أو حزبه ، ونيات الناس في هذا المقام تتفاوت ، لا يطلع على مراتبها إلا الله تعالى ، فمن السفه والجهل أن يتهم النيات ، ويتألى على الله ، كما نرى من الحزبية المميعة وأهل الأهواء يتهمون أهل العلم والسنة بأنهم عبيد الحكام ، وعملاء أسيادهم وأنهم يتزلفون لهم ، وأنهم يريدون المناصب ، ويريدون الشهرة ، ويريدون إقصاء الدعاة ، وإلى غير ذلك من قاموس الاتهامات .

قال العلامة ابن النجار في (شرح الكوكب المنير) (4 / 361) ناقلا كلام أبي محمد الجوزي في بيان آداب المناظرة : (أَوَّلُ مَا تَجِبُ الْبُدَاءَةُ بِهِ : حُسْنُ الْقَصْدِ فِي إظْهَارِ الْحَقِّ طَلَبًا لِمَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ آنَسَ مِنْ نَفْسِهِ الْحَيْدَ عَنْ الْغَرَضِ الصَّحِيحِ فَلْيَكُفَّهَا بِجَهْدِهِ، فَإِنْ مَلَكَهَا، وَإِلاَّ فَلْيَتْرُكْ الْمُنَاظَرَةَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ)

---

[73]) قال إبراهيم الرحيلي : (ومن لوازم الإخلاص فيه : أن يحب هداية المخالف ورجوعه للحق ...) !

قال العلامة ربيع المدخلي في رسالته (بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل والإخلال) (ص 45) : (2 . أكثرت من الشروط والضوابط ، ولم تسق الأدلة على مشروعيتها أو وجوبها ، ولم تنقل عن الكتاب والسنة ولا عن أئمة الإسلام هذه الشروط والضوابط ، والله يقول : { قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين } [البقرة : 111]

وهذا الإكثار من الضوابط والشروط مما يفرح به أهل الأهواء ويثبط كثيرا من أهل السنة .

نعم الإخلاص والتجرد يجب أن يكونا في كل عمل يتقرب به إلى الله ، وينبغي أن يحب الراد للمردود عليه الهداية والرجوع إلى الحق ، ولكن ذلك لا يجب ولا هو من لوازم الإخلاص ، فحتى الرسل الكرام . عليهم الصلاة والسلام . لا يرون أن ذلك من لوازم الإخلاص ، ولا من واجبات دعوتهم .)

قال الإمام الشافعي . رحمه الله . : (ما كلمت أحدا قط إلا وأحببت أن يوفق ويسدد ويعان ، وما كلمت أحدا قط إلا ولم أبال بين الله الحق على لساني أو لسانه) ، انظر (الفقيه والمتفقه) (26/2) .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي . رحمه الله . في (الفرق بين النصيحة والتعيير) (ص 31) معلقا على كلام الإمام الشافعي : (وهذا يدل على أنه لم يكن له قصد إلا في ظهور الحق ، ولو كان على لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه ، ومن كانت هذه حاله ، فإنه لا يكره أن يرد عليه قوله ، ويتبين له مخالفته للسنة ، لا في حياته ولا بعد مماته ،وهذا هو الظن بغيره من أئمة الإسلام الذابين عنه ، القائمين بنصره من السلف والخلف ، ولم يكونوا يكرهون مخالفة من خالفهم . أيضا . بدليل عرض له ، ولو لم يكن ذلك الدليل قويا عندهم بحيث يتمسكون به ، ويتركون دليلهم له)

قال العلامة الفقيه عبد الرحمن السعدي . رحمه الله . في (الفتاوى) (ص 47 . 48) : (يعجبني ما وقع لبعض أهل العلم ، وهو أنه كتب له إنسان من أهل العلم والدين ينتقده انتقادا حارا في بعض المسائل ، ويزعم أنه مخطئ فيها ، حتى أنه قدح في قصده ونيته ، وادعى أنه يدين الله ببغضه بناء على ما توهم من خطئه ،

فأجاب المكتوب له :

يا أخي ، إنك إذا تركت ما يجب من المودة الدينية ، وسلكت ما يحرم عليك من اتهام أخيك بالقصد السيئ. على فرض أنه أخطأ . وتجنبت الدعوة إلى الله بالحكمة في هذه الأمور ، فإني أخبرك قبل الشروع في جوابي لك عما انتقدتني عليه ، بأني لا أترك ما يجب علي من الإقامة على مودتك ، والاستمرار على محبتك المبنية على ما أعرفه من دينك انتصارا لنفسي ، بل أزيدك بإقامة العذر لك في قدحك في أخيك بأن الدافع لك على ذلك قصد حسن ، لكن لم يصحبه علم يصححه ، ولا معرفة تبين مرتبته ، ولا ورع صحيح يوقف العبد عند حده الذي أوجبه الشارع عليه ، فلحسن قصدك عفوت لك ما كان منك لي من الاتهام بالقصد السيئ .

فهب أن الصواب معك يقينا ، فهل خطأ الإنسان عنوان على سوء قصده ؟!

فلو كان الأمر كذلك لوجب رمي جميع علماء الأمة بالقصود السيئة ! ، فهل سلم أحد من الخطإ ؟! ، وهل هذا الذي تجرأت عليه إلا مخالف لما أجمع عليه المسلمون من أنه لا يحل رمي المسلم بالقصد السيئ إذا أخطأ ؟! والله تعالى قد عفا عن خطإ المؤمنين في الأقوال والأفعال ، وجميع الأحوال) ا.هـ

العلم الصحيح : هذا أصل في الرسالة ، وهو شرط في صحة القول والعمل ، قال الله تعالى : {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الإنسان مَا لَمْ يَعْلَمْ} [العلق :5.1]

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي في (أضواء البيان) (9 / 12) عند تفسير هذه السورة : (وقد قال عنها شيخ الإسلام ابن تيمية:إنها وأمثالها من السور التي فيها العجائب ، وذلك لما جاء فيها من التأسيس لافتتاحية تلك الرسالة العظيمة ولا تستطيع إيفاءها حقها عجزا وقصورا.)

وقال أيضا (9 / 15) : (وتلك المسائل الثلاث هي الأصول في الرسالة وما بعدها دلالة عليها فالأمر بالقراءة تكليف لتحمل الوحي ، و{بِاسْمِ رَبِّكَ} بيان لجهة التكليف ، و{الَّذِي خَلَقَ} تدليل لتلك الجهة أي الرسالة والرسول والمرسل مع الدليل المجمل ، ولا شك أن المرسل إليهم لم يؤمنوا ولا بواحدة منها ، فكان لا بد من إقامة الأدلة على ثبوتها بالتفصيل.) ا.هـ

وقال الإمام البخاري في صحيحه ("باب العلم قبل القول والعمل"، لقول الله تعالى :{فاعلم أنه لا إله إلا الله}، فبدأ بالعلم)

قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (201/1) : (قال ابن المنير : أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبران إلا به ، فهو متقدم عليهما ، لأنه مصحح للنية المصححة للعمل)

وقال أيضا عند شرحه حديث " إنما الأعمال بالنيات " (20/1) : (واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرف الحكم ، لأن فيه أن العمل يكون منتفيا إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشيء إلا بعد معرفة حكمه) ا.هـ

قد عد " العلم " أصلا من أصول الدعوة السلفية ، فلا يقتحم باب الدعوة ، ويتحمل الرد على المخالف إلا بتوفره ، والتحلي به ، وإلا من دخل ميدان الدعوة بدون التسلح بالعلم فهذا سيفسد أكثر ما يصلح [74]، وما أصل فتنة الصعافقة ومادتها ، إلا من هذا التخريب ، فإن أصحابها دخلوا ميدان الدعوة ، والكلام في النوازل ، والتصدي للمخالف بدون علم وأدب .

قال الإمام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل) (3 / 374) : (وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضل كما ينهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجا قويا من علوج الكفار فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة)

وقال في (مجموع الفتاوى) (9 /253 . 254) : (وَالْعَجَبُ مِنْ قَوْمٍ أَرَادُوا بِزَعْمِهِمْ نَصْرَ الشَّرْعِ بِعُقُولِهِمْ النَّاقِصَةِ وَأَقْيِسَتِهِمْ الْفَاسِدَةِ . فَكَانَ مَا فَعَلُوهُ مِمَّا جَرَّأَ الْمُلْحِدِينَ أَعْدَاءَ الدِّينِ عَلَيْهِ فَلَا الْإِسْلَامَ نَصَرُوا وَلَا الْأَعْدَاءَ كَسَرُوا .)

العدل والإنصاف : ما قامت السموات والأرض إلا بالعدل الذي هو صراط الله تعالى ، و" أن الله يأمر بالعدل والإحسان "، فما ظهر الظلم والجور في الأرض ، وتأسست مناهج الكفر والبدع إلا بالانصراف عن الصراط المستقيم ، ومجانبة العدل .

قال الإمام ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية) (2 / 199) : (والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق وألا نقول عليه إلا بعلم وأمرنا بالعدل والقسط فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلا عن الرافضي قولا فيه حق أن نتركه أو نرده كله بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق) ا.هـ

وقال الإمام ابن القيم في (شفاء العليل) (ص 51) مبينا ما اتصف به أهل السنة من العدل والإنصاف مع جميع الطوائف : (فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه ، وهم براء من باطلهم ، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه ، ونفى باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه .

فهم حكام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق ، ولا يردون حق طائفة من الطوائف ، ولا يقابلون بدعة ببدعة ، ولا يردون باطلا بباطل ، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا

[74]) قال الأمام محمد بن عبد الوهاب . رحمه الله . في رسالته (كشف الشبهات) : (والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء هؤلاء المشركين ، كما قال تعالى :{ وإن جندنا لهم الغالبون}[الصافات :173] ، فجند الله هم الغالبون بالحجة واللسان ، كما أنهم الغالبون بالسيف والسنان ، وإنما الخوف على الموحد الذي يسلك الطريق ، وليس معه سلاح) ا.هـ

فيهم ، بل يقولون فيهم الحق ويحكمون في مقالاتهم بالعدل ، والله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف فقال : { فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم } ، فأمره سبحانه أن يدعو إلى دينه وكتابه وأن يستقيم في نفسه كما أمره ، وأن لا يتبع هوى أحد من الفرق ، وأن يؤمن بالحق جميعه ولا يؤمن ببعضه دون بعض ، وأن يعدل بين أرباب المقالات والديانات ، وأنت إذا تأملت هذه الآية وجدت أهل الكلام الباطل وأهل الأهواء والبدع من جميع الطوائف أبخس الناس منها حظا وأقلهم نصيبا ، ووجدت حزب الله ورسوله وأنصار سنته هم أحق بها وأهلها وهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : من تمام إقامة هذا الباب والذي يستحسن عند أولي الألباب الأمانة والأناة والتثبت والتوثيق عند العتاب .

جاء في كتاب (فن الحوار) (ص 80) : (وكما أنه يطلب منك الأمانة في العرض والتوثيق ، فإن الرغبة في تفنيد أوهام المخالف أو أخطائه تدعوك إلى الاطلاع أولا على مصادره ، والتعرف على أدلته ، فإن تقصيرك في هذا يبدو وكأنه قصور في أدلتك على ما تدعو إليه من حق ، فعليك أن تدرك هذه الحقيقة ، وأن تعلم أنه عندما يكون المخالف أعلم منك بتخصصه الذي يلزمك الاطلاع عليه ، كي ترد قوله من خلاله ، فإنه سينكشف له ضعف اطلاعك على تخصصه ، ولعله بعد ذلك أن ينخدع بهذا ، فيقيل ضعفك هذا على ضعف منك يتخيله في إدراكك صواب ما تدعو إليه ، فتكون أنت فتنة له) ا.هـ

قال الإمام ابن حبان . رحمه الله . في (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء) (ص 216) : (الرافق لا يكاد يسبق ، كما أن العجل لا يكاد يلحق ، وكما أن من سكت لا يكاد يندم ، كذلك من نطق لا يكاد يسلم ، والعجل يقول قبل أن يعلم ، ويجيب قبل أن يفهم ، ويحمد قبل أن يجرب ، ويذم بعد ما يحمد ، يعزم قبل أن يفكر ، ويمضي قبل أن يعزم ، والعجل تصحبه الندامة ، وتعتزله السلامة ، وكانت العرب تكنى العجله أم الندامات)

إقامة الحق وظهوره ونصرته لا يكون إلا بالسنة : تستمد السنة حياتها وقوتها إلا بمراعاة هذا الشرط ، فالإخلال به منفذ تسلط أهل الباطل على أهل السنة ، وانتشار البدع في الأمة ، بل لم ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق ، وقد قرر أعلام السنة ، أن السنة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين ، أما من خرج عنها طمع فيه الأعداء من أهل البدع والمناوئين ، وانكسرت به السنن .

قال الإمام ابن القيم في رده على المتكلمة المعطلة العقلانيين : (إن هؤلاء لم يكفهم أن سدوا على أنفسهم باب الرد على أعداء الإسلام بما وافقوهم فيه من النفي والتعطيل حتى فتحوا لهم الباب وطرقوا لهم الطريق إلى محاربة القرآن والسنة ، فلما دخلوا من بابهم وسلكوا من طريقهم تحيزوا معهم وصاروا جميعا حربا للوحي ، وادعوا أن العقل يخالفه ، ولا يمكن الرد على أهل الباطل إلا مع أتباع السنة من كل وجه ، وإلا فإذا وافقها الرجل من وجه وخالفها من وجه طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالفها فيه واحتجوا عليه بما وافقهم فيه من تلك المقدمات المخالفة للسنة .

ومن تدبر عامة ما يحتج به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحق منهم وجد حجتهم إنما تقوى على من ترك شيئا من الحق الذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه ، فيكون ما تركه من الحق أعظم حجة للمبطل عليهم ،

ويجد كثيرا من أهل الكلام يوافقون خصومهم على الباطل تارة ويخالفونهم في الحق تارة فيتسلطون عليهم بما وافقوهم فيه من الباطل وبما خالفوهم من الحق .

وليس لمبطل بحمد الله حجة ولا سبيل بوجه من الوجوه على من وافق السنة ولم يخرج عنها حتى إذا خرج عنها قدر أنملة تسلط عليه المبطل بحسب القدر الذي خرج به عن السنة ، فالسنة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين ، وصراطه المستقيم الذي من سلكه كان إليه من الواصلين ، وبرهانه المبين الذي من استضاء به كان من المهتدين ، فمن وافق مبطلا على شيء من باطله جره بما وافقه منه إلى نفي باطله

وقد ضرب بعض أهل العلم لذلك مثلا مطابقا فقال :

مثل الحق مثل طريق مستقيم واسع وعلى جنبيه قطاع ولصوص وعندهم خواطئ قد ألبسوهن الحلي والحلل وزينوهن للناظرين ، فيمر الرجل بالطريق فيتعرضن له فإن التفت إليهن طمعن في حديثه فألقين إليه الكلام ، فإن راجعهن وأجابهن دعينه إلى الذبح ، فإذا دخل عرين الموت صار في قبضتهن أسيرا أو قتيلا فكيف يحارب قوما من هو أسير في قبضتهم قتيل سلاحهم ، بل يصير هذا عونا من أعوانهم قاطعا من قطاع الطريق .

ولا يعرف حقيقة هذا المثل إلا من عرف الطريق المستقيم وقطاع الطريق ومكرهم وحيلهم وبالله التوفيق وهو المستعان) انظر كتاب (الصواعق المرسلة) (ص 1254 . 1256) .

قال الإمام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل) (3 / 374) : (لا بد أن تحرس السنة بالحق والصدق والعدل كما لا تحرس بكذب ولا ظلم ، فإذا رد الإنسان باطل بباطل وقابل بدعة ببدعة كان هذا مما ذمه السلف والأئمة)

وقال في (الاستقامة) (178/2) : (الطرائق المبتدعة كلها يجتمع فيها الحق والباطل)

وقال في (مجموع الفتاوى) (35 / 190) : (وَلَا يُنْفَقُ الْبَاطِلُ فِي الْوُجُودِ إلَّا بِشَوْبِ مِنْ الْحَقِّ ؛ كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَبَّسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ بِسَبَبِ الْحَقِّ الْيَسِيرِ الَّذِي مَعَهُمْ يُضِلُّونَ خَلْقًا كَثِيرًا عَنْ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَيَدْعُونَهُ إلَى الْبَاطِلِ الْكَثِيرِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ .) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : فتنة الحدادية والمميعة وأفراخهم الصعافقة قائمة على ترويج باطلهم وتقريره في قالب الحق ، ويدعون أنهم أنصار السنة منافحون عنها ممن يتصدى لأعدائها ، ولكن مقولتهم سم في العسل ، وقد تسلسل باطل أهل الكلام والمستشرقين والخوارج على ألسنتهم ، وراج في المجتمعات المسلمة بأقلامهم .

الوجه الخامس : نجد من الحزبية التي ينطوي تحت مظلتها السرورية والحدادية والحلبية والصعافقة مبالغة كبيرة للطعن في بطانة الأئمة ، فما من إمام من أئمة السنة إلا وطعن في بطانته :

1 . طعنوا في بطانة الإمام ابن باز .

2 . وفي بطانة الإمام الألباني ، وقالوا عنها : فيها دخن [75]

---

75) ذكر هذا علي الحلبي في (التعريف والتنبئة) (ص 21. 22) وردها بقوله : (هل جهل الشيخ ذلك عنهم أم عرفه منهم ؟ وماذا كان موقفه تجاههم ؟ وما مدى تأثير هذا على الشيخ وجودا وعدما ؟ و ..و ..)

قلت (**ابن سلة**) : وهذه الأسئلة نوجهها ونردها على الحلبي الذي طعن في بطانة أئمة السنة ، ونكررها اليوم ونرسلها إلى الصعافقة التي شكرت سابقا ردود أهل السنة في رد فرية الحلبي هذه ، ونقول : ما مدى تأثير هذه البطانة على الشيخ ربيع وجودا وعدما ؟!

3 . وأيضا في الإمام مقبل الوادعي فقالوا عنه :" حول كرسي الشيخ أفراخا ودجاجا من الحزبيين " ![76]

= وإلا فنحن نعلم أن الحلبي ومن كان على شاكلته لم يؤثروا في الإمام الألباني ، فكل من اشتغل على علم الألباني وسمع مجالسه وأكثر من ذلك. مع أن الكثير منها الحلبي هو من كان يقدم الأسئلة فيها . يجد الإمام الألباني : يوضح ، ويستفسر ، ويصحح ، ويعلق ، ويراجع الكلام ، ويحرر ، ويحقق ، ويبين المنهج السلفي ، ويشرح قضايا الأمة ، ويتكلم في النوازل والرجال والمناهج بعلم وعدل ودراية ، وما تجد من الحلبي وجلساء الإمام إلا الانقياد والاستسلام لعلم الشيخ ولتحقيقاته وأحكامه .

وإنما انفجر الحلبي وجماعته بالمخالفة بعد وفاة الإمام الألباني ، فطول حياته التزموا الصمت خوفا منه ، فشأنهم شأن المأربي !

قال العلامة ربيع المدخلي في كتابه (التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الأباطيل) (ص 6) : (كما كان يرتجف خوفا من الشيخ مقبل كما أفادنا من يعرفه من السلفيين في اليمن)

وقال في (ص 6 . 7) : (لقد كان في زمن الأئمة الكبار ابن باز والألباني وابن عثيمين خائفاً قلقاً لا يستطيع إعلان ثورته على السلفيين ومنهجهم وأصولهم، ما كان يستطيع ذلك ، ولا يستطيع أن يعلن عن أصل واحد من أصول المنهج السلفي بأنه أصل فاسد فضلاً عن كل الأصول .

لماذا؟ لأنها كلها أصول سلفية يؤيدها الكتاب والسنة ومنهج السلف من عهد الرسول والصحابة إلى يومنا هذا ومنهج الأئمة الذين كان يرتعد منهم خوفاً فلما ذهبوا ذهب خوفه وقوي دعم أهل الأهواء أعداء المنهج السلفي لهذه المعركة الحاسمة في نظر هؤلاء الأعداء، المعركة الطويلة الأمد البعيدة الغور.

لقد ذهب الخوف في نظر أبي الحسن -كما صرح بذلك-، فسلقونا هو وأعوانه ومن وراءهم بألسنة حداد وهم أشحة على الخير.

وما دروا أن الله ينصر دينه وأبقى لحمايته رجالاً وأي رجال؟

هذه المعركة التي بدأت بغزو الإخوان المسلمين وغيرهم لبلاد التوحيد وسائر الجزيرة العربية وهي تمد وتجزر وترتفع لها رايات وتسقط حتى جاء دور الثورة الكبرى ثورة أبي الحسن المصري المأربي ...) ا.هـ

قلت : هكذا لا تزال ثورة وهيجان أهل الأهواء والفساد مستمرة على السنة وأهلها ، ولعلها من أخطرها ، بل أفسد من فتنة المأربي ! فتنة الصعافقة التي تمدد جذورها ومياه عروقها بالحلبي والحجوري وعبد الحميد الجهني ، فظن القوم أن الفرصة الأخيرة للقضاء على المنهج السلفي قد حل زمانها بهذه الفتنة ، واستغلوا في ذلك وفاة العلامة أحمد بن يحيى النجمي ، وزيد بن محمد بن هادي المدخلي ، فالشيخان . رحمهما الله . كانا لهما كلمة قوية نافعة في التصدي والمواجهة للفتن السابقة ، فظن القوم أن الأمر قد سهل عليهم بعد وفاة الشيخين ، مع تتابع الضربات من الحلبية والحدادية على العلامة ربيع المدخلي ، فظنوا أن ذلك يوهن منزلته العلمية وينزع ثقة الأمة به ، وهم في ذلك استغلوا . زعموا . كبر سنه ، وبطانته ، ومرضه ، فوصفوه بالعجز والتغير والشدة والتحامل والجهل بالواقع !!

وهذه كما تعلم هي حجج الحلبية للطعن في الإمام فليست جديدة ابتدعها الصعافقة ، فهم مقلدة لأسيادهم الحلبية فيها .

[76]) قال نور الدين السدعي في مقاله (البريكيون وقلة الأدب مع العلماء) (الشبكة السلفية) : (اعلم أنه بينما الإمام المربي المجدد مقبل الوادعي . رحمه الله . يربي ويعلم وينصح طلبة العلم بالإقبال على طلب العلم ، في هذا الوقت ظهرت كتلة في الدار بين يدي الشيخ . رحمه الله . من اليمنيين كصالح البكري وصاحبه علي الحذيفي ، واغتر بهم كثير إن لم يكن أكثر الغرباء من المغرب العربي ، يطعنون في شيخهم الإمام الوادعي بلسان الحال أنه يأوي الحزبيين ! ملقبين أنفسهم بالمحررين للمنهج السلفي !!!

كما ذكر ذلك شيخنا الفاضل عثمان السالمي . حفظه الله . في مقاله " أصحاب المنهج ")

وقال :(حقا إنهم كما قال شيخنا المبارك عبد الرحمن العدني . حفظه الله .:" طعنوا الشيخ . الوادعي . في ظهره بخناجر مسمومة !")

وقال : (ومما يدل على زيف دعوى احترام هذه الكتلة للعلماء الكبار وعدم رضهم عن طريقتهم ، أنه خلال خروج الإمام الوادعي رحلة دعوية وكان النائب آنذاك عنه هو شيخنا الفاضل عثمان السالمي . حفظه الله . جمعت هذه الكتلة بعض كتب الردود المعاصرة في مكان خاص من المكتبة التابعة للدار وسموها بـ"كتب المنهج " ، فلما رجع الإمام الوادعي . رحمه الله . من رحلته علم بهذا الأمر ، فغضب وخلع هذه الورقة التي علقها هؤلاء السلفيون الأقحاح !! ، وقال : " منهجنا الكتاب والسنة ") ا.هـ

4 . وأيضا الهجمة الشرسة على الإمام ربيع المدخلي والطعن في بطانته تبدأ بمحمد سرور ، وتحط بركابها عند صعافقة فركوس ، وفي مقابل ذلك صعافقة هاني بن بريك تطعن في بطانة العلامة محمد الوصابي . رحمه الله . ، وفي بطانة الإمام صالح الفوزان ، وعبد المحسن العباد ، ووصي الله عباس !

لو استسلمنا لهذه المنهج الفاجر ، ولم يواجهه أقلام السنة ؟! فهل ستبقى للطائفة المنصورة خصائصها ؟!

قال العلامة زيد بن محمد بن هادي المدخلي في كتابه (الإرهاب وآثاره السيئة على الأفراد والأمم) (ص 77) : (وإنني لأؤكد لمحمد سرور وأعوانه إذا لم يكن الشيخ ربيع المدخلي ومشايخه وزملائه وتلامذته على منهج السلف وأتباع الحديث والأثر ، فلا أدري من المقصود بالسلفية والسلفيين) ا.هـ

تريد الحزبية الخبيثة الماكرة بهذا الإرجاف إسقاط المنهج السلفي وإحداث الفجوة ، حتى لا يدري المسلم المتأخر من سلفه ! وإلى من يرجع ! لأنه لو نظر بمنظور هذه الحزبية المحدثة إلى هؤلاء المشايخ المطعون في بطانتهم وأخبارهم ومصدر أحكامهم ، فهي ليست مصدر الأمانة والثقة !

فيتحير شباب الإسلام ، ويتيه بين مقالات ومنشورات أهل الضلال ، وفي الظلام ، وتنقطع صلته بالسلف ، وما يجد إلا أن يقع في أحضان دعاة الحزبية والفتن والتشغيب ، فهذا هو هدف الحزبية ودعاة البدعة المعاصرة من إثارة بطانة الأئمة .

وهذه الطعنة الفاجرة مبنية على أصول جاهلية بينها الإمام محمد بن عبد الوهاب . رحمه الله . في رسالته القيمة (مسائل الجاهلية) بأوضح البيان ، قال : (الثامنة : الاستلال على بطلان الشيء بأنه لم يتبعه إلا الضعفاء كقوله :{أنؤمن لك واتبعك الأرذلون }[الشعراء: 111] وقوله :{أهؤلاء من الله عليهم من بيننا} فرده الله بقوله : { أليس الله بأعلم بالشاكرين } [الأنعام : 53])

وقال : (الرابعة والعشرون : ترك الدخول في الحق إذا سبقهم إليه الضعفاء تكبرا وأنفة فأنزل الله { ولا تطرد الذين يدعون ربهم }[الأنعام : 52])

وقال : (الثانية والثلاثون : كفرهم بالحق إذا كان مع من لا يهوونه كما قال تعالى : { وقالت اليهود

= **قلت** : مؤامرة القوم على الدعوة وعلى أئمتها ، فهي قديمة ، وقد صرح هاني بن بريك وأتباعه بهذه المؤامرة ، إذ قالوا عن علماء اليمن :" عندهم ملف من خمسة وعشرين سنة "!!

فهذا يدل أنها تلتقي وتتفق وتتصل بكيد المأربي ، قال الشيخ ربيع في (التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الأباطيل) (ص 4) : (لقد عني أبو الحسن –إمعاناً– في الكيد وتمهيداً للفتنة بدراسة الجرح والتعديل ليُكسب مكره وكيده صبغة علمية سلفية يتمكن بها من الخداع والتضليل ويتمكن من ضرب الدعوة السلفية باسم التأصيل وباسم السلفية التي تلفع بها.

وفعلاً انخدع به السلفيون، وبما يتظاهر به من السلفية لأن علماءهم لا يسمعون هذا الدمار في أشرطته ولأنهم يعاملونه وغيره بناءً على الظاهر ومن باب "من خدعنا بالله انخدعنا له ".

وبدأ يدس تحت الضباب والظلام ولا أستطيع أن أحدد البداية الحقيقية، ولعلها من أول قدومه اليمن، ثم بداية دراسته لعلم الجرح والتعديل، ثم دعايته للتأصيل ثم إثارة فتنة أخبار الآحاد في كتابه إتحاف النبيل الذي أجج فيه نيران الشبه على سنة رسول الله وعلى المنهج السلفي وأهله.) ا.هـ

فكل من يطلع على هذه الأحداث وينظر إليها بمنظور الشرع ، والتحلي بالورع سيحكم أن فتنة الصعافقة ما هي إلا جذور فتنة القطبية بلباس السلفية .

ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء }[البقرة : 113])
فهذا مبنى الأصول الفاسدة التي يسلكها المتحزبة للطعن في بطانة الأئمة لا تخرج عنها ، فكيف يدعي أهلها أنهم على الطريقة السلفية ، وهم ينتهجون أخلاق أهل الجاهلية ، وأرباب مقالات الوثنية !!
انظر كيف يعمي الهوى والجهل والتعصب للباطل أهله ؟ وعجبا من أمرهم أنهم صوروا باطلهم في قوالب لحق ، ويظنون أنهم ينصرون السنة ، وهم يهدمون أخلاق وأصول أهل التوحيد ، ويسلكون مسالك أهل الجاهلية .
والله نشك في هؤلاء الحزبية المعاصرة ممن يدعي السلفية وهم على طرائق الخوارج ، أنهم عرفوا التوحيد ودرسوه ، فلا نظن أنهم درسوا " الأصول الثلاثة " ، فضلا عن متون العقيدة الأخرى من كتاب " الأصول الستة " ، و" القواعد الأربع " ، و"فضل الإسلام " ، و"مسائل الجاهلية " ، و" نواقض الإسلام " ، و" كتاب التوحيد " ، و" لمعة الاعتقاد " ، و" العقيدة الواسطية " ، و" مقدمة رسالة ابن أبي زيد القرواني " ، و" العقيدة الطحاوية " ، وكتب السنة من " الإبانة " لابن بطة العكبري ، و" السنة " للبربهاري ، و" الشريعة " للآجري ، و" عقيدة السلف وأصحاب الحديث " لابي عثمان الصابوني ، و" أصول السنة " للحميدي ، وغيرها من كتب العقائد والسنن ، وكتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، ورسائل أئمة الدعوة ، فمن قرأ ودرس هذه المتون المباركة ، وشم رائحة شروحاتها ، وتحلى بالعمل بما فيها من الأقوال والأفعال ما تزيده إلا تواضعا واحتراما وتعظيما للحق وأهله ، وخفض الجناح مهما كانت مكانته ودرجته في المجتمع ، ويمقت الباطل وأقواله وأفعاله وأهله .
قال الإمام صالح الفوزان . حفظه الله . في شرحه (مسائل الجاهلية) (ص 72 . 73) للمسألة الثامنة :
(هذا ميزان أهل الجاهلية، في معرفة الحق من الباطل، ولا يعلمون أن القوة والضعف بيد الله سبحانه وتعالى، وأن الضعيف قد يكون على الحق وهو ضعيف، وأن القوي قد يكون على الباطل، وهذا منطق قوم نوح لما دعاهم إلى الله {قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ} [الشعراء:111] يعني الضعفاء منا، فلو كنت على حق لاتبعك الأقوياء. وفي الآية الأخرى: {وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ} أي: الذين ليس عندهم رأي، هم الذين اتبعوك، من غير روية ومن غير تفكير.
وكذلك المشركون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانوا يسخرون من ضعفاء المؤمنين، من بلال وسلمان وعمار بن ياسر وأبيه وأمه، ويسخرون من ضعفاء الصحابة، حتى إنهم قالوا: ما نجلس معك وهؤلاء عندك، اجعل لنا مجلساً غير مجلسهم –أراد أن يجعل لهم مجلساً خاصاً، فعاتبه الله عز وجل بقوله: {وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا} [الأنعام: 52، 53] .
وقوله: {أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا} هؤلاء: يعنون ضعفاء الصحابة، لا يمكن أن يسبقونا إلى الخير {لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ} ، ومثلهم الآن الذين يصفون العلماء بأنهم ما عندهم رأي ولا تفكير، وأن نظرهم قريب، وعندهم تحجر، وعندهم شدة، إلى آخر ما يقولون.
والشيخ ما كتب هذه المسائل للتاريخ، وإنما كتبها للتحذير، بأن يُحذر هذه الأمور؛ لأنها من أمور الجاهلية.)
وقال في شرحه للمسألة الثانية والثلاثين (ص 127 . 130) : (وهذه المسألة من أخطر المسائل، وهي: كفرهم بالحق إذا كان مع من لا يهوونه، أي لا يحبونه، فيتركون الحق الذي معه؛ تعصباً لكراهتهم للشخص، فيتركون الحق من أجله.
والواجب على المسلم أن يقبل الحق ممن جاء به؛ لأن الحق ضالة المؤمن أينما وجده أخذه، مع صديقه أو

مع عدوه؛ لأنه يطلب الحق. أما إذا كان يعتبر الأشخاص فقط، فهذا دين أهل الجاهلية ... والحاصل:

أن الواجب على المسلم تجنب سنة اليهود والنصارى، وهي الكفر بالحق إذا كان مع من لا يحبه، فلا يحملك بغض الشخص على أن ترفض ما معه من الحق. ومثل هذا ما هو موجود الآن: إذا كانت طائفة أو جماعة تبغض أَحد العلماء، فإنّهم يرفضون ما معه من الحق، فيحملهم بغضهم لهذا العالم على أن يرفضوا ما معه من الحق، وأن يُعَتِّموا عليه، ويُزَهِّدوا فيه، ويُحَذِّروا من مؤلفاته، ومن أشرطته، ولو كانت حقاً. لماذا؟ لا لشيء إلاّ لأنهم لا يحبون هذا الشخص.

والواجب عليك أيها المسلم أن تقبل الحق، وإن كان مع من لا تحب، ولا تكون العداوات الشخصية والأهواء النفسية مانعة من قبول الحق.) ا.هـ

وقال العلامة صالح آل الشيخ في شرحه (مسائل الجاهلية) للمسألة الثامنة : (ويستدل بها كل من كان فيه شعبة من شعب أهل الجاهلية في كل زمان ومكان ، يستدلون على بطلان أمر من الأمور بأنه لم يتبعه إلا الضعفاء ، وذلك أنه في ظاهر أفهامهم أن أهل الشرف والسيادة وأهل الرفعة وأهل الوجاهة والمال هم أحرى بأن يكونوا أوصل للحق وأعرف للحق وأحسن استدلالا عليه ، فكيف يكون الضعفاء الذين هم أضعف عقولا ، وأضعف أفهاما عندهم ، كيف يصلونه إلى الحق دونهم ؟

فاستدلوا بذلك على أن أولئك الضعفاء عقولهم ليست صائبة ، وأفهامهم ليست مستنيرة ، وأنه هم أهل الأفهام وأهل العقول)

ثم ذهب الشيخ يشرح ويبين أسباب ضلال المشركين والمنحرفين ، ويذكر صوارفهم عن الحق ، ومنها : الغنى والمال ، والجاه في النسب أو الرئاسة ، والعجب بالنفس واعتقاد رفعتها .

وقال في شرحه للمسألة الرابعة والعشرين : (هذه الخصلة كما رأيتم، هذه سببها ما يقع في النفوس من التكبر، وهذا دخل ووجد في هذه الأمة كما قال النبي عليه الصلاة والسلام «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، وُجد في هذه الأمة المنتسبين إلى الإسلام قبل المتمسكين إلى الإسلام، فكثيرا منهم منعه من قبول الحق التكبر والأنفة أنْ كل أولئك الذين سبقوا إليه هم الذين سبقوا وهم الذين تقدموا في الحق ويكون ذلك الكبار تابعين، يكون أولئك الكبار لاحقين، والكبار وذوو الجاه وذوو السمعة وذوو الرئاسة دائما يحبون أن يكونوا هم الذين يتقدمون الناس، هم الذين يسبقون ولو كان سبقهم في غير الحق وفي غير الهدى، فإنّ همتهم لما جعل الله جل وعلا في قلوبهم من الضلال ومن ترك الهدى لو كان ذلك في غير الصواب سلكوه، وهذا ظاهر في كثير من أئمة البدع في الإسلام، فإنهم لم يرذخوا للحق لأنهم يعتقدون أنهم ذووا شرف ذووا رفعة، لما أوتوه من عقول، لما أوتوه من فهم، فكيف يميلون للحق مع أن الذين اتبعوه هم الذين يسمونهم أهل الظاهر ويسمونهم حشوية، ويسمونهم بأسماء متنوعة تؤول جميعا وتجتمع جميعا في أنهم ليسوا بذوي نباهة ولا بذوي عقول.

فإذن أولئك الذين كانوا من الكبار في الإسلام من أهل البدع كان كثيرا منهم يعلم الحق ولكنه يصعب عليه أن يتركَه من أجل ما لَه من المنزلة والرفعة، يصعب عليه أن يتركه لذوي عقول ضعيفة عنده، وهذا يجر إلى أنه لا يُقدّم، ولا يكون مرفوعا، ولا يكون مبجلا، ولا يكون متبوعا، ولا تراه في كثير ممن أبتلي بإتباع الناس لهم إذ لم يكن معهم إنصاف، ولم يكن معهم تقوى وخير من الله جل وعلا، فإنه يصدهم الأتباع، يصدهم كثرة من يعظمهم، يصدهم كثرة من يتبعهم على أن يقبلوا الحق، فإن النفس إذا وجدت من يتبعها، إذا وجدت من يعظمها، ثم كان السبيل في قبول الحق والرضوخ له أن يُترك تعظيمه أن يُترك رفعه فإنه يصعب جدا

من النفوس أن تقبل ذلك، وهذا كَثُر في الذين ركبوا هواهم في هذه الأمة في أصناف شتى كثيرة، أينما توجهت وجدت ذلك.

فإذن كل من لم يقبل الحق لأجل التكبر والأنفة فإنه لهم نصيب في مشابهة الجاهليين في ذلك، وهذا يدل على أن ترك قبول الحق لأجل سبق الضعفاء أو لأجل تقدمهم أو لأجل أنهم أحص لصاحب الدعوة فإن هذا –والعياذ بالله– من الكبائر، بل قد يكون مخرجا من الملة إذا كان فيه عدم قبول أصل الدين، مثل ما يحصل من كبار علماء المشركين في هذه الأزمان المتأخرة.) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : تتجارى الأهواء بأهل الفساد والشبهة ، وينصبون العداء لأهل السنة في كل عصر ومصر ، فالصعافقة ليسوا بأول من طعن في بطانة أئمة السنة ، وقد عرفت الحجة فألزم ، فهذا قدوتهم السبكي يرمي شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته. رحمهم الله . بالعظائم ، يقول في (طبقات الشافعية الكبرى) (10 / 400) : (واعلم أن هذه الرفقة أعني المزي والذهبي والبرزالي وكثيرا ما أتباعهم أضر بهم أبو العباس ابن تيمية إضرارا بينا وحملهم على عظائم الأمور أمرا ليس هينا وجرهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم وأوقفهم في دكادك من نار المرجو من الله أن يتجاوزها لهم ولأصحابهم) ا.هـ

وأيضا طعن في الإمام أحمد . رحمه الله . ، قال العلامة محمد بن هادي المدخلي . حفظه الله ورعاه . في محاضرة (لمحات من حياة الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي . رحمه الله .) : (يأتي المتشدقون اليوم ويصورون مشايخنا بأنهم مغفلين . كذا . ، وأنهم يؤثر فيهم حاشيتهم ، وأن الشيخ الفلاني أبتلي بطلابه وجلسائه ! هذا ليس بغريب معشر الأخوة ، هذا قد قيل في الإمام أحمد . رحمه الله . لكن قال ابن البنا : " لم يجرؤوا على تناول أحمد ، فذهبوا إلى طلبته ، وإنما أرادوا بذلك أحمد " .

فهؤلاء ما جرأوا على أن يتناولوا مشايخنا بصريح العبارة ، فقالوا : طلابهم ! والطالب منسوب إلى شيخه .

فهذا حال هؤلاء الأشياخ ، ذكاء وقاد ، وفطنة ، وفقه ، وحزم ، ومع ذلك يرمهم هؤلاء الأغمار في هذا اليوم بما سمعتم ، وما ذلك إلا لأنهم كانوا من أوائل من تفطن لهم ولباطلهم ولتلاعبهم) ا.هـ

الشبهة الرابعة : استدلالهم بكلام العلامة الفقيه القدوة عبيد بن عبد الله الجابري ، لما سئل : " هذا سائل يسأل ويقول : هل يشترط في الرد على المخالف والتحذير منه أن يجتمع على التحذير منه والكلام فيه أهل العلم ؟ أم يكفي عالم واحد فقط ؟"

فأجاب . حفظه الله . : (**هذه قاعدة الجرح والتعديل وملخصها أن " من علم حجة على من لم يعلم " ، فإذا حذر عالم من رجل وأقام عليه الدليل بأنه من أهل الأهواء أو من الجهال الذين لا يستحقون الصدارة في العلم والتعليم ، وكان هذا العالم معروفا بين الناس بالسنة والاستقامة عليها وتقوى الله سبحانه وتعالى ، فإنا نقبل كلامه ونحذر من حذرنا منه وإن خالفه مئات ما دام أنه أقام الدليل وأقام البينة على ما قاله في ذلكم المحذر منه ، فهذا وسعنا ، بل هو فرضنا والواجب علينا ، وإلا ضاعت السنة .**

فإن كثيرا من أهل الأهواء يخفى أمرهم على جمهرة أهل العلم ولا يتمكنون من كشف عوارهم وهتك أستارهم لأسباب منها :

1 . البطانة السيئة التي تحول بين هذا العالم الجليل السني القوي وبين وصول ما يهتك به ستر ذلك اللعاب الماكر الغشاش الدساس ، البطانة السيئة ، لا يمكن أن يصل إليه شيء ، حتى أنها تحول بينه وبين إخوانه الذين يحبهم في الله فلا يستطيع أن يقرأ كل شيء .

2 . ومنها أن يكون ذلك العالم ليس عنده وقت ، بل وقته كله في العلم والتعليم .

3 . ومنها أن يكون بعيدا عن هذه الساحة ، يكون هذا الشخص مثلا في مصر أو الشام أو المغرب عندكم أو مثلا اليمن ، وهذا العالم الذي في السعودية ما وصل يعني لا يدري عما يجري في تلك الساحة ، ما بلغه ثقة بما يجري في تلك الساحة أو الساحات ، فهو جاهل بهذا .

4 . ومنها أن يكون هذا العالم قد نما إلى علمه وتعلق في فكره أن ذلك الرجل ثقة عنده ، فما استطاع أن يصل إلى ما كشفه غيره من أهل العلم للأسباب التقدمة وغيرها ، لكن نما إلى علم سابق أنه صاحب سنة ، وأنه يدعو إلى الله وكان أمامه يظهر السنة ، وحب أهل السنة والدعوة إلى السنة ، ويذكر قصص من حياته ومصارعته للأفكار الفاسدة والمناهج الكاسدة ويأتي له بكتب سليمة وما درى عن دسائسه ، فإذاً ماذا نصنع ؟

نعمل على كلام ذلك العالم الذي أقام الدليل وأقام البينة التي توجب الحذر من ذلك الرجل ، من كتبه ، ومن أشرطته ، ومن شخصه ، وأما ذلك العالم الجليل فهو على مكانته عندنا لا نجرحه ولا نحط من قدره ، ولا نقلل من شأنه بل نعتذر له ، نقل ما علم ، ما علم هذا ، لو علم ما علمنا لكان عليه مثلنا أو أشد منا ، والله أعلم) ا.هـ من (لقاءات أهل المغرب العربي ، بتاريخ 30 شعبان 1424 هـ) .

وقال . بارك الله في علمه وعمره . : (**والعالم من أهل السنة السلفي بشر يذهل وينسى ، ويكون عرضة للتلبيس من بطانة سيئة ، أو كان وثق بذلك الرجل المجروح ، فلبس عليه ، والشواهد على هذا كثيرة .**

فكثير من السقط والذين هم في الحقيقة حرب على السنة وأهلها ، يأتون بنماذج من كتبهم ، يقرؤونها على علماء أجلة مشهود لهم بالفضل والإمامة في الدين ، ويخفي ذلك اللعاب الماكر عن ذلكم العالم الجليل الإمام الفذ الجهبذ ، ما لو علمه لسقط عنده ، فهذا العالم يزكي بناء على ما سمع ، فإذا طبع الكتاب وانتشر ، وتناقلته الأيدي وذاع صيته ، وإذا بالمجادلين يقولون : زكاه فلان !

فهؤلاء العلماء . رحمة الله عليهم . معذورون ، ومن التبعة سالمون . إن شاء الله تعالى . في الدنيا والآخرة ، وإنما هذا لعاب أخفى ولبس على ذلك العالم ، إذاً ماذا بقي ؟

نقيم على ذلك الملبس اللعاب الدساس الماكر البينة من كتبه ، ومن جادلنا فيه نقول : خذ هذا هو قوله ، هل تظن أنه عرضه بهذه الصورة على من سمينا من أهل العلم ، ومن هو على نفس النهج فأقره ؟

فالجواب : كلا ، إذاً يجب عليك أن تكون منصفا متجردا من العاطفة الجياشة المندفعة ، ومن الهوى الذي يعمي ، ويجب عليك أن تكون طلبتك الحق) ا.هـ ، انظر (مجموعة الرسائل الجابرية) (المجموعة الأولى / 225)

أقول :

" لا عطر بعد عروس " ، " قطعت جهيزة قول كل خطيب " .

هل نجد بعد هذا البيان من إمام من أئمة السنة عبيد بن عبد الله الجابري في تقريره ضوابط الجرح والتعديل ، والرد على المخالف ، وبيان أصناف الناس في قبول الحق وعدمه ، من بيان ؟!

والله لا تجد هذا البيان إلا عند فحول العلماء ممن بنى منهجه على الأصول التي يدل عليه المنقول والمعقول .

الشيخ عبيد الجابري من الأئمة العظام الذين يرجع إليهم أهل الإسلام في معرفة ما ينزل بهم من النوازل ، ومعرفة الرجال ومناهجهم ، والكلام الذي قرره فيما يخص إدراك علماء السنة والحديث لأحوال الرجال ومناهجهم ، هو الذي يدل عليه الشرع ، ويثبت ما يتميز به من الورع .

ولكن صعافقة الطرفين تحمل منهج الإمام ما لم يحتمل ، وتسعى في تغييره على ما تريد من زبالات أفهامها ، ومرج عقولها .

وأحسن من قال :

وكم من عائب قولا صحيحا — وآفة من الفهم السقيم
ولكن تأخذ الأذهان منه — على قدر القرائح والفهوم

وقال الخليل الفراهيدي

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني — أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا
لكن جهلت مقالتي فعذلتني — وعلمت أنك جاهل فعذرتكا

الصعافقة تركت الخير الذي قرره الشيخ ، والذي تستبان به طريق أهل الحق ، وتحمى به السنة ، وانشغلوا بشبهتهم البائرة ، وتشغيباتهم الفاجرة .

وصدق فيهم القائل :

لا تكن كالذباب يترك ما طا — ب ويلوي على الأذى والقروح
وتنزه كنحلة الروض فوق الز — هر تبغي الرحيق بين السفوح

قال الإمام ابن تيمية في (منهاج السنة) (150/6) : (إن الجاهل بمنزلة الذباب ، لا يقع إلا على العقير. أي الجريح .)

إن استدلالهم بكلام الشيخ على تقرير باطلهم لرد الأخبار وتعطيل الأحكام هو حجة عليهم لا لهم .

قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (6 / 288) : (فَصْلٌ : فِيهِ قَاعِدَةٌ شَرِيفَةٌ :

" وَهِيَ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْمُبْطِلُ مِنْ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ إنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ ؛ لَا تَدُلُّ عَلَى قَوْلِ الْمُبْطِلِ " . وَهَذَا ظَاهِرٌ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ الصَّحِيحَ لَا يَدُلُّ إلَّا عَلَى حَقٍّ لَا عَلَى بَاطِلٍ . يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَعْيَانِ الْأَدِلَّةِ وَبَيَانِ انْتِفَاءِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْبَاطِلِ وَدَلَالَتِهَا عَلَى الْحَقِّ : هُوَ تَفْصِيلُ هَذَا الْإِجْمَالِ . وَالْمَقْصُودُ هُنَا شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ : أَنَّ نَفْسَ الدَّلِيلِ الَّذِي يَحْتَجُّ بِهِ الْمُبْطِلُ هُوَ بِعَيْنِهِ إذَا أُعْطِيَ حَقَّهُ وَتَمَيَّزَ مَا فِيهِ مِنْ حَقٍّ وَبَاطِلٍ وَبَيْنَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الْمُبْطِلِ الْمُحْتَجِّ بِهِ فِي نَفْسِ مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَيْهِ وَهَذَا عَجِيبٌ قَدْ تَأَمَّلْته فِيمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ فَوَجَدْته كَذَلِكَ .) ا.هـ

ولتفتيت شبهتهم الملعونة المطرودة ، نقسم بياننا على وجوه تاليه :

الوجه الأول : من يتأمل ويرجع إلى مقدمات ضوابط الجرح والتعديل التي بينتها في كتابي هذا ، يجد أن الفقيه عبيدا قد نبه عليها ، وقررها في كلامه المنقول بأوجز العبارة ، وأحسن الإشارة .

1 . أن الحكم يكون بالظاهر

2 . الحكم يبنى على إمارات وأدلة تدل عليه .

3 . يتمتع الأئمة الأعلام وحكام الإسلام ممن خصهم الله تعالى بالتقوى والعناية ، من البصيرة والفراسة ، ما ليس لغيرهم ، مما يوجب لهم هذا التوفيق والإصابة في الحكم والسياسة ما لا يخفى .

4 . غالب الأحكام إنما تبنى على غلبة الظن

5 . الاختلاف في الجرح والتعديل كالاختلاف في غيره من العلوم

6 . الحكم قد يكون عن مقدمات قد انطبعت في النفس

7 . حكم الحاكم قد لا يدرك علله السامع ، ويضيق عليه فهمه ، فاللوم ليس على العالم ، بل على السامع .

8 . علماء السنة عرفوا بحراسة الإسلام ، وغيرتهم على الدين ، ورحمتهم بالأمة ، حاشا أن يكونوا منشأ البدع وأصل الفتنة

9 . ليعلم أنه ليس لأحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما يتعمد مخالفة الحق ، دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله . صلى الله عليه وسلم. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء الحق بخلافه فلا بد له من عذر في تركه .

10 . الحاكم العالم يؤجر في اجتهاده ، وهذا بخلاف من نزل عن مرتبته فلا يحل له الحكم ، ففرضه أن يسأل ويتحرى الحق .

11 . لا يشترط الإجماع في الحكم على الرجال ، إذا تكلم عالم في الأفراد والجماعات وتم المقصود الشرعي قامت الحجة بكلامه .

12 . إقامة الدليل على الجرح الذي يعتبر جرحا عند علماء الحديث

كلام الشيخ عبيد الجابري يدور على هذه المقدمات ويشير إليها بصراحة ، وبألفاظ واضحة ، يعلمها أهل العلم ، ويوظفونها عند مناسباتها ، وتفعل في مواطنها .

الوجه الثاني : قول الشيخ : (**البطانة السيئة التي تحول بين هذا العالم الجليل السني القوي وبين وصول ما يهتك به ستر ذلك اللعاب الماكر الغشاش الدساس ، البطانة السيئة ، لا يمكن أن يصل إليه شيء ، حتى أنها تحول بينه وبين إخوانه الذين يحبهم في الله فلا يستطيع أن يقرأ كل شيء** .)

وقوله : (**وأما ذلك العالم الجليل فهو على مكانته عندنا لا نجرحه ولا نحط من قدره ، ولا نقلل من شأنه بل نعتذر له**)

وقوله : (**ويخفي ذلك اللعاب الماكر عن ذلكم العالم الجليل الإمام الفذ الجهبذ**)

وقوله : (**فهؤلاء العلماء. رحمة الله عليهم. معذورون ، ومن التبعة سالمون. إن شاء الله تعالى. في الدنيا والآخرة**)

إني أسأل عقلاء الأمة . أما الحلبية والحدادية وأفراخهم الصعافقة فلا حيلة لنا معهم ، فقد ظهرت منهم المخالفة ، وتحريف نصوص الأئمة !.، بالله عليكم يا عقلاء السنة ، ومن له لسان العلم وشرف التقوى ، هل هذا الكلام من العلامة عبيد الجابري لهذا العالم يعد جرحا وتنقيصا ، أو تعديلا وتبجيلا ودفاعا ؟

تأمل هو يصفه بالإمام الجهبذ الجليل الفذ السني القوي ، أليست هذه المرتبة هي مرتبة علقمة بن قيس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين ، وأبي جعفر الباقر ، والأوزاعي، ومالك ، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وسفيان ابن عيينة، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والشافعي ، وأحمد ، وعلي بن المديني ، ويحي بن معين ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والدارقطني ، والخطيب البغدادي ،وابن عبد البر ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والذهبي ، ومحمد بن عبد الوهاب وتلامذته ، وابن باز ، وابن عثيمين ، والألباني ، وأمان الجامي ، ومقبل الوادعي ، وأحمد بن يحي النجمي ، وربيع المدخلي ، وصالح الفوزان ، وعبد المحسن العباد وغيرهم من أئمة الحديث السابقين واللاحقين. رحم الله الأموات ، وحفظ الأحياء.

من كان كذلك هل وجد في ترجمته الطعن في بطانته ، أو ضعف ؟

. الشيخ. حفظه الله. يثبت في كلامه هذا ، أنه إذا وجد أو وقف لإمام من الأئمة تزكيته لأحد الكذابين والوضاعين والمنحرفين الضالين ، فعذره أنه خفي عليه هذا المبطل .

وإذا صدر منه حكما قد جانب فيه التحقيق والصواب ، وخالف الواقع ، فيتأمل في كلامه ، واجتهاده ، لا أن يهجم عليه بأنه لا يسمع ، لا يبصر ، كبر في السن ، خرف ، تؤثر فيه بطانته ، يلقن الأحكام ، مهمته التوقيع ، عنده التحامل والتقريع ، فيه زعرة ، أسقط عشرات العلماء والطلبة ...!!!

هذه هي مكانة العلماء وقيمتهم عند الحدادية والحلبية والصعافقة !!

. والشيخ ينبه طلبة العلم على معرفة أحوال من يجلس إلى العلماء ، والنظر في مراتبهم من العدالة وعدمها ، وتصنيف طبقاتهم ، ومن ينقل عنهم ، ويصدر ، ومن ذلك ما ذكر عن الإمام الزهري. رحمه الله. أن أصحابه خمس طبقات :

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في (شرح علل الترمذي) (1 / 229) : (أصحاب الزهري خمس طبقات :

الطبقة الأولى : جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة للزهري ، والعلم بحديثه والضبط له ، كمالك ، وابن عيينة ، وعبيد الله بن عمر ، ومعمر ، ويونس ، وعقيل ، وشعيب ، وغيرهم ، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري .

الطبقة الثانية : أهل حفظ وإتقان ، لكن لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه ، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى ، كالأوزاعي ، والليث ، وعبد الرحمن بن مسافر ، والنعمان بن راشد ، ونحوهم ، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري .

الطبقة الثالثة : قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه ، ولكن تكلم في حفظهم ، كسفيان بن حسين ، ومحمد بن إسحاق ، وصالح بن أبي الأخضر ، وزمعة بن صالح ، ونحوهم ، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي ، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة .

الطبقة الرابعة : قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة ، ومع ذلك تكلم فيهم ، مثا إسحاق بن يحي الكلبي ، ومعاوية بن يحي الصدفي ، وإسحاق بن أبي فروة ، وإبراهيم بن يزيد المكي ، والمثنى بن الصباح ، ونحوهم ، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم .

الطبقة الخامسة : قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي ، وعبد القدوس بن حبيب ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وبحر السقاء ، ونحوهم ، فلم يخرج لهم الترمذي ، ولا أبو داود ، ولا النسائي .

ويخرج لبعضهم ابن ماجه ، ومن هنا نزلت درجة كتابة عن بقية الكتب ، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين .) ا.هـ

وذكر أيضا أصحاب نافع ، والأعمش .

وقال الحافظ الذهبي في (السير) (12 / 576) مبينا طبقات الرواة : (وأما أهل الطبقة الخامسة : كمن أجمع على اطراحه وتركه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهما، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي ، ويورد لهم أبو عيسى فيبينه بحسب اجتهاده، لكنه قليل.

ويورد لهم ابن ماجة أحاديث قليلة ولا يبين ، والله أعلم، وقل ما يورد منها أبو داود، فإن أورد بينه في غالب الأوقات .

وأما أهل الطبقة السادسة : كغلاة الرافضة والجهمية الدعاة، وكالكذابين والوضاعين، وكالمتروكين المهتوكين، كعمر بن الصبح، ومحمد المصلوب، ونوح بن أبي مريم، وأحمد الجويباري، وأبي حذيفة البخاري، فما لهم في الكتب حرف، ما عدا عمر، فإن ابن ماجة خرج له حديثا واحدا فلم يصب.

وكذا خرج ابن ماجة للواقدي حديثا واحدا، فدلس اسمه وأبهمه) ا.هـ

فهذه الطريقة لا تزال عند أهل الحديث والسنة متبعة معتمدة في معرفة أحوال الرجال ، وسبر مروياتهم ، وبها يميز الشيوخ .

وعليه فالجلساء السوء الذين ذكرهم الشيخ عبيد الجابري ونبه عليهم ، فهم من الطبقة المطعون فيها المتروكة المجروحة كما ترى من تقسيم الأئمة ، فهذه لا تضر عدالة الأئمة الثقات ، ولا تعد من تلامذتها ، وممن يعتمد قولهم . [77]

---

[77] ومن هذه الطبقة السافلة عدنان عرعور الذي ادعى أنه من تلاميذ الإمامين ابن باز والألباني . رحمهما الله . !

قال الشيخ ربيع المدخلي في (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 67. 68) مبينا كذب عدنان : (ألست الذي تدعي أنك أكثر الناس دراسةً على الشيخين، وقد كذبك الشيخ الألباني نفسه فقال: «هذه مبالغة»، ..وكذبك خير الدين الوائلي الذي يعتبر أول أو من أوائل طلاب الشيخ الألباني، فقال: إنه لا يعرفك ولا يعرف هذا عنك، كذبك تلاميذ الشيخ ابن باز جلساؤه والموظفون معه، وتبين هنا افتراؤك على السائل ومجازفاتك، كما وضحنا ذلك آنفاً.

والأخ عبد القادر جنيد في كتابه " عدنان عرعور وبعض انحرافاته " في ص19 قال: «وقد سألت الشيخ عبد العزيز الراجحي – حفظه الله – وهو ممن لازموا دروس الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله – ملازمةً طويلة، ومن أكثر طلابه أخذاً عنه، عن الأستاذ عدنان عرعور، فقال: " ما أذكر أنه قرأ على الشيخ ابن باز، وكان حُضوره قليلاً "، وقال عن كلامه هذا ليس بصحيح يريد دعواه أنه أكثر الناس أخذاً ودراسة عن الشيخ ابن باز، وقرأت هذا الكلام على الشيخ عبد العزيز الناصر في مكتبه بدار الإفتاء بالطائف، وهو ممن لازم الشيخ – رحمه الله – طويلاً في دروسه في بيته وفي مكتبة بدار الافتاء وبدأت هذه الملازمة من عام 1371هـ إلى قبيل وفاة الشيخ بساعات أي نحو تسع وخمسين سنة، ومما قرأه على الشيخ ابن باز كتاب " صحيح مسلم " مع شرحه للنووي ثلاث مرات، فقال لي في حق هذا الكلام: " ليس بصحيح، حضر عند الشيخ قليلاً، أما كونه جلس على الشيخ، وقرأ كتاباً ولازمه فلا أحفظه "، وقرأت هذا الكلام على الشيخ محمد بن سعد الشويعر في مكتبة بدار الإفتاء بالطائف، فكتب لي: "كنت عند الشيخ من ثمان عشر سنة، ملازماً له وما رأيت هذا الشخص ولو رأيته الآن ما عرفته، وعملي مع سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – بدأ من مطلع شهر شعبان سنة 1402هـ ولم أره، وقد يكون درس على الشيخ قبل أن ألتحق بالعمل عنده " اهـ، وقرأته أيضاً عبر الهاتف على الشيخ سعد بن عبد الله الحمين، فقال لي: " هذا الكلام غير صحيح ".

ومن يطعن في أئمة الحديث ونقلة الأخبار العدول بناء على هذه الطبقة فهو يلزم الأئمة بغير شروطهم ، ويتعنت في الحكم ، ويركب دركات الجور والظلم ، وسلك غير سبيل المؤمنين ، ويتخذ هذه الطبقة ذريعة للطعن في السنن وهذا من طرائق الرافضة والمستشرقين .

قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي في ذبه عن الإمام أحمد . رحمه الله . مشيرا إلى ما قررناه في هذا الموطن :

(فأحمد ليس بأصحابه ضعيف ، وإنما أرادوا الطعن في أحمد بتلاميذه ، وهذا الذي نسمعه : فلان اليوم ، الشيخ فلان يأتيه البلاء من الذي حوله !

هذا تسفيه لهذا العالم ، يعني وصل إلى درجة من الجهل والغباء أنه ينطلي عليه الكلام ! ،كيف صار الآن متصدر للجرح والتعديل ، وهو يضحك عليه طلابه ؟! ، هذا باب .

الباب الثاني : هؤلاء ليسوا طلاب ، إذا كانوا مخادعين هؤلاء أخبث الناس وأسوء الناس

ولا يصلح أن يكونوا أصحاب لصاحب دنيا ، صاحب الدنيا ما يتخذ له أصحاب بهذه الخسة والحقارة ، كيف العالم يتخذ أصحابا من هذا ؟ [78] ، نعم من خدعنا بالله انخدعنا له ، يمكن يخدع الإنسان أو الشيخ في بعض طلابه ممكن ، لكن أنت انظر إلى عموم طلبته المشاهير ، أصحابه ، أصحاب مشورته ، جلساءه إذا حدث أمر ، من هم خاصته ؟ من هم بطانته ؟ هؤلاء أصحابه أما الرواد ، فهؤلاء مجرد رواد .

هؤلاء قصدوا ذلك فرد عليهم الحنابلة . رحمهم الله . ، وعرفوا أن مقصد هؤلاء هو الطعن في أحمد ، فأصبح أحمد محنة) ا.هـ

= أما أنا فأقسم بالله العلي العظيم، فاطر السموات والأرض أنه جمعني لقاء بالأستاذ عدنان عرعور في منزل أحد الأخوان وبتنا عنده سوياً فقال لي: إنه درس على الشيخ ابن باز تسع سنين ولا يوماً استفاد منه قاعدة واحدة كما استفادها من الشيخ الألباني، ومن يومها وأنا كلما قابلته أو سمعت عنه ذكرتها وكأنها للتو، وكان ذلك في العام الموافق 1413 هـ أو 1414هـ.

أما بالنسبة للشيخ العلامة الألباني – رحمه الله تعالى – فقد أرسلت إليه هذا الكلام عن طريق أحد طلابه، وعبر الفكس، فكتب عليها الشيخ بخط يده وبالقلم الرصاص " فيها مبالغة "، وقرأت هذا الكلام على الشيخ علي بن حسن عبد الحميد عبر الهاتف فقال لي: إن الشيخ الألباني له في الأردن نحو عشرين سنة ولم يحضر إليه عدنان عرعور إلا نحو ثلاث مرات، وذلك فيما يذكر».

فهذا الادعاء العظيم الذي يدعيه عدنان، بالنسبة لدراسته على الشيخين، كل العقلاء يعرفون أنه كذب، وسمعتم شهادات هؤلاء في تكذيبهم له، ولكنه يسلك مسالك الصوفية الباطنية في التأويلات، فكل باطل من أباطيله له تأويل فيخرج في زعمه بهذه التأويلات من المآزق الخطيرة التي يقع فيها، ولكن عند من يخرج؟

عند أمثاله من الملبسين والمراوغين، وأما عند العقلاء والمنصفين فلا يفيده ذلك عندهم شيئاً.) ا.هـ

قلت : هذا حال متصدري الفتن ، لو تتفحص حالهم ، وأخذهم عن العلماء ، والجلوس إليهم ، فلا تجدهم من طلابهم ، ولا من خاصتهم ، بل ما هم إلا كأمثال عدنان عرعور !

78) بعض سفهاء الصعافقة من الجهال ممن وقعنا على بعض منشوراته ، والتي فيها تقرير منهج الحدادية ، وأنه لا يعذر بالجهل ، في منتداهم لا تربية ولا تصفية ، نقل كلام شيخنا محمد بن هادي المدخلي هذا . زعما منه . أن الشيخ محمدا يطعن الآن في بطانة الأئمة ، وأنه قد تغير على ما كان عليه !

ومصيبة هذا الصعفوق الجويهل الكذاب بتر هذه الجملة من كلام الشيخ ، لأنها تكشف نحلتهم الفاسدة ، وما تنطوي عليه من التخريب ، وتبين أن الذين يدعون أنهم من طلبة الشيخين ربيع المدخلي وعبيد الجابري ، وهم يثيرون الفتن ، ويسارعون في الفرقة بالكذب والفجور ، هم من أخبث الجلساء الذين نبه عليهم العلامة عبيد الجابري ، فاستثقلت هذه الكلمة على قلبه فحذفها ، وهذا شأن أهل الأهواء في كل زمان ومكان .

قال العلامة أبو شهبة . رحمه الله . في رده على أبي رية عندما تنفس شبهة " معظم الأحاديث مروية من طريق الضعفاء " لرد الأخبار والسنن الصحيحة !

قال في (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين) (ص 74 . 75) : (اِعْتِمَادُ «أَبِي رَيَّةَ» عَلَى كَلاَمِ المسْتَشْرِقِينَ:في [ص 81، 82] نقل المؤلف بالهامش كلاماً عن " دائرة المعارف الإسلامية " في وضع الأحاديث جاء في آخره «وعلى هذا لا يمكن أنْ نَعُدَّ للكثرة من الأحاديث وصفاً تاريخياً لِسُنَّةِ النَّبِي، بل هي على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ في القرون الأولى بعد وفاة محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ونسبت إليه عند ذلك فقط، ومعنى ذلك أنَّ أكثر الأحاديث من آثار الوضع» وقد مر على هذا الكلام دون أنْ يُعَلِّقَ عليه بكلمة، ومعنى هذا أنه يرتضيه، بل ما ذكره في كتابه هو ترديد لهذا المعنى.

وإني لأقول:

إنَّ هذا القول فيه إسراف وشطط في الحُكْم فليست الكثرة من الأحاديث من آثار التطور في الإسلام، وأنها لا تمثل الواقع في نسبتها إلى النَّبِي - صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِ - كما زعم كاتب هذه المادة في " دائرة المعارف الإسلامية " بل الكثرة من الأحاديث المدونة ثابته بطرق الاثبات الموثوق بها، وَمُتَلَقَّاةٌ عن النَّبِي وقد احتاط أئمة الحديث عند جمعه غاية الاحتياط وعنوا بنقد السند والمتن عناية فائقة، كما وضحت ذلك فيما سبق بما لا يدع مجالا للشك في هذا، وَمَيَّزُوا المقبول من المردود، وكان لهم إلى جانب ما وضعوا من أصول وقواعد لنقد المرويات مَلَكَةً خاصة يُمَيِّزُونَ بها بين الغث والسمين، ونحن لا ننكر ما كان للخلافات السياسية والمذهبية والكلامية من أثر في وضع الأحاديث، ولكن الذي ننكره غاية الإنكار أنْ تكون الكثرة من الأحاديث المدَوَّنَة من آثار الوضع والاختلاق.) ا.هـ

وقال العلامة عبد الرحمن المعلمي في (الأنوار الكاشفة) (ص 88) في رده على أبي رية: (وقال أبو رية "ص80-89" : «الوضع في الحديث وأسبابه ... »

أقول: نقل عبارات في هذا المعنى، وهو واقع في الجملة، ولكن المستشرقين والمنحرفين عن السنة يطولون في هذا ويهولون ويهملون ما يقابله، ومثلهم مثل من يحاول منع الناس من طلب الحقيقي الخالص من الأقوات والسمن والعسل والعقاقير والحرير والصوف والذهب والفضة واللؤلؤ والمسك والعنبر وغير ذلك بذكر ما وقع من التزوير والتلبيس والتدليس والغش في هذه الأشياء، ويطيل في ذلك. والعاقل يعلم أن الحقيقي الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض، وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة، وأن في الناس أهل خبرة ومهرة يميزون الحقيقي الخالص من غيره فلا يكاد يدخل الضرر إلا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصر ومن لا يبالي ما أخذ، والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم، فما الظن بعنايته بدينهم؟ لابد أن تكون أتم وأبلغ، ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين له ذلك غاية البيان)

ذكر تشغيبات وتخريبات أبي رية ، التي نبه عليها العلامة أبو شهبة .

. (خلط أبي رية بين الوضع والادراج / ص 80) .

. (طعن أبي رية في كعب الأحبار / ص 81) ، بناء على الإسرائيليات ، قال أبو شهبة : (كعب الأحبار من التابعين، وعلماء الجرح والتعديل – وهم الذين لا تخفى عليهم حقيقة أي راو مهما تستر – لم يتهموه بالوضع والاختلاق والجمهور على توثيقه، ولذا لا تجد له ذكرا في كتب الضعفاء والمتروكين ..) [79]

. (طعنه في وهب بن منبه / ص 72) ، قال أبو شهبة : (وأما وهب بن منبه فهو من خيار التابعين وثقاتهم، ولم نعلم أحداً طعن فيه بأنه وَضَّاعٌ وَدَسَّاسٌ إلاَّ المؤلف.[80]

والباحث المتَثَبِّتُ والناقد البصير لا ينكر أنَّ الكثير من الإسرائيليات دخلت في الإسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا، وأنهم نقلوها بحسن نِيَّةٍ، وكذلك لا ينكر أثرها السيئ في كتب العلوم وأفكار العوام من المسلمين، وما جرته على الإسلام من طعون أعدائه ظناً منهم أنها منه والإسلام منها براء، ولكن الذي لا يسلم به الباحث أنْ يكون كعب ووهب وأضرابهما مِمَّنْ أسلموا وَحَسُنَ إسلامهم كان غرضهم الدَسَّ والاختلاق والإفساد في الدين، ولقد كان من لطف الله بالأمَّة الإسلامية أنَّ هذه الإسرائيليات إنما كانت في قصص الأنبياء والأمم السابقة، وأحوال البدء والمعاد وأسرار الخليقة، إلى غير ذلك مِمَّا لا يتعلق بالحلال والحرام والعقائد إلاَّ بعضاً منها مِمَّا ينافي عصمة الأنبياء فإنه يدرك كذبه وبطلانه بادئ الرأي.)

قلت (**ابن سلة**) : هكذا ذهب أبو رية يجول ويصول للطعن في أحاديث وأخبار العقائد والأحكام بناء على حجة الضعفاء والمدسوسين الذين وجدوا من بين الرواة ، فجعل هذه مقدمة لرد مرويات أبي هريرة . رضي الله عنه . ، والصحيحين .

قال أبو شهبة في (ص 142) : (زعمه أن كعب الأحبار لقن أبا هريرة الأخبار الملفقة المكذوبة)

وقال في (ص 158) : (زعمه في حديث في صحيح مسلم أنه من الإسرائيليات)

وقال في (ص 159) : (رميه أبا هريرة بضعف الذاكرة ، واختلاق الأحاديث)

بهذا يتبين أن حرب القوم قائمة على إفساد عقائد الإسلام ، وهدم السنة ، وتخريب أصولها ، والطعن في أئمتها ، ففتنة الحدادية والحلبية والصعافقة من يتأمل فيها يجدها تستمد أصولها من الرافضة والخوارج وأهل الكلام والمستشرقين ، فكلها قائمة على حماية البدع ورموزهم السابقة واللاحقة ، متدرعة بدرع التثبت والانتقاء ، ومحاربة الضعفاء ، والبطانة السفهاء ، وهي في مقابل ذلك تحتج بكل ساقط ، وواه ، ومتروك ، وهالك ، وكذاب ،

---

79) قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في (الأنوار الكاشفة) (ص 99) : (أقول: لكعب ترجمة في تهذيب التهذيب، وليس فيها عن أحد من المتقدمين توثيقه، إنما فيها ثناء بعض الصحابة عليه بالعلم، وكان المزي علم عليه علامة الشيخين مع أنه إنما جرى ذكره في الصحيحين عرضاً لم يسند من طريقه شيء من الحديث فيهما. ولا أعرف له رواية يحتاج إليها أهل العلم ... فأما ما كان يحكيه عن الكتب القديمة فليس بحجة عند أحد من المسلمين، وإن حكاه بعض السلف لمناسبته عنده لما ذكر في القرآن، وبعد فليس كل ما نسب إلى كعب في الكتب بثابت عنه، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها.

وما صح عنه من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجة واضحة على كذبه. فإن كثيراً من كتبهم انقرضت نسخها ثم لم يزالوا يحرفون ويبدلون، وممن ذكر ذلك السيد رشيد رضا في مواضع من التفسير وغيره. واتهامه بالاشتراك في المؤامرة على قتل عمر لا يثبت، وكعب عربي النسب، وإن كان قبل أن يسلم يهودي النحلة.) ا.هـ

80) وقال أيضا المعلمي في (الأنوار الكاشفة) (ص 100) : (قد وثقه الحفاظ وضعفه عمرو ابن علي الفلاس، أخرج البخاري حديثاً من طريقه ثم قال «تابعه معمر» وله في صحيح مسلم شيء تابعه عليه معمر أيضاً، ومعمر هو ابن راشد أحد الأئمة المجمع عليهم) ا.هـ

وذاهب ، ومنحرف ، وعوجاء ، وعرجاء ، ومتنطع ، ومقطوع ، ومبتور ، ومحتقر ، ومزجور ، ومن لا يعتمد عليه عند أهل الحديث والأثر .[81]

قال العلامة أبو شهبة في (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين) (ص 114) : (اِعْتِمَادُهُ فِي الأَحَادِيثِ عَلَى كُتُبِ الأَدَبِ وَالتَّوَارِيخِ وَنَحْوِهَا:

ومن عجيب شأن مؤلف كتاب " أضواء على السنة " أنه على ما زعم من أنه طوف في عشرات من كتب الحديث كيف خفي عليه ما قرره الأئمة المحَدِّثُونَ من أَنَّ المرويات لا يعتمد في الوثوق بها وقبولها على كتب الأدب والتواريخ؟ إذ فيها زيف كثير وغث غير قليل، وَأَنَّ الحديث لاَ يُؤْخَذُ إِلاَّ من كتب الأئمة الثقات، الذين يرجع إليهم في معرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود، ومن قواعدهم التي وضعوها: من روى حديثًا فعليه أَنْ يبرز سنده أو ينسبه إلى من خَرَّجَهُ، وإلا فليس له أَنْ ينسبه إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلاَّ بصيغة التضعيف كَقِيلَ وَرُوِيَ وَيُذْكَرُ ونحوها، وليس له أَنْ ينسبه إلى رسول الله بصيغة الجزم إِلاَّ إذا تحقق من صحته أو حسنه، وقد اعتمد المؤلف في كثير مِمَّا نقل على كتاب " الشعر والشعراء " وكتاب " ثمار القلوب في المضاف والمنسوب " و " مقامات بديع الزمان الهمذاني " و " المثل السائر " و " شرح نهج البلاغة " و " حياة الحيوان " للدميري و " نهاية الأرب " ونحوها، ولست بهذا أقصد [الإزدراء] بهذه الكتب ولا بأصحابها، ولكني أحب أَنْ أقول: إِنَّ كثيرين من العلماء يكونون ثقات في فنونهم، ولكنهم لا يُعْتَمَدُ عليهم في رواية الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه، لأنهم ليسوا من رجاله وصيارفته، وإذا كان ابن اسحق - وهو إمام أهل المغازي - قد ضعفوه في رواية الحديث، على ما بين التأليف في الحديث والسير في القديم من سبب وثيق، فما بالك بغيره من أهل الأدب واللغة والمباحث العامة!) ا.هـ

الوجه الثالث : قوله : (**وأما ذلك العالم الجليل فهو على مكانته عندنا لا نجرحه ولا نحط من قدره ، ولا نقلل من شأنه بل نعتذر له ، نقل ما علم ، ما علم هذا ، لو علم ما علمنا لكان عليه مثلنا أو أشد منا**)

وقوله:(**ويخفي ذلك اللعاب الماكر عن ذلكم العالم الجليل الإمام الفذ الجهبذ، ما لو علمه لسقط عنده**)

---

81) وهذا بلاء فتنة الصعافقة ، تجد بعضهم ، بل سمعنا ذلك من بعض أهل العلم والخير والفضل يستدل في انتقاده للعلامة عبيد الجابري بكلام ونقل عرفات المحمدي الساقط الكذاب الفتان ! ، وللأسف . هذا الشيخ . يعلم علما يقينا بأن عرفات كذاب ، فكيف يثق به بأن الشيخ عبيدا قال فيهم : كذا وكذا فيما كان بينه وبين الشيخ عبيد ؟! ، فكانت هذه القلقلة مقدمة لتوسع الفتنة بين المشايخ ، وسوء الظن ، وحصل ما حصل ، والله المستعان .

وأيضا يعتمدون في النقل عن الشيخ محمد بن هادي المدخلي ، بما ينقله أسامة بن عطايا العتيبي ، ورائد آل طاهر العراقي ، وكل من هذين قد علم كذبهما وفجورهما وعداوتهما للمنهج السلفي ولأئمته .

وأيضا يعتمدون في النقل عن الإمام ربيع المدخلي بكلام عبد الله بن صلفيق ، وفواز المدخلي ، وقد علم من كذبهما ما لا يخفى على الأمة .

فهذا المقام وخاصة هذه الفتنة ينبغي أن يعرض ما ينقل عن المشايخ على أصولهم المقررة في مسيرتهم الدعوية ، وما أشتهر عنهم ، ودعنا من هذه الغرائب العجائب المخالفة لما هو مقرر في دروسهم الصوتية المسجلة ، وكتاباتهم المطبوعة .

ما أثقل هذه الكلمات الأثرية على المميعة والصعافقة المتسلفة ، ومن يعيش على مياه التزكيات ، الذي إذا رفعت عنه تنفس أخر أنفاسه !

فهم أفرح بالتزكية والتضخيم والتمشيخ والشهرة !، وأزعج عند الانتقاد ، وما ترى منهم حينها إلا إقامة خيام العزاء من العويل والصياح ، ومجالس النياح ! وتسمع جعجعة ولا ترى طحنا !

ولكم أن تتأملوا وتتفكروا ما حصل ، وحدث لهؤلاء :

. أبي الحسن السليماني المأربي

. فالح الحربي

. علي الحلبي

. يحيى الحجوري

. إبراهيم الرحيلي

. عبد الحميد الجهني

. عبد الحميد العربي

. عبد الملك الرمضاني

. أزهر سنيقرة

. عبد المجيد جمعة

. محمد علي فركوس

. هاني بن بريك

وأمثالهم ، وأجناسهم ، وأشكالهم ؟ من صنع هؤلاء ؟ ألم ينتفخ هؤلاء بتزكية الأئمة لهم ، ومنهم من أرعد وأرهب بها ؟! كم قضي من عمرهم في التظاهر بالسلفية ؟ ما خدمتهم للسنة إلا إنهاك وحدتها ، وتفريق صفها ، وتخريب أصولها !!

يا معشر الصعافقة كلام الوالد العلامة الورع عبيد الجابري هو حجة عليكم . والله . ، فنحن لم يحن لنا الوقت ، ويسمح لنا الظرف أن نجالس الشيخ ونجتمع به . أطال الله عمرنا حتى نجتمع . ، ولكن وعينا عنه العلم ، وتذوقنا أصول السلفية ، ومنّ الله علينا بالاستقامة من طريقه ، وذلك من سماعنا محاضرته الصوتية في بيان أصول وقواعد المنهج السلفي ، فكانت هذه المحاضرة المباركة نواة ما يأتي ما بعدها من تأسيس منهجيتنا في الطلب والتحصيل ، وغيرت حياتنا ، ووضحت السبيل ، وأدركنا حينها أن النجاة وطلب المنازل هو التمسك بالدليل ، وعدم الاستسلام للتضخيم والتضليل .

الميزان في النجاح وتحقيق الفلاح ليس بالحرص على جمع التزكيات ، وتحصيل الشهادات ! ، بل بالعلم والعمل .

قال المحدث العلامة أحمد شاكر . رحمه الله . في مقدمة كتاب (الشعر والشعراء) : (إن كثيرا من الناس تغرهم المناصب والرتب وتخدعهم الألقاب العلمية الضخمة ، وما كان شيء من هذا ميزانا صحيحا للعلم) ا.هـ

وقال الأديب العلامة أبو فهر محمود شاكر في كتابه (أباطيل وأسمار) (ص 110) في رده على المعتوه الهدام لويس عوض : (.. أن هذا الرجل أراد أن يوهم الناس بأنه أستاذ جامعي يدرس أثرا أدبيا ، فباللقب الذي يحمله ولا أدري كيف جاءه وبالثقة التي منحتها إياه صحيفة الأهرام ، وبالثقة التي يحملها القارئ لهذه الصحيفة استطاع أن يدخل هذه الدراسة ، وعليه طيلسان أستاذ جامعي ، وإن كان هذا الطيلسان عندي في الحقيقة كلباس

الفرزدق حين جاء للقاء جرير في الديباج والخز ، وجاءه جرير في لباس المحارب متقلدا سيفه ، وفي كفه الرمح ، فوصف ذلك جرير ، فقال :

لبست سلاحي والفرزدق لعبة عليه وشاحا كرج وجلاجله

ومع ذلك فقد رضيت كارها أن أعامله معاملة أستاذ جامعي لا لشيء إلا لأثبت أنه غير مستحق لهذه الصفة بوجه من الوجوه) ا.هـ

قال الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين . رحمه الله . في كتابه (الدوة والدعاء) (ص 48) في رده على أحد المبتدعة : (لم يكن أبو سليمان يوم سمعت بوجوده متميزا إلا بعناده وإصراره على الباطل .. وبعد حصوله على حرف " د " الذي تبدأ به كلمة " دكتور " الأعجمية ، وكلمة " دجال " الشرعية الفصحى ، خدع أحد علماء السنة فرشحه لسد فراغ في هيئة علمية صار مقامه منها سبة له ، ونشازا فيها منذ تدنست بانضمامه إليها) ا.هـ

قال العلامة ربيع المدخلي في (بيان فساد المعيار) (ص 21) مبينا فرية الحزبي المتستر أن الشيخ يحرص على أن يلقب بالدكتور : (يعلم الله أنني أحتقر هذا اللقب ولا أرغب أن ألقب به وهذا يعلمه جيداً كثير من إخواني طلاب العلم، ومن العلماء الأفاضل الشيخ حماد الأنصاري يعرف ذلك عني جيداً، وأني أتأذى أن أنادى به.) ا.هـ

وسئل : " بعض الدعاة لا تعرف لهم سلفية ، وقد حذر منهم ، وما زال هناك من يجالس أولئك الدعاة بحجة أنه لم يجرح بجرح مفصل ، وقد زكوا من قبل الشيخ العباد وغيره ، فانقسم الإخوة بين مجرح ومعدل لأولئك الدعاة فما قولكم لهم ؟"

فأجاب : (يجب على هذا الشخص الذي يخلف حوله الناس ولا يزكي نفسه بإبراز المنهج السلفي ، وإنما يعتمد على تزكية فلان وفلان ، وفلان وفلان ، ليسوا بمعصومين في تزكياتهم .

فقد يزكون بناء على ظاهر حال الشخص الذي قد يتملقهم ويتظاهر لهم بأنه على سلفية ، وعلى منهج صحيح ، وهو يبطن خلاف ما يظهر ، ولو كان يبطن مثل ما يظهر لظهر على فلتات لسانه وفي جلساته وفي دروسه ومجالسه ، فإن الإناء ينضح بما فيه ، وكل إناء بما فيه ينضح ، فإذا كان سلفيا فلو درس أي مادة ولو جغرافيا أو حساب ، لرأيت المنهج السلفي . بارك الله فيك. ينضح في دروسه وفي جلساته وغيرها .

فأنا أنصح هذا الإنسان الذي لا يظهر سلفيته ويكتفي بالتزكيات أن يزكي نفسه بالصدع بهذا المنهج في دروسه في أي مكان من الأمكنة ، فإن الأمة بأمس الحاجة إلى الدعوة إلى هذا المنهج السلفي ، فإذا هذا الشخص من هذا النوع الذي قلت أنه يعتمد على التزكيات ولا يزكي نفسه ، فإن هذا يضر نفسه بكتمان العلم وكتمان العقيدة وكتمان المنهج ، وأخشى أن تصدق عليه هذه الآيات التي تلوناها عليكم في كتمان العلم وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ...

وأنا مرة قلت للشيخ ابن باز : كانت تصدر منه بعض الكلمات ، يعني تشبه تزكية لجماعة التبليغ ، وإن كان إلى جانبها شيء من لفتات الأذكياء إلى ما عندهم من ضلال مبين ، فيستغل هؤلاء الكلمات التي فيها شيء من الثناء عليهم ويخفون ما فيها من طعن خفي في عقيدتهم ومنهجهم ، فيبرزون الثناء ويخفون الجرح !

جلست معه جلسة قلت يا شيخنا : هل جاءك أحد من أهل الحديث من الهند وباكستان أو من أنصار السنة في مصر والسودان يطلب منك تزكية على أنهم على حق وسنة ؟

قال : لا ، قلت له : لماذا ؟

قال : لماذا أنت ؟ ، قلت : لأن هؤلاء تشهد لهم أعمالهم وتزكيهم بأنهم على الحق ، وأما جماعة التبليغ وأمثالهم فإن أعمالهم لا تزكيهم ، بل تدينهم بأنهم على ضلال وبدع .

فضحك الشيخ . رحمه الله . .

فهذا أمر واضح لا تزكيه أعماله ولا مواقفه ولا تشهد له بأنه سلفي ، فيلجاء إلى هذه الوسائل الدنيئة من الاحتيال على بعض الناس والتملق لهم حتى يحصل على تزكية ، ويكتفون بهذا ويذهبون ، ليتهم يكفون بأسهم وشرهم على أهل الحق والسنة ، فيذهبون يتصيدون أهل السنة بهذه التزكيات ، فتكون مصيدة ، فيضيعون بها شبابا كثيرا ويحرفونهم عن المنهج السلفي ، وأنا أعرف من هذا النوع كثيرا وكثيرا ، الذي يسلك هذا المسلك السيئ .[82]

---

82) قد تبين منهم الكثير ، والكثير على الساحة ، وظهرت حقيقتهم في هذه السنين المتأخرة للعامة فما بالك لطلبة العلم ، فضلا للعلماء ، وهذه من فراسة الإمام التي نبهت عليها في مقدمات ضوابط الجرح والتعديل ، فتنبه لهذه الفائدة النفيسة .

وهذا يدل أن الوالد المربي ربيعا كان يربي وينصح ويوجه هؤلاء الجلساء وغيرهم ، وكان حريصا عليهم ، ويوصي بتزكية النفس ، وأنه مهما ظفروا بتزكية منه ، أو من غيره من الأئمة ، فهذا لا ينفعهم ما لم تزكيهم أعمالهم ، وكان يوصي بكتب الإمامين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كثيرا في دروسه وكتبه ولزواره وجلسائه لما فيها من النفع في تزكية النفوس ، لأنها تحمل على العمل لمن عمل بموجب علمها

قد يقول القائل : لماذا لم ينتفع القوم ؟

الجواب : لعارض حال بينهم وبين الا نتفاع بوصايا الإمام ، ألا وهو مرض القلب : مرض الجهل ، ومرض الشبهات والشكوك ، ومرض الشهوات ، وهذا صاحبه لا يحس بألمه ، لأن سكرة الجهل والهوى تحول بينه وبين إدراك الألم ، وإلا فألمه حاضر فيه ، حاصل له ، وهو متوار عنه باشتغال بضده ، قاله الإمام ابن القيم في (إغاثة اللهفان) (59/1) .

وقال (1 / 67) : (.. أن حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون مدركا للحق مريدا له مؤثرا له على غيره .

لما كان في القلب قوتان : قوة العلم والتمييز ، وقوة الإرادة والحب كان كماله وصلاحه باستعمال هاتين القوتين فيما ينفعه ويعود عليه بصلاحه وسعادته ، فكماله باستعمال قوة العلم في إدراك الحق ومعرفته والتمييز بينه وبين الباطل ، وباستعمال قوة الإرادة والمحبة في طلب الحق ومحبته وإيثاره على الباطل فمن لم يعرف الحق فهو ضال ، ومن عرفه وآثر غيره عليه فهو مغضوب عليه ، ومن عرفه واتبعه فهو منعم عليه ...

إلى أن قال : وينبغي أن تعرف أن هاتين القوتين لا يتعطلان من القلب ، بل إن استعمل قوته العلمية في معرفة الحق وإدراكه وإلا استعملها في معرفة ما يليق به ويناسبه من الباطل ، وإن استعمل قوته الإرادية العملية في العمل به وإلا استعملها في ضده ، فالإنسان حارث همام بالطبع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم " أصدق الأسماء : حارث وهمام ")

وقال (1 / 57 . 58) : (القلب محتاج إلى ما يحفظ عليه قوته وهو الإيمان ، وأوراد الطاعات ، وإلى حمية عن المؤذي الضار ، وذلك باجتناب الآثام والمعاصي وأنواع المخالفات ، وإلى استفراغه من كل مادة فاسدة تعرض له ، وذلك بالتوبة النصوح واستغفار غافر الخطيئات .

ومرضه هو نوع فساد يحصل له يفسد به تصوره للحق وإرادته له ، فلا يرى الحق حقا ، أو يراه على خلاف ما هو عليه ، أو ينقص إدراكه له وتفسد به إرادته له ، فيبغض الحق النافع ، أو يحب الباطل الضار ، أو يجتمعان له . وهو الغالب . ولهذا يفسر المرض الذي يعرض له ، تارة بالشك والريب كما قال مجاهد وقتادة في قوله تعالى : {في قلوبهم مرض }[البقرة : 10] أي : شك ، وتارة بشهوة الزنا كما فسر به قوله تعالى: { فيطمع الذي في قلبه مرض}[الأحزاب : 32] ، فالأول مرض الشبهة ، والثاني مرض الشهوة)

وقال في (107/1): (والمقصود : أن زكاة القلب موقوفة على طهارته ، كما أن زكاة البدن موقوفة على استفراغه من أخلاطه الرديئة الفاسدة)

فنسأل الله العافية وأن يوفقهم بأن يزكوا أنفسهم بأعمالهم ، وأن يجعل من أعمالهم شاهدا لهم بالخير والصلاح وبالمنهج السلفي) ا.هـ ، انظر كتاب (فتاوى فضيلة الشيخ ربيع المدخلي) (259/1 . 261)

قلت : لا عطر بعد عروس ، هل تجد بعد هذا البيان والتفصيل من بيان وتدليل ؟

لا تجده إلا عند شيخنا المحنك العالم بالرجال والجماعات ربيع بن هادي المدخلي . نفع الله به الأمة . ، ولكن الحزبية وشيوخها عندهم حساسية مفرطة من النقد ، ويجدون فيه إهدارا لمكانتهم وكبريائهم ، وما هم فيه من التسيد ، فهم متعطشون للإطراء والألقاب الضخمة والإشهار ، ولا يتقبلون الحقائق المرة التي تزعزع ما هم فيه من المقرة .

قال الإمام عبد الرحمن السعدي في (طريق الوصول إلى العلم المأمول) (ص 186) : (من استكبر على الحق ، أو ادعى ما ليس له من المراتب ، أو أشرك بالله . ونعلق بغيره : ابتلي بالذل والهوان والخوف من المخلوقين ، فتراه مفتقرا إلى لقمة ، خائفا من كلمة ، قال تعالى :{سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما اشركوا بالله }[آل عمران :151]) ا.هـ

اعلم . رحمك الله . أن الإجازة والشهادة والتزكية إذا قامت على مقصد حسن ، ولنشر تعاليم الدين ، وتقلد منصب القوي الأمين [83]، فهذا مما يحمد عند العالمين .

قال العلامة محمد تقي الدين الهلالي . رحمه الله . في كتابه (الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة) (ص 224) : (قمت في الحجاز أكثر من ثلاث سنين وأنا لا أزال في عنفوان الشباب ، ورأيت حتى في ذلك الزمان أن العالم بلا شهادة كالمسافر بدون جواز سفر ليس له مكان في المدارس العليا ، وإذا ألف كتابا أو أنشأ مقالا فأول سؤال يسأله الناس : هل عنده شهادة عالمية ؟ ، فيجيء الجواب : لا ، فيقال حينئذ . سيبك منه . يعني : دعه ولا تلتفت إليه ، وتاقت نفسي إلى الحصول على شهادة عالمية) ا.هـ

قال الحافظ ابن عبد البر . رحمه الله . في (جامع بيان العلم وفضله) (1 / 289) : (ومن أدب العالم ترك الدعوى لما لا يحسنه، وترك الفخر بما يحسنه إلا أن يضطر إلى ذلك، كما اضطر يوسف –عليه السلام– حين قال: {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} [يوسف: 55] وذلك أنه لم يكن بحضرته من يعرف حقه فيثني عليه بما هو فيه ويعطيه بقسطه، ورأى أن ذلك المقعد لا يقعده غيره من أهل وقته إلا قصر عما يجب

= **قلت** (**ابن سلة**) : هذه النفائس من كلام الإمام ابن القيم موضحة أسباب تزكية النفوس ، وبيان العوامل والبواعث التي تفسدها ، وفي هذا إشارة إلى ما لم انقله عنه لأن المقام يطول ، بل كتب الإمامين ابن تيمية وابن القيم كلها في تقرير هذا الأصل ، فما أحوج المسلم وخاصة طلبة العلم إلى دراستها وتفهمها ، والعمل بما فيها .

وقد جمع الإمام عبد الرحمن السعدي أصولها في كتابه القيم (طريق الوصول إلى العلم المأمول) ، ومن ذلك قوله في هذا الباب (ص 252) : (قبول المحل لما يوضع فيه ، مشروط بتفريغه من ضده ، وهذا كما أنه في الذوات والأعيان ، فكذلك هو في الاعتقادات والإرادات ، فإذا كان القلب ممتلئا بالباطل اعتقادا ومحبة ، لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبته موضع ، كما أن اللسان إذا اشتغل بالتكلم بما لا ينفع ، لم يتمكن صاحبه من النطق بما ينفعه ، إلا إذا فرغ لسانه من النطق بالباطل ، وكذلك الجوارح إذا اشتغلت بغير الطاعة ، لم يمكن شغلها بالطاعة ، إلا إذا فرغها من ضدها) ا.هـ

[83] قال الحافظ الذهبي في (السير) (11 / 234) : (الصدع بالحق عظيم، يحتاج إلى قوة وإخلاص، فالمخلص بلا قوة يعجز عن القيام به ، والقوي بلا إخلاص يخذل، فمن قام بهما كاملا، فهو صديق. ومن ضعف، فلا أقل من التألم والإنكار بالقلب ، ليس وراء ذلك إيمان ، فلا قوة إلا بالله .) ا.هـ

لله من القيام به من حقوقه، فلم يسعه إلا السعي في ظهور الحق بما أمكنه، فإذا كان ذلك فجائز لعالم حينئذ الثناء على نفسه والتنبيه على موضعه فيكون حينئذ يحدث بنعمة ربه عنده على وجه الشكر لها.

– وقال عمر بن الخطاب في حديث صدقات النبي –صلى الله عليه وسلم– حين تنازع فيها العباس وعلي: " والله لقد كنت فيها بارًّا تابعًا للحق صادقًا " ولم يكن ذلك منه تزكية لنفسه, رضي الله عنه.) ا.هـ

وقال العلامة ابن مفلح الحنبلي . رحمه الله . في (الآداب الشرعية) (4 / 160) : (فَصْلٌ فِي تَزْكِيَةِ النَّفْسِ الْمَذْمُومَةِ وَمَدْحِهَا بِالْحَقِّ لِلْمَصْلَحَةِ أَوْ شُكْرِ النِّعْمَةِ : قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْنِي قَوْلَهُ :{ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ } فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِالْفَضْلِ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الْمَحْظُورِ ،{ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ } ...

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : عَنْ قِصَّةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ مَدَحَ نَفْسَهُ بِهَذَا الْقَوْلِ وَمِنْ شَأْنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ التَّوَاضُعُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا خَلَا مَدْحُهُ لِنَفْسِهِ مِنْ بَغْيٍ وَتَكَبُّرٍ وَكَانَ مُرَادُهُ بِهِ الْوُصُولَ إلَى حَقٍّ يُقِيمُهُ ، وَعَدْلٍ يُحْيِيهِ وَجَوْرٍ يُبْطِلُهُ ، كَانَ ذَلِكَ جَمِيلًا جَائِزًا .) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : من لم يشم رائحة التواضع ، وهو ينادي بالتقاطع فلا يتعنت ويدعي مقامات التثبت والورع ، وينتفخ بالشهادات ، ويزبد ويرغد بالتزكيات ، فويل لهذا الجنس من الانجراح ، وسهولة الانطراح !

آثار السلف في ذم الشهرة والرياسة ، وما عليه أهلها من الدساسة .

قال العلامة أبو الفرج الجوزي . رحمه الله . في (تلبيس إبليس) (ص 102 . 103) ذاكرا ومنبها على هذا الصنف : (قوم أكثروا سماع الحديث ولم يكن مقصودهم صحيحا ولا أرادوا معرفة الصحيح من غيره بجمع الطرق ، وإنما كان مرادهم العوالي والغرائب ، فطافوا البلدان ليقول أحدهم لقيت فلانا ولي من الأسانيد ما ليس لغيري ، وعندي أحاديث ليست عند غيري ، وقد كان دخل إلينا إلى بغداد بعض طلبة الحديث وكان يأخذ الشيخ فيقعده في الرقة ، وهي البستان الذي على شاطيء دجلة فيقرأ عليه ، ويقول في مجموعاته : حدثني فلان وفلان بالرقة ، ويوهم الناس أنها البلدة التي بناحية الشام ليظنوا أنه قد تعب في الأسفار لطلب الحديث ، وكان يقعد الشيخ بين نهر عيسى والفرات ويقول : حدثني فلان من وراء النهر يوهم أنه قد عبر خراسان في طلب الحديث ، وكان يقول : حدثني فلان في رحلتي الثانية والثالثة ليعلم الناس قدر تعبه في طلب الحديث فما بورك له ومات في زمان الطلب.

وهذا كله من الإخلاص بمعزل وإنما مقصودهم الرياسة والمباهاة ، ولذلك يتبعون شاذ الحديث وغريبه ، وربما ظفر أحدهم بجزء فيه سماع أخيه المسلم فأخفاه ليتفرد هو بالرواية ، وقد يموت هو ولا يرويه فيفوت الشخصين ، وربما رحل أحدهم إلى شيخ أول اسمه قاف أو كاف ليكتب ذلك في مشيخته فحسب.) ا.هـ

قال الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفاظ) (1 / 10) : (.. فحق على المحدث أن يتورع في ما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقله الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} [النحل: 43] ، فإن آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا ، وإلا فلا تتعن ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى والمذهب ، فبالله لا تتعب ، وإن عرفت إنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله ، فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله ، فقد نصحتك ، فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب.)

وقال في (السير) (11 / 410) : (ما الظن إذا كان واعظ الناس من هذا الضرب عبد بطنه وشهوته، وله قلب عري من الحزن والخوف، فإن انضاف إلى ذلك فسق مكين، أو انحلال من الدين، فقد خاب وخسر، ولابد أن يفضحه الله تعالى.)

وقال في نفس المصدر (8 / 440) معلقا على قول الفضيل بن عياض : " يا مسكين، أنت مسيء وترى أنك محسن، وأنت جاهل وترى أنك عالم، وتبخل وترى أنك كريم، وأحمق وترى أنك عاقل، أجلك قصير، وأملك طويل."

قلت (الذهبي): (إي والله، صدق، وأنت ظالم وترى أنك مظلوم، وآكل للحرام وترى أنك متورع، وفاسق وتعتقد أنك عدل، وطالب العلم للدنيا وترى أنك تطلبه لله.)

وقال (6 / 328) معلقا على قول الوليد بن مسلم: " سألت الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وابن جريج: لمن طلبتم العلم ؟ كلهم يقول: لنفسي: غير أن ابن جريج فإنه قال: طلبته للناس."

قلت (الذهبي): (ما أحسن الصدق ! واليوم تسأل الفقيه الغبي: لمن طلبت العلم ؟ فيبادر ويقول: طلبته لله، ويكذب إنما طلبه للدنيا، ويا قلة ما عرف منه.)

وقال في (7 / 393) معلقا على قول إبراهيم بن أدهم : "ما صدق الله عبد أحب الشهرة."

قلت (الذهبي) : (علامة المخلص الذي قد يحب شهرة، ولا يشعر بها، أنه إذا عوتب في ذلك، لا يحرد ولا يبرئ نفسه، بل يعترف، ويقول: رحم الله من أهدى إلي عيوبي، ولا يكن معجبا بنفسه، لا يشعر بعيوبها، بل لا يشعر أنه لا يشعر، فإن هذا داء مزمن.)

وقال في (2 / 470) معلقا على قول بريدة بن الحصيب . رضي الله عنه . : " شهدت خيبر، وكنت فيمن صعد الثلمة، فقاتلت حتى رئي مكاني، وعلي ثوب أحمر، فما أعلم أني ركبت في الاسلام ذنبا أعظم علي منه ، أي: الشهرة ".

قلت (الذهبي) : (بلى، جهال زماننا يعدون اليوم مثل هذا العل من أعظم الجهاد ; وبكل حال فالاعمال بالنيات، ولعل بريدة رضي الله عنه بإزرائه على نفسه، يصير له عمله ذلك طاعة وجهادا ! وكذلك يقع في العمل الصالح، ربما افتخر به الغر ونوه به، فيتحول إلى ديوان الرياء ، قال الله تعالى:{وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا} [الفرقان: 23].) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : هذا أثر الصحابي الجليل بريدة . رضي الله عنه . هو خاتمة الآثار التي نقلتها في ذم الشهرة والتكاثر ، وإرادة الظهور ، وطلب الدنيا والجاه . نسأل الله تعالى العافية والسلامة . ، وأن يختم لنا ولكم بالحسنة . على كل حال استدلال الشيخ عبيد الجابري في ذم البطانة السيئة التي حول الأئمة ، ليس للمميعة والمتحزبة العصر حجة على الطعن في أولئك الأئمة ، لأن غالب هذه البطائن لقد ظهرت ما هي عليه من المعايب ، وما نتج عنها من المصائب ، فحذر منها أولئك الأئمة في حياتهم ، ولله الحمد والمنة .

الشبهة الخامسة : بيان قاعدة (القدح في أصحاب العالم قدح فيه) !

هذه القاعدة الباطلة رجف بها صعافقة هاني بن بريك وعلى رأسهم الجويهل المعتوه فواز بن علي المدخلي [84] لحماية ما هم فيه من الكذب والفجور والجهل والفساد والتخريب .

هم يدعون في هذه الفتنة الصلعاء رجوعهم إلا إلى الشيخين ربيع المدخلي ، وعبيد الجابري ، ولم يرفعوا رأسا بغيرهم من أئمة السنة ، فطعنوا فيهم جملة وتفصيلا ،كما بينت في كتابي هذا في عدة من المناسبات .

مع أن تقرير الشيخين لهذه المسألة كما هي نقولاتهم السابقة تدل أن قدح في الضعفاء والمتروكين والكذبة والمنحرفين ممن ينتسبون إلى الأئمة لا يعد طعنا فيهم ، وقد بينت ونقلت نموذجا على بيان طبقات أصحاب العالم ، ففي ذلك كفاية ودراية لمن يريد الاستقامة ، والأخذ بمنهج الأئمة ، أما الصعافقة المشغبة ، فقد فضحوا أنفسهم لما هم فيه من الجهل المركب والمعاندة والمخالفة ، وقد نصبوا أنفسهم لمعارضة تقريرات علماء السنة وتعطيل النصوص .

فذكر هذه الشبهة وبيانها بعد نقلنا كلام الإمامين ربيع المدخلي ، وعبيد الجابري ، هذا أسهل في نقضها ،

---

84) هذا الهدام المعتوه يعد من أبرز كُتاب الصعافقة ، وللأسف من ينظر في مقالاته يجد بضاعتها ما هي إلا للمعاكسة والمشاكسة ، وجحد الحقائق بجهله وتطاوله ، غرضه هدم السنة وما بني عليها من الأحكام الشرعية ، ومع ذلك يريد من القراء أن يسلموا لتخريبه وقد انتقد عليه الكثير من المخالفات العقائدية والخلقية :

1 . يعد من أبرز وأشجع أبواق هاني بن بريك في الدفاع عنه ، والنهوض معه في فتنته الهوجاء التي أقامها ضد الدعوة السلفية في اليمن ، ومن ذلك قوله في ثنائه الضخم ، ونعته الأعظم في مجاهده العامل الزاهد ابن بريك !! : (شتان بين محمد المعبري الذي أراد الدنيا ، فباع دينه ، فضاع دينه ودنياه .

وهاني بن بريك أراد دينه ، وباع دنياه من أجل دينه ، فأتته الدنيا وهي راغمة ، نسأل الله أن يوفقه لكل خير) ا.هـ

قلت : ما شاء الله على فواز المدخلي الجهبذ الناقد العارف المحنك الفقيه بالواقع الغيور على السنة !! فقد علم ما لم يعلمه علماء اليمن ، وهو أدرى منهم بواقعهم ، وأنصح لدعوتهم السلفية منهم !

فقد كشفتم أنفسكم يا معشر الصعافقة ، وثبت أنكم من أجهل الناس في معرفة واقع الأمة ، بل وظيفتكم السعي في إثارة الفتنة بين أهل السنة ، وقدوتكم في ذلك شيخكم الزاهد الوارع هاني بن بريك ، فهنيئا لكم بهذه القدوة ! وأما التخمين والهستريا التي أصبتم بها ، فقد تعب الأطباء من معالجتها ، والله المستعان .

2 . يقول بتفجير مساجد اليمن بذريعة أنها للرافضة ، وقد رد عليهم علماء اليمن في هذه الفرية ، وبينوا أن تلك المساجد راح ضحيتها من راح من المسلمين المصلين !

قال العلامة ربيع المدخلي في مقاله (من هم الإرهابيون؟ أَهُم السَّلفيون؟! أم الروافض؟) مبينا أن مثل هذه الأعمال شنيعة في الشريعة : (ولا أطلب منك الأمر بتدميرها وبتحريقها وإنما المطلوب شرعاً أن تطهر هذه الحسينيات من الشرك والبدع والطعن في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لتصبح مساجد لله إما بواسطة سلطان قوي يحكم بشريعة الإسلام أو بواسطة علماء فحول مخلصين ينقذ الله بهم الروافض من هذا الضلال البعيد.)

3 . سوء أدبه مع النبي صلى الله عليه وسلم ، عند تقريره العلم ، وزعمه أنه يرد على المتصوفة .

4 . قوله أن كلام الله لا يستعاذ به

5 . قوله الله ليس من الأسماء الحسنى

وغيرها من الطامات في العقيدة ، وفي تقرير منهج أهل السنة والجماعة ، فالمتطفل المتكلف أوتي من الجهل المركب ، والتصدر بالجهل والفوضى ، وقد أصدر في حقه إنذارا من طرف " أمير منطقة جازان " في عدم تعجله وخروجه عن أدبيات وأسس الدعوة ، الصعفوق معروف بالخفة والطيش والمشاكسة والمخالفة في منطقته ، ومواقع التواصل .

ولا تحتاج إلى بذل المجهود لنسفها ، وبيان ضعفها ، فاسترحنا من مؤونة المقاتلة ، فكلام الشيخين وتقريرهما يدل أن الحكم على البطانة وأنواع المصاحبة يكون بالظاهر ، وأن العالم لا يطلع على خفي من يجلس إليه ويخالطه ، فهو يحكم بما يسمع ويطلع ، فهذا غاية ما كلف الله تعالى أهل العلم ، ولكن الصعافقة تخالف المنقول والمعقول ، وتجادل في المسلمات والبديهات التي يعد القدح فيها سفسطة ، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في جمع من مقالاته .

قال . رحمه الله . في (الرد على المنطقيين) (ص 251) : (وأما ما قد يعرض لبعضهم في بعض الأحوال من سفسطة تشككه في المعلومات فتلك من جنس المرض والوساوس)

وقال في (ص 329) : (إن السفسطة أمر يعرض لكثير من النفوس وهي جحد الحق)

وقال أيضا في (ص 330) : (قد تعرض السفسطة لبعض الطوائف ولبعض الأشخاص في بعض المعارف ، فإن أمراض القلوب كأمراض الأجسام ، فكما أنها ليس في الوجود أمة ولا شخص يمرض بكل مرض ، فليس فيهم من هو جاهل بكل شيء ، وفاسد الاعتقاد في كل شيء ، وفاسد القصد في كل شيء ، بل قد يوجد فيهم من هو مريض ببعض الأمراض ، بل قد يوجد بعض الطوائف يكثر فيهم بعض الأمراض ، وهؤلاء المرضى لا ينتفعون بالأغذية الفطرية ، بل يحتاجون إلى علاج وأدوية تناسب مزاجهم

وكذلك من كان به سفسطة ومرضت فطرته في بعض المعارف لا يستعمل معه الأدلة النظرية ، بل يستعمل معه نوع من العلاج والأدوية)

وقال في (منهاج السنة) (7 / 339) : (وهؤلاء الرافضة الذين يدفعون الحق المعلوم يقينا بطرق كثيرة علما لا يقبل النقيض بشبه في غاية الضعف ، هم من أعظم الطوائف الذين في قلوبهم الزيغ الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم كالنصارى والجهمية وأمثالهم من أهل البدع والأهواء ، الذين يدعون النصوص الصحيحة التي توجب العلم ، ويعارضونها بشبه لا تفيد إلا الشك لو تعرض لم تثبت ، وهذا في المنقولات سفسطة كالسفسطة في العقليات ، وهو القدح فيما علم بالحس والعقل بشبه تعارض ذلك ، فمن أراد أن يدفع العلم اليقيني المستقر في القلوب بالشبه ، فقد سلك مسلك السفسطة ، فإن السفسطة أنواع أحدها النفي والجحد والتكذيب إما بالوجود وإما بالعلم به) ا.هـ

قلت : الصعافقة سلكت في كثير من تشغيباتها ومعاكساتها مسلك السفسطة ، وذهبت تجادل فيما هو معلوم عند عامة المسلمين فضلا ما هو مقرر على لسان أهل العلم ، من أن أهل أصحاب الرجل منهم ما يعلم عدالته ونصحه وصدقه ، ومنهم ما يخفى أمره وضعفه ، ولكن لا يخفى أمره على مجموع الأمة [85]، وهذا بخلاف

---

[85] وهذا الذي قررناه سابقا ، من أن الله تعالى سخر من يحفظ دينه ، قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في (الأنوار الكاشفة) (ص 88) : (والعاقل يعلم أن الحقيقي الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض، وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة، وأن في الناس أهل خبرة ومهرة يميزون الحقيقي الخالص من غيره فلا يكاد يدخل الضرر إلا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصر ومن لا يبالي ما أخذ، والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم، فما الظن بعنايته بدينهم؟ لابد أن تكون أتم وأبلغ، ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين له ذلك غاية البيان)

وقال أيضا في (التنكيل) (1 / 29) : (ثم كان الرجل ما أصحاب الحديث يرشح لطلب الحديث وهو طفل ، ثم ينشأ دائباً في الطلب والحفظ والجمع ليلاً ونهاراً ويرتحل في طلبه إلى أقاصي البلدان ويقاسى المشاق الشديدة كما هو معروف في أخبارهم ويصرف في ذلك زهرة عمره إلى نحو ثلاثين أو أربعين سنة وتكون أمنيته الوحيدة من الدنيا أن يقصده أصحاب الحديث

الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ، فقد أجمع أهل السنة والجماعة على عدالتهم ، وهذا الذي قرره الشيخ العلامة محمد

= ويسمعوا منه ويرووا عنه ، وفي " تهذيب التهذيب " ج 11ص 183 " قال عبد الله بن محمود المروزي: سمعت يحيى بن أكثم يقول :"كنت قاضياً وأميراً ووزيراً ما ولج سمعي أحلى من قول المستملي : من ذكرت ؟ رضي الله عنك "

وفيه ج 6 ص 314 : " روي عن عبد الرزاق أنه قال : حججت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة وقلت: يا رب مالي أكذاب أنا ؟ أمدلس أنا ؟ فرجعت إلى البيت فجاءوني ".

وقد علم طالب الحديث في أيام طلبه تشدد علماء الحديث وتعنتهم وشدة فحصهم وتدقيقهم ، حتى إن جماعة من أصحاب الحديث ذهبوا إلى شيخ ليسمعوا منه فوجدوه خارج بيته يتبعوا بغلة له قد انفلتت يحاول إمساكها وبيده مخلاة يريها البغلة ويدعوها لعلها تستقر فيمسكها فلاحظوا أن المخلاة فارغة ، فتركوا الشيخ وذهبوا وقالوا : أنه كذاب ، كذب على البغلة بإيهامها أن المخلاة شعيراً والواقع أنه ليس فيها شيء .

وفي "تهذيب التهذيب " ج 11ص 284 " وقال هارون بن معروف : قدم علينا بعض الشيوخ من الشام فكنت أول من بكر عليه فسألته أن يملي علي شيئاً فأخذ الكتاب يملي فإذا بإنسان يدق الباب فقال الشيخ من هذا ؟ .. فإذا بآخر يدق الباب قال الشيخ من هذا ؟ قال : يحيى بن معين ، فرأيت الشيخ ارتعدت يده ثم سقط الكتاب من يده "...

فمن تدبر أحوال القوم بان له أنه ليس العجب ممن تحرز عن الكذب منهم طول عمره ، وإنما العجب ممن اجترأ على الكذب ، كما أنه من تدبر كثرة ما عندهم من الرواية ، وكثرة ما يقع من الالتباس والاشتباه وتدبر تعنت أئمة الحديث بأن له أنه ليس العجب ممن جرحوه بل العجب ممن وثقوه .

ومن العجب أن أولئك الكتاب يلاحظون الموانع في عصرهم هذا بل في وقائعهم اليومية فيعلمون من بعض أصحابهم أنه صدوق فيثقون بخبره ولو كان مخالفاً لبعض ما يظهر لهم من القرائن بحيث لو كان المدار على القرائن لكان الراجح خلاف ما في الخبر ، ويعرفون آخر بأنه لا يتحرى عن الكذب فيرتابون في خبره ولو ساعدته قرائن لا تكفي وحدها لحصول الظن ، وهكذا يصنعون في أخبار مكاتبي الصحف وفي الصحف أنفسها ، فمن الصحف ما تعود الناس منها أنها لا تكاد تنقل إلا الأخبار الصحيحة ، فيميلون إلى الوثوق بما يقع فيها وإن خالف القرائن ، وفيها ما هو على خلاف ذلك .

وبالجملة فلا يرتاب عاقل أن غالب مصالح الدنيا قائمة على الأخبار الظنية ، ولو التزام الناس أن لا يعملوا بخبر من عرفوا أنه صدوق حتى توجد قرائن تغني في حصول الظن عن خبره لاستغنوا عن الأخبار بل لفسدت مصالح الدنيا .) ا.هـ

قال الإمام الشافعي في (الرسالة) (ص 429) : (ونعلم أنهم إذا كانت سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم ، وقد تعزب عن بعضهم ، ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف السنة رسول الله ، ولا على خطأ إن شاء الله)

وقال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (1 / 486) : (.. أن أقوال العلماء وآراءهم لا تنضبط ولا تنحصر ، ولم تضمن لها العصمة إلا إذا اتفقوا ولم يختلفوا ، فلا يكون اتفاقهم إلا حقا ، ومن المحال أن يحيلنا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر ، ولم يضمن لنا عصمته من الخطأ ، ولم يقم لنا دليلا على أن أحد القائلين أولى بأن نأخذ قوله كله من الآخر ، بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله ، هذا محال أن يشرعه الله أو يرضى به)

قلت (**ابن سلة**) : ذهب كثير من عامة طلبة العلم فضلا عموم المسلمين إلى اعتقادهم غموض الحق ، ووعرة الوقوف على أحوال المناهج ورجالها ، ما ذاك إلا لعدم طلب الحق وكشفه والبحث عن أحوال هذه المناهج ورجالها ، مع أن أسباب الوقوف على ذلك يسيرة في هذه الأزمنة لمن أراد الوقوف على الحق وتنقيح الخلاف .

قال العلامة الشاطبي في (الاعتصام) (344/2) : (أما إذا كان هذا المتبع ناظرا في العلم ومتبصرا فيما يلقى إليه ـ كأهل العلم في زماننا ـ ، فإن توصله إلى الحق سهل) ا.هـ

قال حمد العثمان في (الصوارف عن الحق) (ص 11) : (ولكن ـ مع الأسف ـ هذه الأسباب الميسرة لطلب الحق ، قد جلبت الكسل لكثير من الناس وفرطوا في طلب ما يوصلهم للحق ، قال العلامة محمد البشير الإبراهيمي في " جريدة البصائر" :" ورب تيسير جلب التعسير ، فإن هذا التيسير رمي العقول بالكسل ، والأيدي بالشلل ") ا.هـ

قلت : كيف به هذا الكسل إذا أضيف إليه التقليد والهوى والاستسلام للواقع ؟

بن هادي ـ حفظه الله ـ في كلمته الأثرية التي تعنت الجويهل المعتوه فواز المدخلي لهدم ما فيها من تقرير منهج أهل السنة والجماعة من عدالة الصحابة ، وخصائص صحبة محمد صلى الله عليه وسلم ، وعصمة النبي صلى الله عليه وسلم .

وذهب يقعد قاعدته العرجاء العوجاء " **أن القدح في أصحاب الشخص قدح فيه** " [86] لتساعده في المخالفة لسبيل المؤمنين وهدم السنن ، وإلا فالرجل لا يحمل العلم ولا يدريه .[87]

كلام العلامة محمد بن هادي المدخلي في تقرير عدالة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

سئل الشيخ ـ رفع الله قدره ـ : " **حفظكم الله شيخنا ، من بعض القواعد التي سمعناها في هذه الأيام قول بعضهم :**

طعنك في خواص أصحاب العالم طعن في العالم ! وهل يصح الاستدلال عليها بكلام الشيخ العلامة العثيمين ـ رحمه الله ـ الذي عد الطعن في خواص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر ، وعمر طعن في رسول الله ؟ وهل يصح هذا القياس[88] شيخنا ؟ "

أجاب : (**أظن هؤلاء الجهلة ـ ولله الحمد ـ هؤلاء المتهوكون قد كفانا الله جل وعلا بالرد عليهم ، فقام بهم أو عليهم طلاب العلم من كل قطر ـ ولله الحمد ـ ، فبينوا جهلهم وعوارهم ، النبي صلى الله عليه وسلم معصوم ، وهؤلاء صحابته ـ رضي الله تبارك وتعالى عنهم ـ قد أخبرنا جل وعلا أنه رضي عنهم ورضوا عنه ، فمن هو مثل النبي صلى الله عليه وسلم معصوم ؟! حتى يكون أصحابه إذا طعن فيهم كان طعنا في النبي ، هذا من ناحية .**

ومن ناحية ثانية : الشيخ ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ عالم جليل ، وفقيه دقيق نبيل ، يعرف معنى الكلام ، وله كلام في هذا ،وبيّن أن هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبصحابته ، ولا يشركه فيه أحد ، ولكن أصحاب الهوى أعماهم الله بسبب أهوائهم ، قال جل وعلا :{فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم } ، وهؤلاء قد أزاغ الله قلوبهم عن كلام الشيخ ابن عثيمين وما ذلك إلا ليفضحهم سبحانه وتعالى ، وليبين سوء مقصدهم ،

---

[86]) انظر في مقالاته (فتح العلي للكشف عن أخطاء ومغالطات محمد بن هادي المدخلي) (الحلقة الخامسة : دعواه أن قاعدة " القدح في أصحاب الشخص قدح فيه " خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ..)

[87]) وهذا شأن عرفات المحمدي زميله في ميدان الفساد ، وركوب العناد ، فالعلامة محمد بن هادي المدخلي ذهب ينفي نسبة الخروج عن الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ التي ألصقت به ويعتذر له ، ولكن يأتي الطعان الفتان عرفات فينكر على شيخنا محمد ، ويقول : كيف يقرر عدم خروج الحسين ـ رضي الله عنه ـ !؟

وفي مقابل ذلك يقرر ويثبت شبهة الخوارج العصرية التي يحتجون بها على خروجهم وينسبون عقيدتهم إلى الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ .

هكذا عرفات المحمدي يركض في ميادين الخوارج ، ويتعلق بشبههم للتشغيب على عقائد أهل السنة !

[88]) الأفاك الهدام في نقله هذا السؤال حذف منه لفظة " **هل يصح هذا القياس ؟**" ، مع أنها بأهمية في ورودها في السؤال ، ويترتب عليها من الجواب ، ما لا يترتب إذا حذفت ، كما سأبين في ردي على الأفاك ، وهذا الفعل ما نراه منه إلا متعمدا منه ، أما إذا كان يجهل هذا التغير ! الله المستعان من تصدر الجهال للدعوة ، وما يترتب على ذلك من الفساد ، وتغيير الشريعة وأحكامها .

وسوء القصد سبب عظيم في عدم التوفيق ، قال جل وعلا :{فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم } ، نسأل الله العافية والسلامة ...) ا.هـ

أقول :

" قطعت جهيزة قول كل خطيب " ، لقد أجاد وأفاد شيخنا المربي محمد بن هادي المدخلي في هذه الكلمة القيمة النافعة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة فيما يخص عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعدالة الصحابة . رضي الله عنهم . ، ولكن الشيخ ابتلي بجهال معرضين ، من " يجد المحال من الأمور صوابا " .

قال صالح بن عبد القدوس :

إن عناء أن تفهم جاهلا　　فيحسب . جاهلا . أنه منك أفهم

متى يبلغ البنيان يوما تمامه　　إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم ؟!

وقال :

وإذا بليت بجاهل متحامل　　يجد المحال من الأمور صوابا

أوليته مني السكوت وربما　　كان السكوت على الجواب جوابا

وقال غيره :

إذا أنت لم تسمع حديثي مقبلا　　وعارضتني في كل قول أقوله

لملتك نفسي ثم عافك ناظري　　وفاتك قلبي ثم زاد أفوله

وقال ابن حزم : (واحذر من مكالمة من ليس مذهبه إلا المضادة والمخالفة) [89]

وكلامنا على هذه المسألة وتفصيلها يكون على الوجوه التالية :

الوجه الأول : شيخنا أجاب على سؤال يتضمن بيان الأمور التالية :

1 . عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ووحيه الذي بلغه لأمته

2 . عدالة الصحابة . رضي الله عنهم .

3 . هل يصح قياس غيرهم من البشر على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى الصحابة الكرام في هذا الحكم ، ولهذه المنزلة ؟

ماذا فعل المعرض الكذاب الغشاش المفلس ؟ جاء إلى السؤال فخربه وغيره ونقله بالمعنى وحذف منه لفظة " **هل يصح القياس ؟**" ! ، مع أن هذه اللفظة لها أهميتها في حروف السؤال ، حذفها من السؤال ، وعدم ذكرها يغير السؤال ، ويترتب على ذلك من الجواب ما لا يترتب على وجودها ، فأنت إذا أتيت وقلت : هل الطعن في خواص الزهري ونافع ومالك وأحمد وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب الذين عرفوا بالثقة والعدالة والإتقان والسلامة وطول الصحبة ، هل هذا يعد طعنا في شيخهم ؟ ، فسيكون الجواب بغير التردد : نعم ، لأن هؤلاء الخواص الثقات هم من حفظ السنن التي يرويها شيخهم ، فإسقاطهم إسقاط ما حملوا من علم الشيخ ، والطعن في سنده ، وهذا الذي نقرره اليوم أن الطعن في أعلام السنة : ابن باز والألباني ومقبل الوادعي وربيع المدخلي هو طعن في السنن التي يحملونها ، وفي السند المتصل إلى القرون المفضلة .

---

[89] (فن الحوار) (ص 162)

ولكن إذا أضفنا إلى هذا السؤال : هل هذا العالم ثبتت له العصمة ما للنبي ؟، ولأصحابه العدالة والسلامة والنجاة المقطوع بها بالنص ، وهل يقاس هذا الفرع على ذلك الأصل ؟

فسيكون الجواب : لا ، لعدم تسوية الفرع بالأصل في الحكم ، ولانتفاء العلة الجامعة بينهما .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية (مجموع الفتاوى) (3 / 152) : (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ : ... 1 . وَطَاعَةُ النَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ : " لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ" .

2 . وَيَقْبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ : مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ ، فَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ – وَهُوَ صُلْحُ الْحُدَيْبِيَةِ – وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ وَيُقَدِّمُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ " اللَّهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ – وَكَانُوا ثَلَاثَمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ – : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْت لَكُمْ ".

3 . وَبِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ قَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

4 . وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنَّةِ كَالْعَشَرَةِ وَكَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الصَّحَابَةِ .

5 . وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانِ وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآثَارُ وَكَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ ..) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : هل ثبتت هذه الفضائل والمناقب في غير الصحابة الكرام حتى نلحق بهم غيرهم ؟!

الجواب يكون ممن درس العقيدة الواسطية ، وتذوق عقائد أهل السنة ، وعمل بما فيها من العلم والإيمان ، أما من يسعى في هدم عقائد الإسلام كما هو مسلك الحدادية والحلبية والصعافقة ، فلا تنتظر منه ما يقر عين أهل السنة

الوجه الثاني : كثير من المباحث التي قد مرت معنا في هذا الكتاب تبين أن لا عصمة إلا للأنبياء [90]، أما الأولياء فمهما بلغ أحدهم من الإمامة والسناء ، فهو عرضة أن ينسى ويخطئ ويذهل وتغيب عليه الكثير من العلوم ، وما هو عند غيره من المعلوم ، وهذا بخلاف النبي ، فالله تعالى من حكمته وعدله أثبت له العصمة ، ولو في شأن البطانة .

قال الحافظ في (فتح الباري) (13 / 228) : (وقد استشكل هذا التقسيم بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم لأنه وأن جاز عقلا أن يكون فيمن يداخله من يكون من أهل الشر ، لكنه لا يتصور منه أن يصغى إليه ولا يعمل بقوله لوجود العصمة ؟

[90] قال العلامة محمد السفاريني . رحمه الله . في (العقيدة السفارينية) عند فصل " فيما يجب للأنبياء وما يجوز وما يستحيل في حقهم . عليهم الصلاة والسلام " :

وأن كل واحد منهم ... سلم ما نقص ومن كفر عصم
كذاك من إفك ومن خيانة ... لوصفهم بالصدق والأمانة
وجائز في حق كل الرسل ... النوم والنكاح مثل الأكل

قلت : يراجع شرح العقيدة للإمام ابن عثيمين . رحمه الله . ، فقد فصل وبين معتقد أهل السنة والجماعة .

وأجيب بأن في بقية الحديث الإشارة إلى سلامة النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بقوله : "فالمعصوم من عصم الله تعالى" فلا يلزم من وجود من يشير على النبي صلى الله عليه وسلم بالشر أن يقبل منه .

وقيل المراد بالبطانتين في حق النبي : الملك والشيطان ، وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم : "ولكن الله أعانني عليه فأسلم ") ا.هـ

وقال الإمام الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (5 /360 . 361) : (وَجَدْنَا الأَنْبِيَاءَ صلوات الله عليهم يَدْعُونَ الناس إلَى ما أُرْسِلُوا بِهِ إلَيْهِمْ فَيَكُونُ ذلك سَبَبًا لإِتْيَانِهِمْ إيَّاهُمْ وَخِلْطَتِهِمْ بِهِمْ حتى يَكُونُوا بِذَلِكَ بَطَائِنَ لهم ، وَتَسْتَعْمِلُ الأَنْبِيَاءُ في ذلك في أُمُورِهِمْ ما يَقِفُونَ عليه منها فَيَحْمَدُونَ في ذلك من يَقِفُونَ على من يَجِبُ حَمْدُهُ بِظَاهِرِهِ فَيُقَرِّبُونَهُ منهم وَيَعُدُّونَهُ من أَوْلِيَائِهِمْ ، وَيُبَاعِدُونَ منهم من يَقِفُونَ منه على ما لاَ يَحْمَدُونَهُ منهم وَيَعُدُّونَهُ من أَعْدَائِهِمْ ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُبْطِنُ مِمَّنْ يُعَرِّفُونَهُ من حَمْدٍ وَمِنْ ذَمٍّ ، ثُمَّ يُوقِفُ اللَّهُ عز وجل أَنْبِيَاءَهُ على ما يُوقِفُهُمْ عليه من بَاطِنِهِمْ كما قال عز وجل لِنَبِيِّنَا صلى الله عليه وسلم : {وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ من الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا على النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ } الآيَةَ ، فَهَذِهِ الْبِطَانَةُ الْمَذْمُومَةُ التي لاَ تَأْلُو من هِيَ معه خَبَالاً ... أَنَّ الأَنْبِيَاءَ صلوات الله عليهم مَعْصُومُونَ لاَ يَكُونُونَ مع من لاَ تُحْمَدُ خَلاَئِقُهُ وَلاَ مَذَاهِبُهُ) ا.هـ

وقال الإمام ابن تيمية في (منهاج السنة) (1 / 338 339) : (فصل : وأما ما نقله عنهم أنهم يقولون إن الأنبياء غير معصومين !

فهذا الإطلاق نقل باطل عنهم ، فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى ، وهذا هو مقصود الرسالة ، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره ، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين بحيث لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ.

وتنازعوا هل يجوز أن يسبق على لسانه ما يستدركه الله تعالى ويبينه له بحيث لا يقره على الخطأ كما نقل أنه ألقى على لسانه صلى الله عليه وسلم : "تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى" ، ثم إن الله تعالى نسخ ما ألقاه الشيطان وأحكم آياته ..

فيقال له : هم متفقون على أنهم لا يقرون على خطأ في الدين أصلا ، ولا على فسوق ، ولا كذب ، ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله ، فهم متفقون على تنزيههم عنه.

وعامة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغائر يقولون إنهم معصومون من الإقرار عليها فلا يصدر عنهم ما يضرهم كما جاء في الأثر :"كان داود بعد التوبة خيرا منه قبل الخطيئة " ، {والله يحب التوابين ويحب المتطهرين } ،وإن العبد ليفعل السيئة فيدخل بها الجنة .) ا.هـ

وقال والحافظ ابن كثير في تفسيره (1 / 180) : (**تنبيه** : قول من قال: كان عليه الصلاة والسلام يعلم أعيان بعض المنافقين إنما مستنده حديث حذيفة بن اليمان في تسمية أولئك الأربعة عشر منافقًا في غزوة تبوك الذين هموا أن يفتكوا برسول الله صلى الله عليه وسلم في ظلماء الليل عند عقبة هناك؛ عزموا على أن ينفروا به الناقة ليسقط عنها فأوحى الله إليه أمرهم فأطلع على ذلك حذيفة .) ا.هـ

الوجه الثالث : خصائص ومميزات صحبة الصحابة. رضي الله عنهم.

1. صحبة الصحابة. رضي الله عنهم. للنبي صلى الله عليه وسلم هي من خصائصه صلى الله عليه وسلم، وبكل ما تحمل من المميزات، لا يلحقهم فيها غيرهم، وبهذا يعلم فساد قول الهدام فواز المدخلي أنها عامة في غير النبي !

ومصيبة هذا الكذاب المفتري فواز المدخلي ذهب ينسب هذا القول إلى الإمام ابن عثيمين. رحمه الله. ! مع أن دروس شيخنا الوالد القدوة المربي ابن عثيمين تقرر أن هذه الصحبة ومميزاتها هي من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الإمام ابن عثيمين في (شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) (ص 250) عند شرحه لقول الحافظ " **الصحابي هو : من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ظن ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح** "

قال : (عموم قول المؤلف :" من لقي " يشمل اللقي الطويل والقصير، حتى وإن لم يلقه إلا لحظة واحدة، وهذا من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم، أن الصاحب له تثبت صحبته حتى في هذه المدة الوجيزة، أما غيره فلابد من طول الملازمة بين الرجل والرجل، فأما اجتماع لمرة واحدة أو مرتين فلا يكون صاحبا له بهذا الاجتماع، لكن من خصائص الرسول عليه الصلاة والسلام أن ملاقاته ولو لحظة تعتبر صحبة.)

وقال في (شرح العقيدة السفارينية) (ص 594) : (صحاب رسول الله كلهم لهم ميزة على غيرهم، فالصاحب في غير صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو : من كثرت ملازمته، صاحبك من كثرت ملازمته لك هذا في حق غير صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أما الصحابة للرسول عليه الصلاة والسلام، فالصحابي : " هو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ولو حكما ومات على ذلك "

وقولنا : " ولو حكما " : دخل فيه الصبي في المهد إذا اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام، كما لو جيء بصبي من أبناء المسلمين إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ثم مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يميز هذا الصبي، فإن هذا مؤمن بالرسول حقيقة أو حكما ؟

حكما، لماذا ؟ لأنه صبي لا عقل له لكنه مؤمن لإيمان أبويه.) ا.هـ

يا معشر الصعافقة إن استطعتم أن تنفذوا من كذبكم على أئمة السنة، وإثبات ما للصحابة من الخصائص والمميزات لغيرهم ممن جاء بعدهم، "فانفذوا، لا تنفذون إلا بسلطان ".

2. إجماع أهل السنة على عدالة الصحابة. رضي الله عنهم. : قد نقل الإجماع على عدالتهم جمع غفير من أهل العلم

قال الخطيب البغدادي في (الكفاية) (ص 67) بعد أن ذكر الأدلة من كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي دلت على عدالة الصحابة، وأنهم كلهم عدول، قال : (هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقولهم من الفقهاء)

وقال ابن عبد البر في (الاستيعاب) (8/1) : (ونحن وإن كان الصحابة . رضي الله عنهم . قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين ، وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول ، فواجب الوقوف على أسمائهم) .

وقد نقل الإجماع على عدالة الصحابة كثير من أهل العلم كالإمام الجويني والغزالي وابن الصلاح والنووي وابن كثير والعراقي وابن حجر والسخاوي والآلوسي وغيرهم مما لا تسعهم هذه الرسالة [91]

قلت : نطرح السؤال للصعافقة : هل ثبتت عدالة أبي الحسن المأربي ، وعلي الحلبي ، وفالح الحربي ، الحجوري ، وإبراهيم الرحيلي وغيرهم ممن كان يدعي أنه من خواص العلماء ؟!

بل على أصل الحلبية والصعافقة المميعة : أنتم تقررون في مقالاتكم الفاجرة الجائرة أن علماء اليمن تغيروا ، ومحمد بن هادي المدخلي تغير ، وأن الإمام ربيعا تغير ... !!

فكيف يقاس من جاء بعد الصحابة بالصحابة فيما تميزوا وخصهم الله تعالى به ؟!

أهل الأهواء والتشغيب والمعاكسة لا يثبتون على أصل ، مثلهم مثل الجحل [92]

3. حكم من سب الصحابة :

قال ذياب الغامدي في كتابه الجامع [93] (تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة) (ص 99 . 100) : (اختلف أهل العلم في حكم من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قولين :

الأول : ذهب جمع من أهل العلم إلى القول بتكفير من سب الصحابة . رضي الله عنهم . أو انتقصهم وطعن في عدالتهم وصرح ببغضهم ، وإن من كانت هذه صفته فقد أباح دم نفسه وحل قتله ، إلا أن يتوب من ذلك ويترحم عليهم .

وممن ذهب إلى هذا القول من السلف : الصحابي الجليل عبد الرحمن بن أبزى ، وغيره من كبار التابعين مثل عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وأبي بكر بن عياش ، وسفيان بن عيينة ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، وبشر بن الحارث المروزي ، ومحمد بن بشار العبدي وغيرهم كثير .

فهؤلاء الأئمة صرحوا بكفر من سب الصحابة ، وبعضهم صرح مع ذلك أنه يعاقب بالقتل ، وإلى هذا القول ذهب بعض العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية .

قال الإمام الطحاوي في " العقيدة الطحاوية " :" وحبهم . أي الصحابة . دين وإيمان وإحسان ، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان "، ومن سبهم وطعن فيهم فقد زاد على بغضه .

ثم نقل كلام الإمام السرخسي الحنفي قال في " أصول السرخسي " " 134/2 " :" .. والشريعة بلغتنا بنقلهم فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام ، دواؤه السيف إن لم يتب "

وقال : وبهذا قال كل من الحميدي القرشي ، والقاضي حسين المروزي ، والإمام الذهبي ، والسبكي ،

---

[91]) انظر كتاب (تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة) (94 . 95)

وانظر أيضا كتاب (الانتصار للصحابة الأخيار في رد أباطيل حسن المالكي) (ص 139 . 140) للعلامة عبد المحسن العباد نقل إجماع أئمة السنة في المسألة .

[92]) يطلق على الحرباء والسم .

[93]) راجعه وقرظه كل من الإمامين صالح الفوزان ، وعبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل .

والقاضي أبي يعلى ، وابن تيمية وغيرهم كثير .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الصارم السلول " "ص 582" :" وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سب الصحابة ، وكفر الرافضة "
وقال أيضا :" فمن سبهم فقد زاد على بغضهم ، فيجب أن يكون منافقا لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ") ا.هـ
قلت (ابن سلة) : ثم ذكر المؤلف القول الثاني من قولي أهل العلم ، وهو أن ساب الصحابة لا يكفر بسبهم ، بل يفسق ويضلل ، بل يكتفي بتأديبه وتعزيره تعزيرا شديدا يردعه ويزجره حتى يرجع عن ارتكاب ضلاله وجرمه ، وإن لم يرجع تكرر عليه العقوبة حتى يظهر التوبة .
ثم ذكر تفصيل المسألة في (ص 101 . 103) فليرجع إليه .
قال الإمام ابن عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية) (253/2) : (فلا يحل لأحد أن يسب الصحابة على العموم ، ولا أن يسب واحدا منهم على الخصوص ، فإن سبهم على العموم ، كان كافرا بل لا شك في كفر من شك في كفره ، أما إن سبهم على سبيل الخصوص ، فينظر في الباعث لذلك ، فقد يسبهم من أجل أشياء خَلقية أو خُلُقية أو دينية ، ولكل واحد من ذلك حكمه) ا.هـ
قال العلامة ربيع المدخلي في شريط (جلسة في يوم الخميس) لما سئل : هل ساب الصحابة يكفر ؟
فأجاب : (سب الصحابة فيه تفصيل :
إن كان القصد منه إسقاط عدالتهم ، هذا كفر ، وإن كان يقول بكفرهم وردتهم ، فهذا كافر ، وإن كان لغرض شخصي ، هذه جريمة يعاقب عليها ويهان ، وأظن هذا التفصيل ، وهذا ما نعرفه . إن شاء الله . ، وارجعوا " الصارم المسلول "لشيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . حتى قال : فمن يسبهم ويكفرهم: من شك في كفره فهو كافر ، من شك فيمن يكفر أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ورماهم بالردة ن من شك في كفره فو كافر)

4 . لا يقاس بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد :
قال الغامدي في (تسديد الإصابة) (ص 110 . 111) : (نقل القاضي عياض :" أن رجلا قال للمعافى بن عمران : أين عمر بن عبد العزيز من معاوية ؟ فغضب غضبا شديدا ، وقال : لا يقاس بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد ، ومعاوية صاحبه ، وصهره ، وكاتبه ، وأمينه على وحي الله " [94]، وبمثله قال ابن أبي حاتم لما سئل عن معاوية وعمر بن عبد العزيز [95].
وقيل للإمام أحمد :" هل يقاس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد ؟ قال : معاذ الله ، قيل : فمعاوية أفضل من عمر بن عبد العزيز ؟ قال : أي لعمري ، قال النبي صلى الله عليه وسلم :"خير الناس قرني "[96]
وقال العلامة ربيع المدخلي في (شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص 372) مبينا فضل الصحابة . رضي الله عنهم. : (.. أن الله قد زكاهم ، ورسول الله قد زكاهم ونهى عن سبهم ، وبين منزلتهم . رضوان الله عليهم.، وأنهم لا يلحقون في الفضل ، ولو عبد الإنسان الله طول عمره لا تعادل عبادته موقفا واحدا من مواقف الصحابي المعين مع رسول الله . عليه الصلاة والسلام.)

[94] انظر (تاريخ دمشق) (208/59)
[95] انظر (جامع بيان العلم وفضله) (227/2)
[96] انظر (السنة) للخلال (435/2)

وقال في محاضرته (الثبات على السنة) : (الميزة التي امتاز بها الصحابة على غيرهم لا يلحقهم فيها أحد) ، انظر (فتاوى فضيلة الشيخ ربيع المدخلي) (454/1) .

قلت : تأمل يا أخي هذه المسألة المحررة ، ومدى انطباق كلام الشيخ محمد بن هادي :"**فمن هو مثل**[97] **النبي صلى الله عليه وسلم معصوم ؟! حتى يكون أصحابه إذا طعن فيهم كان طعنا في النبي**" لها ، وأن كلامه يخرج من مشكاة تقرير علماء الحديث .

وهذا الكلام نقله توما الحكيم . فواز المدخلي . ولم يفقه معناه ، وما يشير إليه من الأصول التي دل عليها المنقول والمعقول .

ليس في الحق يا أميمة ريب   إنما الريب ما يقول الجهول

ويصدق في هذا المخلوق قول القائل :

يتعاطى كل شيء   وهو لا يحسن شيئا

وقال آخر

كل من يدعي بما ليس فيه   كذبته شواهد الامتحان

ولشيخنا محمد المدخلي مع هذا الصنف أن يتمثل بقول الإمام الفراهيدي :

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني   أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا

لكن جهلت مقالتي فعذلتني   وعلمت أنك جاهل فعذرتكا

5. من المباحث في عقيدة الصحابة قول الإمام ابن تيمية في العقيدة الواسطية : (وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ " اللَّهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ – وَكَانُوا ثَلَاثَمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ – : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْت لَكُمْ ".)

قال الإمام ابن عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية) (260/2) : (وفيه بشارة بأنهم لن يموتوا على الكفر ، لأنهم مغفور لهم)

وقال في (شرح العقيدة السفارينية) (ص 642) : (لا يمكن أن يشاءوا الكفر لما حل في قلوبهم من الإيمان الراسخ الذي لا يمكن أن يدخل من خلاله الكفر ،فيكون هذا بشارة لهم أنهم لن يكفروا ويبقى ما دون الكفر مكفر بهذه الغزوة ، إذن معناه أن قوله " ما شئتم " يدخل فيه الكفر ، لأنه لا يمكن أن يشاءوا الكفر بسبب ما قدموه من هذه الحسنات العظيمة ، ويكون في هذا بشارة لهم بأنهم لن يكفروا

ثانياً: أنه على فرض كفرهم سوف ييسرون للتوبة حتى يغفر لهم: {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} [الأنفال: 38] ، فيكون في هذا بشارتين :

---

[97] قال الإمام ابن عثيمين في (شرح الأصول من علم الأصول) (ص 517. 518) : (ومن أقوال الصحابة . أي : على حجية القياس . ما جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . في كتابه إلى أبي موسى الأشعري . رضي الله عنه . في القضاء قال : " ثم الفهم الفهم فيما أدلي عليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايس الأمور عندك ، واعرف الأمثال ، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق "

قوله :" قايس الأمور عندك واعرف الأمثال " : يعني : الأشياء المتماثلة ، فهذا هو المراد بالأمثال ، وهي جمع مِثل وهو الشبه ، بمعنى اعرف الأشياء المتماثلة) ا.هـ

إما أنه لن يكفروا، أو بأنه لو قدر بأنه كفروا فإنه سوف يعودون للإسلام، ويغفر لهم ما قد سلف، ومن تتبع أحوالهم لم يجد ـ أحدا ـ منهم ارتد، كل الذي في غزوة بدر ما ارتد منهم أحد، فيكون المعنى الأول اقرب واصح، وهو ـ أنهم لن يشاءوا الكفر .

ولو قلت لك أثبت لي معصية واحدة وقعت من أهل بدر فلن تستطيع ، والفرض الذهني [98] لا يعني الأمر الواقع ، قد يفرض الذهن أن الرسول قد يرتد ؟!! حاشاه من ذلك .

أنت الآن هل عندك أن واحدا من أهل بدر زنا ، أو سرق ، أو شرب الخمر ، لذلك أنا استثنيت وقلت : متأول ، لم يفعل أحد منهم معصية جهارا يعلم أنها معصية إلا بتأويل) ا.هـ

وقال العلامة ربيع المدخلي في (شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص 372) مبينا فضل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ : (.. أن الله قد زكاهم ، ورسول الله قد زكاهم ونهى عن سبهم ، وبين منزلتهم ـ رضوان الله عليهم ـ، وأنهم لا يلحقون في الفضل ، ولو عبد الإنسان الله طول عمره لا تعادل عبادته موقفا واحدا من مواقف الصحابي المعين مع رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ)

قلت : بناء على هذا الأصل تقرر عند أهل السنة والجماعة :"وجوب السكوت عما شجر بين الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ" ولا يبسط لسانه فيهم إلا من ساءت طويته في النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والإسلام والمسلمين [99]

قال الإمام أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (16 / 321) : (لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عز وجل، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر، لحرمة الصحبة ولنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن سبهم، وأن الله غفر لهم، وأخبر بالرضا عنهم.) ا.هـ

6 ـ من مباحث عقيدة الصحابة ما خصهم الله تعالى به من الشهادة لهم بالجنة والمغفرة :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (العقيدة الواسطية) : (وَبِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ قَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنَّةِ كَالْعَشَرَةِ وَكَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الصَّحَابَةِ .) ا.هـ

وقال : (في قوله – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الصحيح الذي قال في آخره عن الله تعالى: «قد غفرت لعبدي فليعمل ما يشاء» هذا الحديث لم يجعله النبي – صلى الله عليه وسلم – عاما في كل ذنب من كل من

---

[98] قال الإمام ابن عثيمين في نفس المصدر (ص 643) : (يقول ابن حجر وغيره من العلماء :" لو أننا نزلنا الفروض الذهنية منزلة الواقع لما استدللنا بأي حديث ."

وكذلك نقول في الآيات : يعني لو فرضنا أن كل فرض يفرضه الذهن يرد على مسألة من المسائل على نص من النصوص ما استطعنا ، كل نص يمكن أن يحتمل ، نحن ليس لنا إلا الظاهر) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذه القاعدة مهمة ونفيسة في الرد على المعطلة والعقلانيين والآرائيين : أرأيت ، أرأيت ...، والأحكام المتكلفة ، والجروح الضعيفة .

[99] (تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة) (ص 128)

أذنب وتاب وعاد؛ وإنما ذكره حكاية حال عن عبد كان منه ذلك؛ فأفاد أن العبد قد يعمل من الحسنات العظيمة ما يوجب غفران ما تأخر من ذنوبه، وإن غفر له بأسباب أخر.

وهذا مثل حديث حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه الذي قال فيه لعمر: «وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وما جاء أن غلام حاطب شكاه فقال: والله يا رسول الله ليدخلن حاطب النار، فقال: «كذبت، إنه شهد بدرا والحديبية».

ففي هذه الأحاديث بيان أن المؤمن قد يعمل من الحسنات ما يغفر له بها ما تأخر من ذنبه، وإن غفر بأسباب غيرها. ويدل على أنه يموت مؤمنا، ويكون من أهل الجنة وإذا وقع منه ذنب يتوب الله عليه كما تاب على بعض البدريين كقدامة بن عبد الله رضي الله عنه لما شرب الخمر متأولا واستتابه عمر رضي الله عنه وأصحابه رضي الله عنهم وجلدوه، وطهر بالحد والتوبة، وإن كان ممن قيل لهم: «اعملوا ما شئتم».

ومغفرة الله لعبده لا تنافي أن تكون المغفرة بأسبابها، ولا تمنع أن تصدر منه توبة إذ مغفرة الله لعبده مقتضاها ألا يعذبه بعد الموت، وهو سبحانه يعلم الأشياء على ما هي عليه فإذا علم من العبد أنه سيتوب أو يعمل حسنات ماحية غفر له في نفس الأمر، إذ لا فرق بين من يحكم له بالمغفرة أو بدخوله الجنة.

ومعلوم أن بشارته – صلى الله عليه وسلم – بالجنة إنما هي لعلمه بما يموت عليه المبشر ولا يمنع أن يعمل سببها.) [100]

وقال في (مجموع الفتاوى) (4 / 460، 461) بعدما ذكر قصة حاطب بن أبي بلتعة. رضي الله عنه. :

(فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا يُدْرِيك أَنَّ اللَّهَ قَالَ : "اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ قَدْ غَفَرْت لَكُمْ "، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِهَؤُلَاءِ السَّابِقِينَ –كَأَهْلِ بَدْرٍ وَالْحُدَيْبِيَةِ – مِنْ الذُّنُوبِ الْعَظِيمَةِ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ وَجِهَادِهِمْ ؛ مَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ يُعَاقِبَهُمْ بِهَا كَمَا لَمْ تَجِبْ مُعَاقَبَةُ حَاطِبٍ مِمَّا كَانَ مِنْهُ . وَهَذَا مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَا جَرَى بَيْنَ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَنَحْوِهِمْ : فَإِنَّهُ إمَّا أَنْ يَكُونَ اجْتِهَادًا لَا ذَنْبَ فِيهِ فَلَا كَلَامَ . فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " إذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ " . وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ذَنْبٌ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَؤُلَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَغَفَرَ لَهُمْ مَا فَعَلُوهُ ؛ فَلَا يَضُرُّهُمْ مَا وَقَعَ مِنْهُمْ مِنْ الذُّنُوبِ إنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ ذَنْبٌ ؛ بَلْ إنْ وَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ كَانَ اللَّهُ مَحَاهُ بِسَبَبِ قَدْ وَقَعَ مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي يُمَحِّصُ اللَّهُ بِهَا الذُّنُوبَ .) ا.هـ

7 . حجية الصحابة.رضي الله عنهم.

ما يضاف إلى الصحابة الكرام الشرفاء من الأخبار منه ما يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنه ما يكون من قسم الحديث الموقوف .

. المرفوع :

قال الحافظ في (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) (ص 131) في تعريفه : (إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويقتضي لفظُهُ–: إما تصريحاً ، أو حكماً–أنّ المنقولَ بذلك الإسنادِ مِن قوله صلى الله عليه وسلم، أو مِن فِعْله، أو مِن تقريره.

---

[100] (المستدرك على مجموع الفتاوى) (1 / 221)

مثال المرفوع من القول تصريحاً: أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا، أو: حدّثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا، أو يقول، هو أو غيره: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا، ونحو ذلك.

ومثال المرفوع مِن الفعل تصريحاً: أن يقولَ الصحابي: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فَعَل كذا، أو يقولَ، هو أو غيره: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا.

ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً: أن يقول الصحابي: فعلتُ بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا، أو يقول، هو أو غيره: فَعَل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا، ولا يَذْكر إنكاره لذلك.

ومثال المرفوع مِن القول، حكماً لا تصريحاً: أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات [101]،

---

[101]) قال الشيخ محمد بازمول في (شرح مقدمة في أصول التفسير) (ص 82) : (لدى بعض الناس جرأة غريبة ، إذا ما جاء نص عن الصحابي في قضية مما لا يجدها في القرآن العظيم والسنة النبوية ، فإنه يهجم على القول بأنها مما تلقاه ذلك الصحابي عن بني إسرائيل !

والحقيقة أن الأمر يحتاج إلى وقفة متأنية .

فأقول :لا شك أن الصحابي الذي جاء كلامه هو من قبيل كشف المبهم ، لن يورد شيئا عن أهل الكتاب يخالف ما في شرعنا ، نجزم بذلك .

إذا ما أورده الصحابي ـ على فرض أنه مما تلقاه عن أهل الكتاب ـ : إما أن يكون مما يوافق شرعنا ، وإما أن يكون مما لا يوافق ولا يخالف ، ويدخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم :" حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج " رواه احمد وأبو داود ، قوله :" وإذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبهم " رواه أحمد وأبو داود .

فالجرأة على رد ما جاء عن الصحابي بدعوى أنه من أخبار أهل الكتاب ، لا يناسب علمهم وفضلهم ـ رضي الله عنهم ـ ، ويوضح هذا : أن الصحابي إذا جزم بشيء من هذه الأمور في تفسير آية فإن يغلب على الظن أنه مما تلقاه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو مما قام على ثبوته الدليل ، وإلا كيف يجزم به في تفسير الآية ، وهو يعلم أن غاية هذا الخبر مما لا نصدقه أو نكذبه ؟!

من ذلك ما جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال :" فصل القرآن الكريم من اللوح المحفوظ وأنزل في بيت العزة في السماء الدنيا ، ثم نزل على محمد صلى الله عليه وسلم منجما في ثلاث وعشرين سنة " ، رأيت بعض المتأخرين يجزم بأن هذا من الإسرائيليات ، وبأن هذا مما تلقاه ابن عباس عنهم ، مع أن هناك قرائن في نفس الخبر يمنع هذا :

أولا : جزم ابن عباس به .

ثانيا : لا علاقة له بالتوراة والإنجيل لأنه يتكلم عن القرآن .

ثالثا : هو يتكلم عن نزول القرآن على الرسول صلى الله عليه وسلم .

رابعا :لا مخالف لابن عباس في هذا .

فهذا مما يجعل سند ابن عباس هذا ـ وإن كان موقوفا سندا ـ فهو مرفوع حكما ، ومعنى : يعني له حكم الرفع .

وجاء عن ابن عباس نفسه أنه كان ينهي عن الأخذ عن أهل الكتاب ، كما روى البخاري في صحيحه ، فكيف نقول : إن هذا من الإسرائيليات ؟

عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ صحيح أنه وقعت له زاملتان من أخبار أهل الكتاب وكتبهم ، وكان يحدث ، لكن نستبعد استبعادا كبيرا أن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ يجزم في تفسير آية بشيء هو من هذه الأحبار !!

فينبغي للإنسان أن يعرف قدر الناس وينزلهم منازلهم ، وهؤلاء صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بالدين وأورع وأعلى فقها منا ، وأكثر تقوى لله منا ، وأعظم خشية لله منا ، فكيف بمسألة آحاد طلبة العلم يعلها ويستنكرها ، هم يعلموا على خلافها من أبعد ما يكون .) ا.هـ

ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغةٍ أو شرحِ غريبٍ، كالإخبار عن الأمور الماضية: مِن بَدْءِ الخلق، وأَخبارِ الأنبياء، أو الآتية : كالملاحم، والفتن، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبارِ عما يَحْصل بفعله ثوابٌ مخصوصٌ، أو عقابٌ مخصوص وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأن إخْبَارَهُ بذلك يقتضي مُخْبِراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقِّفاً للقائل به، ولا مُوَقِّفَ للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعضُ مَنْ يُخْبِرُ عن الكتب القديمة ؛ فلهذا وَقَعَ الاحتراز عن القسم الثاني.

فإذا كان كذلك، فله حُكمُ ما لو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو مرفوعٌ سواءٌ كان مما سمعه منه، أو عنه بواسطة.

ومثال المرفوع مِن الفعل حكماً: أن يَفْعل ما لا مجال للاجتهاد فيه، فَيُنَزَّلُ على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال الشافعي في صلاة عَلِيٍّ في الكسوف في كلِّ ركعةٍ أكثرَ مِن ركوعين.

ومثال المرفوع مِن التقرير حكماً: أن يُخْبِرَ الصحابيُّ أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا، فإنه يكون له حُكْم الرفع مِن جهةِ أنَّ الظاهر اطِّلاعُهُ صلى الله عليه وسلم على ذلك؛ لِتَوَفُّرِ دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم، ولأن ذلك الزمانَ زمانُ نزولِ الوحي؛ فلا يقع من الصحابة فِعْل شيء ويستمرون عليه إلا وهو غيرُ ممنوعِ الفعل.

وقد استدل جابر وأبو سعيد رضي الله عنهما على جواز العَزْل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن يَنْزل، ولو كان مما يُنْهَى عنه لَنَهَى عنه القرآن.

ويَلتحق بقوله "حُكْماً" ما ورد بصيغةِ الكنايةِ في موضعِ الصِّيَغِ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم، كقول التابعي عن الصحابي: يَرْفع الحديث، أو يَرْويه، أو يَنْمِيه، أو روايةً، أو يَبْلُغُ به، أو رواه.

وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل. ويُرِيْدُونَ به النبي صلى الله عليه وسلم، كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال: "تقاتلون قوماً..."، الحديث ، وفي كلام الخطيب أنه اصطلاحٌ خاصٌّ بأهل البصرة.[102]

ومِن الصيغ المحتَملَةِ قولُ الصحابي: مِن السُّنَّة كذا .

فالأكثر أن ذلك مرفوع ، ونَقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، قال: وإذا قالها غير الصحابي فكذلك، ما لم يُضِفْها إلى صاحبها، كسنة العُمَرَيْن، وفي نقْل الاتفاق نظرٌ؛ فعن الشافعي في أصل المسألة قولان ، وذهب إلى أنه غير مرفوع : أبو بكر الصيرفي مِن الشافعية، وأبو بكر الرازي من الحنفية، وابن حزم من أهل الظاهر، واحتجوا بأن السُّنَّةَ تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره.

وأُجِيبوا : بأنّ احتمال إرادةِ غيرِ النبي صلى الله عليه وسلم بعيدٌ، وقد روى البُخَارِيّ في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الْحَجَّاج حين قال له : إن كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ بالصلاة ، قال ابن شهاب : فقلت لسالمٍ : أَفَعَلَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: وهل يَعْنون بذلك إلا سُنَّتَهُ ؟!

---

[102] قال الإمام ابن باز ـ رحمه الله ـ في تعليقاته على النزهة (ص 242) : (وهذا أمر اصطلحوا عليه وهو مسلم ، فإذا قل راوية ، أو يرفعه ، أو ينميه ، المقصود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا اصطلاحه حكمه حكم الرفع مثل ما قال الرافعي ـ رحمه الله ـ قوله : يرفعه ، يبلغه ، بغاية ينويه رفع ، فانتبه ، يعني اصطلحوا على هذه الكلمات ، قد يحذف النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : قال : قال ويسكت ، يعني قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، اصطلاح لبعض التابعين عن بعض الصحابة .) ا.هـ

فَنَقَلَ سالمٌ –وهو أحدُ الفقهاءِ السبعة مِن أهل المدينة، وأحدُ الحفَّاظِ مِن التابعين– عن الصحابة أنهم إذا أَطلقوا السُّنَّة لا يريدون بذلك إلا سُنَّةَ النبي صلى الله عليه وسلم .[[103]]

وأما قول بعضهم: إنْ كان مرفوعاً فَلِمَ لا يقولون فيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟.

فجوابه: أنهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً، ومِن هذا قول أبي قِلابة عن أنس: "مِن السُّنَّة إذا تزوجَ البكرَ على الثيب أقام عندها سبعاً" أخرجاه في الصحيح.

قال أبو قِلابة: لو شئتُ لقلتُ: إن أنساً رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أَيْ: لو قلتُ لم أَكذبْ؛ لأن قوله: "مِن السُّنَّةِ" هذا معناه، لكن إيراده بالصيغة التي ذكرها الصحابة أَولى.

ومِنْ ذلك قول الصحابي: "أُمِرنا بكذا"، أو "نُهِينا عن كذا"، فالخلاف فيه كالخلافِ في الذي قَبْلَهُ؛ لأن مُطْلَق ذلك ينصرف بظاهره إلى مَنْ له الأمر والنهي، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ...أن الصحابي عدل عارف باللسان لا يطلق ذلك إلا بعد التحقق [[104]]

ومِن ذلك قوله: كنا نفعل كذا، فله حكم الرفع، أيضاً، كما تقدم.

ومِن ذلك أن يَحْكم الصحابيُّ على فعلٍ مِن الأفعال بأنه طاعةٌ لله، أو لرسوله، أو معصيةٌ، كقولِ عمارٍ: " مَن صام اليوم الذي يُشَكُّ فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم". فهذا حُكْمُهُ الرفعُ، أيضاً؛ لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم.) ا.هـ

. الموقوف

قال الحافظ في (النزهة) (ص 237) هو أن " ينتهي غايةُ الإسنادِ إلى الصحابي كذلك، أَيْ: مِثْلُ ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصريحَ بأنّ المنقولَ هو مِن قولِ الصحابي، أو مِن فِعْلِهِ، أو مِن تقريره ، ولا يجيء فيه جميع ما تقدم بل معظمه [[105]])

---

[103]) قال الإمام ابن باز في تعليقاته (ص 244) : (هذا هو الصواب ، إذا قال الصحابي : من السنة ، أو السنة كذا ، المراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا الذي عليه الجمهور ، وابن عبد البر إجماع) ا.هـ

[104]) قال الإمام ابن باز في تعليقاته (ص 247) : (وهذا هو الصواب ، وهو الكثير في الصحابة ، وهذا له حكم المرفوع ، إذا قال الصحابي : أمرنا ، أو نهينا ، وفي قول أم عطية :" نهينا عن إتباع الجنائز ") . أي : حجة في ذلك .

وقال : (ظن السوء بأن الصحابي قد يظن ما ليس الأمر أمر ، وما ليس بالنهي نهي ، لا يظن بهم ، وهم أفصح الناس ، وأكثر الناس أمانة) ا.هـ

[105]) قال الإمام ابن عثيمين في (شرح النزهة) (ص 253. 254) : (قد يظن الظان أنه يشمل ما نسب إلى الصحابي صريحا أو حكما ، وليس الأمر كذلك ، بل يختلف ، لأن ما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حكما إنما جعلناه في حكم المرفوع باعتبار إقرار الله له ، لأن الله سبحانه وتعالى إذا أقره وسكت عنه دل ذلك على الجواز ، لأن زمن الوحي لم ينقطع بعد .

أما في عهد الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأن زمن الوحي انقطع فلا يتأتى فيه الموقوف حكما) ا.هـ

. قال العلامة أبو الحسن التبريزي في (الكافي في علوم الحديث) (ص 227) : (الموقوف الذي له حكم الرفع : فإذا قال الصحابي : كنا نفعل كذا نظر ، فإن أضاف إلى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل المرفوع لأن الظاهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقرهم ، وتقريره حجة مرفوعة كما بينا .

ومنه قول الصحابي : كنا لا نر بأسا بكذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا ، أو كان كذا وكذا على عهده ، أو كانوا يفعلون كذا في حياته ، أو كنا نعزل والقرآن ينزل ، فكل ذلك وأشباهه مرفوع مسند مخرج في كتب المسانيد .

وإن لم يضف إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل قال الصحابي : كنا نفعل كذا ، أو كان الصحابة يعملون كذا ، فهو أيضا حجة لا لكونه مرفوعا ، بل لكونه ظاهرا في الإجماع) ا.هـ

. مرسل الصحابي

قال العلامة أبو الحسن التبريزي في (الكافي في علوم الحديث) (ص 208) : (وإرسال بعض الصحابة مثل ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه ، فلا يعد في أنواع المراسيل ، لأن ذلك في حكم الموصول ، لأن روايتهم عن الصحابة وهم كلهم عدول ، والجهل بهم غير قادح) ا.هـ

وفي (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) شرح العلامة المحدث أحمد شاكر ، وتعليق المحدث الإمام الألباني (158/1) قال : (قال ابن الصلاح : " وأما مراسيل الصحابة كابن عباس وأمثاله ففي حكم الموصول ، لأنهم إنما يروون عن الصحابة وكلهم عدول ، فجهالتهم لا تضر ، والله أعلم ."

قلت . الحافظ . : وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة)

جاء في التعليق : (قال الحافظ في هدي الساري " ص 350" :" وقد اتفق المحدثون على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول " وقال "ص 378" :"وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم ، فلا يعتد بمخالفته ") ا.هـ

قلت (ابن سلة) : هذا بخلاف مراسيل التابعين فهي من قسم الحديث المردود ، لانتفاء الاتصال الذي هو من شروط قبول الحديث .

قال الحافظ ابن كثير في [106] (الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث) (1 / 153 . 158) :

= قال الحافظ في (الباعث الحثيث) (1 / 149) : (قد تكلم الشيخ أبو عمرو على قول الصحابي "كنا نفعل"، أو "نقول كذا " ، إن لم يُضفه إلى زمان النبي صلى الله عليه وسلم: فقال أبو بكر البرقاني عن شيخه أبي بكر الإسماعيلي: إنه من قبيل الموقوف. وحكم النيسابوري برفعه، لأنه يدل على التقرير، ورجحه ابن الصلاح.

قال: ومن هذا القبيل قول الصحابي "كنا لا نرى بأساً بكذا " ، أو "كانوا يفعلون أو يقولون " ، أو " يقال كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم" : إنه من قبيل المرفوع.

وقول الصحابي " أمرنا بكذا " ، أو " نهينا عن كذا " مرفوع مسند عند أصحاب الحديث. وهو قول أكثر أهل العلم. وخالف في ذلك فريق، منهم أبو بكر الإسماعيلي. وكذا الكلام على قوله " من السنة كذا " ، وقول أنس " أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة " .) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : قوله :" وحكم النيسابوري برفعه، لأنه يدل على التقرير، ورجحه ابن الصلاح." قال المحدث أحمد شاكر . رحمه الله . معلقا : (ورجحه أيضا الحاكم والرازي والآمدي والنووي في المجموع والعراقي وابن حجر وغيرهم) ا.هـ

[106]) جاء في مقدمة الكتاب (25/1) : (يغيب عن كثير من طلاب العلم أن الاسم الأساس لكتابنا هذا هو" اختصار علوم الحديث " ، إذ قد انطبع في أذهانهم ، واستقر في أوهامهم أن اسمه " الباعث الحثيث .."! ، والحق أن اسم " الباعث الحثيث" هو علم على شرح العلامة أحمد شاكر ، حيث به اشتهر ، ومن خلاله عرف ، حتى طغى اسم الشرح على اسم الأصل)

قلت (ابن سلة) : هكذا قال الحلبي !، وجعل : علم "الباعث " من الأضغاث !!، ولكن شيخنا المحقق المدقق العلامة ربيعا في (بيان فساد المعيار) (ص 43 . 44) عند رده على الحزبي المتستر الصعفوق الذي فرق الكتاب إلى كتابين بجهله وعناده !، يقول : (**أقول . الإمام ربيع المدخلي .** : عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء وأخشى أنك لم تعرف من الكتاب إلا العنوان ، فهذا الكتاب أنا والحمد لله من أعرف الناس به ، فقد درسته في الجامعة الإسلامية على يدي الشيخين الألباني ثم الشيخ عبد الغفار حسن، وحفظت لعلي أكثره، ثم درسته في قسم الدراسات بجامعة أم القرى على يدي الشيخ محمد أمين المصري.

ولإطلاقي اسم الباعث الحثيث عليه سببان:

(قال ابن الصلاح: وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما، إذا قال: " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك...

وأما كونه حجة في الدين : .. وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه " أن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة " وكذا حكاه ابن عبد البر عن جماعة أصحاب الحديث.

وقال ابن الصلاح: "وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وتداولوه في تصانيفهم ."

قال: والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما في طائفة. والله أعلم.

"قلت : وهو محكي عن الإمام أحمد بن حنبل، في رواية.

وأما الشافعي فنص على أن مرسلات سعيد بن المسيب: حسان، قالوا: لأنه تتبعها فوجدها مسندة. والله أعلم.

والذي عول عليه كلامه في الرسالة " أن مراسيل كبار التابعين حجة، إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي أو أكثر العلماء، أو كان المرسل لو سمى لا يسمي إلا ثقة، فحينئذ يكون مرسله حجة، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل " .

قال الشافعي، وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحد أقبلها...) ا.هـ

سئل الإمام مقبل الوادعي ـ رحمه الله ـ : " الشافعي رحمه الله تعالى معلوم كلامه في المرسل إذا اعتضد بقرائن، لكن خص ذلك بمرسل كبار التابعين، الذي عليه العمل: هل هو مطلق التابعي، أم أنه كما قال الشافعي رحمه الله تعالى؟:

فأجاب : (الذي يظهر أنه من مطلق المرسل، إلا الذين عرف بأن مراسيلهم شديدة الضعف مثل: قتادة، ويحي بن أبي كثير، والزهري، والحسن البصري، فمثل هؤلاء عرف أن مراسيلهم شديدة الضعف، لا تصلح في الشواهد ولا المتابعات، أما المرسل وإن كان من أوساط التابعين أو من صغارهم فينطبق عليه، وهذه مسألة اجتهادية، فإن الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى– يقول: مع هذا فليس في رتبة الحديث المتصل.) [107]

قال الإمام أبو عيسى الترمذي في (العلل الصغير) (ص 754) : (ومن ضعف المرسل ، فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات ، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة)

= أولهما: أن الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وهو أول من اطلع على الكتاب في عالم المخطوطات في وقته وأول من حققه وصححه، وكتب له مقدمة وعلق عليه سنة 1353هـ، قال رحمه الله في مقدمته: ". . . ثم جاء الإمام ابن كثير الفقيه الحافظ المفسر الذي ستقف على تاريخ حياته فيما بعد فاختصرها في رسالة لطيفة سماها "الباعث الحثيث في معرفة علوم الحديث" انظر مقدمته للكتاب المذكور " ص 13" الطبعة الثالثة سنة "1370هـ "

السبب الثاني: أن الكتاب اشتهر بين أهل العلم باسم الباعث الحثيث، وإن قال الشيخ أحمد شاكر: إنه ليس باسم الكتاب" ففي كلامه نظر إذ لم يقم عليه أدلة فالراجح عندي ما قاله الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ولأني لو قلت اختصار علوم الحديث فقد تذهب عقول طلاب العلم تتخبط هنا وهناك وقد لا يهتدون إليه فلأجل هذين السببين أطلقت عليه اسم الباعث الحثيث.

فما هو رأي صاحب المعيار؟!) ا.هـ

[107]) انظر كتاب (المقترح في أجوبة المصطلح) (ص 36)

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة (لسان الميزان) (1 / 10) : (قد حكى القاضي عبد الله بن عيسى بن لهيعة عن شيخ من الخوراج أنه سمعه يقول بعد ما تاب ا: "إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا " حدث بها عبد الرحمن بن مهدي الإمام عن بن لهيعة ، فهي من قديم حديثه ...

وذكر سندها ، ثم قال معلقا : (وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل ، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون ، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم ، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرا جعلوه حديثا ، وأشاعوه فربما سمعه الرجل السني ، فحدث به ولم يذكر من حدث به تحسينا للظن به ، فيحمله عنه غيره ، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به ، ويكون أصله ما ذكرت ، فلا حول ولا قوة إلا بالله) ا.هـ [108]

. تفسير الصحابي .

قال التبريزي في (الكافي) (ص 231) : (وأما تفسير الصحابي الآية ، فإن كان مما يتعلق بسبب نزولها ، فهو مسند مرفوع يخبر به الصحابي أو غيره ، كقول جابر . رضي الله عنه . :" كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، فأنزل الله تعالى :{ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم }"، وإن لم يتعلق به ، فمعدود من الموقوفات) ا.هـ

قال الإمام ابن تيمية في " مقدمة في أصول التفسير " (مجموع الفتاوى) (13 / 331 إلى ص 362) :
(يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ كَمَا بَيَّنَ لَهُمْ أَلْفَاظَهُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : { لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إلَيْهِمْ } يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا .[109]

---

108) **قلت (ابن سلة)** : هذه والله قاصمة الظهر للصعفوق المميع فواز المدخلي ومن كان على شاكلته ممن يريد أن يثبت عصمة بطانة العلماء ، فهذا لم يثبت في كبار التابعين فما بالك من جاء بعدهم ، فضلا عن أزمنتنا هذه ، فكيف يريدون أن يثبتوا عدالة كل من يأخذ عن الشيوخ ، ومن يجلس إليهم !؟، فهذا من خصائص صحبة النبي صلى الله عليه وسلم .

بالله عليكم هؤلاء السفهاء من قدوتهم في هذه الضلالة ؟! وما مصدرهم في جعل كل من يتردد على العلماء ويجلس إليهم هو عدل ، وأن للعلماء ما للنبي من العصمة فيما يخص البطانة ؟

فهذا الضلال من جنس ضلال الرافضة ، بل يفوقه ، فالرافضة جعلوا العصمة لأئمتهم ، أما هؤلاء الصعافقة فهم ينظرون إلى أنفسهم بأنهم خيرة من يحمل العلم ، وأن شيوخهم الجهلة المفاليس مثل : عرفات المحمدي وابن صلفيق وفواز المدخلي ... ، الطعن فيهم هو طعن في السنة ، لأنهم هم خواص حملتها !! ، فجعلوا من هب ودب ، وكل كذاب ومجرم يمتحن به !

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير . رحمه الله . في كتابه (الشيعة وأهل البيت) (ص 25) مبينا غلو الرافضة في المرجعية والإمامة :
(... ولأن أئمتهم لهم مقام ومنصب لا يقل عن النبوة والرسالة كما قال الخميني زعيم إيران اليوم في كتابه " ولاية الفقيه أو الحكومة الإسلامية "" إن من ضروريات مذهبنا أنه لا ينال أحد المقامات المعنوية الروحية للأئمة حتى ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، كما روى عندنا بأن الأئمة كانوا أنوارا تحت ظل العرش قبل تكوين هذا العالم ... وأنهم قالوا إن لنا مع الله أحوالا لا يسعها ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، وهذه المعتقدات من الأسس والأصول التي قام عليها مذهبنا "

وما قاله الخميني ليس بغريب ولا جديد ، بل هو عقيدة القوم في أئمتهم ...

ويذكر الكليني أن الإمامة فوق النبوة والرسالة والخلة) ا.هـ

109) قال الشيخ محمد بازمول في شرحه المقدمة (ص 36) : (فإن قيل : هذه دواوين السنة بين أيدينا لا يأتي فيها تفسير القرآن آية آية ، فكيف يكون الرسول صلى الله عليه وسلم ما مات حتى بين للصحابة جميع القرآن ؟

الجواب : البيان يكون على طرق :

وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِي : حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرِئُونَنَا الْقُرْآنَ : كَعُثْمَانِ بْنِ عفان وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إذَا تَعَلَّمُوا مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنْ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ قَالُوا : فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا .. وَلِهَذَا كَانَ النِّزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قَلِيلًا جِدًّا وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الصَّحَابَةِ فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إلَى مَنْ بَعْدَهُمْ وَكُلَّمَا كَانَ الْعَصْرُ أَشْرَفَ كَانَ الِاجْتِمَاعُ والائتلاف وَالْعِلْمُ وَالْبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ .

الْخِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ وَخِلَافُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ أَكْثَرُ مِنْ خِلَافِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ وَغَالِبُ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ مِنْ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إلَى اخْتِلَافِ تَنَوُّعٍ لَا اخْتِلَافِ تَضَادٍّ . [110]

وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْمُسْنَدِ كَمَا يَذْكُرُ السَّبَبَ الَّذِي أُنْزِلَتْ لِأَجْلِهِ أَوْ يَجْرِي مَجْرَى التَّفْسِيرِ مِنْهُ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْنَدِ فَالْبُخَارِيُّ يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ وَغَيْرُهُ لَا يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ وَأَكْثَرُ الْمَسَانِدِ عَلَى هَذَا الِاصْطِلَاحِ كَمُسْنَدِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ ؛ بِخِلَافِ مَا إذَا ذَكَرَ سَبَبًا نَزَلَتْ عَقِبَهُ فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ يُدْخِلُونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْمُسْنَدِ .

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا فَقَوْلُ أَحَدِهِمْ نَزَلَتْ فِي كَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ الْآخَرِ نَزَلَتْ فِي كَذَا إذَا كَانَ اللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَا كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ لَهَا سَبَبًا نَزَلَتْ لِأَجْلِهِ وَذَكَرَ الْآخَرُ سَبَبًا ؛ فَقَدْ يُمْكِنُ صِدْقُهُمَا بِأَنْ تَكُونَ نَزَلَتْ عَقِبَ تِلْكَ الْأَسْبَابِ أَوْ تَكُونَ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ وَمَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ ، وَهَذَانِ الصِّنْفَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفْسِيرِ ..

= فالطريق الأول : البيان المباشر ، كأن يقول صلى الله عليه وسلم :" الكوثر : نهر أعطاني الله إياه في الجنة " ، فهذا تفسير مباشر عن الرسول صلى الله عليه وسلم لكلمة " الكوثر" : { إنا أعطيناك الكوثر } .

الطريق الثاني : بيان الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن الكريم ، بالتطبيق العملي في حياة المسلمين في زمنه ، فهو صلى الله عليه وسلم حينما علم الناس الصلاة ، فسر لهم معنى قوله تعالى :{وأقيموا الصلاة } .. حينما بين للناس أحكام الزكاة فسر لهم عمليا أحكام الزكاة .. وحينما أقام حد الزنى بين تطبيقا معنى هذا الزنى ، وحينما أقام حد السرقة بين تطبيقا معنى حد السرقة الوارد في القرآن .

ومن اقتصر على الطريق الأول في بيان الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن يفوته شيء كثير ، إذ هذا النوع الثاني أكثر من النوع الأول .

الطرق الثالث : من طرق بيان الرسول وتفسيره للقرآن الكريم ، هو ما كان يتخلق به صلى الله عليه وسلم في نفسه ، وقد قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ حينما سئلت عن خلقه صلى الله عليه وسلم :" كان خلقه القرآن " ، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان في خلقه في معاملته في نفسه عليه الصلاة والسلام مفسرا للقرآن الكريم .

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر جميع القرآن بقوله وفعله وتقريره) ا.هـ

[110]) قال الشيخ محمد بازمول في شرح المقدمة (ص 40) : (قلة اختلاف السلف ـ رضوان الله عليهم ـ في تفسير القرآن ، بل يكاد يكون معدوما ، لا يوجد اختلاف إلا في قضايا هي من باب الناسخ والمنسوخ ، أو قضايا محتملة للاوجه ويكون هذا أخذه وهذا اخذه ، أن يكون كل واحد من الصحابة أخذه بيانا على وجه من الوجوه ، هذا الأمر يحتم ما دام أنهم متفقون في تفسيره ، إذاً فإن مصدرهم في هذا التفسير واحد ، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، فصح أنه صلى الله عليه وسلم ما مات إلا وقد بين لهم جميع القرآن) ا.هـ

قلت (**ابن سلة**) : هذا يبين ضعف قول بعض أهل العلم :"أن الصحابة اجتهدوا كثيرا في تفسير القرآن ، فاختلفوا " !

فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةَ إذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلِ آخَرَ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ وَذَلِكَ الْمَذْهَبُ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ صَارُوا مُشَارِكِينَ لِلْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي مِثْلِ هَذَا ، و" فِي الْجُمْلَةِ " مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ بَلْ مُبْتَدِعًا وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مَغْفُورًا لَهُ خَطَؤُهُ فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ وَطُرُقِ الصَّوَابِ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ لَهُ شُبْهَةٌ يَذْكُرُهَا إمَّا عَقْلِيَّةٌ وَإِمَّا سَمْعِيَّةٌ .) ا.هـ

قلت : هذا يدل على حجة تفسير الصحابي وأن اختلافهم قليل ، بل يكاد أن يكون معدوما كما قرر الإمام ابن تيمية ، وما ظهر لنا أنه من اختلافهم ، فهذا لعدم التحقيق ، وسلوك مسالك التدقيق ، وعدم إدراك نظرهم العميق .

قال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (2 / 427) : (.. أن الصحابي إذا قال قولا ، أو حكم بحكم ، أو أفتى بفتيا ، فله مدارك ينفرد بها عنا ، ومدارك نشاركه فيها :

فأما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم شفاها ، أو من صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن ما انفردوا به من العلم عنه أكثر من أن يحاط به ، فلم يرو كل منهم كل ما سمع، وأين ما سمعه الصديق . رضي الله عنه . والفاروق وغيرهما من كبار الصحابة . رضي الله عنهم. إلى ما رووه ؟ فلم يرو عنه صديق الأمة مائة حديث وهو لم يغب عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من مشاهده ، بل صحبه من حين بعث بل قبل البعث إلى أن توفي ، وكان أعلم الأمة به صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله وهديه وسيرته .

وكذلك أجلة الصحابة روايتهم قليلة جدا بالنسبة إلى ما سمعوه من نبيهم وشاهدوه ولو رووا كل ما سمعوه وشاهدوه لزاد على رواية أبي هريرة أضعافا مضاعفة ، فإنه إنما صحبه نحو أربع سنين وقد روى عنه الكثير .

فقول القائل : " لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره" .

قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم ، فإنهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقص ، ويحدثون بالشيء الذي سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم مرارا ولا يصرحون بالسماع ولا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فتلك الفتوى التي يفتي بها أحدهم لا تخرج عن ستة أوجه :

أحدها : أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني : أن يكون سمعها ممن سمعها منه .

الثالث : أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهما خفي علينا .

الرابع : أن يكون قد اتفق عليها ملؤهم ، ولم ينقل إلينا قول المفتي بها وحده .

الخامس : أن يكون لكمال علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا أو لقرائن عالية اقترنت بالخطاب أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله الفعل فيكون فهم مالا نفهمه نحن ، **وعلى هذه التقادير الخمسة تكون فتواه حجة يجب أتباعها .**

السادس : أن يكون فهم ما لم يرده الرسول صلى الله عليه وسلم وأخطأ في فهمه والمراد غير ما فهمه وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة ومعلوم قطعا أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين هذا ما لا يشك فيه عاقل وذلك يفيد ظنا غالبا قويا على أن الصواب في قوله دون ما خالفه من أقوال من بعده وليس المطلوب إلا الظن الغالب والعمل به متعين ويكفى العارف هذا الوجه) ا.هـ

وقال أيضا (2 / 431 . 433) : (فإن قيل فإذا كان هذا حكم أقوالهم في أحكام الحوادث فما تقولون في أقوالهم في تفسير القران ، هل هي حجة يجب المصير إليها ؟

قيل : لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع ، قال أبو عبد الله الحاكم في مستدركه : " وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع "

ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج ، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولا قلنا : أن نقول هذا القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وله وجه آخر : وهو أن يكون في حكم المرفوع ، بمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لهم معاني القرآن ، وفسره لهم كما وصفه تعالى بقوله :{ لتبين للناس ما نزل إليهم} ، فبين لهم القرآن بيانا شافيا كافيا ، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له ،كما سأله الصديق عن قوله تعالى : {من يعمل سوءا يجز به } ، فبين له المراد وكما سأله الصحابي عن قوله تعالى :{ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم} ، فبين لهم معناها ، وكما سألته أم سلمة عن قوله تعالى :{ فسوف يحاسب حسابا يسيرا} ، فبين لها أنه العرض ، وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله على آية الصيف التي في آخر السورة .

وهذا كثير جدا ، فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن ، فتارة ينقلونه عنه بلفظه ، وتارة بمعناه ، فيكون ما فسروا بألفاظهم من باب الرواية بالمعنى كما يروون عنه السنة ، تارة بلفظها ، وتارة بمعناها وهذا أحسن الوجهين ، والله اعلم .

فإن قيل فنحن نجد لبعضهم أقوالا في التفسير تخالف الأحاديث المرفوعة الصحاح وهذا كثير ... ؟

قيل الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه سواء وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء ، وصورتها أن لا يكون في المسألة نص يخالفه ، ويقول في الآية قولا لا يخالفه فيه أحد من الصحابة سواء علم لاشتهاره ، أو لم يعلم ، وما ذكر من هذه الأمثلة فقد فيه الأمران ، وهو نظير ما روى عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص ، وهم مختلفون فيها سواء) ا.هـ

سنة الخلفاء الراشدين. رضي الله عنهم.

قال أبو داود في (مسائل الإمام أحمد) (ص 369) : (سَمِعْتُ أَحْمَدَ غَيْرَ مَرَّةٍ، يُسْأَلُ، يُقَالُ: لِمَا كَانَ مِنْ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ سُنَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ مَرَّةً لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» ، فَسَمَّاهَا سُنَّةً)

وقال الإمام الشاطبي في (الاعتصام) (1 / 61) : (ومنها ما سنه ولاة الأمر من بعد النبي صلى الله عليه وسلم فهو سنة لا بدعة فيه البتة ، وإن لم يعلم في كتاب الله ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم نص عليه على الخصوص . فقد جاء ما يدل عليه في الجملة ، وذلك نص حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه حيث قال فيه : "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين والمهديين ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور" فقرن عليه السلام. كما ترى. سنة الخلفاء الراشدين بسنته وإن من اتباع سنته اتباع سنتهم ، وإن المحدثات

خلاف ذلك ليست منها في شيء . لأنهم رضي الله عنهم فيما سنوه إما متبعون لسنة نبيهم عليه السلام نفسها ، وإما متبعون لما فهموا من سنته صلى الله عليه وسلم في الجملة والتفصيل على وجه يخفى
على غيرهم مثله ، لا زائد على ذلك .)
وقال أيضا (2 / 24) : (فلفظ " الجماعة : مطابق للرواية الأخرى في قوله عليه الصلاة والسلام : " ما أنا عليه وأصحابي" فكأنه راجع إلى ما قالوه وما سنوه ، وما اجتهدوا فيه حجة على الإطلاق ، وبشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بذلك خصوصاً في قوله : "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين" وأشباهه ، أو لأنهم
المتقلدون لكلام النبوة ، المهتدون للشريعة ، الذين فهموا أمر دين الله بالتلقي من نبيه مشافهةً ، على علم وبصيرة بمواطن التشريع وقرائن الأحوال ، بخلاف غيرهم : فإذاً كل ما سنوه فهو سنة من غير نظير فيه ، بخلاف غيرهم ، فإن فيه لأهل الاجتهاد مجالاً للنظر رداً وقبولاً)
وقال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (2 / 422) عند ذكره حديث العرباض. رضي الله عنه. " فَعَلَيكُمْ بِسُنَّتِيْ وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ" : (قرن سنة خلفائه بسنته ، وأمر بإتباعها كما أمر بإتباع سنته ، وبالغ في الأمر بها حتى أمر بأن يعض عليها بالنواجذ ، وهذا يتناول ما أفتوا به وسنوه للأمة ، وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء ، وإلا كان ذلك سنته ، ويتناول ما أفتى به جميعهم ، أو أكثرهم ، أو بعضهم لأنه علق ذلك بما سنه الخلفاء الراشدون ، ومعلوم أنهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد ، فعلم أن ما سنه كل واحد منهم في وقته ، فهو من سنة الخلفاء الراشدين) ا.هـ
وقال الإمام ابن عثيمين في (شرح الأربعين النووية) (ص 281) عند شرحه حديث العرباض. رضي الله عنه. :
(.. أن للخلفاء سنة متبعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا فما سنه الخلفاء الراشدون أُعتبر سنة للرسول صلى الله عليه وسلم بإقراره إياهم، ووجه كونه أقره أنه أوصى باتباع سنة الخلفاء الراشدين.
وبهذا نعرف سفه هؤلاء القوم [111] الذين يدعون أنهم متبعون للسنة وهم منكرون لها، ومن أمثلة ذلك:
قالوا: إن الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، لأنه ليس معروفاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما هو من سنة عثمان رضي الله عنه ، فيقال لهم : وسنة عثمان. رضي الله عنه. هل هي هدر أو يؤخذ بها ما لم تخالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ؟
الجواب: الثاني لا شك، عثمان. رضي الله عنه. لم يخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في إحداث الأذان الأول ، لأن السبب الذي من أجله أحدثه عثمان رضي الله عنه ليس موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت المدينة صغيرة، متقاربة، لا تحتاج إلى أذان أول، أما في عهد عثمان رضي الله عنه اتسعت المدينة وكثر الناس وصار منهم شيء من التهاون فاحتيج إلى أذان آخر قبل الأذان الذي عند مجيء الإمام.
وهذا الذي فعله عثمان رضي الله عنه حق وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن له أصلاً من سنة النبي صلى

[111]) ومن أولئك الحجورية الحدادية التي طعنت في هذه الحجة وذهبت تشغب لإسقاطها ، فثبتت سنة الخلفاء الراشدين في الأمة ، وسقطت الحجورية ، وهذا مصير كل من يطعن في حجج القرآن والسنة ، وآثار الصحابة السلفية الأثرية .

الله عليه وسلم وهو أنه في رمضان كان يؤذن بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنه، بلال رضي الله عنه يؤذن قبل الفجر، وبيَّن النبي صلى الله عليه وسلم أن أذانه لا لصلاة الفجر ولكن ليوقظ النائم، ويرجع القائم للسحور ، فعثمان رضي الله عنه زاد الأذان الأول من أجل أن يقبل الناس البعيدون إلى المسجد ويتأهبوا فهو إذاً سنة من وجهين:

من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر باتباع سنة الخلفاء ورأي عثمان رضي الله عنه خير من رأينا.

ومن جهة أخرى أن له أصلاً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم.) ا.هـ

8. من مباحث هذا الباب : **ما وقع في عهد النبي صلى الله علي وسلم ، ولم يعلم به ، فإنه لا ينسب إليه ، ولكنه حجة لإقرار الله له .**

قال الإمام ابن عثيمين. رحمه الله. في (شرح الأصول من علم الأصول) (ص 456) : (ما فعل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يعلم به ، فإنه لا ينسب إليه ، لأنه ما قاله ، وما فعله ، ولا أقر عليه ، لكنه حجة لإقرار الله له .. وإذا نسبته إلى عهده صار من شرعه .. ، فإذا فعل الشيء في زمان الوحي ولم ينزل الوحي بإنكاره دل على إقراره ، فهو إقرار من الله عز وجل ، وما أقره الله فحكمه الإباحة إن كان مما يباح ، والمشروعية أن كان مما يشرع .

ونضرب لهذا أمثلة : كان معاذ. رضي الله عنه. يصلي مع النبي صلى اله عليه وسلم صلاة العشاء ثم يذهب إلى قومه فيصلي بهم نفس الصلاة ، ففيه دليل على جواز ائتمام المفترض بالمتنفل ، وأنه يجوز أن يكون الإمام يصلي نافلة والمأموم يصلي خلفه فريضة .)

وقال (ص 457) : (ولذلك استدل الصحابة. رضي الله عنهم. على جواز العزل بإقرار الله لهم عليه ، قال جابر. رضي الله عنه. :" كنا نعزل والقرآن ينزل " متفق عليه ، زاد مسلم ، قال سفيان : " ولو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن "

ويدل على أن إقرار لله حجة أن الأفعال المنكرة التي كان المنافقون يخفونها يبينها الله تعالى وينكرها عليم ، فدل ذلك على أن ما سكت الله عنه فهو جائز) ا.هـ

وقال في شرح (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) (ص 243) : (إذا ورد هذا الاحتمال أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يطلع ، فهناك تقرير آخر ممن هو أعلى من الرسول ، وهو الله عز وجل ، فإن الله لا غ يخفى عليه فعل الصحابة أو قولهم ، وإذا كان الفعل منكرا أنكره الله عز وجل ، دليل ذلك :{ يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا }[النساء :108] ، فهنا الرسول عيه الصلاة والسلام ما علم ، والصحابة ما علموا ، لكن علم الله سبحانه وتعالى ، ولما كان هذا الذي يبيتونه لا يرضيه فضحهم الله ، فدلت هذه الآية على أنه لو وجد شيء في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام لا يرضاه الله ، لبينه الله عز وجل ولم يقره ، وحينئذ فأي واحد يورد على المستدل بمثل ذلك احتمال أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلع عليه ، فإن الجواب أن يقال له : ولكن اطلع عليه الله ، وإذا اطلع الله على الشيء. وهو مطلع على كل شيء. فأقره فإن ذلك دليل على جوازه .

ولهذا استدل الصحابة على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ، ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن ، إذن نقول : ما فعل في عهد الرسول عليه لصلاة والسلام فإن علم به فمرفوع إيش ؟ صريح ، وإن لم يعلم به ، فمرفوع حكما)

قلت (**ابن سلة**) : هذه الخصائص والمميزات التي تفرد بها الصحابة الكرام وعصرهم لا يلحقهم بها أحد ، وبهذا يتبين جهل فواز المدخلي والشرذمة التي معه ، التي عاثت فسادا ، واتخذت عنادا طريقة لها ، فلا حيلة معها إلا أن يقصم الله ظهورهم ، ويكفينا شرهم .

الوجه الرابع : التقريرات والنصوص التي نقلها المخرب الكذاب فواز المدخلي عن الإمام ابن عثيمين. رحمه الله . في تقرير الصحبة ، وبطانتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ، كلها في بيان عقيدة الصحابة ومباحثها ، فكيف تجرأ . المعتوه فواز المدخلي . وأدخل غير الصحابة فيما خصهم الله تعالى به ؟! فكل علماء السنة قاطبة من السابقين واللاحقين أفردوا مباحث الصحابة بفصول ، وأبواب ، بل وكتب في الرد على الرافضة والخوارج والمستشرقين ، فكيف يأتي هذه المخلوق وشرذمته البائرة فيهدم هذه الخصوصية والميزة ، ويحدث بدعة ، ويخالف سلف الأمة ؟! منهج هؤلاء الصعافقة هو إرادة المخالفة والتحريف والتبديل لما كان عليه سلف الأمة فيما يخص تقرير العلم وأبوابه ، ولو بالكذب عليهم ، وإلحاق ما ليس من عقائدهم ، وعدم التقيد بنصوصهم وتوضيحاتهم وبيانهم ، وهذا مسلك أهل البدع والجهلة

قال الإمام ابن تيمية في (الصارم المسلول) (ص 287) : (أخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم يجر إلى مذاهب قبيحة)

وقال في (منهاج السنة) (6 / 193) : (وقد رأيت كثيرا من كتب أهل المقالات التي ينقلون فيها مذاهب الناس ورأيت أقوال أولئك فرأيت فيها اختلافا كثيرا وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر على بعض الناس ويتعذر على بعضهم) ا.هـ

قلت : هذا من لم يتعمد الكذب ، فما بالك من يريد المخالفة ، ويتعمد تحريف المقالات ، ويصور المعتقدات عن جهل ، ويجمع بين النقيضين .

قال الإمام ابن تيمية في (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) (3 / 299) : (ولهذا قال طائفة من العقلاء : إن عامة مقالات الناس يمكن تصورها إلا مقالة النصارى ، وذلك أن الذين وضعوها لم يتصوروا ما قالوا ، بل تكلموا بجهل ، وجمعوا في كلامهم بين النقيضين ، ولهذا قال بعضهم : لو اجتمع عشرة نصارى لتفرقوا عن أحد عشر قولا ، وقال آخر لو سألت بعض النصارى وامرأته وابنه عن توحيدهم ، لقال الرجل قولا وامرأته قولا آخر وابنه قولا ثالثا .) ا.هـ

من أراد النجاة من هذه المزالق ، وطلب الحق ، والتقلب في مراتب الصدق ، فعليه أن يطلب أدلة الشرع بفهم سلف الأمة ، وإلا فكم من طالب للحق وقع في مهاوي الضلال بسبب ركونه إلى القواعد المبتدعة التي ألصقت

بالشريعة ، وصارت سببا لرد النصوص وتعطيلها ، فيأتي من لا خبرة له بفساد هذه القواعد فيظنها شرعية فيلتزمها فيضل ، فالواجب الكشف عن هذه القواعد وتمحيصها قبل التزامها [112]

الوجه الخامس : صنيع فواز المدخلي في نقله السؤال ، نقله بالمعنى واختصر لفظه ، وحذف منه لفظة :
"**وهل يصح هذا القياس ؟**" .

وفي هذا الحذف تغيير ما يترتب من الجواب على السؤال إذا كان بغير هذه اللفظة ، كما بينت ونبهت على ذلك في بداية ردي على هذا المعاكس المفلس الكذاب .

وقد ذكر وقرر علماء الحديث أن رواية الحديث واختصارها إذا كان يغير معناه وحكمه لا ينبغي والحالة هذه .

قال الحافظ ابن كثير في (الباعث الحثيث) (2/ 399 . 405) : (وأما روايته الحديث بالمعنى: فإن كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى: فلا خلاف أنه لا تجوز له روايته الحديث بهذه الصفة ..

فرع آخر : وهل يجوز اختصار الحديث، فيحذف بعضه، إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور؟ ..

قال ابن الحاجب في مختصره: " مسئلة " : حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر، إلا في الغاية والاستثناء ونحوه.)

قال العلامة التبريزي في (الكافي) (ص 580) : (إذا أراد رواية ما سمعه على معناه ، فإن لم يكن عارفا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرا بما يحيل معانيها ، بصيرا بمقادير التفاوت بينها ، فلا خلاف في أنه لا تجوز له رواية ما سمعه بمعناه وعليه أن يروي ما سمعه باللفظ) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : ما تغيرت مذاهب الأئمة الأربعة ونسب إليهم ما ليس من أصولهم وسننهم إلا من تحريف أتباعهم لمذهبهم إما بالزيادة أو النقصان .

قال الإمام ابن تيمية في (إبطال التحليل) (1 / 98) : (.. وَهَذَا لِأَنَّ الْأَئِمَّةَ قَدْ انْتَسَبَ إلَيْهِمْ فِي الْفُرُوعِ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ فِي الْأُصُولِ مَعَ بَرَاءَةِ الْأَئِمَّةِ مِنْ أُولَئِكَ الْأَتْبَاعِ , وَهَذَا مَشْهُورٌ .. وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِأَحْوَالِ بَعْضِ الْمُتَرَائِسِينَ بِالْعِلْمِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَغَيْرِهِ , عَلِمَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَدْخُلُونَ فِي أَشْيَاءَ لَا يَجُوزُ إضَافَتُهَا إلَى أَحَدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ)

وقال أيضا (1 /101) : ((وَإِنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُخَالِفُ الْمَشْرِقِيِّينَ فِي مَذْهَبِهِمْ , وَيَرَى أَنَّهُ أَتْبَعُ لِلسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ , وَآخَذُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُمْ مَنْ يَتَوَسَّعُ فِي الْحِيَلِ وَيُرِقُّ الدِّينَ وَيَنْقُضُ عُرَى الْإِسْلَامِ , وَيَفْعَلُ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا , أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا يُحْكَى عَنْهُمْ حَتَّى دَبَّ هَذَا الدَّاءُ إلَى كَثِيرٍ مِنْ فُقَهَاءِ الطَّوَائِفِ , حَتَّى إنَّ بَعْضَ أَتْبَاعِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ هَذِهِ الْحِيَلِ تَلَطَّخُوا بِهَا , فَأَدْخَلَهَا بَعْضُهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَذَكَرُوا طَائِفَةً مِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي هِيَ بِأَعْيَانِهَا مِنْ أَشَدِّ مَا أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى الْمَشْرِقِيِّينَ , وَحَتَّى اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ خُلْعِ الْيَمِينِ وَصِحَّةَ نِكَاحِ الْمُحَلِّلِ , وَجَوَازَ بَعْضِ الْحِيَلِ الرِّبَوِيَّةِ , وَحَتَّى إنَّ بَعْضَ الْأَعْيَانِ مِنْ أَصْحَابِهِ سَوَّغَ بَعْضَ الْحِيَلِ فِي الْمُعَامَلَاتِ , مَعَ رَدِّهِ عَلَى أَصْحَابِ الْحِيَلِ , وَذَلِكَ فِي مَسَائِلَ قَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى إبْطَالِ الْحِيلَةِ فِيهَا إلَى أَشْيَاءَ أُخَرَ , وَكَثُرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ , وَتَوَسَّعَ بَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهَا تَوَسُّعًا تَدُلُّ أُصُولُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى خِلَافِهِ , وَحَتَّى إنَّ بَعْضَ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ تَزَلْزَلَ فِيهَا تَزَلْزُلَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ جَوَازُ بَعْضِهَا ...)

---

[112] انظر كتاب (الصوارف عن الحق) (ص 110)

وقال في (مجموع الفتاوى) (11 / 137) : (النَّقْلُ نَوْعَانِ . أَحَدُهُمَا : أَنْ يَنْقُلَ مَا سَمِعَ أَوْ رَأَى . وَالثَّانِي : مَا يُنْقَلُ بِاجْتِهَادِ وَاسْتِنْبَاطٍ . وَقَوْلُ الْقَائِلِ : مَذْهَبُ فُلَانٍ كَذَا أَوْ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ كَذَا قَدْ يَكُونُ نَسَبُهُ إلَيْهِ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّ هَذَا مُقْتَضَى أُصُولِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فُلَانٌ قَالَ ذَلِكَ . وَمِثْلُ هَذَا يَدْخُلُهُ الْخَطَأُ كَثِيرًا . أَلَا تَرَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْمُصَنِّفِينَ يَقُولُونَ : مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ كَذَا وَيَكُونُ مَنْصُوصُهُ بِخِلَافِهِ ؟ وَعُذْرُهُمْ فِي ذَلِكَ : أَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ أُصُولَهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ الْقَوْلَ فَنَسَبُوهُ إلَى مَذْهَبِهِ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِنْبَاطِ لَا مِنْ جِهَةِ النَّصِّ ؟ .)

وقال في (الاستقامة) (1 / 13) : (والأئمة كمالك وأحمد وابن المبارك وحماد بن زيد والأوزاعي وغيرهم ، يذكرون من ذم المبتدعة وهجرانهم وعقوبتهم ما شاء الله تعالى ، وهذه الأقوال سمعها طوائف ممن اتبعهم وقلدهم ، ثم إنهم يخلطون في مواضع كثيرة السنة والبدعة ، حتى قد يبدلون الأمر فيجعلون البدعة التي ذمها أولئك هي السنة ، والسنة التي حمدها أولئك هي البدعة ، ويحكمون بموجب ذلك حتى يقعوا في البدع والمعاداة لطريق أئمتهم السنية وفي الحب والموالاة لطريق المبتدعة التي أمر أئمتهم بعقوبتهم ، ويلزمهم تكفير أئمتهم ولعنهم والبراءة منهم ، وقد يلعنون المبتدعة وتكون اللعنة واقعة عليهم أنفسهم ضد ما يقع على المؤمن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم :" ألا ترون كيف يصرف الله عني سب قريش يسبون مذمما وأنا محمد "!

وهؤلاء بالعكس يسبون المبتدعة يعنون غيرهم ويكونون هم المبتدعة كالذي يلعن الظالمين ويكون هو الظالم أو أحد الظالمين ، وهذا كله من باب قوله تعالى :{ أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا}) ا.هـ

قلت (ابن سلة) : تنبه وتأمل يا أيها القارئ الكريم لهذا الكلام الدقيق المحقق النفيس ، فتجد الكثير من طوائف المبتدعة من الرافضة والصوفية والمتكلمة والجماعات المعاصرة من السرورية والحدادية والحلبية وغيرهم يلعن أهل السنة وأصولها بناء على بدعته ، ويصف غيره بالظلم والغلو وهو يتخبط في الظلم والغلو ، ومجانبة الصواب .

وقال الإمام في (درء تعارض العقل والنقل) (4 / 98) : (صار كثير من المنتسبين إلى السنة المخالفين للمعتزلة في جمل أصولهم يوافقونهم على ذلك ، ثم الواحد من هؤلاء إذا انتسب إلى إمام من أئمة العلم كمالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وصنف كتابا في هذا الباب ، يقول فيه : "قال أصحابنا " و"اختلف أصحابنا " ، فإنما يعني بذلك أصحابه الخائضين في هذا الكلام ، وليسوا من هذا الوجه من أصحاب ذلك الإمام) ا.هـ [113]

---

[113]) **قلت** : لله در من إمام جهبذ خريت في معرفة مقالات الناس ، وأصنافهم ، وأقوالهم ، ومآخذهم حتى أصبحت مقالاته من الأصول التي يقرر بها منهج أهل السنة والجماعة في المسائل العلمية والعملية ، فدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب . رحمه الله . أسست على كتبه وتقريراته ، وأصول الإمام عبد الرحمن السعدي ومدرسته كذا أسست على أصول ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وألف في ذلك (طريق الوصول إلى العلم المأمول)

قال . السعدي . في مقدمة الكتاب : (كتب الإمام الكبير شيخ الإسلام والمسلمين : تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية . قدس اله روحه . جمعت فأوعت ، جمعت الفنون النافعة ، والعلوم الصحيحة ، جمعت علوم الأصول والفروع ، وعلوم النقل والعقل ، وعلم الأخلاق ، والآداب الظاهرة والباطنة .

وجمعت بين المقاصد والوسائل ، وبين المسائل والدلائل ، وبين الأحكام وبين حكمها وأسرارها ، وبين تقرير مذاهب الحق ، والرد على جميع المبطلين .

وامتازت على جميع الكتب المصنفة بغزارة علمها ، وكثرته وقوته ، وجودته وتحقيقه ، بحيث يجزم من له اطلاع عليها وعلى غيرها أنه لا يوجد لها نظير يساويها أو يقاربها) ا.هـ

الوجه السادس : سؤال السائل للشيخ محمد المدخلي : " **حفظكم الله شيخنا ، من بعض القواعد التي سمعناها في هذه الأيام قول بعضهم : طعنك في خواص أصحاب العالم طعن في العالم ! وهل يصح الاستدلال عليها بكلام الشيخ العلامة العثيمين. رحمه الله . الذي عد الطعن في خواص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر ، وعمر طعن في رسول الله ؟ وهل يصح هذا القياس شيخنا ؟** "

يريد منه بيان عقيدة أهل السنة والجماعة فيما يخص عصمة النبي صلى الله عليه وسلم وشرعه ، وعدالة الصحابة . رضي الله عنهم . ، وهل هذا الأصل يقاس عليه غيره ويلحق به ، أو هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ؟

فكان الجواب كما بيّن الشيخ . حفظه الله . بالإيجاز والإشارة إلى الأصول ، التي قد بسطت الكلام فيها .

وكل من ينظر في سياق السؤال سيجده واضحا بينا غير ملغز أو مبهم ، ولكن الهدام فواز المدخلي اقتطع منه اللفظة المهمة التي يدور عليها مسائل الباب ، وينبني عليها الجواب ، وأبهم وأغرب ، وهذا من طرائق أهل الأهواء ، وممن يريد الفتنة في الأمة ، فلقد قرر أهل العلم والإيمان أنه ينبغي من يريد أن يسأل أهل العلم أن يراعي آداب السؤال وخاصة طلبة العلم ، وقد أجاد وأفاد العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ . حفظه الله . في بيانها في محاضرته (أدب السؤال) ، فليرجع إليها ، فهي ماتعة نافعة ، ولنا في هذا المقام أن نذكر بعضها مما يخص نقدنا لتشغيبات الصعافقة ، ومنها :

1 . من الآداب التي ينبغي لنا أن نُراعيها أن تسأل السؤال الذي تحتاجه، وأنْ لا تظن أنّك إذا ألغزتَ بالسؤال وأجاب أنّ الجواب مطابق على مسألتك، لو قلت له المسألة بوضوح والسؤال أو الحادثة التي تريد أن تسأل عنها بوضوح يكون الجواب مختلفا تماما، فلا تكن ملغزا في سؤال أهل العلم؛ لا عن مسألة فقهية ولا عن أشخاص ولا عن أحوال، بل ينبغي أن يكون السؤال واضحا وذلك من توقير أهل العلم ومن السعي للوصول إلى الجواب الصحيح، أما أن نعمي على أهل العلم حتى نحصل منهم على جواب، فإن هذا لا يوافقه ما ينبغي من توقير أهل العلم، وأيضا لا تبرأ به أنت لأنك أوقعت العالم في الجواب، ولو عرف السؤال على حقيقته ومرادك منه لربما أجاب بجواب آخر، فأنت لا تبرأ.

ولهذا نرى أن كثيرا من الإشكالات التي حصلت في تضارب أقوال بعض أهل العلم في بعض المسائل إما الفقهية أو المسائل الواقعة أو الاجتماعية أو نحو ذلك، إنما جاء من جهة من يسأل بسؤال ملغز معمى، أو يكون المراد وراءه وليس في ظاهره، وهذا لا ينبغي؛ لأنّ الله جلّ وعلا أمرنا بأمر واضح فتعدى هذا الأمر تعدى لما ينبغي من الأدب في السؤال.

وقال . صالح آل الشيخ . : ينبغي للسائل ، بل يجب عليه أن يبين للعالم الذي يسأله غرضه من السؤال وألا يدلس عليه؛ فيقول هذا السؤال لشخصي أو يقول هذا السؤال أريد أن أرسله إلى بلد كذا وكذا لكي ينتفع منه بعض من سألنا من هناك، مثلا أسئلة جاءت من الجزائر يختلف الجواب، أسئلة جاءت من مصر يختلف الجواب، إذا كان السؤال تبعثه من نفسك بنفسك يختلف جوابه عما إذا كان سينبني عليه عمل أمة، ينبني عليه عمل في المجتمع، يترتب عليه مصلحة أو مفسدة إلى آخره؛ لأنّ الحكم الشرعي الفرق بين العالم وطالب العلم والدّارس، الفرق بين المفتي والباحث أنّ المفتي يبني فتواه على أشياء كثيرة؛ يرعى النصوص ويرعى كلام أهل العلم ويرعى القواعد الشرعية ويرعى ما أمر الله جلّ وعلا به من الأصول وما نهى الله جلّ وعلا عنه، فيرعى أشياء كثيرة غير المسألة الموجودة في الكتاب، فقد يجد السائل المسألة موجودة في الكتاب موجودة في كتاب من الكتب ويذهب يطبقها على الواقع !

لا ليس الأمر كذلك، ولو كان الأمر لما احتاج أهل العقول أن يطلبوا العلم على أهل العلم وإنما يقرؤون ويُكتفى بقراءتهم، ولهذا قال بعض من تقدّم: لا تأخذ العلمَ عن صَحَفِي ولا القرآن عن مُصْحفي ... ، وكذلك في مسائل الفقه: إذا كان السؤال شخصي هذا له حال، وإذا كان السؤال ستنشره وسيبني عليه عمل أناس كثير هذا ينبغي أن توضحه للعالم حتى يتحرى في جوابه الأنفع للأمة، ولهذا **بعض أهل العلم يفتي بفتاوى خاصة لفلان من الناس ، ويأتي هذا ويقول : أفتاني الشيخ بكذا وكذا، فيذهب على أن الشيخ هذه فتواه وإذا سئل العالم يقول لا هذه فتوى ما أفتيت بها ، يعني للعامة وإنما أفتى بها لمسألة خاصة [114]** ... فإذن العالم قد يخصّ في حالة معينة بفتوى لو قيل له إنها ستنتشر لا يفتي بتلك الفتوى، وهذا مما ينبغي للسائل أن يرعاه، فيكون الأدب في ذلك أن تخبر العالم أنّ هذا السؤال خاص بي في مسائل التوحيد والعقيدة، أو أنّه سيبعث إلى بلد كذا وكذا وينتشر، أو نتدارسه نحن والإخوان وسنرتب عليه كذا وكذا في عمل في إنكار منكر إلى آخره، فهذا يختلف.

وبعض السائلين –وحصل مرارا، وأنا أدركت بعض هذه الأشياء مع الأسف– أنه يعتقد من الذكاء أن يُبهم السؤال ويستغفل العالم فيسأله حتى يقع في جواب، هو ما أوضح له الصورة، فيقول: مثلا إذا حصل من واحد أنه قال كذا وكذا فهل يكون مرتدا أم لا؟ هل يكون مبتدعا أم لا؟ هل يكون فاسقا أم لا؟

بعض العلماء خاصة بعد ما مرت تجارب يستفصل أو قد لا يجيب على السؤال، وبعضهم قد يجيب على ظاهره باعتبارها مسألة علمية عامة، لو سئل عن تنزيلها في الواقع ربما اختلف جوابه [115]، فهذا من المهم أن تتبيّنه قبل السؤال، وأنْ لا تلغز أو تبهم وتظن أن هذا من الذكاء أو أنك أخذت منه جوابا، في الواقع أنت تأثمت بما ستنقل وتأثمت بوضع العالم، وقد حصل كما رأى بعضكم كثير من الاختلاف في الفتاوى في فترة مضت، هذا ينقل كذا وهذا ينقل كذا، وكثير منها راجع إلى أنّ السائل ما أعطى العالم الحقيقة في ما وراء كلمات سؤاله، إنما سأل سؤال عام ذلك ظنّ أنها مسألة علمية وما استفصل منه فأجاب على أنها مسألة علمية، فهذا ما راعى الآداب والتفريق بين المسألة العلمية وتطبيقها في الواقع، فلهذا أخذ هذا الجواب وحصل من الاختلاف والآراء المتضاربة ما حصل لأجل هذه المسائل.

إذن إذا كانت المسألة عقدية أو كانت المسألة فقهية فلابدّ أن ترعى الأدب فيها، وأن تفرق حين تسأل السؤال بين أن تكون شخصية أو عامة، وأن تبين ذلك للعالم الذي تسأله.

2. من الآداب المتعلقة بالسائل أنْ لا يسأل السائل عن أشياء لا يفهمها إلا الخاصة ويثير السؤال أمام العامة –أمام الملأ–: يعني في مثل هذه المحاضرة يأتي سؤال قد لا يعلم معناه ولا يفهم جوابه إلا فئة قليلة من طلبة العلم، فلم تسأل أمام الناس؟ كذلك إذا حضرت في مجلس عند بعض أهل العلم فإنّ المجلس يحضر فيه العامي والمتوسط المثقف المتعلم طالب العلم فلا تسأل العالم أو طالب العلم عن سؤال إنما هو للخاصة يعني ليس العامة، وقد قال علي رضي الله عنه: " حدّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله." ، وقد بوب البخاري في "كتاب العلم" من صحيحه بقوله: "باب من خصّ بالعلم قوما دون آخرين كراهيةَ أن يقصر فهمهم عنه فيقعوا في أشد

---

114) كثير ما ينشر القطبية وفروعها من السرورية والحدادية والمميعة ، واليوم الصعافقة من هذا القبيل من فتاوى أهل العلم لضرب بعضها بالبعض ، وإظهارها للأمة أنها متعارضة للتشكيك في مرجعية الأمة وفي علمائها ، فتنبه لهذا .

115) هذه النقطة مهمة ، يسلكها الحدادية والصعافقة في أسئلتهم للعلماء ، مثلا للطعن في الإمام الألباني أو ربيع المدخلي أو عبيد الجابري أو غيرهم من أهل العلم !!

منه " .. والكلام على بعض دقائق المسائل في الفقه واختلاف أهل العلم فيها هذا يقول كذا وهذا يقول كذا، العامة إنما يحتاجون قولا واحدا بدليله يمشون عليه، ولكن السؤال الخاص إنما يكون لأجل هذا السائل ولمن هم في طبقته، ولهذا ينبغي أن تُفرق فرقا مهما بين السؤال والبحث –بين السؤال الذي تحتاج معه إلى جواب وبين بحث المسألة– فتارة يكون السائل يريد بحث المسألة في المقام ويعرضها بصيغة سؤال، وهذا غير مناسب، ولهذا نقول لا تسل عن أشياء لا يفهمها إلا الخاصة فمن أدب السؤال أن تسأل بما يناسب الحال بما يناسب المقام، وألاّ تسأل عن أشياء لا يستوعب الجواب عليها أكثر الحاضرين.

قلت (**ابن سلة**) : إن الناظر في تشغيبات الحدادية والمميعة يجدها من قبيل مما خصها الشرع بالحكام ونوابهم ، أو مسائل العذر بالجهل ، أو مسألة الأذان الأول الذي سنه عثمان بن عفان . رضي الله عنه . ، أو بطانة علماء السنة وما شبه ذلك من المسائل التي الكلام فيها لا يحسن فيها إلا أهل العلم وطلبته ، فنشرها بين العامة مما أبهم أمرها ، وأوقع الفتنة في الأمة .

3. من الآداب المرعية في السائل أنه إذا سأل أهل العلم في الهاتف ، أو في غير الهاتف ، فلا يُسَجِّل الجواب مكتوبا أو على جهاز التسجيل إلا بإذن العالم: وقد مرّ عليّ بعض الإخوة مرة أنْ سجّل لأحد أهل العلم جوابا ليس كما ينبغي، وهذا راجع إلى أنّ العالم يجيب على قدر الاستفتاء، ولو أستحضر العالم أنّ هذا يسجل وأن الجواب سيسمعه آخرون لكان جوابه غير الجواب الأول... فمن عدم توقير أهل العلم وعدم رعاية حقهم ، بل من الافتئات على حقهم أن تسجل جواب أهل العلم بالهاتف أو كتابة ثم تنشره دون إذنه [116]؛ لأنه هو الذي له الحق في أن تنشر فتواه على الملأ أو لا تنشر أو لا تسجل، فالسائل سأل فيما يخصه، فهل أذن العالم لك أن تسجل السؤال والجواب بالهاتف؟

لم يأذن، فإذا أردت أن تسجل فتستأذنه في البداية وتقول: أحسن الله إليك أنا محتاج للجواب مسجلا على الشريط والآن أريد أن أسجله ، فإذا أذِن تكون أنت قد أتيت بما ينبغي من الأدب، ولم تكن ممن لا يوقرون أهل العلم أو يجعلون الأمر غير واضح لهم؛ فيستغل بعض الفرص فيسجل عليهم ما لا يرغبون في تسجيله ، لهذا مرة من المرّات حصل مثل هذا ولما سئل قال: أبدا ما قلت كذا وكذا على تفاصيله، بل المسألة فيها تفصيل بنحو ما .

السؤال والجواب في التسجيل واضح، لِمَ قال العالم إنّ المسألة فيها تفصيل؟

لأنّه استحضر من المسألة الآن فيه أخذ ورد معنا ذالك فيه إشكال لكنه ظن حين سأله السائل بالهاتف أنها لا يعدو عن اهتمام السائل بنفسه. ا.هـ [117]

قلت : هذه الآداب قد ضيعها الصعافقة ، وفتنتهم قائمة على الكذب والتزوير والتغيير ، وعلى تحريف كلام علماء السنة ، ونشر ما يهوون ، وعلى الكتابة بالأسماء المستعارة ، ولم نعهد هذا إلا من أساليب الرافضة والمستشرقين .

---

116) فتنة الحدادية والصعافقة قائمة على تسريب الصوتيات ، وتسجيل كلام علماء السنة بغير إذنهم ، ونشره ، بل غالب كلام العلماء تجده في هذه الصوتيات عند التحقيق أنه مبتور ، فلا ينشر هؤلاء المتحزبة إلا ما يخدم أغراضهم الخبيثة .

117) انظر محاضرة (أدب السؤال)

الشبهة الخامسة : ذكرهم الجروح التالية :

1. ذكر الذهبي في (السير) (12 / 152) في ترجمة سفيان بن وكيع : (قال أبو حاتم ابن حبان: كان سفيان بن وكيع شيخا فاضلا صدوقا، إلا أنه ابتلي بوراق سوء، كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه.

وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يرجع، فمن أجل إصراره استحق الترك.)

2. وقال أيضا (8 / 44) في ترجمة قيس بن الربيع : (قال ابن حبان: قد سبرت أحاديث قيس، وتتبعتها، فرأيته صدوقا، مأمونا حين كان شابا، فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث، فوقع في أخباره مناكير)

الرد :

الأول : "**سفيان بن وكيع** " فهو ضعيف ، ليس بحجة ، قاله الإمام الألباني في عدة من المواطن في السلسلتين ، وينقل في ذلك كلام أبي زرعة فيه ، قال في الضعيفة (4 / 338) : (قال الذهبي عنه في " الضعفاء " : "قال أبو زرعة : كان متهما بالكذب ") ا.هـ

وقال الحافظ في (لسان الميزان) (4 / 473) في ترجمة وراق سفيان : (قرطمة : وراق سفيان بن وكيع كان يدخل عليه الأحاديث الباطلة ، فيحدث بها سفيان ، فينبهونه فلا يرجع ، فلأجل هذا تركوا حديثه)

وقال في (تهذيب التهذيب) (3 / 4) عند ترجمة أبي أسامة حماد القرشي : (وحكى الأزدي في " الضعفاء " عن سفيان

بن وكيع قال : كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها ، قال لي ابن نمير : إن المحسن لأبي أسامة يقول : أنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس ، قال سفيان بن وكيع : إني لاعجب كيف جاز حديث أبي اسامة كان أمره بينا ، وكان من أسرق الناس لحديث جيد !

قلت . ابن حجر . : حكى الذهبي : أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري ، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع ، وهو به أليق ، وسفيان بن وكيع ضعيف كما سيأتي في ترجمته.)

وقال أيضا في ترجمة سفيان هذا (4 / 109) (قلت : وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال في موضع آخر: ليس بشيء .

وقال الآجري : امتنع أبو داود من التحديث عنه ، وقال ابن عدي : وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن ، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله ، أو يبدل قوما بقوم في الإسناد.) ا.هـ

قال مقيده . عفا الله عنه . : لو أخذنا باستدلال الصعافقة الأشرار وما فيه من الأضرار لحكمنا على أئمة الإسلام : ابن باز والألباني ومقبل الوادعي وربيع المدخلي ، بالضعف ، والترك ، وأنهم ليسوا بحجة ، ولا يعتد بأقوالهم في المناهج ورجالها ، ولأنهم ممن يقبل التلقين ، ويصر على الخطأ ، ومن كان هذا شأنه لا تقبل روايته .

قال العلامة التبريزي في (الكافي في علوم الحديث) (ص 358 . 360) : (من عرف بالتساهل في سماع الحديث ، لا تقبل روايته .. من هذا القبيل من عرف بالتلقين في الحديث ..

وقال ابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والحميدي ، وغيرهم :" من غلط في حديث وبين له غلطه ، ولم يرجع عنه ، وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت رواياته ، ولم يكتب عنه "
قال الشيخ تقي الدين :" وفيه نظر [118] ، وهو غير مستنكر إذا ظهر ذلك على جهة العناد "

---

[118]) يشير إلى ما قال الحافظ العراقي في (شرح التبصرة والتذكرة) (ص 119) : (وقالَ ابنُ مهديٍّ لشُعبةَ : مَنِ الذي تَتْرُكُ الروايةَ عنه ؟ قَالَ : إذا تمادى في غَلَطٍ مُجتمعٍ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَتَّهِم نفسَهُ عندَ اجتماعِهِم عَلَى خلافِهِ ، أو رجلٌ يُتَّهَمُ بالكذبِ .
وَقَالَ ابنُ حبّانَ : إنْ بُيِّنَ لَهُ خطؤهُ ، وعَلِمَ ، فلمْ يَرْجِعْ عَنْهُ ، وتمادَى في ذلكَ كانَ كَذَّاباً بعلمٍ صحيحٍ.)
وقال العلامة مغلطاي في (إصلاح كتاب ابن الصلاح) : (ينبغي أن يفصل هذا : ، فيقال : إذا كان المبين للغلط عند الغالط أهلا لذلك فيأتي فيه ما ذكروه ، فأما إذا لم يكن عنده لذلك أهلا فلا جرح عليه فيه) ، انظر حاشية كتاب (الكافي في علوم الحديث) (ص 361) .

قلت (**ابن سلة**) : رد الجرح المفسر واشتراط الإجماع في الجرح قد رده العلماء على الحلبي ، وإنما مظان كلام أهل الحديث في هذه المسألة ، أن من بين له خطؤه وتبين له ذلك عن علم وحجة ، فلم يرجع يسقط ولا يكتب عنه ، لا أنه يشترط الإجماع في الجرح ، أما الأهلية لا يقصد بها الصغر في السن ، إنما في العلم والأمانة والإتقان .
وقد عد أهل العلم والحديث أن من أخذ بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين فهو الكبير ولو كان صغيرا في السن ، ومن خالف فهو الصغير ولو كان كبيرا في السن .
ذكر اللالكائي في (شرح اعتقاد أهل السنة) (ص 85) عن إبراهيم الحربي أنه قال في قوله : "لا يزالون بخير ما أتاهم العلم من قبل كبرائهم" : (معناه أن الصغير إذا أخذ بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم والصحابة والتابعين فهو كبير) ، ثم ذم الشيخ الكبير إذا أخذ بالرأي وترك السنن ووصفه بالصغر ، وأحق بأن يوصف بذلك لتركه السنن .
وقال الحافظ ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (1 / 311) (قال نعيم: قيل لابن المبارك: من الأصاغر؟
قال: الذين يقولون برأيهم، فأما صغير يروي عن كبير فليس بصغير)
وقال في (1 / 315، 316) : (وقال بعض أهل العلم: إن الصغير المذكور في حديث عمر وما كان مثله من الأحاديث: إنما يراد به الذي يستفتي ولا علم عنده، وإن الكبير هو العالم في أي سن كان، وقالوا: الجاهل صغير وإن كان شيخًا، والعالم كبير وإن كان حدثًا. واستشهدوا بقول الأول:

تعلم فليس المرء يولد عالما   وليس أخو علم كمن هو جاهل
وإن كبير القوم لا علم عنده   صغير إذا التفت إليه المحافل

واستشهدوا بأن عبد الله بن عباس كان يستفتي وهو صغير، وأن معاذ بن جبل وعتاب بن أسيد كانا يفتيان الناس وهما صغيرا السن، وولاهما رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الولايات مع صغر سنهما، ومثل هذا في العلماء كثير...

قلت : إذا كان إصراره على الخطأ بعد التنبيه عن عناد ، فينبغي أن لا يكتب عنه ، وسقطت رواياته لأنه كالمستخف بالحديث بترويج قوله الباطل ، وإذا كان عن جهل فأولى بالسقوط ، لأنه ضم جهل إلى المكابرة على الحق)

الثاني : "قيس بن الربيع "

قال عنه الإمام الألباني في الصحيحة (4 / 7) : (هو سيء الحفظ ، فحديثه حسن بما له من الشواهد .)

وقال عنه الذهبي في (السير) (8 / 44) في ترجمته : (قال ابن حبان: قد سبرت أحاديث قيس، وتتبعتها، فرأيته صدوقا، مأمونا حين كان شابا، فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث، فوقع في أخباره مناكير)

وقال : (قال عفان: قدمت الكوفة، فأتينا قيسا، فجلسنا إليه، فجعل ابنه يلقنه، ويقول له: حصين، فيقول: حصين، ويقول رجل آخر: ومغيرة)

الرد :

1. هذا " قيس " تكلم فيه وضعفه كل من : وكيع ، وأحمد ، وابن معين ، وعلي بن المديني ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبي داود ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، ويعقوب بن أبي شيبة ، والنسائي ، والدار قطني ، انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب) ، و(السير) .

سؤال : نريد من الصعافقة التي تسعى الآن للطعن في الإمام ربيع المدخلي وتضعفه من ناحية بطانته ، وتصفه بأنه يلقن ، نريد منها بناء على قواعد أهل الحديث ، أن تبين لنا ، من أئمة السنة والعلم الذي طعن في الإمام ؟ ووصفه بأنه يلقن ! وأنه ، وأنه ..، وإلا ف" قيس بن الربيع " قد تكلم فيه جهابذة في النقد ، وفي معرفة أحوال الرجال ممن عرف بسلامة المعتقد والورع .

2. على الفرض والتسليم مما في كلام الصعافقة من التنجيم : الإمام الألباني حسن حديث " قيس بن الربيع " بما له من الشواهد والتوابع ، ألا تستسلم وتحتكم الحلبية والحدادية وأفراخهم الصعافقة إلى الأدلة والقرائن والشواهد التي أقامها الشيخ ربيع المدخلي على فساد رموزهم وما هم عليه من القواعد ، فكل رجل تكلم فيه الإمام وإلا وبانت مخالفته في الأمة وانتشرت وذاعت ، وتكلم فيه غيره من أهل العلم !

= ومما يدل على أن الأصاغر ما لا علم عنده: ما ذكره عبد الرزاق وغيره، عن معمر، عن الزهري، قال: كان مجلس عمر مغتصًّا من القراء شبابًا وكهولًا، فربما استشارهم ويقول: لا يمنع أحدكم حداثة سنه أن يشير برأيه، فإن العلم ليس على حداثة السن وقدمه، ولكن الله يضعه حيث يشاء) ا.هـ

. قال العلامة عبيد الجابري في رده على علي الحلبي في مسألة اشتراط الإجماع على الجرح : (إن العبرة بالإجماع ، بإجماع الأئمة على أن فلانا من الناس مبتدع ، أقول : هذا خطأ فاحش ، فإن كثيرا من أهل البدع الموصوفين بأنهم معتزلة أو كلابية أو غيرهم من أهل البدع قبل الناس فيه كلام رجل أو رجلين ما دام هذا الكلام من عالم ورع تقي ذي خبرة بالرجال ، وقام الدليل من كتبهم ، أو أقام البينة بمصادر أخرى) ا.هـ ، أجوبة الشيخ حول بعض قواعد الحلبي (شعبان 1429 هـ)

لكن الصعافقة المميعة لا ترى لأئمة السنة حقًّا ولا حُرْمة، ولا يرقُبُ فيهم إلاًّ ولا ذمة. لا ترعى تقوى ولا تقية، ولا ترى أن في أهل الحق بقية، فتدع للصلح بقية ، وعلى أهلها براقشُ تَجْني! [119]

3. الإمام ابن حبان قال :" **قد سبرت أحاديث قيس** .." ، أقول : هل هناك من الصعافقة ممن سبر مقالات وأحكام الإمام ربيع المدخلي وتتبعها ، فأخرج لنا بنتيجة ؟! لننظر فيها ، في كم أصاب الإمام ؟ وفي كم أخطأ في حق الرجال والأحكام ؟ ، وبناء على هذا السبر والجمع نحكم على المنتقد للإمام هل هو في ذلك مصيب ، أو أنه ركب أمواج التحامل والتعنت والعطب !! كما هي عادة أهل الأهواء والبدع الذين تحاملوا على الشيخ بالظلم والتعسف كحال الحزبي المتستر في كتاب " المعيار " ، وفهير الأنصاري الحلبي الذي سلك مسالك الفجار ، فمقته واستهجن كتاباته الأبرار .

يعلم أهل السنة والجماعة أن الحزبية المبتدعة منذ أن تكلم فيها الإمام القدوة ربيع المدخلي ، ووجه سهام نقده إليها ، واستخرج ما عندها من الأضرار والأمراض التي تهلك الأمة إذا لم تحذر منها وتجتنبها ، فهي منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا لم ترض عنه ، ولن ترضى ، فتسكت عنه ، فالطعن في بطانته ، وأنه كبر في السن ، وأنه خرف ، هذه بضاعة قديمة ، رددها المميعة ، يقول فهير الأنصاري : (ربيع خرف عقله ، والتحق بمدرسة الحديث على كبر في السن) !

بيان الشبهة السادسة : وهي أن الإمام إذا تقدم به السن تضعف حواسه عن إدراك الحق والوقوف عليه .

الصعافقة لم تأت في هذا بجديد ، إلا تقليد سلفها من السرورية والحلبية ، وإعادة التغريد !

المسالك التي تسلكها الحلبية المميعة وأفراخهم الصعافقة في طعنهم في الإمام ربيع المدخلي هي عين مسلك الذي انتهجه الكوثري في طعنه في أئمة الحديث والفقه ، ومن ذلك طعنه في الإمام القدوة حماد بن سلمة . رحمه الله .

قال عنه : (مثله يجب أن يسكت عن الأئمة حتى يسكت الناس عن تخليطه ... يروي تلك الطامات المدونة في كتب الموضوعات ، وقد أدخل في كتبه ربيباه ما شاء من المخازي ..ولم يذكر مسلم من أحاديثه إلا ما سلم من التخليط من رواياته قبل أن يختلط ، وكان المسكين على براعته في العربية وصيته الطيب مبدأ أمره ساءت سمعته ، وأصبح أداة صماء بأيدي الحشوية في أواخر عمره ..)

قال المحدث عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) (242/1 . 235) : (الوجه الثاني : أنه تغير بأخرة ، وهذا لم يذكره إلا البيهقي ، ولبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المتجهم الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها ..

أما التغير فلا مستند له ونصوص الأئمة تبين أن حماداً أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقاً ، وكأنه كان قد أتقن حفظ حديثهما ..

الوجه الثالث : زعم بعضهم انه كان له ربيب يدخل في كتبه وقيل ربيبان .. ومدار هذه التهمة الفاجرة على ما يأتي : قال الذهبي في الميزان :"الدولابي حدثنا محمد بن شجاع ابن الثلجي حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن

---

[119] (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي) (10 / 570)

بن مهدي قال : كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث – يعني التي في الصفات – حتى خرج مرة إلى عبادان فجاء وهو يرويها ، فلا أحسب إلا شيطاناً خرج إليه من البحر فألقاها إليه . قال ابن الثلجي : فسمعت عباد بن صهيب يقول إن حماداً كان لا يحفظ ، وكانوا يقولون إنها دست في كتبه ، وقد قيل : إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه " قال الذهبي :" قلت : ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقد اتهم . نسأل الله السلامة ".

أقول : الدولابي حافظ حنفي له ترجمة في لسان الميزان ج 5 ص41 وهو بريء من هذه الحكاية إن شاء الله إلا في قبوله لها من ابن الثلجي وروايتها عنه . كان ابن الثلجي من أتباع بشر المريسي جهمياً داعية عدواً للسنة وأهلها ، قال مرة عند أحمد ابن حنبل كتب الزندقة ، و أوصى أن لا يعطي من وصيته إلا من يقول : القرآن مخلوق .

ولم أر من وثقه ، بل اتهموه وكذبوه قال ابن عدي :" كان يضع أحاديث في التشبيه وينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بذلك "[120]) ا.هـ

جاء في ترجمته في (السير) (7 / 444، 450) : حماد بن سلمة بن دينار، الإمام القدوة، شيخ الإسلام ، أبو سلمة البصري :

قال علي بن المديني : : هو عندي حجة في رجال، وهو أعلم الناس بثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، ومن تكلم في حماد فاتهموه في الدين ."

قلت . الذهبي . : كان بحرا من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة، إن شاء الله .

وقال : وكان مع إمامته في الحديث، إماما كبيرا في العربية، فقيها فصيحا، رأسا في السنة، صاحب تصانيف.

قال عبدالرحمن بن مهدي: " لو قيل لحماد بن سلمة: إنك تموت غدا، ما قدر أن يزيد في العمل شيئا."

قلت . الذهبي . : كانت أوقاته معمورة بالتعبد والأوراد.

وقال عباس عن ابن معين: " حديثه في أول أمره وآخره واحد."

وروى أحمد بن زهير، عن يحيى، قال: " إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة، وحماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام."

وقال محمد بن مطهر: سألت أحمد بن حنبل، فقال: " حماد بن سلمة عندنا من الثقات، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة."

قال شيخ الإسلام . الهروي . في الفاروق له: قال أحمد بن حنبل: " إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام، فإنه كان شديدا على المبتدعة." ا.هـ

قال العلامة المعلمي في (التنكيل) (1 / 245) : (وأختم بطرف من ثناء الأئمة على حماد في حياته وبعد وفاته ليتبين هل ساءت سمعته في أواخر عمره كما زعم الأستاذ ؟! :

قال ابن المبارك : " دخلت البصرة فما رأيت أحداً أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة "

---

[120]) نعوذ بالله من مسالك أهل الأهواء والضلال من الرافضة والزنادقة والمستشرقين ومن يسير على طرائقهم ، وينتهج وسائلهم ، من الجماعات المعاصرة من الحدادية والحلبية والصعافقة وغيرهم ، فمن يتتبع مقالاتهم ومنشوراتهم يجدها مختلقة على الأئمة ، ويكذبون في رواياتها وينسبونها إليهم ، وما عداوتهم للشيخ ربيع المدخلي إلا من جنس عداوة أتباع بشر المريسي للإمام حماد بن سلمة ، فتأمل .

وقال رجل لعفان :" أحدثك عن حماد ؟ قال : من حماد ويلك ؟ قال : ابن سلمة ، قال : ألا تقول: أمير المؤمنين ؟"

وقال عبد الرحمن بن مهدي : " حماد بن سلمة صحيح السماع ، حسن اللقي ، أدرك الناس ، لم يتهم بلون من الألوان ، ولم يلتبس بشيء ، أحسن ملكه نفسه ولسانه ولم يطلقه على أحد فسلم حتى مات "

ا وقال إسحاق بن الطباع : قال لي أبن عيينة : العلماء ثلاثة ، عالم بالله وبالعلم ، وعالم بالله ليس بعالم بالعلم ، وعالم بالعلم ليس بعالم بالله . قال ابن الطباع : " الأول كحماد بن سلمة ... ") ا.هـ

قلت (ابن سلة) : لكل قوم وارث ، فالذين يطعنون في أخبار الثقات وفي السنن التي يقررها الأئمة وعلى رأسهم الإمام القدوة ربيع المدخلي ، فسلفهم في ذلك بشر المريسي وأتباعه الذين حمل رايتهم في هذه العصور المتأخرة الكوثري ، وعلى نهجه تسير الحدادية والحلبية وأفراخهم الصعافقة للتشكيك في الأصول ، والتشغيب على المنقول ، والطعن في المعقول .

والإمام ربيع المدخلي أسوته فيما ابتلي به من القوم الفجرة ، من الطعن والتشويه ، هو شيخ الإسلام القدوة حماد بن سلمة . رحمه الله . .

وإلا فاعلم أن كبر السن ، وضعف البدن وما يترتب على ذلك من النسيان ، ونقص ضبط الجنان ، والوقوع في بعض أوهام قليلة ، وأخطاء يسيرة بمقابل ما عنده من الجودة والإتقان وغزارة العلم هذا لا يضر منزلة الإمام ، وتفرده في فنه وعلمه .

قال العلامة المعلمي في (التنكيل) (1 / 502 . 503) : (في تهذيب التهذيب : " قال أبو الحسن بن القطان : تغير قبل موته ، ولم نر له في ذلك سلفاً " .

وقال الذهبي في الميزان : " هشام بن عروة أحد الأعلام ، حجة ، إمام ، لكن في الكبر تناقص حفظه أو وهم .... ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسيراً أحاديث لم يجودها ، ومثل ذلك يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات ، فدع عنك الخبط ، وذر خلط الأئمة الثقات بالضعفاء والمختلطين فهو شيخ الإسلام ، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان ! "

أقول : أما النسيان فلا يلزم منه خلل في الضبط لأن غايته أنه كان أولاً يحفظ أحاديث فحدث بها ثم نسيها فلم يحدث بها

وأما الوهم ، فإذا كان يسيراً يقع مثله لمالك وشعبة وكبار الثقات فلا يستحق أن يسمى خللاً في الضبط ، ولا ينبغي أن يسمى تغيراً ، غاية الأمر أنه رجع عن الكمال الفائق المعروف لمالك وشعبة وكبار الثقات) ا.هـ

قال ابن المبارك : "ومن يسلم من الوهم ؟ "

وقال يحي بن معين : " من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب "

وقال : " لست أعجب ممن يحدث فيخطئ ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب ." [121]

---

[121] انظر (الكامل في ضعفاء الرجال) (1 / 102)

الشبهة السابعة : بطانة هؤلاء الأئمة ومن يسألهم مجهولة .

هذه الشبهة قد رجف بها عدنان عرعور وقلده فيها الحلبية ، وأتباعهم اليوم الصعافقة !
سئل الإمام ربيع المدخلي عن قول عدنان الآتي: ({يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق } ، فهذا الرجل الذي يسأل الأسئلة على الهاتف مجهول غير معروف عند العلماء ، فكيف أفتى العلماء في عينٍ بناءاً على مكالمة من مجهول ، لكن لي معهم موقف بين يدي الله – عز وجل – فهذه الفتنة لم تغبر ظفري، ولكن غبرت المسلمين وغبرت المراكز الإسلامية، وأحدثت فتنة بين الشباب ووصلت إلى حد الضرب كان سببها الشيوخ وهذا الكلام مسجل فليسمعه من يسمعه ليه كان سببه الشيوخ؛ لأنهم ما تثبتوا. لو أنهم تثبتوا. قالوا – أين قال هذا – كيف قال هذا هو موجود) ا.هـ
فأجاب : (أرى هذا الكلام الذي عرضته عليَّ: أن عدنان يشترط على المفتي إذا جاءه سؤال أن يتثبت: أين قال هذا؟ ومن قال هذا؟
وهذا لا يُعرف، والتثبت موضعه غير الاستفتاء ، ربنا قال للجاهلين: {فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون }
والعالم إذا جاءه سؤال بأي صيغة من السائل لا يلزمه أن يتثبت ويقول: من قال هذا الكلام؟ وأين قائل هذا؟ وأين قيل هذا الكلام؟ ومتى قال هذا الكلام؟ لا يلزمه هذا.
هدف السائل الاستفادة من إجابة هذا العالم في أمرٍ أُلتبس عليه ويجهل أحق هو أم باطل؟ أصواب أم خطأ؟.
فوظيفة العالم أن يجيب على السؤال الذي طُرح فيه هذا الكلام المعين.
يجيب لايشترط أن يتثبت: أهذا الكلام قاله فلان أو ما قاله فلان، ولا يجب أن يعرف السائل.
فعدنان يرى أنه لا بد من معرفة السائل وهذا الذي سأل العلماء هم لا يعرفونه، فقد جانبوا الصواب في نظره من ناحيتين:
من ناحية عدم التثبت.
ومن ناحية أن السائل مجهول.
وهذا كلام لا يقوله أحد: فهذا الرسول الكريم – عليه الصلاة والسلام – يُسأل في كثير من المناسبات ، فلا يأتي هنا بمبدء التثبت، مبدء التثبت في غير هذه المواطن ولكل مقام مقال.
تسأل امرأة: إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيرا أفأحج عنه؟ قال: نعم.
المرأة خثعمية لا يعرفها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف أباها، هل هو فعلاً لا يستطيع الحج ولا يثبت على الراحلة أولا يثبت ولا شيء لم يستفصلها ، أجابها يعني على مقدار سؤالها عليه الصلاة والسلام ما قال: من أنت؟ تعرفون هذه المرأة؟ تعرفون أباها؟ هل أبوها صحيح يعني أنه مريض لا يستطيع أن يثبت؟ ما قال هذا الكلام كله.
ويأتيه الأعرابي يسأله، ويأتيه الناس في حجة الوداع وفي غيرها، وتنهال عليه الأسئلة من هنا وهناك.
وشأن قضايا المناسك. أفعلُ قدمتُ وأخرتُ.
ويجيب لا حرج لا حرج، لا يقول من أنت؟ من هذا وهل صحيح قدمت وأخرت وهل وهل وهل ... ؟.
فهذا الكلام الذي يقوله عدنان كلام لا يقوله أهل العلم وشرط أو شروط لم تخطر ببال العلماء، والعلماء من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ما يشترطون مثل هذه الشروط.

الصحابة يُسألون، يسألهم الأعراب، يسألهم الناس من مشارق الأرض ومغاربها في أيام الحج، فيجيبون السائل ويحلون مشكلته، وقد يكون السائل مغالطاً، وقد يكون يكذب، وقد يفترض أشياء غير موجودة، وهذا لا يهمهم وإنما يجيبون على هذا السؤال ويحلون للسائل فيما يظهر لهم من إشكال.

فهذه أسئلة أو شروط ما أنزل الله بها من سلطان.

والحق أن عدنان ضخم هذه الأمور وضخم كتاباته، واشترط شروطاً ما أنزل الله بها من سلطان، وأصلها أنه يريد أن يُسكت الناس عن نقده يدرك الرجل أن عنده أخطاءً ويدرك – والله أعلم – أنه جاهل غير عالم، وفي كتاباته وفي كلامه يقع في مشاكل وفي بلايا.

ولكن يريد أن تمشي رغم أنوف الناس، فيطرح مثل هذه التهاويل لإسكات الناس، هذا أسلوب كما يقال: أسلوب إرهابي – والعياذ بالله –.[122]

ولما رأى إجابات الشيخ ابن العثيمين على أسئلة سأله السائل، طرح عدنان هذه التهاويل في صور وأشكال من هذه الصور يعني اشترط في بعض أجزاء كتابه السبيل.

قال السائل: " يشترط بعضهم فيمن يسمع من شخصٍ خطأً أو وقف على أخطاء في كتاب أن يستفصل أو ينصح قبل أن يحكم وقبل أن يبين هذه الأخطاء، وقال من خالف هذا فقد اتصف بصفة من صفات المنافقين ".

أقول: فشروطه هنا في التثبت والكلام الذي يقوله حول إجابة المشايخ تدندن حول هذا الأصل الفاسد وغيره من أصوله الفاسدة.

أجاب الشيخ ابن عثيمين على هذا السائل بقوله: لا هذا غلط، هذا غلط.

أقول: ولا شك أن هذا غلط.

فقوله: ما تثبتوا،{ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا } ، هذا استدلال بالآية في غير موضعها.

واشتراطه أن يكون السائل معلوماً لدى العلماء ويقول إنه مجهول ويسألهم على الهاتف كل هذا كلامٌ باطل، وقد تقدم الكلام فيه.

والعلماء لا يزالون في كل زمان ومكان تأتيهم الأسئلة ممن لا يعرفون فيجيبون على أسئلتهم.

وكم من الأسئلة تنهال على الشيخ ابن باز وعلى أعضاء هيئة الإفتاء كل يوم، تنهال مئات الأسئلة من رجال ونساءٍ من الجزيرة ومن غيرها، والشيخ الألباني تنهال عليه الأسئلة من أناس لا يعرفهم فيجيب على مقدار السؤال ولا يكلّف الله نفساً إلا وسعها.

ولو طبقنا هذا الشرط فمؤداه تكليف الله الناس فوق طاقتهم :{ ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به }، ولضاعت مصالح الناس إذا كان كل سائل يسأل ونأتي بأناس يزكونه وأناس يعرّفونه لنا، فكم يلحق الناس من الحرج، وكم تتعقد مشاكلهم فلا تنحل، ولا تأتي الإجابة على الأسئلة ويدخل الناس في متاهات لا أول لها ولا آخر.

وعلى كل حال فمقتضى هذه الشروط التي يشترطها عدنان أن فتاوى العلماء التي لا تتوفر فيها هذه الشروط التي يقولها من التثبت ومن نفي الجهالة عن السائلين على قوله تبطل أكثر فتاوى العلماء؛ لأنها تجاوب وإجابات لا توجد فيها هذه الشروط. [123]

---

122) هذه القواعد التي يصطنعها المتسلفة المميعة يريدون بها حماية بدعهم ومناصبهم وإرهاب الأمة بها ، وإسكات أهل السنة .

وقال في (ص 63) : (وأما كونه مجهولاً فهو معروف عند غير عدنان، فلا يجوز أن يُطلق عليه الجهالة، وهو معروف عند غيره، فإذا كان هو يجهله أو يتجاهله فإنه معروف عند غيره هذا شيء، وقد قدمنا فيما سلف في هذه المناقشة لعدنان أنه لا يشترط في السائل أن يكون معلوماً، وضربنا عدداً من الأمثلة من الأسئلة التي وجهت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والسائلون غير معروفين، فأجابهم – عليه الصلاة والسلام –، ولم يسألهم عن أعيانهم وعن أشخاصهم وعن تزكياتهم وعن أمانتهم وصدقهم لم يسأل عن ذلك، فأجاب على السؤال الذي وجّه له بالحكم الشرعي الذي تتطلبه إجابة هذه الأسئلة.

فقول عدنان: إنه سقط هذا الجاهل فسقطت أحكام العلماء التي بنيت عليه، كلام باطل – كلام باطل؛

لأنه أولاً: لم يكذب ولم يحرف.

وثانياً: لا يشترط في السائل أن يكون معلوماً، والعلماء هم أعرف بهذه القضايا وعدنان لا يعرفها، أو يعرفها ويُلبس على الناس بهذه الأساليب، فثبتت هذه الأجوبة من العلماء؛ لأن السائل كان أميناً ودقيقاً في نقله، والسائل لم يتدخل في النيات كما زعم عدنان، ولم يحرف ولم يُبدل، فالسؤال سليم صحيح، والإجابات من العلماء الذين ردتهم الأسئلة، بثلاث صيغ وكلها تتفق، لفظان من صياغة عدنان ولفظ بالمعنى، وأجابوا على هذه القاعدة بإسقاطها، فسقطت قواعد عدنان التي تناهض منهج السلف، وتخالف النصوص، وطريقه في هذا التأصيل طريقة أهل البدع.)

وقال في (ص 102) : (أين التهم التي يقذفك بها ربيع من مكان بعيد، لماذا لم تنص عليها، ربيع لم يتكلم فيك إلا بحق، ولم يصفك بشيءٍ مما ترى أنه قذفك به، وهذا من تسمية الباطل بالحق؛ لأنك تقلِّب الأمور فتجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، والإنصاف والعدل ظلماً والظلم عدلاً، فأنت تُقلِّب الأمور.

هات هذه التُهم التي تزعمها وأنني أقذف بها من مكانٍ بعيد.

دُل الناس عليها وقل في كتابه الفلاني وفي شريطه الفلاني، بعد فتنتك الطويلة ودفاعك عن سيد قطب بالباطل وتمجيدك له وو إلى أخره.

إلى هذا الحد ولم يرد عليك، ربيع، ساكت عنك صابرٌ على أذاك وانبرى لك من سميتهم يناقشونك بالعلم والحجة والبرهان ، فتجهلهم وتقول : أنهم مبتدئون ، وإنهم مجهولون وإنهم كذا، وما من واحدٍ منهم إلا هو أفضل منك ، وأعلم بالحق منك ، وأعلم بالمنهج السلفي منك ، وردوا عليك في ضوء منهج السلف وبقواعد السلف، فتجلهم وتكذبهم ، وتجعل حججهم وبراهينهم كذباً وافتراءً، ما رأينا إنساناً يقلب الأمور مثلك يا عدنان، فاتق الله.

أثبت، لا تقول اتهموني وكذبوا عليّ وافتروا عليّ، هكذا يستطيع أي دجال أن يقول مثل هذا الكلام، وأي أفاك يستطيع أن يدعيَ مثل هذه الدعاوى، لكن: { هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين }

فهات مناقشات هؤلاء الذين سميتهم وبيّن كيف افتروا عليك وكذبوا عليك، أنت الذي تفتري وتكذب على الناس وتجعل الحجج والأدلة والبراهين الساطعة على ضلالتك وانحرافاتك تجعلها افتراءات وكذباً واتهامات.

أتحداك أن تأتي بافترائي عليك من كتبي ومن أشرطتي.

وأتحداك أن تأتي بأقوال من ذكرت من كتبهم وأشرطتهم لتبين أنهم افتروا عليك وكذبوا عليك، وإلا فأنت الكذاب المفتري.

---

[123]) انظر (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) (ص 10 . 15)

وأنا أطلب من الناس الذين يسمعون هذا الكلام أن يطالبوك ببيان ما قلت، فإن عجزت فأنت المفتري.) ا.هـ

النقل من كتاب (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) ، فإني أنصح شباب الأمة به ، فهو قيم ونافع في بيان القواعد التي يسير عليها الحلبية والصعافقة الآن .

وقال العلامة عبيد الجابري لما ادعى الحلبي أنه لم يقل بقاعدة الإجماع على الجرح ، وأنه أفتري ، قال الشيخ :

(أولا : بادئ ذي بدء ، نحن ولله الحمد على ما ورثناه عن أئمة أهل السنة والجماعة ، من إقامة الدليل على القول جرحا أو تعديلا

ثانيا : فأنا أجيب بناءا على ما يرد علي من سؤال ، إذا كان السائل معروفا لدي بالأمانة والديانة ، فهذا يكون عندي يقينا أو في غالب الظن أنه صادق ، فأجيبه على نحو ما أسمع منه ، سواء في ذلك ما ينقل عن الحلبي أو غيره ، وهذا الجواب الذي علق عليه الحلبي .. لكن إن كان الأمر كما قال الرجل ، من أنه افتراء عليه فالعهدة على الناقل ليس لي أنا ، فأنا أو غيري نجيب على نحو مما نسمع ، ويقال لنا ، ونشدد في مسائل الجرح) ا.هـ ، انظر (أجوبة العلامة عبيد الجابري / تاريخ صفر 1433 هـ) .

الخاتمة ختم الله لنا ولكم بالحسنة :

الحمد لله على توفيقه وإعانته ، وأرجو أن أكون بهذا المجهود اليسير قد أديت ما حث الله تعالى عليه من بيان الحق ونصرته ، وبذلت النصيحة لإخواننا أهل السنة خاصة ، وللمسلمين عامة في مشارق الأرض ومغاربها ، وإني لأرجو بهذا العمل الشريف أن أكون من ضمن زمرة ممن قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم :" من التمس رضا الله بسخط الناس رضي الله عنه وأرضى الناس عنه .." الحديث .

وإني . والله . مشفق ، والتمس الرحمة والرجوع والإنابة لمن تأول أو جهل منهم ، وهو يريد الخير ولكن لم يوفق في هذه الفتنة فوقع في المصائد !، وكم من إخواننا من اجتالته المكائد !

قال أبو صالح الفراء: حكيت ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئا من أمر الفتن، فقال: (ذاك يشبه أستاذه – يعني الحسن بن حي – فقلت ليوسف: أما تخاف أن تكون هذه غيبة ؟ فقال: لم يا أحمق ؟ أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم، أنا أنهى الناس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم، كان أضر عليهم.[124]

قال الإمام عبد الرحمن السعدي . رحمه الله . في (طريق الوصول إلى العلم المأمول) (ص 36) : (من عرف حقائق الناس وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال ، حصل له العلم والرحمة ، فعلم الحق ، ورحم الخلق ، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وهذه خاصة أهل السنة المتبعين للرسول صلى الله عليه وسلم ، فإنهم يتبعون الحق ، ويرحمون من خالفهم باجتهاده ، حيث عذره الله ورسوله ، وأهل البدع يبتدعون بدعة باطلة ، ويكفرون من خالفهم فيها) ا.هـ

وقال الإمام ابن تيمية في (الرد على البكري) (2 / 494) : (ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش ، لما وقعت محنتهم ، أنا لو وافقتكم كنت كافرا لأني أعلم أن قولكم كفر وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال ، وكان هذا خطابا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم ، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له ،

---

[124] انظر (السير) (7 / 364) للذهبي

وكان هذا خطابنا ، فلهذا لم نقابل جهله وافتراءه بالتكفير بمثله) ا.هـ

ونغلق صفحات كتابنا ، ونطوي سطوره بوصية إمام السنة في زمانه الإمام البربهاري . رحمه الله . فاجعلها . رحمك الله . نصب عينك في كل لحظة ، بل أنت أحوج إليها ما تحتاج إلى الأكل والشرب ، بل أشد وضرورة ، قال :

(واحذر صغار المحدثات من الأمور فإن صغار البدع تعود حتى تصير كبارا ، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيرا يشبه الحق ، فاغتر بذلك من دخل فيها ثم لم يستطع المخرج منها ، فعظمت وصارت دينا يدان بها ، فخالف الصراط المستقيم ، فخرج من الإسلام .

فانظر . رحمك الله . كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة ، فلا تعجلن ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر : هل تكلم فيه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أحد من العلماء ،

فإن أصبت

فيه أثرا عنهم ، فتمسك به ولا تجاوزه لشيء ولا تختر عليه شيئا فتسقط في النار .

واعلم أن الخروج عن الطريق على وجهين أما أحدهما : فرجل قد زل عن الطريق وهو لا يريد إلا الخير ، فلا يقتدى بزلته فإنه هالك .

ورجل عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين ، فهو ضال مضل شيطان مريد في هذه الأمة ، حقيق على من عرفه أن يحذر الناس منه ويبين لهم قصته لئلا يقع في بدعته أحد فيهلك) ا.هـ [125]

واعلم . رحمك الله . إنني لم أكتب شيئا مما كتبته أريد تقربا به للمخلوق مهما عظم مرتبته ، وذاع ذكره ، فأسأل الله أن يجعل أقوالي وأفعالي خالصة لوجهه الكريم ، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكان الفرغ بحمد الله ومنته من هذا الكتاب في يوم الأربعاء 20 صفر 1442 هـ / 07 أكتوبر 2020 م

كتبه العبد الفقير إلى الله : بشير بن عبد القادر بن سلة السلاوي الجزائري . عفا الله عنه وعن والديه .

بحسين (وادي الحمام) ، معسكر .

[125] انظر (شرح السنة) (ص 23) للإمام البربهاري . رحمه الله .

فهرس الموضوعات